ABU ABDO ALBAGL

ستيفن هايدمان

التسلطية في سورية
صراع المجتمع والدولة

إذا أعجبك الكتاب, فرجاءً حاول أن تشتري النسخة الورقية.
تذكر أن الكتاب العرب معتّرون والكل يستوطي حيطهم
دعمنا لهم يضمن استمرار عطائهم.
(أبو عبدو)

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

5605

التسلطية في سورية

ستيفن هايدمان

التسلطية في سورية

الصراع بين المجتمع والدولة

ترجمة
عباس عباس

مراجعة
د. رضوان زيادة

AUTHORITARIANISM IN SYRIA

Intuitions and Social Conflict 1946-1970

Steven Heydmann

First Published in October 2011
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.L.**
BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-516-2

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الطبعة الأولى: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية ١٣

كلمة شكر ٣١

الفصل الأول: تسلطية ناجحة؟ سورية من منظور مقارَن ٣٥

الفصل الثاني: صعود فكرة العقد الاجتماعي وتراجعها ٨٥

الفصل الثالث: الدولة ورأس المال وتنظيم الصراع الاجتماعي ١٢٩

الفصل الرابع: بناء مؤسسات الحكم التسلطي الشعبوي ١٨١

الفصل الخامس: السيطرة على النقابات والتعبئة المضادة ٢٢١

الفصل السادس: الإرث التسلطي وفشل الليبرالية المضبوطة ٢٦٩

الفصل السابع: ترسيخ الحكم التسلطي الشعبوي ٣١٧

الفصل الثامن: دور المصالح والمؤسسات في استمرار التسلطية السورية ٣٩١

فهرس الأعلام ٤١٧

فهرس الأماكن ٤٢١

المركز السوري للدراسات
السياسية والاستراتيجية ـ واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس في عام ٢٠٠٨، ويهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع وتعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية عموماً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. للمزيد www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

- البرفسور ستيفن هايدمان: أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورجتاون، ونائب رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن.

- البرفسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

- السيد فريدريك هوف: رئيس مجلس إدارة شركة AALC، وهي شركة استشارات خاصة، وعضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

- البرفسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البرفسور ديفيد ليش: أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس ـ الولايات المتحدة، ومؤلف السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد.

- البرفسور باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

- البرفسور كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية، وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور ـ ألمانيا.

- البرفسور فريدلاوسن أستاذ دراسات الشرق الأوسط في كلية ميلز ـ كاليفورنيا.

- السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة ثروة في واشنطن.

- البرفسور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور مازن هاشم: أستاذ العلوم الاجتماعية ـ جامعة جنوب كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور لؤي صافي: أستاذ العلوم السياسية، ورئيس مجلس إدارة الكونغرس السوري ـ الأميركي في شيكاغو ـ الولايات المتحدة.

المدير التنفيذي: الرئيس:

د. رضوان زيادة د. أسامة قاضي

مقدمة الطبعة العربية

ستيفن هايدمان[1]

آب ٢٠٠٨

في العاشر من حزيران من سنة ٢٠٠٠ مات الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الكتاب باللغة الإنكليزية، محدداً نهاية السيطرة الاستثنائية لمدة ثلاثين عاماً في قمة السياسة السورية. حتى اللحظة الأخيرة من حياته بقي حافظ الأسد غامضاً بشكل جديّ حول من سيخلفه، وقد توقع الكثيرون أن ابنه بشار الأسد سيسير على خطى والده، لكن هذا الاحتمال لم يقدِّم سوى القليل حيال تبديد المخاوف حول ما إذا كان انتقال السلطة سوف يثير نزاعاً حول السلطة يمكن أن يتداعى إلى صراع مفتوح.

عمد حافظ الأسد إلى شخصنة القيادة إلى حد بعيد جداً في سورية بحيث إن موته طرح، على نطاق واسع، أسئلة أساسية حول الاستقرار السياسي والصراع الاجتماعي واستمرارية حزب البعث في السلطة. فعبادة الشخصية التي بُنيت حول حافظ الأسد على مدى عقود كانت، بحلول أجله، قد انكسفت تماماً الشخصيات الأخرى في السياسة السورية بحيث تمّت ترجمة موته على أنها مؤشر احتمالي إلى انحلال نظام الحكم بأكمله في سورية. مع ذلك لم تحدث تلك الاحتمالات المتنبأ بها، إذ لم يمض سوى أيام قليلة على وفاة حافظ الأسد حتى تحركت النواة الداخلية للنظام لاصطناع مشهد مهيب للخلافة، بغرض تكريس بشار رئيساً على طراز يتماشى مع النظام المَلَكي أكثر منه مع النظام الجمهوري. إن التشديد على الإدارة السلسة لانتقال القيادة السورية يعكس النية الواضحة لدى النظام في إبراز الالتزام الراسخ بالاستقرار والاستمرارية والسلم الاجتماعي.

واليوم، بعد عقد كامل من احتلال مناصب والده كرئيس للجمهورية والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة والأمين العام لحزب البعث، هناك نقطتان حول الأحداث التي وقعت في صيف ٢٠٠٠ تستحقان التذكر: الأولى، داخل سورية، فقشرة الوحدة الوطنية لدعم بشار، لم تخفِ، في الواقع، تلكؤ بعض الأقسام داخل النخبة الحاكمة، فيما قسم قليل منهم رأى

الرئيس الجديد أهلاً لولائهم ودعمهم. والثانية، متعلقة بالأولى، فوصول بشار أثار شكوكاً معتبرة، داخل سورية وخارجها على السواء؛ حول سلطة الرئيس الشاب ودوام حكمه. هل سيعيش، وإنْ عاش فإلى متى؟ هل كان يتحكم فعلاً بروافع السلطة في سورية أمْ كان مجرد دمية يشد خيوطَها الحرسُ القديم لنظام والده؟ وكانت الإجابات عن هذه الأسئلة، في معظمها، غير مطَمئِنة؛ فبعد أسبوع واحد فقط من وفاة حافظ كان أحد الخبراء الأميركيين البارزين يتنبأ بموت بشار. كتب هذا المحلل في ١٨ حزيران: «إن صعود بشار الأسد السريع والسلمي والمنظم خادعٌ. فسورية خلال الأشهر القادمة على الأرجح ستكون أيّ شيء ما عدا أن تكون مسالمة ومنظّمة؛ فالأسد الصغير سيكون عليه مواجهة تحديات طاغية بسرعة كبيرة، وفي الحقيقة سيكون محظوظاً إذا أتمّ عامه الأول في منصبه»[٢]. بالفعل، خلال فترة الانتقال وما تلاها بعدة سنوات، كان الرأي السائد أن بشار ظلٌ لوالده؛ وقائد ضعيف وغير مجرَّب، وهشٌّ أمام المناورات، أو موكَّل يمكن إزاحته بسهولة عندما تشتدّ المعركة ويتفاوض الحرس القديم على تقاسم جديد للسلطة في ما بينهم.

كانت هذه المحاكمة غير دقيقة بوضوح. فبينما كنت أكتب هذه المقدمة في صيف ٢٠٠٨ بدا بشار أكثر أماناً في منصبه مما كان قبلاً، فقد تغلب على تحديات هامة لمنافسين داخليين، ووضع مريديه

المخلصين في مراكز أساسية. وهكذا فقد خاض غمار الأمواه الغادرة لسياسات المنطقة خلال مرحلة من الضغط الاستثنائي إثر الغزو الأميركي للعراق. لقد تغلب على، أو على الأقل صمد أمام، سلسلة من العقبات التي كان لها كبير الأثر عليه، كتلك التي تلت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، مثل الانسحاب القسري المهين للقوات السورية من لبنان، والخطر الجاثم لمحكمة الجنايات الدولية. إن المحافظة على استقرار نظام حكم البعث واستمراره لا تقلّ أهمية؛ فبالرغم من التغيرات الحاصلة في عدد من المجالات لا سيما تلك المتعلقة بإدارة الاقتصاد، بقيت الأدوات الأساسية لسيطرة النظام سليمة. فبشار يواصل دعمه لدور حزب البعث ونقابات العمال ووسائل الإعلام والاتحادات الحرفية بوصفها امتداداً لسلطة النظام، كما يبحث عن طريقة للتكيف مع، وليس التعديل الجذري في أطر العمل الدستورية التي تسمح للنظام بتوجيه سياق العلاقات بين الدولة والمجتمع في سورية.

إن هذا السجل من الأداء يطرح أسئلة هامة، بما يتضمنه من مغازٍ تساعد في كيفية فهم السياسة السورية وتحليلها. ببساطة تامة: لماذا حاد الكثير من المحللين للسياسة السورية عن الصواب؟ ما الذي أغفلوه وسبَّب لهم إساءة تقدير كفاءة بشار الأسد في إحكام قبضته على السلطة؟

ستنعكس أجوبتي عن هذه الأسئلة في الفصول التالية. إن ما سبب الكثير من (إساءة الحكم) في التحليل المتعلق بانتقال القيادة السورية كان، باختصار، التركيز أحادي التفكير على الشخصيات. وكما كانوا على مدى عقود، شدد محللو النظام الجديد على المدى الذي كان فيه نظام الحكم متمركزاً حول شبكة صغيرة من الصفوة المهيمنة، التي يُعدّ الكثير من أفرادها امتداداً لعائلة الأسد وملازمين لحافظ الأسد لفترة طويلة. أخيراً، في الفترة التي تلت اغتيال رفيق الحريري، بات من الدارج في الولايات المتحدة تشبيه النظام السوري بأنه مجرد مافيا. وصارت الصفوة الحاكمة تُقارن بعائلة كورليوني في فيلم «العرّاب». قليل جداً من هؤلاء المراقبين نظروا إلى ما وراء الشخصيات وأبدوا اهتماماً بما أسمّيه «نظام حكم»؛ بمعنى الترتيبات المؤسساتية والاجتماعية الأساسية التي تشيد هيكلية آليات الحكم وتحدد نماذج العلاقات بين الدولة والمجتمع.

هؤلاء المحللون مصيبون بالتأكيد في ملاحظتهم لأهمية «سياسة الأعيان» المتفككة والمثيرة للشقاق، التي كانت ملمحاً ثابتاً في السياسة السورية. مع ذلك أهملوا على طول الخط المدى الذي وصله بشار بميراثه الذي كان أكثر بكثير من مجرد شبكة من الصفوة المتَّسمة بالشخصنة والمحسوبيات والطائفية. وكادوا يغفلون تماماً حجم الدعم الذي تعتمد عليه السياسة السورية

وقوة سلطة بشار شخصياً، وهو أكثر بكثير مما يوفره بضعة أفراد بارزين.

شأنه شأن أبيه، أفاد بشار الأسد من عملية بناء المؤسسات وتوسع الدولة التي امتدت لزمن طويل يمكن تتبعه بالعودة إلى تاريخ سورية في السنوات الأولى بعد الاستقلال؛ وهي السنوات التي أغطيها في: النزعة التسلطية في سورية. أحاول في الصفحات التالية أن أثبت أن أحداث الخمسينيات والستينيات [من القرن العشرين] هي التي وضعت الأسس لنظام الحكم الذي أنشأه البعث خلال السنوات الأولى من حكمه على وجه التحديد. في هذا السياق لعب البعث دوراً حاسماً في صياغة إطار مؤسساتي لنظام تسلطي متين في سورية خلال الأعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠. لكن هذا النظام لم يبدأ من لا شيء، فقد كان لديه مواد كثيرةٌ ليعمل عليها؛ وقد استفاد قادة الأحزاب أنفسهم من ميراث البناء المؤسساتي الذي حصل قبل أن يقبض حزب البعث على زمام السلطة في انقلاب آذار ١٩٦٣. والحقيقة أن البعث صعد إلى السلطة بعد عدة عقود من التنامي الملموس لدور الدولة وتضخُّم بيروقراطيتها، حيث انتقلت مسائل أساسية في عملية إدارة الاقتصاد، بما فيها من قضايا العدالة في التوزيع والتفاوت الاقتصادي، إلى قلب الميدان السياسي، وفيها انبثقت نقابات العمال، التي نظمتها الدولة وسيطرت عليها بإحكام، بوصفها مركزاً للتحرك السياسي

للمواطنين السوريين الذين استُبعدوا سابقاً من الحياة السياسية للبلد.

كان من الصعب تمييز هذه العمليات في خضم الاضطرابات التي ميزت السياسات السورية خلال هذه السنوات. فالتواتر الذي صعدت فيه الحكومات وسقطت، والانقلابات العسكرية المتكررة، والحملات الانتخابية المكثّفة للبرلمان، وانتشار الإضرابات والاحتجاجات، وتوترات الحرب الباردة، والضغوطات المؤيدة للوحدة العربية، وسنوات الوحدة الثلاث مع مصر ـ هذه وغيرها من الحوادث المأساوية اجتمعت معاً لصرف الانتباه عن التغيرات الأعمق والأكثر ثباتاً التي كانت تعيشها سورية خلال تلك السنوات. مع ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من شأن هذه التغيرات الأعمق، التي شكلت حجر الأساس في تمكين البعث، وهو الوحيد من بين الأنظمة التسلطية الشعبية من الشاكلة نفسها، من بناء نظام تسلطي متجذِّر وإعادة توزيع الحكم بعد انقلاب آذار ١٩٦٣، وإنشاء أطر عمل مؤسساتية كان من شأنها توفير الاستقرار لذلك النظام. فمن خلال هذه المؤسسات ـ الحزب الحاكم ونقابات العمال والاتحادات الحرفية ووسائل الإعلام والبيروقراطية والجيش وجهاز الاستخبارات ـ كان قادة البعث قادرين على فرض سيطرتهم على المجتمع السوري العنيد جداً، ولكن على الأقل الشفاف والديموقراطي جزئياً أيضاً. هذه

الأدوات هي التي جعلت من الممكن للبعث في السنوات التالية لعام ١٩٦٣ أن يتحرك، ولكن أيضاً ليحتوي ويدير القوى الاجتماعية الحضرية منها والريفية، التي عكّرت صفو السياسة السورية منذ الاستقلال، وأن يحكم السيطرة على القطاعات الاقتصادية القائدة وعلى البيروقراطية والجيش، وأن يزيد أنظمة المجتمع المدني والحياة المؤسساتية، ويمدّ الوجود الحزبي إلى حقول التعليم ووسائل الإعلام، ويقمع المعارضين منهم بفاعلية أعلى بكثير مما كانت لدى أية حكومة سورية سابقة.

لم يخلق حافظ الأسد هذا النظام، ولن يُقبل هذا الادعاء عن طيب خاطر من قبل أولئك الذين يقرون بفضل الأسد في تحويل سورية إلى قوة إقليمية مستقرّة. مع ذلك، آمل أن يبيّن هذا الكتاب أن السمات الجوهرية لسورية المعاصرة قد كانت حاضرةً سلفاً عندما أزاح حافظ الأسد نور الدين الأتاسي وصلاح جديد جانباً في [١٦] تشرين الثاني ١٩٧٠ واستأثر بالسلطة لنفسه. ولكي يؤمّن قبضته على السلطة ويقوّي نظامه، استخدم حافظ الأسد المؤسسات القائمة، ووسَّع آمادها وأعطاها (ولنظامه أيضاً) أسساً اجتماعية أقوى خلال المرحلة الأولى من الانفتاح، وحوّلها إلى نظام حاكم متماسك ـ ولو قمعياً ـ جلب لسورية أطول فترة استقرار سياسي في تاريخها المعاصر. وهذه ليست إنجازات عادية، على الرغم من وجوب عدم التقليل من الثمن الذي دفعه السوريون لنجاح حافظ الأسد. مع

ذلك، وبالرغم من تشديد المحللين، وقتها كما اليوم، على شخصية حافظ الأسد بوصفه عتلة التطور السياسي السوري، فإن من غير المبالغة القول إنه لولا القواعد التأسيسية التي كانت متوفرة له عندما قبض على زمام السلطة عام ١٩٧٠ لما كان ممكناً إرساء سيطرة البعث.

إن وجهة النظر هذه، المدروسة بإسهاب في الفصول اللاحقة، تتصدى لوجهات النظر التقليدية عن نظام الأسد واستمرار التسلُّط في سورية. فقد نظر معظم المتتبعين للسياسة السورية إلى حافظ الأسد بوصفه مهندس الدولة السورية المعاصرة والرجل الذي جلب بمفرده تقريباً الاستقرار إلى السياسة السورية، منهياً ٢٥ عاماً من الاضطراب الشديد. أما وجهة النظر المقدّمة هنا فمختلفة، فأنا أغطي السنوات التي تؤدي إلى نظام الأسد بغرض إظهار الكيفية التي بنيت بها مؤسسات النظام التسلطي المتين بالتدريج خلال مرحلة اتسمت بمستويات عالية من الصراع الاجتماعي والسياسي. إنني أعاين الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٠ بوصفها مرحلة مهمة على نحو خاص بهذا المعنى، على الرغم من أن جميع الحسابات حول سورية الحديثة تعالج هذه السنوات أكثر بقليل من مقدمة لانقلاب الأسد في ١٩٧٠. وبدلاً من ذلك، فأنا أقدم تلك السنوات السبع الأولى من حكم البعث على أنها فترة تداخل فيها الصراع الداخلي ضمن البعث مع نشوء وتوطيد القواعد

التأسيسية لدولة تسلطية راسخة وقوية. هذه الأسس ذاتها التي تعود جذورها إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وإلى مشروع تشكّل دولة ما بعد المرحلة الاستعمارية كما رآها قادة تقدميون أمثال خالد العظم.

بسبب التركيز على الصراعات الحزبية الداخلية خلال هذه السنوات اعتُبر نجاح الأسد في تحقيق الاستقرار السياسي بعد ١٩٧٠ لغزاً محيراً، ومفاجأة أو قطيعة عميقة مع المرحلة السابقة[٣]. وباستحضار الأبعاد الدستورية للسياسة السورية إلى الواجهة، وكذلك إظهار الكيفية التي عملت فيها تلك المؤسسات بعد استيلاء البعث على السلطة، أبين لماذا كان نجاح الأسد أقل مفاجأة وأقل إدهاشاً مما تبدَّى. فضلاً عن ذلك، تبقى تلك الأجهزة المؤسساتية مهمة اليوم كما كانت البارحة، حتى لو ميزنا التغيرات التي اعترتها في العقود التالية لصعود حافظ الأسد إلى السلطة. تبقى لهذه الأدوات أهميتها في فهم السبب وراء قدرة بشار على تعزيز قبضته على السلطة منذ ٢٠٠٠، وتعليل استمرارية النظام الذي يقوده الآن. فهي مهمة، على الأقل، إلى المدى الذي تُثقل فيه الضغوط الإقليمية والدولية كاهل بشار، أو السياسة الفئوية التي هددت قبضته على السلطة في بعض الأوقات.

إن الافتراض بأن هذه المؤسسات تهم بشار كما كانت

تهم والده لا يعني أن نقول إن هذه المؤسسات قد بقيت بدون تغيير على مدى العقود الأربعة الماضية. فإذا كان الإطار المؤسساتي العريض الذي يحدد الحكم التسلطي في سورية قد أظهر استمرارية ملحوظة ـ مستمرة في وجه الموجة العالمية للانتقال إلى الديموقراطية خلال العقود من السبعينيات إلى التسعينيات ـ فإنه ليس جامداً أو راكداً في الزمن كما يتراءى لبعض محللي السياسة السورية. وبالفعل فإن إحدى أهم سمات التسلطية السورية هي المرونة والمقدرة على التكيُّف، تلك التي أظهرها النظام عندما تغيرت البيئة المحلية والإقليمية والدولية عبر الزمن. فالنظام السوري تحديداً، مثله كمثل أنظمة عربية أخرى، كان قد شارك في عملية كنت دعوتُها في أماكن أخرى: «تحديث التسلطية» الذي يعيد تشكيل استراتيجيات الحكم من خلال عمليات التكيف من الأعلى إلى الأدنى، والمصمَّمة لتأمين حياة النظام على المدى الطويل[٤].

من مزايا التحديث أن يتخذ أشكالاً متنوعة، متأثّرة بالتوترات الخاصة التي تواجه كل نظام على حدة، وسيكون من الخطأ أن نضخم ترابطها؛ فليس هناك طراز أو نمط وحيد اتبعته الأنظمة العربية، كما لا ينبغي أن نبالغ في مقدرة الأنظمة العربية على امتصاص وتطبيق الإبداعات في السياسة. مع ذلك، فالتحديث قد صيغ بوضوح بما يمكن تسميته: «التعلم التسلطي»، حيث الدروس والاستراتيجيات التي نشأت داخل

الشرق الأوسط وخارجه على حد سواء، انتشرت عبر المنطقة منتقلة من نظام إلى نظام، وقد خضعت للتعديل خلال العملية. الأنظمة تتعلم بعضها من بعض ـ وغالباً من خلال المشاركة الصريحة في التجارب[٥]، ـ لكنها تتعلم أيضاً من مراقبة التجارب في مناطق أخرى. وأخيراً انبثقت الصين بوصفها نموذجاً للاهتمام الخاص لدى الحكومات العربية التي تستكشف طرقاً لتحسين الأداء الاقتصادي بدون الإذعان للسيطرة السياسية، أكثر من ذلك فإن التعلم يتجاوز الافتتان بالطراز الصيني[٦].

في سورية كما في باقي بلدان المنطقة، نجح التحديث عبر التجربة والخطأ أكثر من التصميم المتعمّد من جانب نظام الأسد. إضافة إلى ذلك، وبالتعارض مع مصر والأردن والمغرب، كان النظام السوري كارهاً بشدة للمغامرة في مقاربته للتغيير، مفضّلاً اتخاذ خطوات متواضعة جداً وشديدة البطء ومعطياً لنفسه الوقت لقياس الآثار الناجمة عن كلّ زيادة في التغيير قبل المباشرة بأي تغيير إضافي. مع ذلك، فإن آثار التحديث مرئية في أماكن عدّة؛ فالنظام لطّف من معارضته للتيارات الإسلامية ضمن المجتمع السوري بدون المساومة على التزامه بالطائفية، واستكشف استراتيجيات جديدة لإدارة النزاع الطويل بين الدولة السورية والحركات الإسلامية. فقد استجاب، بانتقائية، لمطالب اللبرلة الاقتصادية واندماج الاقتصاد السوري

في الأسواق العالمية، كما وسّع الفرص للنخب الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن رؤية العروض الطنّانة لثرواتها المتزايدة في شوارع أحياء دمشق مثل أبو رمّانة والمالكي والمزّة.

يضاف إلى ذلك أن النظام السوري، كباقي نظرائه في دول المنطقة كلها، قد طوّر تقنيات لإدارة وتسهيل الوصول الشعبي إلى الإنترنت وتقنيات الاتصال الجديدة التي كانت تعدّ، حتى وقت قريب، حوامل محتملة للأفكار الديموقراطية وبالتالي قوى يجب مقاومتها. كما ميّزوا أيضاً أن الحكم التسلطي غير متضارب مع، بل إن بقاءه يمكن حقيقةً أن يعتمد على تقوية طاقة الدولة والخدمات العامة من خلال برامج مثل: الإصلاح المدني الخدمي وإصلاح التعليم وإصلاح سوق العمل، وكلّ من هذه الإصلاحات قبلت بها حكومة بشار الأسد بطرق محدودة.

تضمن التحديث في سورية انزياحات في السياسة الخارجية والإقليمية أيضاً؛ فالنظام كان يبحث خارجياً عن الروابط التجارية والاستثمارية والسياسية مع دول إما أنها تشاركه أو متعاطفة معه بوضوح في شؤونه السياسية، أمثال بعض دول الخليج، أو، كما في حالة الاندفاع المفاجئ لسورية لإقامة علاقات تجارية مع الصين، وهي دول غير مبالية بقضايا حقوق الإنسان والديموقراطية. وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى

إقامة علاقات تجارية مع الغرب اتبعت توجهات اقتصادية وسياسية متنوعة كان من شأنها أن تولّد مصادر جديدة حاسمة لزيادة فاعلية الحكومة السورية، فيما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تسعيان إلى عزلها دبلوماسياً واقتصادياً في آنٍ معاً.

وكما يُفهم من هذا فإن التجربة السورية لتحديث التسلطية لم تعنِ إغلاق المجتمع السوري أمام العولمة وقوى التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأخرى؛ كما أنها ليست مستندة ببساطة إلى رغبة النظام في قمع المعارضين له ـ بالرغم من أن هذا أيضاً بات ملحوظاً بازدياد منذ بداية ٢٠٠٦، مع موجة الاعتقالات الموجهة ضدّ نشطاء ديموقراطيين وصحافيين ومثقفين معروفين، وقد استمرت خلال صيف ٢٠٠٨. فضلاً عن ذلك تضمّن التحديث في سورية إعادة إظهار الحكم التسلطي ليتلاءم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ويديرها. إنه يشدد على المرونة والبراغماتية والقدرة على التكيف لدى التسلطية في سورية، حتى في ظل الظروف التي كانت فيها قوى عظمى تعمل بنشاط على التسريع في تغيير النظام. كذلك تطرح، كما كنت أجادل عندما خلف بشار أباه في السلطة، أن التسلطية في سورية تبقى نظام حكم متماسك وراسخ، وأن مستقبل بشار غير مستقر إلى درجة أقل بكثير مما قد يأمل خصوم النظام[٧].

تعدّ التجربة السورية في تحديث التسلطية الوحيدة الأحدث في التيار الراهن للتكيُّف والملاءمة التي كان النظام يجريها على الدوام. وما يجعل هذه المرونة ممكنةً، على كل حال، هو الترتيبات المؤسساتية والاجتماعية التي تقدم للنظام قاعدة صلبة للانزياحات والتكيف في الاستراتيجيات التي يستخدمها للحفاظ على إمساكه بالسلطة. وإذا كانت المحسوبية والزبانيّة والارتزاق والفساد والشخصنة باقية بوصفها سمات حاسمة للسياسة السورية، كذلك تعمل المؤسسات التي تقدّم أطر العمل بوصفها حاضنة لتلك الأنشطة.

على كل حال، عند تمييز العلاقة ما بين المؤسسات ومرونة الحكم التسلطي في سورية لا ينبغي الخلط في النقاش حول استمرارية التسلطية مع النقاش حول المشروعية السياسية، ومن الممكن أن بشار قد خطَّط، حتى الوقت الحاضر، لكيفية حلّ مسألة الحفاظ على حياة النظام؛ لكنه لم يكن ناجحاً في التغلب على مشكلة المشروعية أكثر مما كان والده. وبالرغم من المدّ والجزر المؤقت في شعبية النظام ـ التي استفادت، ولا عجب، من ردود فعل الوطنيين السوريين على الضغط الخارجي لإدارة بوش، كما استفادت من التلازم السوري مع نجاحات حزب الله في لبنان ـ فإن النظام يبدو باستمرار في عيون غالبية السوريين غير شرعي بالعمق. وما يقوي هذا الإدراك فقط قدرته المتناقصة على تقديم الأمن الاقتصادي والحياة الكريمة

للمواطنين وتناقص العناية الصحية ومشاريع الإسكان والتعليم العالي والأداء الضعيف في خلق فرص العمل، بالترافق مع تنامي التفاوت في الدخول وتزايد التعامل القمعي من قبل النظام باتجاه نقّاده. ليس المقصود من تحديث التسلطية ـ مع توجُّه النظام الجديد للتعاطي من موقع الحليف مع النزعات الإسلامية وتشديد الحملة الفعّالة، ظاهرياً، للتغلب على عزلته الإقليمية والدولية تقريباً بعد أربع سنوات على اغتيال رفيق الحريري ـ أن تؤمِّن مستقبل النظام، ولكن لتزويد النظام بالمشروعية الداخلية التي تعوزه بوضوح. مع ذلك إذا استمرت أجهزة النظام المؤسساتية تلك بالضعف، فإن أياً من جهوده المبذولة لشرعنة نفسه قد لا تجدي في حمايته من عواقب أدائه الهزيل. فبالنسبة إلى نظام تسلطي كالنظام السوري، لا يمكن أن يكون المستقبل مضموناً أبداً.

الهوامش

(١) أرغب بالتعبير عن شكري للدكتور رضوان زيادة والمركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية لقيامهم بترجمة هذا الكتاب. لقد أملت دائماً أن يكون هذا النص متوفراً للقراء العرب، الأمر الذي بات ممكناً بفضل المركز. هذه الترجمة مهداة للدكتور زيادة وللديموقراطيين السوريين الآخرين الذين يناضلون لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لبلدهم.

(٢) جون بي ألتيرمان: « الآباء والأبناء؛ الحكم صعب على حالة عبد الله ملك الأردن، أما على بشار الرئيس السوري فهو أصعب بكثير» **الواشنطن بوست**، الأحد، ١٨ حزيران ٢٠٠٠، الصفحة ب٢.

(٣) انظر مثلاً: إيتامار رابينوفتش: **سورية في ظلّ البعث، ١٩٦٣ ــ١٩٦٦**، تعايش الجيش والحزب (تل أبيب؛ مطبعة جامعات إسرائيل، ١٩٧٢).

(٤) ستيفن هايدمان، تحديث التسلطية في العالم العربي؛ مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، ورقة تحليل، رقم ١٤ (واشنطن؛ معهد بروكنغز).

(٥) يوجد حكاية نادرة تخص تطور الشبكات الإقليمية بما يختص بالخبرات التسلطية في السنوات الحالية، فالوفود تسافر من دولة لأخرى لمناقشة قضايا من مثل: إدارة الإنترنت، والرد على الضغوط من أجل الإصلاح السياسي، وضمان الاستقلال النقدي الذاتي للنظام.

(٦) مؤسسة كارينغي، «الإصلاح في سورية؛ توجيه المقود بين الطراز الصيني وتغيير النظام الحاكم». برنامج الديموقراطية ودور القانون، ورقة رقم ٦٩ (تموز ٢٠٠٦).

(٧) ستيفن هايدمن، «من الأسد إلى الأسد. السياسة السورية ليست مسرح ظل»، **مجلة النقد العالمي**، العدد ٩ (الخريف)، ص. ٣٦ ــ٤٣.

كلمة شكر

غني عن القول أن هذا الكتاب قد استغرق وقتاً طويلاً ليكتمل؛ وكان أحد التعويضات القليلة جداً عن التأخير هو ما تعلمته من أناس كثيرين خلال ذلك. لقد أنفقت الكثير من السنوات والكثير من المسودات التي قدَّم خلالها كل من سوزان إتش رودولف ومارفن زونيس وليونارد بندر المزيج الصحيح من التدخل والإهمال المعتدلين؛ وآخرون لم يضنُّوا بتقديم المساعدة بطرق مباشرة أكثر أو أقل، أذكر منهم: هنري باركي وإيفا بيلين وميكائيل بارنت ودان برومبرغ وتوماس كالاغي وليلى فواز وراي هينيبوش وإبراهيم كروان وآرون كابيل ودينيز كانديوتي وفريد لاوسون وأيان لوستيك ومالك مفتي ومارسي باتون وجويل ميغدال وروجر أوين. كذلك أنا مدين بالشكر الخاص لكل من: فولكر بيرثيز وروبيرت فيتاليس ودافيد فاليندر الذين أضاءوا لي كم كان يمكن لهذا الكتاب أن

يكون أفضل. فربما كان علي أن آخذ بنصائحهم كلها. وأشكر أولئك الأصدقاء والزملاء في مجلس العلوم الاجتماعية للبحوث الذين كرَّسوا لي من الوقت أكثر بكثير مما يحق لي أن أتوقع، وخصوصاً إريك هيرشبيرغ وبيرسيلا ستون وسوزان برونسون والزميل ايستر روبيرت لاثام وكينت وورشيستر.

لقد وفَّر لي جون ووتربيري إمكانية استخدام مكتبة جامعة برينستون، كما أنني ممتن جداً لعبّاس أمانات وغوستاف رانيس، لدعمهما الذي قدماه لي خلال الفصل الدراسي في جامعة ييل عام ١٩٩٧ كزميل مشرف للصندوق الدولي، كما قدم لي دافيد فيذرمان، الرئيس الأسبق لمجلس العلوم الاجتماعية للبحوث، الفرصة والمصادر لقضاء صيف عام ١٩٩١ في دمشق؛ أما خلفه (وسلفه) كينيث بريويت فعلمني كمّاً كبيراً حول العلوم الاجتماعية لا بل حول المؤسسات أيضاً. فقد منحني بسخاء الوقت لقبول الزمالة في ييل والعودة إلى هذا المخطوط بعد توقف طويل. أما جامعة شيكاغو، حيث بدأ هذا المشروع، فقد وفرت فرصاً مهمّة لتداول أجزاء من النقاش وخاصة في ورشة عمل جنوب آسيا والشرق الأوسط، وورشة العمل حول السياسات المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي. ودافيد لايتن، أستاذ مساعد في جامعة شيكاغو، الذي قدّم لي نصيحة فريدة الأهمية وقام بنشر نسخة عن الفصل الأول في سلسلة أوراق عمل ويلدر هاوس.

كذلك أدين بالشكر العميق للكثير من السوريين الذين سهّلوا الطريق أمامي وأتاحوا لي إجراء المقابلات خلال رحلات البحث إلى سورية بين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ و١٩٩١. وإذ لا أذكر أسماءهم هنا فإنه لمؤشر على نجاح النظام السوري. وأتوجه بالشكر إلى

معهدين في دمشق، فقد كانا داعمين لي بشكل خاص؛ المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، الذي أمّن لي وضعاً رائعاً مكنني من القيام بهذا البحث، ومكتب خدمات المعلومات الأميركي وفريقه في دمشق الذين أبدوا براعة ملحوظة في تقديم المساعدة لباحث سياسي كي ينجز ما يستلزم بحثه من إيضاحات. وكذلك الزملاء من مؤسسة العلوم القومية ووكالة المعلومات الأميركية (برنامج فولبرايت) وصندوق كوكا كولا العالمي لجامعة ييل للدراسات الدولية والمناطقية، الذين قدموا دعماً مادياً حاسماً. هذه القائمة من الأسماء والمعاهد تقدم دليلاً حياً على أن أية أخطاء متبقية في هذا الكتاب لا تعود لنقصٍ في دقة النصائح أو النقد البنّاء بل إلى عنادي الشخصي في وجه كليهما.

لقد زودني تشجيع عائلتي بمنبه دائم بأن تأليف الكتب ليس مغامرة فردية كما تبدو عليه في الغالب، إذ كان والداي وحمواي دائماً داعمين بقوة لمحاولةٍ لم تترك لهم أيّ جزء من وقتهم، فضلاً عن ذكر مواردهم المالية؛ ولزوجتي، غايل دافيد، التي تستحق عرفاناً بالجميل يفوق طاقتي على التعبير هنا، ولولا دعمها لما كان هذا المشروع ممكناً؛ ولابنتيَّ، سارة وجوليا، اللتين ساعدتاني على إبقاء أولوياتي نصب عينيَّ، ولم تدعاني أنسى أن ما في الحياة يفوق كثيراً تشكل الدولة الشمولية وأهواء «الوورد بيرفكت» غير المتوقعة وجوزيف ريجينشتاين. أهدي هذا الكتاب إلى ذكرى والدي، جيري هايدمان، فقد كان موجوداً دائماً كما ينبغي.

س. هـ

الفصل الأول

تسلطية ناجحة؟
سورية من منظور مقارَن

يخضع السوريون في الثامن من آذار من كل عام لاحتفالات إحياء ذكرى «ثورة» البعث عام ١٩٦٣. ويلقي القادة السوريون كلمات طويلة أمام الحضور الجماهيري، يعددون فيها نجاحات الثورة ويكررون تأكيد رسالتها الخالدة. ويجري ترتيب الأحداث على إيقاع لوحات الباليه الراقصة التي تتخللها انقطاعات بين الحين والآخر لإتاحة المجال للتصفيق والهتافات المؤيدة لحافظ الأسد وحزب البعث الحاكم والدولة السورية. وتبلغ الطقوس الاحتفالية البعثية ذروتها حين يشترك فيها الأسد نفسه، فخطاباته تعدّ وقائع وطنية، وتشكل النقطة الأبرز في إحياء الذكرى المجيدة. وأثناء إطلالاته على الحشود قد تتحول أقسام كاملة من الجمهور، بفضل التدريب الفائق والإعلام الحماسي، إلى لوحات حية للرئيس وصور

العلم السوري، أو مصورات للأمة العربية يُسلط فيها الضوء على موقع سورية في قلب العالم العربي.

على أية حال، إن ما يلفت نظر الكثير من المراقبين هو بقاء النظام البعثي ونظام الأسد نفسه على قيد الحياة، وليس التبجح بالإنجازات. ومثل هذا العمر المديد هو بدون أدنى شك نموذج للحكومات السورية أو الأنظمة التسلطية الشعبوية بصورة عامة. وشكّل صعود الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠خاتمة لفترة دامت أربعاً وعشرين سنة من انتقال سريع للسلطة، وعنيف أحياناً، إضافة إلى صراعات اجتماعية حادة على ماهية الدولة السورية وتنظيم الاقتصاد السياسي السوري. قبل وصول الأسد إلى سدة الحكم، كان يؤخذ على سورية بوصفها رمزاً للسياسات الانقلابية الشخصانية القائمة على نظام مؤسساتي ضعيف في العالم العربي. وعُدّ انتصار الأسد على الفئات المنشقة داخل حزب البعث الحاكم بمثابة نقطة انعطاف في توحيد وتوطيد النظام السياسي والدولة السورية.

وإذا كان صعود الأسد في عام ١٩٧٠ يعكس ترسيخاً لنظام الحكم في سورية، فإن البقاء غير المسبوق لسورية الأسد، سورية حافظ الأسد، لا يدل على أن الحياة السياسية السورية قد أصبحت أكثر استقراراً واستمراراً. فخلال أكثر من ثلاثة عقود من حكمه واجه حزب البعث الحاكم معارضة خارجية متواصلة وانقسامات داخلية حادة وأحبطها، وبقي كثير من المواطنين السوريين، إن لم يكن معظمهم، في جفاء عميق مع حكومتهم، ويتهكمون على المزاعم الأيديولوجية العنيدة للبعث بخصوص سعيه إلى العدالة الاجتماعية والسياسية، وثباته في النضال ضد إسرائيل. إن التعبير

عن الإعياء الشعبي من الخطب البلاغية السمجة للنظام وانغماسه في عبادة الشخصية بات مسموعاً أكثر بعد تغيرات ١٩٨٩ والاحتمالات الموحية بأن النظام السوري، على غرار أنظمة أوروبا الشرقية، قد يصار إلى القضاء عليه من خلال تحولات تحتية في العملية السياسية. ويكفي السوريين أنهم لاحظوا التشابه ما بين الأسد ونيقولاي تشاوشيسكو الروماني لكي يروا في سقوط الأخير عرضاً لمخطط محتمل للطريق السوري نحو التحرر السياسي.

ثمة ضغوط أخرى عرَّضت استقرار الحكومة القائمة، وأبعد من ذلك، نظام الحكم القائم، للخطر. وعلى المستوى العالمي، أدت التحولات في عام ١٩٨٩ وما رافقها من انتشار لمعايير عالمية تفضل الديموقراطية والسوق، إلى خلق نظام دولي أقل ملاءمة للتسلط، وللأسلوب السوري في قيادة الدولة لاستراتيجيات التطور الاقتصادي الشعبوي، مما كانت عليه الحال في نظام القطبين للحرب الباردة. وعلى مستوى المنطقة قلَّل نهج السلام العربي ـ الإسرائيلي من تأثير سورية على الأردن وعلى حركة التحرير الفلسطينية (فتح)، وواجه الحكومة السورية بمطالب جديدة بغية فتح الاقتصاد والمجتمع من أجل إحداث استعداد لتوازن القوى الخارجية[١]. وعلى المستوى المحلي تميزت المؤسسات السياسية السورية الرسمية بهشاشة جوهرية صعّدت الشكوك بشأن الاستمرار بعد وراثة مركز الأسد في سورية[٢]. كان الأداء الاقتصادي للحكومة محبطاً في الثمانينيات، إلا أنه تحسَّن بفضل إجراء إصلاحات اقتصادية انتقائية ربما شكَّلت المصدر الأكثر جدية للضغط السياسي على النظام من المواطنين السوريين بصورة عامة وشبكات الدعم المكثفة التي يعتمد عليها النظام[٣].

قد تبدو الضغوط المذكورة غير متناسبة مع توصيف نظام الحكم السوري بأنه وطيد. على أية حال، ما يجعل تصنيفه منسجماً عموماً، وما يبدي أن وضع الحكومة السورية المتسلطة مغاير للكثير من الأنظمة المشابهة، هو قدرتها على مواجهة ضغوط كثيرة، والتعامل مع مثل هذه الضغوط بمرونة بغية المحافظة على هويتها الشعبوية. وعلى عكس تجارب أخرى لهذه الظاهرة برهن التسلط الشعبوي في سورية على أنه نظام حكم مرن ومطواع.

بالنسبة إلى معظم الباحثين في سورية المعاصرة، هذه الاستمرارية لا تتأتى من مرونة النظام وقدرته على التكيف بقدر ما هي ناجمة عن عوامل أخرى، وبصورة رئيسية الإكراه. وكان القمع أوضح صورة لتفسير أسباب بقاء كل من حزب البعث والأسد نفسه. وكان لذلك دور في الإبقاء على النظام. وثمة فكرة شائعة أيضاً مفادها أن النظام في سورية لا يعدو كونه أداة لفرض السلطة وضمان تدفق موارد الدولة إلى مجموعة طائفية معينة، وبالدرجة الأولى إلى المجموعة الطائفية الأصغر، أي الطائفة العلوية التي يندرج في عدادها الأسد والكثير من مساعديه ـ ومن ضمنهم مسؤولو فروع الأمن الداخلي والقوات المسلحة[٤]؛ ويقال إن الطائفية توفر لحكومة الأسد درجة عالية جداً من الاستقرار والتماسك الداخلي.

بحكم ضعف الموارد وندرتها، ما من وجهة نظر تقدم شرحاً وافياً عن استمرار التسلط الشعبوي في سورية وتكيفه. فالتسلط على وجه التعريف تقريباً، يستند إلى درجة ما من القسر. مع ذلك فإن المستويات العالية من قمع الدولة لم تحم الأنظمة التسلطية من السقوط في خضم التحولات الكبيرة المشهودة في العقدين

الماضيين. وقد تبدو الطائفية وكأنها استراتيجية معقولة لحماية نظام الأسد وسط محيط سياسي مضطرب، إلا أن تبعاتها تفوق فوائدها. فهي تخلِّد هوية البعث بوصفه حزب أقلية حاكمة وحصيناً، وبذلك تؤمِّن أسس تعبئة المعارضة ضمن خطوط الطائفية، مثلما حدث في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ التي شهدت الصراع ما بين الحكومة والحركة الإسلامية المسلحة، حركة الإخوان المسلمين. وبذلك تم تقويض هدف النظام الجلي منذ أوائل السبعينيات في سعيه إلى وضع استراتيجية لبناء تحالف طائفي واسع. وأكثر من ذلك، أصبح النظام أكثر قدرة على ترتيب هويته الطائفية بعد التغلب على معارضة الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات. فقد وسّع توزيع الفوائد لكي تصل إلى ما وراء النخبة الطائفية الضيقة. وأصبح أكثر تسامحاً مع الصيغ الشعبية في تعابيرها الدينية، مثل إقامة مساجد جديدة. وهكذا استنفدت الطائفية الكثير من طاقتها ونفوذها القديمين، وإن كانت مستترة حتى في فترات الأزمة الاقتصادية القاسية.

باختصار، لا القمع ولا الطائفية يفسران بصورة تامة قدرة البعث على تعزيز ومأسسة نظام حكم الحزب الواحد المتسلط. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أياً من هذه الأفكار لا يفسر دوام التسلط الشعبوي في سورية، نظراً لأن النزعة الشعبوية، وهذا هو الأهم ـ خلافاً للتسلطية المتطورة في شرق آسيا ـ توصَف نموذجياً على أنها قاعدة غير مستقرة لنظام حكم دائم(٥).

وهكذا تطرح التجربة السورية أسئلة هامة بصدد كيفية وأسباب «نجاح» نظام تسلط شعبوي على نحو خاص في تحقيق درجة عالية نسبياً من الاستقرار والحفاظ عليها في هذه الحالة الخاصة، ليس في

مواجهة إرباكات محلية فحسب، بل أيضاً أثناء فترة تاريخية عالمية سقطت فيها الشعبوية مكروهة تماماً، بينما أفسحت أنظمة تسلطية مماثلة المجال أمام أنظمة حكم تعددية أكثر.

تسلطية ناجحة، تعددية ناجحة؟

ينبغي الاعتراف بأن ثمة مجازفة في تعريف سورية بوصفها نموذجاً لنجاح التسلطية. وربما تُعدّ كلمة «نجاح» لفظة غير مناسبة ولا تنسحب على نظام ذي منجزات تنموية محدودة، وسجل لحقوق الإنسان في غاية السوء. على أية حال، من أجل تحقيق أهداف هذا الكتاب استخدمت كلمة «نجاح» بصورة محدودة بوصفها معياراً للاستقرار. ويشير النجاح إلى القدرة على إيجاد نخبة للدولة تتغلب على الضغوط التي تقوض عادةً تماسك نظام حكم تسلطي. ويمكن تحديد هذه الضغوط من خلال القضايا المعروضة، ومن خلال النشاط الذي يبديه السياسيون في التغلب عليها، وهو نشاط متنوع جداً[٦]. إن التجربة النموذجية لمحاولات التغلب على هذه الضغوط من خلال استراتيجية شعبوية في بناء الدولة أثبتت فشلها. وبالنسبة إلى الحالة السورية فقد نجح النشطاء السياسيون الممثلون لـ(النخب البعثية)؛ وهذا الاختلاف في المستويات بحاجة إلى توضيح.

والنجاح ليس ببساطة محصلة الأمد الطويل. وليست استمرارية التسلط البعثي هي التي جعلته ناجحاً، مع أن مظهراً واحداً للاستقرار يتمثل في قدرة السياسيين على إعادة إنتاج نظام حكم مع مرور الوقت. والنقطة الهامة هنا على أية حال تتمثل في أن السقوط والاستقرار قابلان للتغيير، ولا يسببان النجاح في ذاتهما ولهما. وما أسعى لأخذه في الحسبان هو الاختلاف في طاقة

النشطاء السياسيين على تعزيز نظام حكم ما يواجه ارتباكات. وأقدِّم توضيحاً يربط هذه القدرة بأسباب مؤسساتية وبنيوية واضحة تتمثل في الاقتصاد السياسي السوري. كما أُبيّن أيضاً أن كل الاستراتيجيات الخاصة التي وظفت هذه القدرة كانت بفعل العوامل السياسية. ويفهم النجاح بوصفه إجراء لتوطيد النظام باعتباره محدداً في مجاله وبالإمكان إلقاء ضوء على النوعية الاستثنائية للمسيرة السياسية السورية، وتركيز الانتباه على صميم التحليل المربك: كيف تفسَّر قدرة العوامل السياسية على ترسيخ نظام حكم طالما وصف بأنه عديم الاستقرار؟

ثمة مجازفة في وصف سورية بأنها شعبوية، إلا أن هذه التسمية مناسبة جداً أيضاً. ويميل الاقتصاديون إلى التعامل مع تعريف محدود للشعبوية على أنه نظام تفوق فيه الالتزامات التوزيعية المقررة سياسياً المصادرَ المتوفرة. وقد طوّر العلماء السياسيون تعريفاً يأخذ في الحسبان عاملين إضافيين: سياسة صنع الالتزامات التوزيعية وتغييرها، وسياسة تشريع هذه الالتزامات وتأطيرها ضمن نظام الحكم. وهنا يكون التركيز على الصفات المتحوِّلة للشعبوية بوصفها أيديولوجيا السياسة الجماهيرية، واستراتيجية تنموية تسعى إلى تخفيف النتائج السلبية الناجمة عن تكاثر مجموعات اجتماعية معينة (العمال، الفلاحون، والبورجوازية الصغيرة المدنية) على حساب الآخرين، وبالدرجة الأولى على حساب الرأسماليين وملاك الأراضي. ويجري التأكيد على استراتيجيات التعبئة، وتشكيل التحالفات، وتكوين المؤسسات بغية إشراك مجموعات «شعبية» اجتماعية ضمن التنظيمات السياسية والاقتصادية التي يتألف منها نظام الحكم الشعبوي.

وأعرض في الفصول التالية تكيُّف سورية الكامل مع المفاهيم الشعبوية. فقد كانت خطابات التحول الشعبوية والممارسات الشعبوية السياسية أحد المظاهر المركزية في السياسات السورية منذ الأربعينيات. وبينما فضّل البعث أن يرى نفسه بمثابة طليعة لحزب ثوري أكثر منه حركة سياسية ذات قاعدة جماهيرية، كان للبعثية، بوصفها أيديولوجيا، الكثير من القواسم المشتركة مع شعبويات أميركا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم النامي. وتتضمن هذه القواسم التركيز على المشاركة السياسية للعمال والفلاحين، ومجموعات اجتماعية أخرى، تستخدم عادة كنواة لتحالفات سياسية شعبوية كما تتضمن توسعاً درامياً لقدرة الدولة بوصفها طريقة عمل من شأنها إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي بما يعكس الالتزامات الاجتماعية الشعبية.

ولأنها حالة تختلف عن المسيرة النمطية في بناء الدولة الشعبوية المتسلطة، تستحق التجربة السورية عن جدارة بأن تحظى باهتمام تحليلي. كذلك تنطوي على إمكانية استخلاص دلالة نظرية أكثر عمومية على أية حال، حين توضع في سياق المناهج المنتشرة عن فشل تسلطية أواخر القرن العشرين. إن اختلاف سورية عن الكثير من الأنظمة التسلطية السابقة (وربما اللاحقة) في أوروبا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا يسلّط الضوء على العديد من الأسئلة الجوهرية المطروحة سواء ضمن هذا الكتاب أو في الدراسة الموسَّعة للتسلطية المعاصرة. فهل التسلطية الشعبوية، ذات الشكل المختلف، المستمرة في سورية، شاذة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟ وهل بنيتها السياسية والاقتصادية الداخلية وصيرورتها أقل عرضة للتأثر من تلك القائمة في الكثير من البلدان الأخرى لجهة العوامل التي جلبت معها ما يسمى أزمة التسلطية؟ وإذا كان الأمر كذلك،

فكيف توصلوا إلى تلك الطريقة؟ بالنسبة إلى هذه المسألة هل ستدرك سورية ــ أو الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط ــ الديموقراطية لمجرد تزامنها مع ميل كوني نحو الدمقرطة؟ أو ببساطة هل التسلطية مختلفة إلى حد أنه لا يمكن شرحها من خلال مسار تاريخي وحيد للدمقرطة، مع وجود انحرافات خفيفة فقط من حيث التوقيت والشكل المتوقعين؟[٧] وإذا صحّت الملاحظة الأخيرة، حسب ما أناقش، فربما تفترض التجربة السورية الحاجة إلى إعادة تشكيل فهمنا للسياسات الشعبوية التسلطية بوصفها أكثر تكيُّفاً ومرونة وسرعة في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية مما كان يُزعم عقب التحولات التي شهدها العقد الماضي.

نتيجة للعملية المألوفة المرافقة لتشكل الدولة بعد الاستعمار الكولونيالي وتحديات التصنيع المتأخر، فإن نظام الحكم الذي بناه حزب البعث في سورية كان فريداً إلى حد ما، لكنه قد يبدو عادياً في ظل الضغوط التي تهدده. فقد واجهت البلاد خلال السنوات الثلاثين الماضية ضغوطاً اقتصادية وسياسية على نطاق واسع، كانت كفيلة كما قيل بإسقاط التسلطية في سائر بقاع العالم عملياً. وتضمن ذلك، على المدى الطويل، انهماكاً ناجحاً في صراعات المنطقة، يقابله فشل مشروع التطور الاقتصادي الذي تقوده الدولة، وفساد بيروقراطي وارتفاع المديونية الخارجية، والتضخم، والبطالة، وارتفاع مستوى القمع الداخلي.

مع ذلك، على عكس الكثير من الأنظمة التسلطية المشابهة، لم يبق هذا النمط من النظام التسلطي الشعبوي في سورية حياً فحسب بل صامداً أيضاً. وبرهن منذ ثمانينيات القرن العشرين على جدارته في تحقيق عملية لبرلة اقتصادية محدودة من دون

تسوية على حساب شخصيته التسلطية. وأكثر من ذلك، نجحت الحكومة في بلوغ نمو اقتصادي شامل وفق مستويات شرق آسيا، أي ما بين ٧و٨ بالمئة سنوياً في الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، وانخفضت النسبة إلى حد ما في السنوات الأخيرة. لقد امتصت سورية الصدمات التي رافقت سقوط المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، وأوجدت مبررات جديدة لمواصلة الحكم التسلطي في لحظة تاريخية انتشرت فيها الليبرالية السياسية بشكل واسع، كما صححت وضعها ببراعة لكي تستفيد من المتغيرات في النظام السياسي العالمي. واستعادت القيادة أيضاً البلاغة الشعبوية الراديكالية وتدخُّل الدولة في الاقتصاد في وقت تعمق فيه الاتجاه الدولي نحو الأسواق والتأثير المتواصل لإجماع الليبرالية الجديدة في ما يتعلق بتصميم استراتيجيات اقتصادية متطورة وملائمة.

إن اختلاف سورية عن المعيار الشعبوي المزعوم ينطوي على مغازٍ نظرية هامة. ومع أن دراسة حالة واحدة قد تزودنا فقط بنقطة انطلاق من أجل بحث مقاربات أوسع، فقد تطرح أيضاً تعارضات حادة مع مفاهيم مقبولة تتمتع بطرائق عمل منطقية وذات نتائج عامة جديدة، وخصوصاً عندما تُدخِل أفكاراً أعمق وأوسع بصورة كافية. وحسب ما لاحظ روشمبير وستيفنس، فإن التركيز على «تعاقب خاص للتطور التاريخي يمكن أن ينطوي على مجموعة كبيرة من الاعتبارات النظرية المحتملة، لأنه يشمل مع الزمن وبصورة نموذجية عدداً من المجموعات المختلفة ذات الصلة. إن استمرارية نظام حكم محدد يمكن، على سبيل المثال، أن تُنقِض ـ بحكم اجتيازه الفعلي لظروف تحوُّل جوهرية ـ إلى حد ما الكثير من المزاعم المتعلقة بشروط «السيطرة المستقرة»[٨]. وهكذا فإن التجربة السورية تفترض أن أفكاراً من قبيل وجود مسار وحيد

لتشكيل دولة شعبوية متسلطة أو حدوث أزمة عامة للتسلطية أو القيام بإصلاحات متكيفة مع اقتصاد السوق ومواكبة لحركة عالمية نحو «ما بعد الشعبوية»، كلها أفكار مبتسرة. وقد جوبهت هذه الأفكار بفضل رسوخ المؤسسات والخطاب والممارسات التسلطية الشعبوية السورية، في مواجهة الضغوط التي غالباً ما يُعزى لها سقوط الحكم التسلطي وزوال الشعبوية كما حدث في حالات كثيرة حول العالم. فالتسلط الشعبوي، على ما يبدو، ليس دائماً غير مستقر بنيوياً. والأزمات الاقتصادية لا تتسبب دائماً في تحويل النظم التسلطية الشعبوية إلى نظم بيروقراطية متسلطة، كما أن الإصلاح الاقتصادي لا يوفِّر حتماً دافعاً لليبرالية السياسية. وقد رأينا في زيمبابوي والصين وفيتنام أن المسارات المؤدية إلى اللبرلة الاقتصادية قد لا تترافق مع انفتاحات سياسية، أو انخفاض حاد في مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، أو التحوُّل عن آليات العمل الشعبوية التي تفضي إلى تدخل الدولة.

بهذا المعنى لا ترتكز أهمية تجربة سورية على كونها حالة شاذة من التسلط الشعبوي، أو نشازاً في عالم يتحرك نحو الديموقراطية بنحو يتعذر إيقافه، بل من كونها دلالة هامة على أن التحولات التي وُصفت بأنها كونية وحاسمة ولا يمكن الرجوع فيها واقعياً، هي في الحقيقة منوطة إلى حد كبير بشروط أخرى. مثل هذه التغيرات تخضع لمنطق وتقييدات محلية من شأنها أن توسِّع نطاق ردود الفعل المحتملة المتوفرة لدى الأنظمة، وتحول دون تمركز مسارات متعددة حول نمطٍ وحيد. ولعل ميراث التسلطية الأكثر ثباتاً يكمن في مرونتها وتكيُّفها كخيار بديل عن تشوشات الليبرالية السياسية. في الوقت نفسه أدت التكاليف الاجتماعية الناجمة عن توسيع الأسواق إلى تفعيل النداءات الداعية إلى إعادة التوزيع وسياسة

التدخل المترافقة مع النزعة الشعبوية التي قد توحي بطور جديد من تدخلية الدولة الشعبوية[٩]. إن التهليل الحماسي الذي رافق عملية نشر الديموقراطية ما بعد فترة ١٩٨٩ قد خفَّ الآن بسبب اعتراف «المتشائمين الجدد» بأن التسلطية ستصبح جزءاً من مستقبلنا كما كانت بعض ماضينا.

شرح التسلطية الشعبوية في سورية

أسعى في هذا الكتاب إلى شرح مرونة نظام الحكم قي سورية الذي ينطوي على أكثر من حدود الطاقة القمعية أو التقسيمات الطائفية، مع أنني لا أستخف بأي من هذين العنصرين. وأنا أنظر أيضاً إلى ما وراء الاقتصاد السياسي لسورية المعاصرة، حيث لابد من إيجاد الكثير من الأجوبة. بالمقابل تتبعت استراتيجية بحثية مختلفة، متسائلاً ما إذا كان تعزيز البعث للتسلطية الشعبوية في سورية ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ بالإمكان تفسيره على أنه نتيجة لتغيرات في إدارة الصراع الاجتماعي خلال الأطوار السابقة في تشكيل الدولة السورية. كذلك أحاول أن أثبت كيف أن التفاعلات ما بين ثلاثة متغيرات مستقلة ـ البيئة المؤسساتية، والشروط البنيوية، والخيارات الإستراتيجية للشخصيات السياسية البارزة ـ حوّلت أنماط الصراع الاجتماعي، وخلقت شروطاً تسهِّل عملية توطيد نظام حكم تسلطي شعبوي راسخ بعد استيلاء البعث على السلطة في آذار ١٩٦٣. ومن دون التخفيف من أهمية أو استقلالية السياسة السورية ما بعد ١٩٧٠، أشدد على النتائج الثابتة للنضالات الهادفة إلى إعطاء شكل للاقتصاد السياسي السوري خلال فترة ما قبل استيلاء البعث على السلطة، وكذلك خلال السنوات السبع الأولى من حكم البعث. في حين أن حافظ الأسد

ورفاقه لم يكونوا أسرى الماضي ـ مسارعين إلى المبادرة حسبما تسمح الظروف ـ فإن أفكارهم عن بناء الدولة وتوطيد النظام والعلاقة ما بين النظام والمجموعات الاجتماعية المتنوعة وكيفية تنظيم الاقتصاد السياسي السوري كانت تحمل بصمة واضحة من الخبرات السياسية القديمة.

ولذلك، فإن هذا الكتاب، يعكس بطرق كثيرة، هاجساً مزدوجاً؛ يتعلق أحد بُعديه بالموروث، وعلى وجه التحديد كيف أثرت خبرات الوصول إلى سدة الحكم التسلطي في العمليات اللاحقة لتشكيل دولة التسلط الشعبوي في سورية. ويحدد الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٣ بوصفها «مرحلة حاسمة» ومديدة للنمط الذي « أسَّس اتجاهات معينة للتغيير، وصدَّ اتجاهات أخرى بطريقة شكلت سياسات السنوات التالية»[١٠]. إن الصراعات الاجتماعية في تلك السنوات برزت على شكل أنماط من التفاعل الاجتماعي والسياسي لم تكن حادة ولا مستقرة، إلا أنها استمرت فعلاً لتشكل البيئة الاستراتيجية والمؤسساتية لفترة طويلة تالية للحظة النهوض الأولى. لقد شكل هذا الموروث معيناً سياسياً ملموساً «للبعث» خلال نضاله من أجل خلق ومن ثم توطيد نظام حكم تسلطي شعبوي مابين ١٩٦٣ و ١٩٦٦.

أما البعد الآخر لهذا الهاجس فيتصل بالمؤسسات، أي بالصيغة الملموسة التي غالباً ما يتجلى فيها الموروث. ومع أنني اخترت السياسة النسبية للتاريخ الكلي من حيث اللغة والطرائق، كانت نقطة الانطلاق متناغمة أيضاً مع التشديد المؤسساتي الجديد على مسار التبعية والتأثير القسري للخيارات الراهنة على امكانيات المستقبل[١١]. ففي حين أن هذا المجلد يفترق عن، وحسب ما آمل،

يساهم في الأدب المؤسساتي الجديد، ينصبّ اهتمامه على خاصية المرونة التي تمتاز بها المؤسسات في سياق عمليات تشكيل دولة ما بعد الكولينيالية، إضافة إلى تأثيرات التغيير المؤسساتي في الخيارات الاستراتيجية للاعبين السياسيين. وكما لاحظ ثيلين وشتاينمو فإن البنى والمؤسسات والاستراتيجيات غرقت في تيارات من «التأثير المتبادل»[١٢]. ولدى استكشاف هذه التيارات، على أية حال، ثمة عمل حديث جداً يشدد على «متانة» المؤسسات واستقرارها النسبي. وطبقاً لما ورد عند مارتن وأولسون: «فإن المؤسسات في لحظة معينة هي فضلات متحولة من التاريخ، ومخلفات ذات أهمية لدى تعديلها... بالتغيير السياسي القسري يسهم الاستقرار المؤسساتي في عدم استقرار النظام»[١٣].

على أية حال، في ظروف عديدة ومتنوعة، بما فيها تلك المواكبة لتشكيل الدولة بعد زوال الاستعمار وإحراز الاستقلال، ربما تكون المؤسسات أقل استقراراً مما تزعمه هذه الأدبيات[١٤]. وفي مرحلة الانتقال من الاستعمار (أو الانتداب) إلى الدولة المستقلة، ليست الأنظمة وحدها غير مستقرة، في الحقيقة تتعرض البنى الاقتصادية والدوائر المؤسساتية والاستراتيجيات السياسية إلى سلسلة من الضغوط المتعارضة وتخضع إلى درجات متفاوتة من التغيير. إن البنى الاقتصادية ثابتة نسبياً ـ والاقتصاد الزراعي لا يتم تصنيعه بين ليلة وضحاها. مع ذلك في الفترات التالية لتشكيل دولة ما بعد الاستعمار قد تصبح المؤسسات السياسية مرنة إلى حد بعيد، وتكون الاستراتيجيات السياسية على الأرجح متقلبة بصورة واسعة استجابة للظروف المؤسساتية المتغيرة سريعاً. وقد يكون التباطؤ في ضبط المؤسسات طفيفاً نسبياً، ولذلك فإن التلكؤ في إعادة تنظيم الاقتصاد قد يصبح سبباً ذا أهمية أكبر في الصراع السياسي.

فالتأثيرات المتبادلة ما بين البنى والمؤسسات والاستراتيجيات غير قابلة للتسوية على نحو متوقع بواسطة ترتيبات مؤسساتية متوازنة، بل تخضع لتبدلات كبيرة ومتنوعة. في ظل هذه الشروط من غير المرجح أن يكون لدى الفاعلين السياسيين مجموعة واحدة من الاهتمامات أو الاستراتيجيات الواضحة والثابتة. فالصراعات السياسية التي تدور حول تنظيم الاقتصاد وتصميم المؤسسات وتقسيم حصص المصادر الاقتصادية تضطلع بخاصية تفاعلية مؤثرة ولكنها طارئة إلى حد كبير أيضاً. إن عالَم الاستراتيجيات المتاحة والموارد المحتملة يتغير بسرعة استجابةً لتشكيل مؤسسة جديدة كوزارة الصناعة مثلاً، أو سَن قانون عمل جديد يمنح العمال حق الإضراب، أو توسيع حق الاقتراع ـ وهذه الإجراءات كلها حدثت في سورية ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧. وهكذا تنقل التجربة السورية إحساساً بأن جهوداً بذلت في وضع العقد، على سبيل المثال، ليس بوصفه نصاً مكتوباً ما بين فئات متمايزة بحدة من الأطراف المؤثرة (عمال، ورأسماليين، ملاّك أراض) ممن يعملون في ظل قمع مؤسساتي واضح، بل كعملية غير محددة جوهرياً، تحدث، وإن بشكل مقيد، في محيط مؤسساتي ملتبس، من نمط يوفِّر مجالاً واسعاً لمبادرات العاملين الارتجالية.

لدى تطبيق هذا الإطار على سورية ما بين عامي ١٩٤٦و١٩٧٠ وضعتُ خط تشديد خاصاً تحت السمات المرافقة لعملية تصنيع الاقتصاد الزراعي، بما في ذلك تحويل بعض الموارد من الزراعة إلى الصناعة، ومحاولة تنظيم حقوق ملكية خاصة متساوقة مع النظام الرأسمالي، والعمل على تنظيم قوانين العمل، دون أن نغفل ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد، أحياناً بدعم وأحياناً أخرى بالصراع مع أنصار الاستراتيجية التنموية لاقتصاد السوق. وليس أقل أهمية،

على كل حال، كان التقاء التحول الاقتصادي في سورية مع عملية التحول السياسي من الانتداب الفرنسي إلى دولة مستقلة، وفي النتيجة التقدم المستمر في عملية تشكيل الدولة.

إن عمليتي التحول هاتين مع ما رافقهما من صراعات متداخلة إلى حد بعيد تشكلان المسرحية اليومية لبناء الدولة والاقتصاد بما في ذلك عوامل التصنيع الحديث. وكما يشير المؤرخ تشارلز ماير، عموماً، فإن «الصراعات الدراماتيكية ليست دائماً تلك الأهم في خلخلة بنى السلطة وإعادة بنائها»[١٥] من خلال القيام بتضييق تدريجي للخيارات السياسية وتصليب الاستراتيجيات السياسية داخل الصراعات الاجتماعية المرتبطة بعمليات التحول الاقتصادي. لقد استبعدت عن عمد بحث التغيير السياسي في سورية عن قصص الانقلاب والانقلاب المضاد الأكثر شيوعاً وإثارة. وتميل مثل هذه الروايات إلى اختصار السياسة السورية إلى مجرد تسلسل غير مترابط لأحداث معزولة عن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي الأوسع. أما أنا بالمقابل، فأربط على نحو مباشر التحول السياسي في سورية بالعملية الاقتصادية والاجتماعية محاولاً جعلها أكثر قابلية للاختبار على محك النظرية آملاً إدراجها ضمن حقل أكبر من البحث المقارن عن التسلطية وتشكيل الدولة في العالم النامي.

في تقصّي العوامل التي شكّلت عملية بناء الدولة والاقتصاد في سورية ما بعد الاستقلال ركزت على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للرأسماليين الصناعيين والتجاريين. بالإضافة إلى ذلك، وضعتُ الرأسماليين السوريين في سياق سياسي أوسع يدمج المجموعات التي شكلت بصورة جماعية حلبة السياسة السورية ــ ملاّك الأراضي والعمال والفلاحين ــ متفحصاً التفاعلات الداخلية

ما بين هذه المجموعات أثناء فترتين تؤسسان لظهور التسلطية الشعبوية في سورية. وكانت الفترة الأولى من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٨ حيث بُذلت جهود من الأعلى إلى الأسفل بغية بناء حلف اجتماعي صناعي شامل وباءت بالفشل، كما دمرت المؤسسات التعددية والبرلمانية في ظل صراعات اجتماعية قاسية. وكانت الفترة الثانية من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٠ عندما توحدت سورية ومصر لإقامة الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م)، ونشأت القواعد التأسيسية لنظام حكم تسلطي شعبوي لاحق في سورية. وقد بيَّنتُ بعدئذٍ أن التغييرات التشريعية والاجتماعية في فترة الوحدة كانت مسؤولة مباشرة عن فشل الرأسماليين السوريين في إقامة حلف اجتماعي «جديد» يستند إلى مبادئ «رأسمالية ليبرالية تحت السيطرة» بعد انهيار الوحدة في أيلول عام ١٩٦١. وأخيراً، عرضتُ كيف أن استراتيجية البعث في توطيد نظام تسلطي شعبوي قد استخدمت أداة ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠ باستيلائها على الميراث المؤسساتي المعياري لفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ والتأسيس عليه لإقامة نسق من مؤسسات دولة وسياسات نظام أضفى على التسلطية السورية طابعها المميز والدائم.

كيف توطدت التسلطية الشعبوية

لم تظهر التسلطية الشعبوية في سورية استجابة لأزمات التطور ما بعد الاستقلال الذي رافق عملية تعميق التصنيع، بل نشأ، بدلاً من ذلك، في رد فعل على الأزمات التي صاحبت توسع الرأسمالية في اقتصاد سياسي تسيطر عليه طبقة حديثة العهد نسبياً، لكنها قوية مع ذلك، من ملاكي الأرض، أو الأوليغارشية الزراعية. تمَّ التعبير عن هذه الأزمات من خلال الصراعات الاجتماعية التي رافقت

تبدلات متنازعاً عليها بقوة في نمط تدخل الدولة، تبدلات فاقمت بصورة عجيبة من إمكانية الدولة واستقلالها. وخاض ملاَّك الأراضي والرأسماليون كفاحاً حول الانتقال من سياسة التصدير الموجَّه وعدم التدخل(*) التي تحابي النخبة العقارية إلى استبدال الواردات وتشجيع التصنيع. وقاتل الرأسماليون والإصلاحيون الشعبيون للتحكم في تكوين قطاع عام يتألف بالدرجة الأولى من الفلاحين، وثانياً من الطبقة العاملة المدينية.

إضافة إلى ذلك فإن عملية تحوّل النظام الاقتصادي في سورية كانت ملازمة لتحول النظام السياسي. وكان الرأسماليون الناشئون حديثاً يرغبون في إقامة جهاز سياسي داعم لمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الطبقتان العمالية والفلاحية، المعبأتان بصورة متزايدة، تناضلان باتجاه أهداف مماثلة، في حين أن الأوليغارشية الزراعية قاتلت من أجل حماية مركزها من كلا التحديين. تلك كانت المقدمات التي شكلت الاقتصاد السياسي السوري بعد الاستقلال في عام ١٩٤٦، وأدت لاحقاً إلى وصول حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣، مما يساعد في تفسير قدرته على توطيد نظام حكم تسلطي شعبوي.

طوال العقد الأول تقريباً من الاستقلال السوري كان مسار تشكيل الدولة يعكس المدى الكبير الذي توصل إليه السياسيون في استيعاب المفاهيم المعاصرة المتعلقة بكيفية إحراز نمو اقتصادي،

(*) سياسة عدم التدخل laissez-faire: مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضرورياً لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية.

وطبيعة مؤسسات الدولة، والأنظمة التشريعية الضرورية لخدمة هذا الهدف. وأكدت هذه المفاهيم بصورة غير متلازمة الدور الإيجابي لتدخل الدولة، كما شددت على الحاجة إلى التصنيع خدمة لاستبدال الواردات والإصلاح الزراعي، والمشاركة السياسية للعمال والفلاحين. وعكست هذه الآراء وجهات نظر الرأسماليين السوريين، كما هيَّأت القاعدة الأولية لشكل ما من شعبوية الطبقة الوسطى. ووجدت هذه المفاهيم تعبيراً لها في مجال السياسة من خلال الجهود التي بذلتها شخصيات سياسية قيادية في ذلك الحين بغية إقامة تحالف اجتماعي صناعي شامل. وعلى المستوى الاقتصادي تمَّ التعبير عنها من خلال تغيير أنماط تدخل الدولة، وعبر بروز مؤسسات اقتصادية هادفة إلى تقوية الأسواق الوطنية وحماية الصناعة المحلية.

من الملاحظ، على سبيل المثال، أن الشؤون الاقتصادية كان شخصها الأبرز في الذاكرة السورية أول وزير للاقتصاد بعد الاستقلال، خالد العظم، الذي يعود الفضل إلى جهوده في إقامة قاعدة التصنيع في عهد الاستقلال. كما أفلحت مفاوضات العظم في وضع حد للاتحاد الجمركي السوري ـ اللبناني، المفروض فرنسياً، الذي كان يمنع سورية من حماية قطاعها الصناعي النامي، ومن إيجاد نظام نقدي مستقل ومؤسسات مالية حكومية(١٦). وأبرم اتفاقاً مالياً فرنسياً ـ سوريةً يقضي بفك ارتباط الليرة السورية بالفرنك الفرنسي، ويؤسس لحق سورية في إصدار نقدها الخاص والتحكم بسوقها الرأسمالي(١٧). وقد رُفدت هذه الإجراءات بحدثين مميزين آخرين: إقرار قانون العمل الأساسي في عام ١٩٤٦، الذي أعاد تحديد شروط اندماج العمال ضمن الاقتصاد السياسي الأوسع لسورية وذلك من خلال تنظيم شروط العمل

وترتيب علاقات العمل. وأعاد أيضاً تحديد دور مؤسسات الدولة، معززاً ماهيتها بوصفها فضاءات يمكن من داخلها مناقشة شؤون العاملين والعمل بصورة شرعية. وأُعلن بعد أربع سنوات عن دستور جديد يعتمد اعتماداً كبيراً على موضوعات الاستيعاب والعدالة الاجتماعية ودور الدولة بوصفها ضامناً للتطور الاقتصادي. وأقر هذا الدستور الحاجة إلى إصلاح زراعي ينسّق وينظم حقوق ملكية الأرض، ويحسّن الشروط الاقتصادية البائسة للفلاحين[١٨]. وبعد انقضاء وقت قصير نسبياً أعلن الساسة السوريون رسمياً إطاراً تشريعياً ضرورياً لتفعيل الاقتصاد الرأسمالي، كما حددوا العناصر الأساسية لإقامة تحالف اجتماعي ذي قاعدة تصنيع واسعة يضم الفلاحين والعمال ويتعزز بضمانات الدولة. ومن خلال هذه العملية ساعدوا في إحداث نقلة في البيئة المؤسساتية لسورية وإعادة تشكيل الفضاء السياسي.

هذه التجديدات، عموماً، صادق عليها طيف عريض تشكل حديثاً في سورية، إضافة إلى الأحزاب السياسية التي تأسست بعد الاستقلال، بدءاً من تلك الموالية لسياسات النخبة الوطنية وصولاً إلى الإخوان المسلمين والبعث. عملياً قبلت الأحزاب السياسية كلها بأن التطور الاقتصادي للبلاد بحاجة إلى دور تدخلي أكبر من قبل الدولة[١٩]. إن أهداف تقوية الدولة ومضاعفة طاقتها بنحو متعمَّد ومدروس للتدخل في الاقتصاد لاقت الدعم من الطبقات السورية الميسورة التي كانت تهيمن على مؤسسات الدولة، وتعدّ الدولة وسيلة للحفاظ على سلطتها الاجتماعية والاقتصادية. على أية حال، لهذا السبب على وجه الدقة، سرعان ما خسرت النخبة الوطنية دعم أكثر الأحزاب الإصلاحية راديكالية مثل البعث والحزب الشيوعي السوري (ح.ش.س). وكنتيجة فإن ميثاق ما بعد

الاستقلال الذي تمثَّل في تدابير معينة ـ مجموعة من الصفقات تعكس بدرجات متفاوتة مصالح أرباب العمل وملاّك الأراضي والفلاحين والعمال ـ لم يتجسد مادياً قط. وبدلاً من ذلك أصبحت عملية صنع السياسة الاقتصادية وبناء المؤسسات الاقتصادية موضع صراع مرير بينما تسارعت حركة التصنيع. واتسع تدخل الدولة، وازدادت التعبئة في صفوف العمال والفلاحين، وارتفعت المطالب الشعبوية من أجل فرض إصلاحات أوسع وأكثر راديكالية، وبصورة رئيسية من قبل البعث والحزب الشيوعي السوري (ح.ش.س).

إلى هذه النقطة يتطابق المسار السياسي السوري لما بعد الاستقلال مع وجهة النظر التقليدية لآليات العمل الشعبوية التعبوية بوصفها متبدلة بصورة أساسية[٢٠]. أما التحرك باتجاه ميثاق اجتماعي شامل فقد انهار بسبب الضغوط الحادة التي رافقت تعبئة الفلاحين والعمال من فوق. وكان بإمكان النخبة من أصحاب الأراضي في فترة خمسينيات القرن العشرين أن تحبط الجهود المبذولة لتوسيع تنظيم حقوق الملكية الزراعية ومنع تنفيذ الإصلاحات الجارية. على أية حال، على الرغم من نجاحاتهم السياسية، لم يكونوا قادرين على إيقاف تدفق دعم الإصلاحات الشعبوية، وخصوصاً ضمن الشريحة المدينية الدنيا الناشئة من الطبقة الوسطى. وأصبحت هذه الإصلاحات إلزامية لأسباب كثيرة من ضمنها الشرعية التي حازوا عليها من خلال أفعال البورجوازية السورية، وتوسع دور الدولة في تعديل الفهم المتعلق بالإمكانات السياسية المتوفرة لدى السوريين، وكذلك التعبئة الفعالة للفلاحين والعمال على يد البعث والحزب الشيوعي السوري. في الوقت نفسه كان التصلُّب تجاه الإصلاح من جانب النخبة الزراعية قد جعل المجموعات الاجتماعية الهامشية

أكثر راديكالية. وفي مقابل هذا الاستقطاب تراجعت البورجوازية السورية ـ التي كانت منقسمة على نفسها ما بين فئات تجارية وأخرى صناعية ـ عن تعهدها بميثاق الشراكة الاجتماعي التصنيعي، مقوضة بصورة أساسية كل أمل بتسوية سياسية شاملة. وأدت هذه التجارب إلى «تفكيك عاصف للنظام الأوليغارشي» مع سقوط النظام السياسي السوري في عام ١٩٥٨[٢١].

مهما يكن من أمر، وعلى النقيض من تجربة الشعبوية في أماكن أخرى، لم يثر تقهقر الرأسماليين عن تجربتهم مع التعبئة الشعبوية في سورية أي نشاط تجاه استراتيجيات تنموية أصيلة. وأمكن التغلب قسرياً على الأزمة السياسية في أواسط خمسينيات القرن العشرين، عندما هندسَ حلف من الضباط العسكريين والمدنيين الإصلاحيين لحل الكيان السوري كدولة مستقلة من خلال دمج سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة. هذا الفعل غير العادي ـ على الرغم من أنه لم يكتمل ـ دشَّن مرحلة تسلطية شعبوية في سورية، فهو لم يحدث بصورة فوقية فحسب، بل من الخارج أيضاً، الأمر الذي سبَّب في النهاية انهيار هذه الوحدة في أيلول ١٩٦١. في أعقاب ذلك ناضل الرأسماليون السوريون في مواجهة التعبئة الشعبوية المدعومة للتفاوض مجدداً بشأن حدود تدخل الدولة والسير بالبلاد نحو اقتصاد سياسي أكثر ليبرالية. وبعد مرور ثمانية عشر شهراً في السلطة، على كل حال، أُطيح «نظام الانفصال» الذي خلف الجمهورية العربية المتحدة، عبر انقلاب قاده البعث. وفي غضون عامين تمَّ ترسيخ نظام حكم تسلطي شعبوي مكتمل من حيث الجوهر.

يمكن القول إن رد الفعل السوري على نتائج التعبئة الشعبوية المثيرة

للانقسام وفقدان الاستقرار لم تتمثل في التراجع عن الشعبوية والالتحاق باستراتيجيات تطورٍ رأسمالي أقل تسبباً في الخلاف والشقاق، بغية جعل الاقتصاد السوري أكثر اندماجاً بالأنماط العالمية للاقتصاد التقليدي الجديد. ولم تتبع سورية أيضاً المسار الذي وصفه بارينغتون مور للبلدان التي تخضع لعملية تصنيع في ظل شروط تجمع ما بين نخبة زراعية قوية وطبقة رأسمالية معتمدة على الدولة وفلاحين مهمَّشين. ويحاول مور أن يبرهن أن مثل هذه الشروط من شأنها أن تولّد أزمات سياسية تؤدي إلى قمع ذي طابع فاشي مضاد للشعبوية. فهو يربط فكرة الثورة من فوق مع بإقامة الأنظمة التسلطية الرأسمالية[٢٢]. مع ذلك لم يتراجع الرأسماليون السوريون عن النزعة الشعبوية، وبدلاً من ذلك قبلوا، بنحو متناقض إلى حد كبير، تعيين نظام حكم شعبوي على نحو واضح، وإعادة تنظيم الاقتصاد السياسي قسرياً بطرق تتعارض مباشرة مع مصالحهم ومصالح النخبة الزراعية.

كما لاحظ بعض الدارسين، فإن هذا الشكل من الأزمة التنموية، التي تقف فيها النخب الزراعية في تعارض مع ائتلاف تصنيعي يسعى إلى إعادة تنظيم علاقات الإنتاج في الريف، له دينامية مميزة. فهو يميل إلى إنتاج صيرورة تسلطية من نمط خاص، متسبباً في ظهور تسلطٍ شعبوي من شاكلة البيرو وسورية، وصيغٍ مختلفة إلى حد ما كما في مصر والمكسيك، وليس تسلطية بيروقراطية على غرار الأرجنتين والبرازيل. في كل من هذه الحالات كانت الأنظمة المتسلطة الشعبوية تستند إلى مبدأ الضم (الاحتواء) وليس الإقصاء. كان كل طرف يسعى إلى استخدام الوسائل التسلطية للسيطرة على الاستقطاب والخلخلة المتولدين عبر الاستراتيجيات التعبوية الشعبوية، بهدف تهميش النخب الزراعية المهيمنة وإعادة تنظيم

الاقتصاد والنظام السياسي بصورة جوهرية. وانخرط كل طرف في أنموذج تعبوي شعبي يتسم بالراديكالية والنقابوية الصارمة، وفي نمط حكم سياسي قلّص بحدة المستوى المسموح به للسياسة الانتخابية أو حتى «للتعددية المحدودة»[٢٣]. إضافة إلى ذلك، كلٌ سعى إلى اكتساب الشرعية من خلال أيديولوجيا شعبوية جذرية تبشر بالثورة الاجتماعية والالتزام بعدالة التوزيع[٢٤].

إن تجمعات جماهيرية من هذا النوع تروي، في كل حال، جانباً واحداً من القصة. فإذا استمدت هذه الأنظمة أصولها من نوع مماثل من الأزمات التنموية، ثم نشأت في بيئات بنيوية مماثلة إلى حد كبير، فإن مساراتها ذات المدى الطويل تكون قد اختلفت بنحو معقول. فلما كانت البيرو عاجزة عن تأسيس وتعزيز ذاتها كدولة لم يدم النظام التسلطي الشعبوي سوى ست سنوات. فالوظائف الأساسية داخل سلك الضباط قد هُمشت، ولم يسمح لهم بأن يضعوا برامجهم الإصلاحية الطموحة موضع التطبيق. وفي مصر والمكسيك خُفِّفت السياسات الشعبوية الراديكالية بوضوح، مع أن الاهتمامات والممارسات الشعبوية بقيت عناصر هامة في الائتلاف الحاكم في كلا البلدين[٢٥].

بالمقابل لم تُظهر التعبئة الشعبوية في سورية عدم الاستقرار الملازم الذي شهدته حالات أخرى. بدلاً من ذلك: برهن حزب البعث على أنه قادر على إدارة عملية الاندماج الشعبوي وتعزيز نظام حكم التسلط الشعبوي ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٦. ففي حين أن الخطاب والسياسات الشعبوية لم تعد مقترنة اليوم بالحماسة التي كانت عليها في ستينيات القرن الفائت، فقد أصبحت روتينية وبقيت عناصر مركزية من أيديولوجيا النظام الحاكم واستراتيجيته

المهيمنة. إذن ثمة مسألة ملتبسة متعلقة بتبيان كيف أمكن «لمجموعة معقدة من القضايا» والفعاليات الخاصة في سورية، إضافة إلى موقعها البنيوي المتميز، أن تسمح لنخبتها المتسلطة بتوسيع نطاق استقلال الدولة، وتُحدِث تحوُّلاً شعبوياً راديكالياً كاملاً أكبر بكثير مما حدث في البيرو أو المكسيك أو مصر، وتعيد بناء المجتمع والاقتصاد السوري جوهرياً على حساب مصالح طبقة رأسمالية قوية؟

السؤال المركزي بالنسبة إلى هذه المسألة هو كيف أسهمت الآليات الداخلية للصراع الاجتماعي في فترة ما قبل استيلاء البعث على السلطة في ارتقاء التسلطية الشعبوية في سورية وتوطيدها. وأحد الأجوبة المعقولة ظاهرياً تفترض أن إمكانات إرساء النظام قد تشكلت وفق شروط بنيوية ومؤسساتية، إلا أنها كانت وثيقة الصلة أيضاً باستراتيجيات سياسية محددة، وعلى وجه الخصوص رغبة النخبة التسلطية وقدرتها على تحطيم استقلال المجموعات ذات النفوذ والمصالح، ومركزة صنع القرار الاقتصادي داخل الدولة، وتولي عملية «التعبئة النقابية» في القطاعات الشعبية. وغالباً ما تكشَّفت هذه المهام عن نجاح ساحق. وكان لا بد من التغلب على العديد من العوائق الداخلية والخارجية على حد سواء، الشيء الذي لم يفلح في إنجازه سوى عدد قليل جداً من الأنظمة. وقد برزت ثلاثة أنواع من المآزق: تعبوي ـ مؤسساتي وتنموي واستراتيجي.

كما أشار ستيبان، تعدّ قضية مركزة الدور المسؤول عن وضع السياسة الاقتصادية داخل مؤسسات الدولة أمراً مربكاً خصوصاً للنخب الشعبوية المتسلطة «بسبب قوة واستقلالية مجموعات رئيسة في المجتمع انبثقت أثناء مرحلة السياسة التعددية. وبعد وقت قصير

من التعبئة والاختراق الشمولي أو الثوري، كان من المستحيل بالنسبة إلى هذه النخبة الدولاتية أن تعيد بناء مثل هذه المجموعات القائمة ذات المصلحة»[٢٦]. ويشدد أودونيل على تأثير المجموعات الاجتماعية المستقلة في إجبار النظام على ترسيخ نفسه، إلا أنه يرى أن هذا الإكراه نتيجة من نتائج التطور الرأسمالي أكثر منه نتيجة للتعبئة الشعبوية. ويجادل قائلاً بأن اندماج الأرجنتين المبكر في الاقتصاد الدولي، وخوضها عملية تصنيع مبكرة أمدّا الرأسماليين والعمال على السواء بمستويات عالية من الاستقلال، وقلّصا من قدرة الجيش الأرجنتيني على قمع الطبقة العاملة واستبعاد القطاعات الشعبوية وتوطيد نظام تسلطي[٢٧].

يشدد واتربري أيضاً على صعوبات عملية تأسيس استراتيجية تنموية راديكالية شعبوية في مصر، مع أنه لا يُحدد العوائق ليس من زاوية الاستقلال الاجتماعي بل لجهة الخيارات الاستراتيجية للفاعلين السياسيين، وبصورة محددة ممانعة عبد الناصر القيام بقدر من التعبئة الضرورية لتوطيد استراتيجية للتراكم الرأسمالي شعبوية وراديكالية بصورة تامة. ويصف النظام الشعبوي المصري على أنه «رقيق القلب»، ويبيِّن أن عبد الناصر لم يكن راغباً في المباشرة بنوع من الإجراءات قد يكون من شأنها تعميق ثورة البلد. «لم يرفض عبد الناصر أن يستخدم القبضة الحديدية بسبب إيحاءات من البلدان المحيطة، وليس بسبب ميول طبقته، إن كان لديه مثل هذه الميول أصلاً. وانطلق نهجه إلى حد ما من حقيقة عدم رغبته في التضحية، كما ذكر عبد الناصر نفسه، بالجيل الحاضر لصالح أجيال قادمة وإطلاق العنان لقوى الصراع الطبقي الكامنة التي لا يمكن السيطرة عليها»[٢٨]. مما لا شك فيه أن واتربري يصوِّر الدولَ المستقلة النامية على أنها تواجه تسويات؛ فقد تتخذ نخبُ النظام

إجراءات جذرية تشكل قاعدة تطور وتراكم مستقلين، إلا أن ذلك يتطلب من الدولة أن تستخدم قبضة حديدية. وبالتناوب قد تختار هذه النخب ممر التراكم المستقل وتحاشي الصراع الاجتماعي المحلي، ولكن على حساب الاستقلال الوطني. وينتهي إلى القول إن «القمع السافر» يمنع نخب الدولة من فرض عبء التراكم على جماهيرها. وبالنتيجة وجود «دولة معتدلة»، محدودة الاستقلال والطاقة القصوى والسيادة المطلقة. وأكثر من ذلك، طبقاً لواتربري، «تبدو الدولة المعتدلة كما لو أنها الخيار الوحيد المقبول سياسياً واقتصادياً» لدى معظم الدول التي تواجه هذه المشكلة[٢٩].

لعل القمع يدفع نخب الدولة باتجاه الخيار «المعتدل» ولكن هذا الخيار، من منظورها، ليس بلا ثمن. إن الحاجة إلى التوفيق بين مصالح متعددة يشجع نظام «التسلط التعددي» الأخرق[٣٠]. فنخب الدولة تجبَر باستمرار على الدفاع عن هامش ضيق من الاستقلال عن انتهاك حرمة مصالح المجموعات الداخلية، التي لا يرغب النظام في، أو أنه غير قادر على، التحكم بها، وعن مطالب المستثمرين الأجانب وأصحاب البنوك وهيئات الإقراض؛ لأن الدول المعتدلة تخضع لابتزاز أطراف عديدة. وقد اختارت النخب المتسلطة السورية الممر الآخر.

تلقي هذه الأمثلة الضوء على ثلاثة مآزق مميزة تعترض سبيل تعزيز الأنظمة التسلطية الشعبوية: مأزق التعبئة الشعبية ومأزق التعبئة المضادة ومأزق الاستقلال المحدود للدولة في ظل شروط تبعية التطور. كل من هذه المآزق يفرض مجموعة خاصة من التقييدات الاستراتيجية والبنيوية على عملية ترسيخ النظام، معززاً السمة الطارئة للحلول التسلطية الشعبوية.

يبيِّن المأزق الأول أن تحولات التسلط الشعبوي تتطلب درجة من التعبئة الشعبوية التي يتسم إنجازها بصعوبة استثنائية، نظراً لقوة نفوذ واستقلال المجموعات الاجتماعية السائدة، وضعف مؤسسات الدولة، وانخفاض مستويات التنظيم ما بين القطاعات الشعبية. ويلاحظ أودونيل أن مأزقاً مماثلاً يواجه النخب البيروقراطية المتسلطة: درجة عالية من الاستقلال، ومؤسسات ضعيفة تعمل على خلخلة الائتلافات الإقصائية والاحتوائية على حد سواء[٣١]. إن وطأة التغلب على هذا المأزق تدفع الإصلاحيين الشعبويين إلى تبني نزعة راديكالية متزايدة على المستوى الأيديولوجي وتوجُّه نقابوي تسلطي متزايد على المستوى التنظيمي. وفي حالة سورية فإن فشل القادة البعثيين في إعادة تنظيم المجموعات المؤثرة القائمة، من خلال الوسائل البرلمانية، فرض عليهم ضرورة البحث عن حل تدخلي أكثر راديكالية: السعي إلى الاتحاد مع مصر سبيلاً للتغلب على العوائق المحلية التي تعترض توطيد نظام شعبوي راديكالي.

يبرز مأزق التعبئة المضادة في نجاح النخبة التسلطية الشعبوية في التغلب على عوائق التعبئة، وتحكِم السيطرة على المؤسسات السياسية. وبعد فترة التحول التسلطي تواجه النخب الحاكمة مجموعات شعبوية متنفذة ذات مستويات جديدة من التماسك التنظيمي والفاعلية، إضافة إلى طاقة متزايدة للقيام بنشاط مستقل. ومع توفر هذه الطاقات الجديدة يصبح من الأسهل لهذه المجموعات أن تمنع النظام من إنجاز تعهداته الإصلاحية أو تنفيذ مشاريعه المعاد تنظيمها. وبصرف النظر عن الأهداف والنوايا، فإن وجود هذه المصالح المنظمة يمكن أن تهدد إرساء النظام الجديد. ويتجلى أحد الحلول ببساطة في قمع المجموعات الشعبوية ذات

النفوذ وإقصائها، إلا أن هذه الاستراتيجية تنطوي على مغامرة من شأنها أن تترك النظام مستضعفاً تجاه مطالب أصحاب مصالح آخرين ممن هم أقل تعاطفاً معه. ويتمثل أحد الخيارات بدمج مجموعات شعبوية ذات نفوذ في الائتلاف الحاكم للنظام، ولكن وفق نمط عالٍ من النقابوية. وتعد هذه العملية من حيث الجوهر نوعاً من التعبئة التسلطية التي يمكن أن تحفظ الشرعية الشعبية للنظام محتفظة بسيطرتها على مستوى معين من مطالب المجموعات الشعبية المتنفذة.

إن التعبئة المعاكسة تخدم مصالح النظام بطرق أخرى أيضاً. وحتى عندما يخضع النظام من الداخل إلى اختبار المطالب المحلية، فإن مأزق استقلال الدولة المحدود في ظل شروط تبعية التنمية يشكل تحدياً له من الخارج. وقد وصفت نورا هاملتون بذكاء، وهي تكتب عن المكسيك، الظروف التي واجهت النخب التسلطية الشعبوية.

على الرغم من أن «سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية الأساسية لا تؤدي بالضرورة إلى استقلال الدولة، فإن فقدان الموارد أو ندرتها يرتب قيوداً على ما يمكن أن تفعله الحكومة ذات التوجه الإصلاحي. كان الوضع الاقتصادي للمكسيك، بما في ذلك السيطرة الأجنبية على قطاع التصدير والاعتماد على التجارة مع الولايات المتحدة، يشكل تقييداً إضافياً لنشاط الدولة. وربما تتمثل النقطة الأكثر أهمية في أن أهداف الدولة أصبحت محدودة، بحيث إن حكومة كارديناس لم تكن تسعى للتخلص من الرأسمالية، بل لـ«أنسنتها»، وفي الوقت نفسه تصفية البنى ما قبل الرأسمالية أو «الإقطاعية» وترسيخ السيطرة الوطنية على

الاقتصاد. لقد خلقت هذه المساعي صداماً مع أجزاء هامة من الطبقة المهيمنة والرأسمال الأجنبي، وتوفرت إمكانية أن يتسبب المستوى المتزايد من النزوع الشعبوي في المجتمع المكسيكي، في نهاية الأمر، في مواجهة مع الطبقة الرأسمالية ككل. إلا أن مثل هذه المواجهة لم تكن مرغوبة من أولئك المتحكمين بجهاز الدولة(٣٢).

تبدو المكسيك، في توصيف هاملتون، أكثر شبهاً بمصر كما وصفها واتربري: حيث أدت الضغوط الخارجية بالنظام الشعبوي ما بعد الثوري إلى الدخول في صفقات دائمة مع الرأسماليين المكسيكيين. ومقابل الاستقلال المحدود، والإصلاحات الشعبوية المحدودة، وحرية الوصول المستمر إلى الموارد، لم تتبنّ الدولة إجراءات مضادة للطبقة المهيمنة. ومع إحجام حكومة كارديناس عن اللجوء إلى القبضة الحديدية، وإطلاق العنان لصراع طبقي حاد، تنازلت عن اهتمامها طويل الأمد في «أنسنة الرأسمالية» لصالح الاهتمام المباشر بتعزيز التراكم.

إن الاستراتيجيات الساعية إلى إخضاع القطاعات الشعبية ممكنة بيسر وسهولة من الأنظمة التسلطية البيروقراطية التي تربط بصورة نمطية الأولوية الأدنى بشؤون كهذه من قبيل التأميم الاقتصادي والتحول الاجتماعي والتنمية المستقلة. وبالنسبة إلى الأنظمة الشعبوية، على أية حال، فإن التحول باتجاه استراتيجيات إقصائية يسِم عملية الانتقال بالخطورة والتعقيد. فالتعامل مع الضغوط المتنافسة، المتأتية عن القطاعات الشعبية وقطاع الأعمال المحلي وأصحاب المصالح الزراعية والمستثمرين الأجانب، يمكن أن ينطوي على مشاكل شديدة التعقيد. وكما تفترض تجربتا كل من مصر

وسورية، فإن القضية الرئيسة تتمثل في كيفية مواجهة مأزق التعبئة المضادة بطريقة غير إقصائية في الوقت نفسه ـ كيف يمكن شل فاعلية المجموعات الشعبوية مع الحفاظ على الفوائد المميزة للإستراتيجية الشعبوية. وهذه الفوائد يمكن أن تكون إجبارية تماماً، وغالباً ما تتضمن استقلالاً متزايداً للدولة، وضعفاً للبرجوازية والنخبة الزراعية المحلية، وصراعاً على النفوذ مع أصحاب المصالح الأجنبية، وإفساحاً في المجال أمام ائتلاف شعبوي قابل للتشكيل والتعبئة في مصلحة النظام.

ظهر نوعان من الحلول العامة لهذه المآزق. ففي مصر، إثر إدخال «المراسيم الاشتراكية» لعام ١٩٦١ استخدم عبد الناصر استراتيجية تسلطية شعبوية لتعبئة القطاعات الشعبية ودمجها في اتحادات، وخصوصاً إبان تجربته القصيرة ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، مقترنة بأشكال راديكالية من الشعبوية[٣٣]. وبعد عام ١٩٦٧، على أية حال، سعى عبد الناصر ثم السادات ومبارك لتخفيف الصفات الشعبوية المميزة للنظام، ووسعوا ائتلافاتهم الحاكمة. فقد كان هدفهم العام تطوير استراتيجية تبقى فيها المجموعات الشعبوية نشطة، ولكن دون أن تحظى بالحق الحصري أو حتى الأولي في موارد الدولة أو رعايتها. وفي هذه الحال لم تتعرض الاستراتيجيات التسلطية الشعبوية إلى الإهمال بل عُدّلت وصارت أكثر مرونة.

أما النخبة التسلطية الحاكمة في سورية فقد اختارت الطريق الثاني. ففي ظل قيادة الجناح الراديكالي العسكري لنظام البعث، خاض النظام في سورية مرحلة انتقال من النموذج الشعبوي المرن، التي أدخلها عبد الناصر أثناء قيام الوحدة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، إلى النموذج القاسي الذي طُبق بعد عام ١٩٦٣. ووفقاً لصيغة

التسويات التي طرحها واتربري كان البعث مُعَداً لاستخدام القبضة الحديدية والمخاطرة بالصراع الطبقي لقمع المجموعات القوية ذات النفوذ بغية ضمان سيطرة الدولة على عملية تراكم رأس المال وتوزيعه. وقد نجح في تهميش الرأسماليين وملّاك الأراضي، وأخضع المصالح الشعبوية لتشكيلات تعاونية ثقيلة الوطأة. وبذلك أمَّن البعث استقلال الدولة ضد التهديد الثلاثي لـ «التعبئة المضادة» (في صيغتها الخاصة في فترة الانفصال ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ التي تلت سقوط الوحدة مع مصر)، والمطالب الشعبوية والمصالح الأجنبية. وفي النتيجة تميَّز النظام التسلطي الشعبوي في سورية بدرجة من الاستقرار والاستقلال التنموي أعلى بكثير مما هي الحال في مصر أو المكسيك أو البيرو.

ومن الجلي أن التجربة السورية تعدّ الأكثر تميّزاً بين الأنظمة التسلطية الشعبوية التي اتبعت الطريق البيروفي أو المكسيكي أو المصري. ومن الجلي أيضاً أن الكثير من الطرائق التي اتبعتها الأنظمة التسلطية الشعبوية «فشلت» وهي تواجه المآزق المذكورة أعلاه، إذ ثمة العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها لضمان استقرار هذه الأنظمة. بالفعل، فالتجربة السورية الأولى للتسلطية الشعبوية إبان الوحدة مع مصر كانت في حد ذاتها فشلاً من هذه الزاوية. فالطغمة الإقطاعية في سورية كانت مسالمة نسبياً في مواجهة إجراءات الإصلاح الزراعي المستوردة من مصر في عام ١٩٥٨. إلا أن البرجوازية الصناعية والتجارية، المهددة بصورة جدية ولأول مرة بقوانين التأميم الشاملة المقرَّة في تموز ١٩٦١، نجحت في إسقاط الوحدة وإعادة (مؤقتة) للنظام البرلماني في الحكم.

إذا أخذنا في الحسبان قدرة البرجوازية السورية على الانفصال عن الوحدة وحماية نفسها من نظام التدخل التسلطي الشعبوي، فإن نجاح البعث في توطيد نظام تسلطي شعبوي يصبح أكثر لفتاً للانتباه. كما سأناقش، من ناحية أخرى، كيف أن الحدث «الثوري المضاد»، انفصال سورية عن الوحدة، علَّم النخب البعثية كم ستكون تكاليف التسلط المرن باهظة. لقد ساعدت البنى والمؤسسات في صوغ اتجاه السياسة السورية، إلا أن اكتساب الخبرة السياسية لعب دوراً أيضاً. فالوحدة وفترة الانفصال التي أعقبتها كانتا حدثين اجتماعيين حاسمين بالنسبة إلى الضباط المتعاطفين مع حزب البعث، ثم أعضائه. فهم خبروا أولاً حدود المقاربة الناصرية والمرونة التي أبدتها الأطراف الاجتماعية المعادية للشعبوية، مستخلصين من دروس أحداث ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ أن «الدولة المرنة» يمكن أن تدمر تماماً قدرة النظام الشعبوي على ضمان استقراره. وقد تعززت هذه الدروس مع تزايد المعارضة العدائية للبعث التي أبداها رجال الأعمال وأصحاب الأراضي بعد ١٩٦٣.

في ظل هذه الظروف لم تكن القبضة الحديدية والصراع الطبقي مجرد استراتيجيتين اختياريتين لتراكم وتعبئة رأس المال، لقد كانا عنصرين أساسيين لتقوية حزب البعث والحفاظ عليه؛ ذلك أن التسلطية المرنة نسبياً لفترة الوحدة قد فشلت في توطيد التحول الشعبوي للمجتمع والاقتصاد السوريين. فالحلف الليبرالي الاجتماعي الذي حاولت حكومات ما بعد الوحدة أن تشكّله منحَ الأفضلية للقطاع الخاص على حساب المصالح الشعبية. إن رغبة هذه الحكومات في لجم التعبئة الشعبوية وإنشاء مؤسسات لتدعيم السلطة السياسية لرجال الأعمال قادت البعث إلى اعتناق المنطق التسلطي التعبوي القصوي في تشكيل الدولة وفقاً للبعد الاجتماعي

الثوري[٣٤]. إذن بالنسبة إلى البعث انبثقت فكرة التعبئة عبر الاتحادات، المؤدية إلى ظهور دولة تتسم بالشعبوية والتسلط، بوصفها بديلاً فعلياً عن كل من الدولة الناصرية المرنة والحلف الاجتماعي الليبرالي التعددي. أما التسوية الطبقية فتمَّت التضحية بها لصالح متطلبات توطيد النظام وضمان سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني.

التسلطية الشعبوية والرأسمالية

إن حدود استقلال الدولة في ظل كل من النظامين التسلطيين البيروقراطي والشعبوي تتميز من خلال القيود البنيوية المرافقة لمتطلبات التصنيع الرأسمالي. مع ذلك فإن هذه القيود تسهم في صوغ الاحتمالات المتوقعة لتوطيد النظام وفق طرق مختلفة جداً. وفي حالة الأنظمة التسلطية البيروقراطية، يُعدّ تعزيز استقلال الدولة الطريقة الوحيدة لضبط المطالب الاقتصادية والسياسية، وتأمين الاستقرار السياسي، وضمان تلبية متطلبات التصنيع الرأسمالي[٣٥]. ويشدد بيندر على «أن التسلط البيروقراطي يبرز إلى الوجود كي يستبدل بالأنظمة الوطنية الشعبوية الخيارَ الواضح والمتعمَّد للرأسماليين الملازمين لعملية الانتقال، الذين لا يستطيعون فرض سياساتهم الاقتصادية بطرق أخرى»[٣٦]. وتهدف الاستراتيجيات الإقصائية التي تفرضها الأنظمة البيروقراطية إلى قمع القطاعات الشعبية وتعميق التطور الرأسمالي، فهذه الأهداف تعد انعكاساً للنزعة المعادية للشعبوية في أنماط تدخل الدولة.

من جهة أخرى تتعرض الأنظمة التسلطية الشعبوية إلى ضغوط ناجمة عن متطلبات التصنيع الرأسمالي، على الرغم من المزاعم الثورية الصريحة والتعهدات الظاهرية باستراتيجيات التطور

اللارأسمالي. بالفعل يُعتقد أن هذا التناقض الصريح، ما بين المظهر الخارجي للشعبوية بوصفها مضادة للرأسمالية وحقيقتها المفترَضة على أنها آلية لتعميق الرأسمالية، هو بالذات ما يعوق بكل معنى الكلمة قدرة النخب السياسية على حرف المسار التنموي للدولة بأي اتجاه ذي معنى. وبالرغم من العداء الظاهري الذي تبديه الأنظمة التسلطية الشعبوية تجاه الرأسمالية، فإن أهميتها تكمن في اتباع الطرائق التي تحمي الرأسمالية وتطورها، وليس تلك التي تؤدي إلى إعاقتها[٣٧].

يُعتقد أن مثل هذه الأنظمة تقوم بثلاث وظائف أساسية لتعميق علاقات الإنتاج الرأسمالية: الأولى، أنها تساعد في «تكنيس» العوائق الاقتصادية والسياسية التي تعترض التحديث الذي تمثله الطغم الزراعية ما قبل الرأسمالية، وحلّ ما أطلق عليه كل من ستيبان وفيلاس اسم «أزمة النظام الأوليغارشي». والثانية، أنها تشرف على التعبئة الاقتصادية والسياسية للقطاعات الشعبية (فلاحين وعمال) لدفع عملية التصنيع إلى الأمام. والثالثة، أنها تعزز قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد وتحقيق التراكم وإدارة المصالح الاجتماعية.

لهذه الأسباب، سيكون احتمالاً غير حقيقي، بل غير قابل للتأكيد، أن تسعى النخب التسلطية الشعبوية إلى توطيد النظام من خلال المواجهة مع الرأسماليين الداخليين والخارجيين، وإقامة نظام حكم تقوم فيه الدولة بتهميش القطاع الخاص بصورة حادة. أما الاحتمال الفعلي لتوطيد نظام حكم راديكالي شعبوي من خلال قمع الرأسماليين وإقصائهم فهو مرفوض، لأن الشعبوية تُرى بوضوح على أنها أحد معوقات المهمة على طريق التطور الرأسمالي.

وحسبما يصف فيلاس العملية: «فإن التعبئة السياسية للجماهير المدينية الحديثة المتمتعة بخدمات اجتماعية ومدعومة باتحادات ونقابات ترعاها الدولة، تمثل قاعدة الاستقلال النسبي الموسَّع للدولة في مواجهة الصناعيين المستفيدين من السياسات الاقتصادية الشعبوية، والنخب التقليدية المكرَهة على قبول التنازل الجزئي عن إيجار الأرض ومردود التجارة الخارجية. إن التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية والتناقضات المنبثقة عن الاستراتيجية الشعبوية، التي فاقمت من عدم استقرارها وغالباً ما أدت إلى نهايتها المفاجئة، استُتبعت بإقامة نظام سياسي يميني النزعة»[٣٨]. وبالرغم من المزاعم الأيديولوجية للنخب الشعبوية فإنها تهدف إلى الإسهام في توطيد الرأسمالية. وفي النتيجة، إما أن يجري التخلي عن الاستراتيجيات التعبوية الشعبوية، التي تهدد المصالح الرأسمالية، بوصفها الوسيلة لضمان السلطة السياسية، أو أن تتشظَّى في نهاية الأمر الهوية الشعبوية للنظام ـ مع احتفاظه بسمات تسلطية قوية. ويميل النظام، مع الوقت، إلى اكتساب خاصية تسلطية بيروقراطية أكبر فأكبر، مُعيداً بناء تحالفاته السياسية كي يعكس تزايد التزامه بمصالح رجال الأعمال وتناقص اهتمامه بمصالح العمال وفقراء الفلاحين.

مسار تشكيل الدولة التسلطية الشعبوية في سورية

إن البيِّنة التاريخية التي أقدِّمها في الفصول التالية تدحض مثل هذه الحجج. فهي تعترض على النظريات السائدة عن السياسات السورية في هذه السنوات، وكذلك على وجهة النظر العامة القائلة بأن الضغوط الرأسمالية لا بد أخيراً من أن تقوِّض الاستراتيجيات الشعبوية لتشكيل الدولة. وتشير هذه البيِّنة إلى أن الصراعات على تنظيم مؤسسات الدولة، وعلى العلاقة ما بين

الدولة والرأسمال الخاص، كان لها نتائج حاسمة في تحديد الاستراتيجيات السياسية للمجموعات التي اشتركت فيها، وتشكيل شعبوية دائمة لحزب البعث بعد عام ١٩٦٣. فالنخبة التسلطية الشعبوية السورية لم تكن تسعى إلى الرأسمالية بوجهها الإنساني الذي نسبه هاملتون إلى كارديناس؛ كما لم تكن تبتغي من وراء «تكنيس» العوائق ما قبل الرأسمالية التركيزَ على التحديث وتقوية البرجوازية. وبحكم تأثرها الشديد الناجم عن تجارب فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ والوحدة مع مصر ولاحقاً «الثورة المضادة» في عهد الانفصال، فقد سعت النخب البعثية بالمقابل إلى القيام بالمزيد من إعادة بناء وتنظيم مؤسساتية واجتماعية بعيدة المدى. ولم تتنازل عن تمكين الدولة من السيطرة على عملية التراكم بقيادة حزب البعث، وضمان إعادة توزيع الدخل القومي على القطاعات الشعبية. لقد أعادت سورية إدارة تحالفاتها السياسية الدولية بعيداً عن الغرب باتجاه المعسكر الاشتراكي؛ وشهدت إدارة تجارتها الخارجية تغييراً مماثلاً.

قاوم الرأسماليون في سورية هذه التغييرات بشدة. ووصلت معارضتهم إلى حد الاشتراك المباشر في انتفاضة مسلحة كبرى في ربيع عام ١٩٦٤ كما في العديد من أشكال المقاومة الأخرى. وكذلك دفعت الدول الغربية وأطراف فاعلة دولية، مثل صندوق النقد الدولي، البعثَ إلى تخفيف راديكاليته الاقتصادية. وألحَّ الدبلوماسيون البريطانيون والأميركيون تكراراً على القادة البعثيين كي يتراجعوا عن التزامهم بالتغيير الراديكالي الاجتماعي. وفي عام ١٩٦٥هدد المسؤولون عن صندوق النقد الدولي بتقييد حقوق سورية في الاقتراض إذا ما واصلت برنامج التأميمات. لكن هذه الجهود كلها لم تكن ذات جدوى. وفي نهاية ستينيات القرن

العشرين نجحت النخب البعثية في توطيد نظام حكم شعبوي راديكالي، همَّش بصورة تامة الرأسماليين المحليين، وحطَّم بشكل حاد روابط سورية الاقتصادية مع الغرب. ومنذ عام ١٩٧٠ اعتدلت العلاقات ما بين سورية والرأسماليين بشكل غير متكافئ إلا أنها بقيت غير ثابتة وغامضة. فقد أبدت نخب الدولة والقطاع الخاص ممانعة متناقصة لكن مترددة لدى قيام البعثيين بالمزيد من التدابير المعززة للتعاون المتبادل[٣٩]. وعلى الرغم من تحقق مستوى ما من الحرية الاقتصادية تبقى طبيعة علاقات القطاع الخاص بالدولة في سورية بعيدة جداً عن التوصيف الذي وضعه شونفيلد لرأسمالية الدولة على أنها تعبر عن «حميمية عميقة ما بين ممثلي سلطة الدولة والمساهمين في المشاريع الخاصة»[٤٠].

إذن تفترض هذه الخلاصة أن لا الصيغة المحددة لنظام تسلط شعبوي ولا الرؤيات المطروحة بشأن تعزيزه يمكن اعتبارها مسلمات بحد ذاتها. وعلى الرغم من أن الأنظمة التسلطية الشعبوية تنزع إلى الظهور نتيجة لأزمات تطور مماثلة فإن حدود استقلال الدولة في ظل مثل هذه الأنظمة ــ ومن ثم التصورات حول توطيد نظام حكم التسلط الشعبوي ــ لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً استناداً إلى الضغوط الخارجية المقترنة بالتبعية التنموية أو حضور أو غياب البرجوازية المحلية أو التوترات ما بين متطلبات الرأسمالية والالتزامات المرحلية للنزعة الشعبوية. وحتى في ظل ظروف التبعية البنيوية، تكون الدولة عرضة لتقييدات مختلفة. وبالاستناد إلى مجموعة معينة من المتغيرات البنيوية والتاريخية ذات الطابع الخاص يمكن تصور تشكيلة واسعة من النتائج، كما في سورية على سبيل المثال، حيث يؤدي توطيد المؤسسات الشعبوية والممارسات في نظام حكم ثابت إلى مستويات عالية من استقلال الدولة والاستعداد لفرض

نهج صدامي في بناء المؤسسات وعملية التراكم.

لشرح الكيفية التي يمكن من خلالها لمتغيرات بعينها أن تنتج نموذجاً شعبوياً أكثر أو أقل ثباتاً ـ وفي الحالة هذه كيف أمكن لنخبة تسلطية أن تكون قادرة على صب استراتيجية تعبوية راديكالية شعبوية في منظومة من التدابير السياسية المتينة ـ فإن ذلك يتطلب تتبُّع طبيعة المسار الذي يستطيع تحديد الضغوطات التي تشكل الاستراتيجيات السياسية لمختلف العناصر الفاعلة في سياق خاص ومحدد. وتلك هي المهمة التي أخذتها على عاتقي في هذا الكتاب. والخطوة الأولى في هذه العملية هي تعقُّب بروز فكرة العقد الاجتماعي وانحسارها، كما طرحها الرأسماليون بوضوح في سورية في فترة ما بعد الاستقلال، وما تمخَّض عن تلك الفكرة في ما يتعلق بتنظيم الصراع الاجتماعي في سورية. إن نظرية العقد الاجتماعي ومصيرها في السياسات السورية تحتل حيزاً له أهمية خاصة في الصراعات الاجتماعية لفترة ما بعد الاستقلال. فهي تعمل بمثابة موشور سياسي يعكس طيفاً واسعاً من التجاذبات الاجتماعية، ومن ضمنها وجهات نظر أرباب العمل التي دافعت عن مدّ نفوذ الدولة، وضرورة القيام بالإصلاح الزراعي بوصفه مطلباً أساسياً لتعميق علاقات السوق بالريف، والحاجة إلى توجيه المسار التعبوي للقوى العاملة والتحكم به من خلال الدولة. كما تمدنا، على نحو خاص، بمبرر مفيد لتوسيع دور الدولة في الاقتصاد السياسي السوري، وهي العملية التي كان من شأنها أن تصوغ الإطار الذي تمت في داخله الصراعات الاجتماعية حتى أثناء الفترة التي أصبحت فيها الدولة هدفاً للصراع السياسي قائماً بذاته.

تُرى ما الذي أدى بالبرجوازية السورية الناشئة إلى الدفاع في البدء

عن تشكيل تحالف شامل ذي قاعدة واسعة، ومن ثم تقويضه، واعتماد ذلك بوصفه استراتيجية لتعميق الرأسمالية، وبذلك تعزيز عملية الاستقطاب في السياسات السورية، وأخيراً ظهور نظام تسلطي شعبوي راديكالي. إن العديد من الناس الذين كتبوا عن الشعبوية في سياقات أخرى فسَّروا هذا التحول الاستراتيجي على أنه رد فعل منطقي من الرأسماليين على «التناقضات المتأصلة» التي انبثقت من إستراتيجيات التعبئة الشعبوية. لقد سعى الرأسماليون السوريون إلى جعل الدولة السورية بمثابة أداة لإعادة تنظيم الاقتصاد السوري وعقلنته والاهتمام بقضايا الإصلاح الاجتماعي وتعبئة القطاعات الشعبية، وهكذا فقد أوجدوا فسحة أمام المزيد من القوى التقدمية لدفع المشروع النقابوي الدولتي في اتجاه راديكالي أبعد من حدود رغبتهم في قبوله. ومع ذلك فإن هذه الملاحظة لا تمثل إيضاحاً كافياً ووافياً، إذ إنها تخبرنا القليل نسبياً عن سبب تسرُّع الرأسماليين السوريين في التراجع عن التزاماتهم الأولية؛ كما أنها لا توضِّح السرعة التي أصبحت معها السياسات السورية مستقطبة تماماً. ولم تُبدِ الكثير من التمعُّن في القضية المركزية المتعلقة بكيفية تمكُّن النخب الشعبوية الراديكالية من إحباط عملية «إقامة نظام سياسي من الجناح اليميني»، الناجم عن إخفاق الجهود في تنظيم عقد اجتماعي كالذي تنبأ به فيلاس، أو قدرتها على تأسيس نظام حكم شعبوي تسلطي وتوطيده.

إن سد هذه الثغر يتطلب الانتباه إلى الخواص البنيوية والاجتماعية المميِّزة للرأسماليين السوريين، وإلى الكيفية التي كوَّن فيها هؤلاء استراتيجياتهم السياسية. ففي رأيي أن هنالك سمتين تتمتعان بأهمية مركزية: أولاً، المستوى المنخفض ولكن المتزايد للتمايز الاجتماعي ما بين النخب الصناعية والتجارية الناشئة حديثاً

والنخب الزراعية المهيمنة سياسياً؛ ومن جهة أخرى، الحجم الصغير للأسواق الداخلية، والسيطرة المحلية، لا الأجنبية، على الصناعات الزراعية المعدة للتصدير. وثانياً، الدور الضعيف نسبياً للرأسمال الخارجي في سورية مقارنةً بالدول التابعة الأخرى حديثة التصنيع. وهاتان السمتان تحددان الاقتصاد السياسي الذي يكون فيه الرأسماليون والنخبة الزراعية مستقلين تماماً كل طرف عن الآخر، مع الترابط الوثيق في المصالح الاقتصادية لكلتا المجموعتين بالوظيفة الملائمة للقطاع الزراعي.

لا يجوز أن يفترض هذا تبادلية المصالح في الحفاظ على الترتيبات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية في الريف السوري ما بين الرأسماليين والنخب الزراعية. لقد اعترف الصناعيون السوريون بأهمية تحديث الاقتصاد الزراعي السوري وأدركوا أن النخبة الزراعية تشكل عائقاً أمام هذا الهدف. ومن جهة أخرى كان للتداخلات الاقتصادية الكثيفة في ما بينهم أن تجعل الرأسماليين حساسين جداً إزاء المساعي المتسارعة والمتعاقبة لتحويل الاقتصاد السياسي الريفي. ذلك أن سرعة القيام بعملية تغيير، أو بذل جهود لتحقيق فكرة راديكالية جداً بصدد حقوق الملكية الزراعية، ليس من شأنها أن تعطل فقط الوظيفة الاقتصادية للنخبة الزراعية، بل أيضاً الاقتصاد السياسي الأوسع للرأسمالية الزراعية الذي كانت البرجوازية السورية متشابكة في نسيجه عميقاً.

في النتيجة، على الرغم من أن النخب الزراعية السورية كانت بالفعل معارضة وبكل قوة لفكرة عقد اجتماعي شامل قائم على التصنيع، فإن ذلك لم يكن كافياً وحده لتوليد الاستقطاب في النظام السياسي السوري وإخفاق جهود بناء العقد. على العكس

كانت هذه العواقب نتيجة لتغيير موقف الرأسماليين أنفسهم، ومن جراء الفصل الحاد ما بين الدرجة التي وصلت إليها التعبئة الشعبوية وتدخلية الدولة من جهة، والحركة البطيئة جداً التي برز معها تأثير هذه التغيرات على العلاقات البنيوية ما بين الرأسماليين والنخبة الزراعية. لقد كان التباطؤ في إعادة بناء الاقتصاد عاملاً حاسماً في تنظيم الصراع الاجتماعي، ودرجة التعبئة السياسية ما بين العمال المدينيين، إضافة إلى الفلاحين، سبقت كثيراً تعميق علاقات السوق في الريف. هذه النسبة المتفاوتة في عملية التحول خلقت وضعاً صارت فيه التكاليف الاقتصادية المترتبة على الرأسماليين في تأكيد التزامهم بالعقد الاجتماعي عالية بشكل لا يمكن تحمله، ما أدى إلى تراجعهم عن هذا الالتزام وعن الاستقطاب اللاحق في الحلبة السياسية.

في الوقت نفسه أسهمت هذه التوترات أيضاً في خلق ظروف مكنت النخبة التسلطية الشعبوية من الاستيلاء على السلطة وتوطيد نظام حكم تسلطي شعبوي. ولعل الأمر الأكثر أهمية يكمن في أن الضعف النسبي لاندماج سورية في الاقتصاد الدولي أضعف بصورة حادة دور الضغوط الخارجية في تقويض جهود تعزيز الشعبوية، كما حدث في حالات عدة في أميركا اللاتينية. ولاحظ ألبرت هيرشمان رغبة النخب الشعبوية في التصدي لمزاعم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة (ما يسميها هيرشمان الميل الضئيل إلى الإذعان للضغوطات الاقتصادية). إلا أنه يحاول في النهاية أن يثبت أن الاتجاه التقليدي يسود، والمنطق الاقتصادي يتغلب على المنطق السياسي، ومخاطر الأزمة الاقتصادية تشد النخب السياسية إلى الوراء باتجاه التيار الكلاسيكي الجديد[٤١]. إن قابلية تأثر الاقتصاد الوطني بالقوى الاقتصادية العالمية هي من العوامل التي

تضبط النخب الشعبوية وتجبرها على تغيير المسار الاقتصادي. وبما أن العرض العالمي محدود جداً على أية حال، فإن نتائج الضبط الممارَس من الاقتصاد العالمي ستكون ضئيلة، وبذلك تتعزز قدرة النخب الشعبوية على مجابهة المنطق الاقتصادي لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وتوطيد التدابير ذات النزعة الشعبوية.

هذه الشروط بمجملها خلقت بيئة كان من شأنها أن تمكِّن البعث من التغلب على مآزق تشكيل دولة تسلط شعبوية بحلول عام ١٩٦٣. فقد وفرت الإمكانات التأسيسية والبنيوية التي مكنت الأطراف السياسية السورية الفاعلة من دفع عملية تشكيل الدولة قُدُماً، بحيث أمكن للشعبوية الراديكالية أن توفر الأسس لنظام حكم تسلطي راسخ. وكما تُبيّن التجربة السورية فإن فرضية اللااستقرار التي تمخضت عن تجارب الحكم التسلطي في أميركا اللاتينية ـ وعن تلك التي ظهرت مجدداً في دراسات عن الشرق الأوسط ـ فشلت في شرح، أو الإلمام بمدى المسارات المحتملة المتعلقة بمشاريع بناء الدولة القائمة على استراتيجيات شعبوية في التعبئة واستراتيجيات تسلطية في الحكم.

في الفصول التالية أسعى إلى سد هذه الثغر، مقدِّماً شرحاً عن كيفية مساهمة الشروط البنيوية وعمليات التحوُّل المؤسساتية والخيارات الاستراتيجية للأطراف الفاعلة في سورية في نشوء مسار مختلف في بناء دولة تسلطية شعبوية ناجحة.

الهوامش

(١) انظر فولكربيرثيس، الاقتصاد السياسي لسورية في ظل الأسد (لندن: آي بي. تاوريس ١٩٩٥).
ـ ما لم يشَر إلى غير ذلك، فإن كل الترجمات للكاتب.

(٢) باتريك سيل، «الأسد: ما بين المؤسسات والحكم الفردي»، في سورية: المجتمع والثقافة والسياسة، تحرير ريتشارد ت. أنطون ودونالد كارتريت (ألباني، مطبوعات جامعة نيويورك الحكومية، ١٩٩١) ص. ٩٧ ـ١١٠.

(٣) ستيفن هايدمان، «المنطق السياسي للعقلية الاقتصادية: قرارات مختارة في سورية، في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط»، ي د. هنري ج، باركلي (نيويورك: سانت مارتن ١٩٩٢) ص. ١١ ـ ٣٩، يحيى سادوسكي، «الأخلاق البعثية وروح رأسمالية الدولة: المحسوبية والحزب في سورية المعاصرة» في الايديولوجيا والسلطة في الشرق الأوسط، تحرير بيتر ج . تشيلكوسكي وروبرت ج. برانغر (دورهام، ن. سي.: مطبوعات جامعة ديوك، ١٩٨٨) ص. ١٦٠ ـ ١٨٤.

(٤) انظر محمود آ. فاكش «المجموعة العلوية في سورية: قوة سياسية مسيطرة جديدة». **دراسات شرق أوسطية** (نيسان ١٩٨٤) ص ١٣٣ ـ ١٥٤ ونيكولاس فان دام، **الكفاح من أجل السلطة في سورية: السياسة والمجتمع في ظل حكم الأسد وحزب البعث** (لندن:آي بي تاوريس، ١٩٩٦). انظر أيضاً موشيه ماعوز، **الأسد، أبو الهول دمشق: سيرة ذاتية سياسية** (نيورك، ويدينفيلد ونيكلسون، ١٩٨٨) ص٥٥ ـ ٥٦.

(٥) انظر روت بيرنيس كولبير ودافيد كولبير، **تشكيل الأرضية السياسية: مفاصل حاسمة، حركة العمل، وديناميات النظام في اميركا اللاتينية** (برنستون: مطبوعات جامعة برنستون ١٩٩١) ص١٩٦ ـ ١٩٨. للاطلاع على حالة دراسية عن التسلط الشعبوي كاستراتيجية متطورة ناجحة، انظر آن مونرو ـ كوا، **التسلطية الشعبوية في ماليزيا** (نيويورك: سانت مارتين، ١٩٩٦).

(٦) عموماً تختلف القيود بالفعل طبقاً لنمط النظام. وكما سأناقش في القسم التالي من هذا الفصل، فإن الأنظمة التسلطية الشعبوية تواجه تقييدات

أكبر من تلك التي يواجهها نظراؤها البيروقراطيون المتسلطون.

(٧) هذه القضايا ناقشها أيضاً غسان سلامة في: ديموقراطية بدون ديموقراطيين، تجديد السياسة في العالم العربي (لندن، I.B.Tauris ١٩٩٤.

(٨) ديترتش روشمير، آيفلين هوبرستيفنس، وجون د.ستيفنسن، **التطور الرأسمالي والديموقراطية** (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، ١٩٩٢) ص٣٢.

(٩) انظر لويس كارلوس بيريرا، «إصلاحات اقتصادية ودورات تدخل الدولة»، **التطور العالمي** ٢١ (آب ١٩٩٣) ص ١٣٣٧ ـ ١٣٥٣.

(١٠) كوليير وكولييِر، **تشكُّل الأرضية السياسية**، ص ٢٧.

(١١) تأثر المشروع أيضاً بعنصر مهم يتناول بإسهاب نقطة تقاطع التاريخ الكلي والجزئي، من خلال إبداء الاهتمام بالتفاعل بين البنى والمؤسسات والخيارات الاستراتيجية للفاعلين. انظر تشارلز تيلي، **بنى كبيرة وطرائق عمل واسعة ومقارنات هائلة** (نيويورك: مؤسسة روسل سيج، ١٩٨٤) ص٦٠ ـ ٨٦ وستيفن د. كراسنر، «السلطة العليا: منظور مؤسساتي» في «الدولة المتملِّصة: منظورين دولي ومقارن» تحرير جيمس كابوراسو (نيوبري بارك، كاليفورنيا: سيج، ١٩٨٩) ص ٧٠. انظر أيضاً بول بيرسون «مسار التبعية ودراسة السياسة». ورقة قدمت في الاجتماع السنوي لمؤسسة العلوم السياسية الأميركية، سان فرانسيسكو، كاليفورنيا ١٩٩٦.

(١٢) كاثلين ثيلين، وشفين شتاينمو، المأسسة التاريخية في سياسة مقارنة»، في **سياسات البناء: المأسسة التاريخية في تحليل مقارن**. تحرير شتاينمو، ثيلين، وفرانك لونغستريث (نيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج، ١٩٩٢) ص ١٤.

(١٣) جيمس ج مارتن وجوهان ب. اولسون، إعادة **اكتشاف المؤسسات: القاعدة التنظيمية للسياسة** (نيويورك مطبوعات حرة، ١٩٨٩) ص ١٦٨.

(١٤) حسب ما يشير روبرت اتش. بيتس، فإن مطواعية المؤسسات لها نتائج مميزة تتعلق بكيفية التنظير حول السياسة في العالم النامي: «المؤسسات السياسية في العالم النامي تميل إلى أن تكون أكثر هشاشة: فهي أقل تقييداً وأكثر قابلية للتغيير بين الحين والآخر. والتحليلات التي صورت بقوة الطريقة التي تقوم بها المؤسسات بتجميع ميزات الأفراد ضمن محصلة

جماعية في الجمعيات الديموقراطية، ولهذا السبب تقدم مساعدة بسيطة لأولئك الذين يحاولون أن يطوروا نظرية عن السلوك الحكومي وثيق الصلة بالمجتمعات النامية» (بيتس، «اقتصاد سياسي كلي في حقل التطور» في **إطلالات على الاقتصاد السياسي الإيجابي)**، تحرير جيمس ي. آلت و كينيث آ. شيبسل (كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبريدج، ١٩٩٠)، ص٤٦).

(١٥) تشارلز س. ماير، إعادة صوغ البرجوازية الأوربية: **الاستقرار في فرنسا وألمانيا وايطاليا في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى** (برنستون: مطبوعات جامعة برنستون، ١٩٨٨) ص ٤.

(١٦) انظر كارولين ل. غيتس «سياسة عدم التدخل، التكيف الخارجي، التفكيك الاقتصادي الإقليمي: حالة دراسية عن حل الاتحاد الجمركي السوري ـ اللبناني»، في الدولة والمجتمع في سورية ولبنان، تحرير: يوسف م. شويري (نيويورك: سان مارتينز، ١٩٩٣) ص٧٤ ـ ٨٣.

(١٧) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، بيروت، دار المتحدة للنشر، ١٩٧٢ ٢: ٥ ـ ١١٦. وطبقاً لدبلوماسيين في الولايات المتحدة فإن الرأسماليين السوريين شجعوا بقوة قطع العلاقة. «بتشجيع من المجموعات الصناعية السورية، وخصوصاً «الخمسة الكبار» ممن توقفت مصالحهم النسيجية على جني الأرباح من الانفصال الاقتصادي التام، رأى خالد العظم في الموقف المذكور فرصة فريدة لدفع برنامجه الاقتصادي قدماً إلى الأمام، عبر القيام بخطوة من شأنها أن تكون، على الأقل، موضع ترحيب العناصر الغنية والقوية في الصناعة والتجارة السوريتين. وقد تصرف بشجاعة وإصرار، وحظي بدعم فوري وواسع في سورية. ورأت الدوائر التجارية أن القبضة التي أمسكت بخناق سورية طويلاً قد أفلتت، وانفتح الطريق لحماية كافية ووافية للصناعة الوطنية». دمشق إلى وزارة الخارجية، «ثلاثة أشهر (من كانون الثاني إلى آذار) تقرير اقتصادي ـ سورية، ٤ أيار، ١٩٥٠»، سري، الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأميركية: سورية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ (فريدريك م د: منشورات جامعة أميركا، ١٩٨٧) ص ٢٥١.

(١٨) ماجد خضوري، «التطور الدستوري في سورية: مع تأكيد على دستور

العام ١٩٥٠»، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد رقم٣ (ربيع عام ١٩٥١) ص١٣٧ ـ ١٦٠.

(١٩) يحيى م. سادوسكي،"السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي في سورية: مسار تدخل الدولة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨» أطروحة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس، ١٩٨٤ ص٤ ـ ٥٤ .

(٢٠) كما عبَّرت إحدى وجهات النظر، فإن الشعبوية «ليست حالة سكونية أو شرطاً مستقراً ومتوازناً وإنما تنطوي على دينامية سياسية وتناقض يجعلانها أكثر قابلية للتغير. ويجب أن تُفهم انطلاقاً من التأكيد الجوهري على هذا المظهر المتناقض: مع أن التعبئة كانت تجري بصورة واسعة من فوق، ومع أنها، في حالات كثيرة، تعتبر آلية اختيارية، فإن ديناميات التعبئة قلبت المشروع التعاوني إلى اتجاه تقدمي كاف لإنتاج استقطاب سياسي، وبالأهمية ذاتها اتجهت مجموعات مهيمنة اقتصادياً نحو معارضة متحمسة، وهي حالة غير دائمة في سياق التطور الرأسمالي. كولبير وكولبير، **تشكيل الأرضية السياسية**، ص١٩٧؛ انظر أيضاً كارلوس م. غيلاس، «شعبوية أميركا اللاتينية: مقاربة بنيوية»، **العلم والمجتمع** ٥٦ (شتاء ١٩٩٢) ص٣٨٩ ـ٤٢٠.

(٢١) ألفريد ستيبان، **الدولة والمجتمع: البيرو من منظور مقارن** (برنسيتون: مطبعة جامعة برينسيتون، ١٩٧٨) صفحة ١٢٦.

(٢٢) بارنغتون مور، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقرطية** (بوسطن: بيكون، ١٩٦٦). انظر أيضاً افلين هوبر وفرانك سافورد، **البنية الزراعية والسلطة السياسية: دور مالك الأرض والفلاح في نجاح أميركا اللاتينية** (بتسبورغ: مطبوعات جامعة بتسبرغ، ١٩٩٥).

(٢٣) عن بيرو، انظر غوليرمو أودونيل، **التحديث والتسلطية ـ البيروقراطية** (بيركلي: معهد الدراسات الدولية، جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٩) ص٥٣، وستيف شتاين، **الشعبوية في البيرو: ظهور الجماهير وسياسات التحكم الاجتماعي** (ماديسون: مطبوعات جامعة ويسكونسن، ١٩٨٠).

(٢٤) وكما لاحظ أحد الدارسين، «ما يبدو تعريفاً للاشتراكيين... وأكثر أهمية هو نهجهم المرحِّب بكل اتجاه يسعى إلى تسييس الجماهير، وكذلك استعدادهم لاستخدام السلطة القوية للدولة الحديثة ليس فقط لتحسين

الشرط المادي للمجتمع، بل أيضاً لتسريع واستثمار سبل جر الجماهير إلى الحلبة السياسية في دعم الثورة. فالتحفيز المتزامن مع عسكرة الجماهير، بالنسبة للاشتراكيين، هو الذي يوفر الشرعية للدولة الحديثة. بهذا المعنى تصبح الاشتراكية نوعاً من الشعبوية التسلطية». أنظر مالكولم كير، «ملاحظات على خلفية الفكر الاشتراكي العربي»، **التاريخ المعاصر** ٣ (تموز ١٩٦٨) ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢٥) عن المكسيك، انظر ستيفن ساندرسن، **الشعبوية الزراعية والدولة المكسيكية** (بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، ١٩٨١)، سيلفيا ماكسفيلد، **الرأسمال الحاكم، التمويل الدولي والسياسة المكسيكية** (ايثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل ١٩٩٠)، وكيفن ج. ميدل بروك، **التسلطية في المكسيك** (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكينز ١٩٩٥).

(٢٦) ستيبان، **الدولة والمجتمع**، ص٤٤.

(٢٧) غيليرمو اودونيل، الدولة والتحالفات في الأرجنتين ١٩٥٦ ـ ١٩٧٦ **مجلة دراسات تنموية**، ١٥ (١٩٧٨) ص٣ ـ ٣٣.

(٢٨) جون واتربيري، **مصر عبد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسي للنظامين** (برنستون، مطبوعات جامعة برنستون ١٩٨٣) ص٣٧ ـ ٣٨.

(٢٩) جون واتربيري، **الدولة المعتدلة والباب المفتوح، سياسة مقارنة** ١٨(ت١، ١٩٨٥) ص٦٥ ـ ٨٣.

(٣٠) روبرت بيانتشي، **نزعة نقابوية (اتحادية) عاصفة: حياة تشاركية في مصر القرن العشرين** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، ١٩٨٩).

(٣١) غيليرمو أودونيل، «توترات في الدولة التسلطية البيروقراطية ومسألة الديموقراطية»، في **التسلطية الجديدة في أميركا اللاتينية**، تحرير ديفيد كولبير (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٧٩) ص٢٨٥ ـ ٣١٨.

(٣٢) نورا هاميلتون، **حدود استقلال الدولة: المكسيك قبل الثورة** (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٨٢) ص٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣٣) رامي جينات، **الثورة غير المكتملة في مصر: لطفي الخولي واشتراكية عبد الناصر في ستينيات القرن العشرين** (لندن: فرانك كاس، ١٩٩٧).

(٣٤) ثيدا سكوكيول، «الثورات الاجتماعية والتجييش الجماهيري»، **عالم السياسة** ٤٠.

(٣٥) أنظر ثوماس إي سكيد مور، «السياسة وصناعة السياسة في البرازيل التسلطية، ١٩٣٧ ـ ١٩٧١» في **برازيل التسلطية**، تحرير ألفريد ستيبان (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل، ١٩٧٣) ص٣ ـ ٤٦.

(٣٦) ليونارد بيندر، **الليبرالية الإسلامية: نقد الأيديولوجيات التنموية** (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، ١٩٨٨) ص٥٩.

(٣٧) وكمثال عن هذا المنظور، انظر دافيد بيكر، **البرجوازية الجديدة وحدود التبعية: التعدين والطبقة والسلطة في البيرو «الثورية»** (برنستون: مطبوعات جامعة برنستون، ١٩٨٣)، وشتاين، الشعبوية في البيرو، ص١٢ ـ ١٣.

(٣٨) فيلاس، «شعبوية أميركا اللاتينية»، ص ٣٨٩.

(٣٩) ريموند أ. هينيبوش، «الدمقرطة في الشرق الأوسط: تناول الحالة السورية شاهداً» **في اللبرلة السياسة والاقتصادية: طرائق العمل ونظام العلاقات من منظور نسبي**، تحرير جيرد نونيمان (باولدر، كولورادو: لين رينر، ١٩٩٦) ص١٥٣ ـ ١٦٧.

(٤٠) أندرو شو نفيلد، **الرأسمالية الحديثة: ميزان القوى المتغير للسلطة الحكومية والقطاع الخاص** (لندن: مطبوعات جامعة أوكسفورد، ١٩٦٥) ص ١٠٩.

(٤١) ألبرت هيرتشمان، «الانعطاف نحو التسلطية في أميركا اللاتينية والبحث عن محدداتها الاقتصادية»، في طبعة كولييير، **التسلطية في أميركا** اللاتينية، ص ٦١ ـ ٩٨.

الفصل الثاني

صعود فكرة العقد الاجتماعي وتراجعها

مع استقلال سورية في عام ١٩٤٦ انتقل مركز الحياة السياسية من النضال الوطني ضد فرنسا إلى الصراعات المتعلقة بتنظيم الاقتصاد السياسي وتحديد الهوية الوطنية السورية. وفي قلب هذه الصراعات كان التنافس لتحديد منحى تطور سورية. وقد تولت النخب الحاكمة السورية ـ كبار الملاكين الذين هيمنوا على الحركة الوطنية خلال الانتداب ـ قيادة المؤسسات السياسية بعد الاستقلال، وبدأت بعملية تعزيز الاقتصاد الوطني. وقد أعطى وجودهم في مراكز السلطة الانطباع بالاستمرارية السياسية. كما أن حرصهم المتمثل في الموافقة على الترتيبات السياسية والاجتماعية الموجودة أوحى بالاستقرار في طريقة إدارة الاقتصاد السوري وفي تنظيم المجتمع السوري.

لقد كانت هذه الانطباعات مضللة إلى حد بعيد، حيث واجه التزام الملاكين العقاريين الكبار بالوضع القائم تحديات فورية من اتجاهين. فقد برز كل من الرأسماليين والإصلاحيين الشعبويين، انطلاقاً من أسباب وغايات مختلفة، كمدافعين عن التغيير الاجتماعي. ورأى الطرفان أن المحافظة على الوضع القائم لا تناسب مصالحهما. وقد حاولا تقديم تصوراتهما الخاصة عن مستقبل سورية ضد معارضة النخبة من ملاكي الأراضي. وقد تحددت ديناميات التنافس ضمن هذه المجموعات وفي ما بينها ـ كيف انبثقت فكرة العقد الاجتماعي كخيار ممكن لتنظيم الاقتصاد السياسي في سورية، ثم انهارت في ما بعد ـ بالشروط البنيوية والمؤسساتية المتغيرة بسرعة، والتي سعى في ظلها كل من الرأسماليين والإصلاحيين وملاك الأراضي، إلى فرض وجهات نظرهم المتضاربة عن مستقبل سورية في مناخ سياسي متقلب.

لذا كان «النضال من أجل سورية» مستمراً خلال هذه السنوات: النضال من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة، أو لنقل بشكل أدق، النضال من أجل تحديد تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية، وما الدور الذي ستلعبه الدولة في ذلك. وقد كان هذا الصراع وراء الظروف التي أدت إلى إنهيار النظام السياسي في سورية، ومن ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨. ولم يكن الأمر عائداً لمكائد القوى الأجنبية بل لديناميات الاقتصاد السياسي السوري[١]. ولم يكن هذا الصراع عائداً لمؤامرات دولية بل لطبقات اجتماعية. ومما له دلالة في ذلك أن هذا الصراع لم يقتصر على البرلمان ـ أو على الخلافات بين البرلمان والسلطة التنفيذية التي يسيطر عليها ضباط الجيش ـ بل وجد تعبيره في الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب في المراكز

المدينية، وفي الأرياف على السواء. وكان الأمر يتعلق بالسيطرة على الأسواق الوطنية وفي سلطة تنظيم الجوانب السياسية والاقتصادية للسوريين. وفي هذا الصدد لم يكن واضحاً موقف من تبقى من سياسيين واقتصاديين من الرأسماليين وملاك الأراضي في سورية.

كما احتل الرأسماليون والسياسيون الذين كانوا يعدّون أنفسهم محدثين في الاقتصاد، موقعاً حاسماً في الصراعات التي حدثت في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث بدأت هذه المجموعات، بعد رحيل فرنسا مباشرة، بوضع الأساس لعقد اجتماعي شامل يمكن أن يكون إطاراً لتطور سورية. وقد تضمن هذا العقد إصلاح الطبقة العاملة والشروع ببرامج لتحسين الوضع العام برعاية الدولة وإصلاح الريف وإشراك العمال والفلاحين الموجَّه في الحقل السياسي. إلا أن التأييد العام لهذه الإجراءات من الرأسماليين لا يعني أنه لا يوجد لديهم إلا رأي واحد إزاء قضايا الإصلاح الاجتماعي والسياسة الاقتصادية. فقد كانوا منقسمين بشكل خاص حيال اتجاه سورية إلى نظام بدائل الواردات، حيث كان التجار والصناعيون على خلاف شديد حيال الجهود المبذولة لحماية الصناعة السورية. فلم يكن من الجائز النظر إليهم إلا بوصفهم قوى تنظر إلى التغيير الاجتماعي من حيث كونه ضرورة لتطور مصالحهم[٢]. ولم تكن هناك حاجة إلى الإيمان بالإصلاح، لفهم ضرورة القيام بتغييرات اجتماعية، وتغييرات على مستوى البنية العامة للاقتصاد، من أجل بناء قطاع صناعي قابل للحياة. بل إن الالتزام بالأسواق كاف لإثارة الاهتمام بإعادة تنظيم حقوق الملكية في الريف وتحسين مستوى حياة الفلاحين.

لقد تقاطعت هذه المصالح مع الأحزاب الإصلاحية كالبعث، بما يكفي لتشكيل ائتلاف واسع يقوم على قاسم مشترك يتمثل في المشاركة السياسية للعمال والفلاحين، وعلى مساهمتهم في اقتصاد يقوم على السوق ولكن بتوسط الدولة. وقد استمر هذا التقاطع في المصالح لنحو عقد من الزمن من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٤ وشكل الأساس لعملية الإصلاح الاجتماعي البطيئة والمتعرجة والتي شكلت إطار المجتمع والحركة السياسية السورية. مع ذلك فقد غير الرأسماليون الصناعيون والتجاريون الاتجاه في نهاية الخمسينيات لينهار بذلك تحالف الإصلاح. فالإصلاحيون ربطوا المقاربات الجذرية بالتغيير الاجتماعي، فيما تعاون السياسيون ورجال الأعمال الذين فضلوا تحديث الاقتصاد السوري، مع كبار الملاكين للحيلولة دون تعميق الإصلاحات التي ساعدوا هم أنفسهم في انطلاقها.

لقد مثل هذا التغير في الموقف السياسي للرأسماليين نقطة انعطاف حاسمة في تنظيم الصراعات السياسية في سورية، لتعكس بذلك ولتساهم أيضاً في التغيرات الدراماتيكية الجارية في المجتمع وفي الحياة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال. ومع ذلك يبقى لنا أن نفسر هذا التغير في التوجُّه السياسي للرأسماليين السوريين: فإذا كان اهتمامهم في تعميق الرأسمالية لم يتغير ــ وكل الدلائل تشير إلى ذلك ــ فما الذي يفسر معارضتهم للتغيرات التي رأوها سابقاً ضرورية من أجل هذا التعميق؟

لم ينته تحالف الإصلاح في سورية، الذي كان يتقدم ويتراجع في الحياة السياسية السورية ما بين ١٩٤٧ و١٩٥٤، لأن هناك تهديداً للمكانة الاقتصادية لكبار ملاكي الأراضي، بل لأن التحرك الشعبي

والإصلاح الريفي وعمليات التغيير البنيوية والمؤسساتية الواسعة، بدأت تهدد المكانة الاقتصادية والسياسية للرأسماليين. وقد عكس هذا الأمر القلق المتزايد للرأسماليين السوريين من آثار التحرك الشعبي ومن الدور التدخلي المتصاعد للدولة. وقد عبر الموقف المحافظ للرأسماليين السوريين من التغير الاجتماعي السريع، عن خشيتهم من مدى تأثير التوسع في مؤسسات الدولة، على ضعضعة الترتيبات السياسية لمرحلة ما قبل الاستقلال، بما يضع مستقبلهم السياسي في خطر. كما عكس أيضاً الاعتماد الكبير للرأسماليين على الاقتصاد الريفي، ومدى الخطر الذي تسبب فيه عدم الاستقرار في الأرياف على عمل القطاعات الصناعية والتجارية.

لقد تهيأ الرأسماليون السوريون بعد الاستقلال لإشراك العمال والفلاحين، من خلال مؤسسات الدولة، بوصفهم مشاركين ثانويين في الاقتصاد السياسي القائم على مصالح الاستثمارات الاقتصادية. وهذا يعني بشكل خاص إدماج الفلاحين في الأسواق الوطنية كمستهلكين، بوصفه شرطاً لا بد منه من أجل التصنيع في سورية. وقد كان الإصلاح الريفي ـ إعادة تحديد وتنظيم حقوق الملكية الزراعية بواسطة الدولة ـ هو الآلية التي اعتمدت لتحقيق ذلك. ومع ذلك فإن الإصلاح الريفي وتوسع دور الدولة قد دمرا، بدل أن يعززا، المسيرة التنموية التي سيلعب فيها الرأسماليون الدور الرئيسي. لقد فتحت إعادة النقاش حول حقوق الملكية في الريف، الباب على قضايا أساسية تتعلق بتنظيم المجتمع السوري، وفيما إذا كانت البنى الاجتماعية التي ميزت سورية طيلة القرن الماضي ستستمر، وفي حال عدم استمرارها كيف ستعاد صياغتها. وقد أثار الأمر شكوكاً جديدة حول كيفية إدارة الإنتاج الزراعي. وفي الوقت ذاته قدم توسع الدولة فرصاً جديدة لتحريك القوى الشعبية،

المدينية منها والريفية، وهو ما أحبط قدرة الائتلاف السياسي المؤيد لرجال الأعمال في السيطرة عليها. كما أمن ذلك أطراً مؤسساتية استعملها العديد من السياسيين المتطرفين لتوسيع حدود التغيير الاجتماعي.

وكان للتنافس ما بين الدولة ورأس المال بعدٌ اجتماعي قوي. إن مأسسة النماذج الإصلاحية، وبروز مؤسسات الدولة كأطر يتم من خلالها تحقيق المشاركة الشعبية، قد قلل من تأثير مصالح رأس المال في النقاشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. ومع تولي الدولة لمهام التنمية والمشاركة الشعبية، أصبح الرأسماليون من بين القوى التي تعمل لمناقشة كيفية إدارة الاقتصاد السياسي في سورية. وقد ساهمت هذه التغيرات في خيبة أملهم من فكرة عقد اجتماعي صناعي ومن قيام استراتيجيات سياسية ضرورية لإعادة تأثير قطاع الأعمال.

لقد تم إخفاء أثر هذه التغيرات على دور الدولة، وعلى موقع الرأسماليين السوريين خلال السنوات الأولى من الخمسينيات، عندما عمد الحكام العسكريون غالباً لتعطيل الحياة السياسية الانتخابية. ومع ذلك عادت الحياة البرلمانية بقوة بعد عام ١٩٥٤ وبدأ يتضح الأثر الانتخابي للمشاركة الشعبية، كما أن تضاؤل قدرة الرأسماليين على صياغة العقد الاجتماعي بدت أكثر وضوحاً. ومع تغير آليات التنافس السياسي في الخمسينيات، عاد السياسيون الذين حلموا بالإشراف على تحول سورية الرأسمالي، عن التزامهم بالتغيير الاجتماعي. وعلى نحو متزايد غدا الميدان السياسي مركز استقطاب ما بين تحالف إصلاحي متطرف من جهة، وائتلاف محافظ من نخب رجال الأعمال والملاكين من جهة أخرى. وفي

أواخر عام ١٩٥٧انتهت إمكانية قيام عقد اجتماعي كأساس لتصنيع سورية بنتائج استثنائية خطيرة. وقد ساهم ذلك في دفع عملية تفكك الدولة السورية واندماجها في الجمهورية العربية المتحدة بقيادة مصر.

التوسع الاقتصادي وفكرة العقد الاجتماعي

في آب من عام ١٩٤٦ سحبت فرنسا آخر جنودها من سورية ولبنان، بعد ست وعشرين سنة من الانتداب[٣]. وعلى الرغم من النضال الوطني الشاق والطويل، بالإضافة إلى العديد من العقبات التي يجب تذليلها، فقد بدت الأوضاع في سورية واعدة بعد انتهاء الانتداب. وأدت معارضة الوجود الفرنسي لتحويل الرموز التي كانت سائدة خلال الفترة العثمانية إلى نخب وطنية. وعلى الرغم من فرض المؤسسات الجمهورية على سورية بدون مراعاة للتقاليد السياسية المحلية، اكتسبت هذه المؤسسات قدراً من المشروعية.

بدت الأوضاع الاقتصادية مشجعة، واستفاد القطاع الخاص في سورية من الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير، حيث راكم من الثروات ما أتاح تحقيق نمو اقتصادي خلال العقد اللاحق[٤]. كذلك أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ما أسهم في إثراء ملاكي الأراضي والتجار. وأمنت القوة البريطانية، التي كانت في لبنان وسورية أثناء الحرب، مصادر جديدة من رأس المال للاقتصاد الذي كان لا يزال يعاني من سنوات الإهمال تحت الحكم الفرنسي، ومن آثار مرحلة الركود الكبير ومن خراب القطاع الزراعي بسبب القحط المتكرر وسوء المحاصيل[٥]. وهكذا فإن المدخرات المحلية الإلزامية الناتجة من سياسة منع الواردات أثناء

الحرب أضيفت إلى القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص في سورية[٦].

لقد ازدهرت الصناعة المحلية بعد الحرب، حيث أدت سياسة بدائل الواردات إلى تزايد الطلب على العمل، وهو ما أدى إلى تراجع البطالة الصناعية إلى حدود لا قيمة لها في السنوات الأولى من الخمسينيات[٧]. ففي صناعة النسيج، وهي القطاع الصناعي الموحد والأضخم في سورية، حلت المصانع الحديثة محل الإنتاج المنزلي أو إنتاج المشاغل البسيطة[٨]. وازداد النشاط الاستثماري في القطاعات الأخرى أيضاً، حيث قام رجال أعمال محليون بملء الفراغ الناتج من تدمير الاقتصاديات الأوروبية واليابانية التي كانت تقدم معظم البضائع المستوردة خلال فترة الانتداب[٩].

وقد برزت دمشق التي تركزت فيها ثلاثة أرباع الشركات المحدثة ما بين ١٩٥٠و ١٩٦١ بوصفها مركزاً صناعياً وتجارياً لسورية، متجاوزة حلب التي كانت مركزاً لحوالي عشرة بالمائة من الشركات الجديدة.

جدول ١ ــ عدد الشركات السورية ورساميلها من ١٩٤٥ ــ١٩٦٠
(بآلاف الليرات السورية)

السنة	صناعي		تجاري		إجمالي	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
١٩٤٥	٥	٢٢٠٥٥	٥	٢٤٩٣	١٠	٢٤٥٤٨
١٩٤٦	١١	٧٤٩٧٥	٥	٢٤٩٣	١٦	٧٧٤٦٨
١٩٤٧	١٤	٧٥٦٥٤	٨	٣٣٩٨	٢٢	٧٩٠٥٢
١٩٤٨	١٥	٧٦١١٥	٨	٣٣٩٨	٢٣	٧٩٥١٣

١٩٤٩	٢٠	٧٨٥٣٢	٨	٣٣٩٨	٢٨	٨١٩٣٠
١٩٥٠	٢٤	١٠٠٣٤٢	١٠	٥٩٤١١	٣٤	١٥٩٧٥٣
١٩٥١	٢٦	١٠٣٥٩٤	١١	٦٠٥١١	٣٧	١٦٤١٠٥
١٩٥٢	٢٩	١٠٥٤٣٤	٢٨	٦٩٥٦١	٥٧	١٧٤٩٩٥
١٩٥٣	٣٣	١٠٩٥٧٤	٣٣	٧٠٤٩٦	٦٦	١٨٠٠٧١
١٩٥٤	٣٨	١٣٦٣٠٠	٤٧	٨٠١٠٨	٨٥	٢١٦٤٠٣
١٩٥٥	٤١	١٥٠٣١٤	٥٢	٨١٩٩٣	٩٣	٢٣٢٣٠٧
١٩٥٦	٤٦	١٦٣٦٣٢	٥٨	٨٧٣٦٨	١٠٤	٢٥١٠٠٠
١٩٥٧	٤٨	١٦٤٣٣٢	٦٢	٨٨٦٣٨	١١٠	٢٥٢٩٧٠
١٩٥٨	٤٩	١٦٤٧٦١	٦٧	٩٠٧٠٣	١١٦	٢٥٥٣٣٠
١٩٥٩	٦٢	١٨٢٢٣٤	٧٢	٩٣٠٦٦	١٣٤	٢٧٥٣٠٠
١٩٦٠	٧٥	١٨٨٦٠٩	٧٨	٩٥٧١٧	١٥٣	٢٨٤٣٢٦

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية السورية، ١٩٦١ (وزارة الاقتصاد الوطني، الخلاصة الإحصائية السورية، ١٩٦١) (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٦٢)، الجدول ٨.

ملاحظة: يضم الجدول الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المحاصّة المسجّلة رسمياً فقط.

وتبين هذه الأفضلية الكبيرة لدمشق، حتى بالنسبة إلى مستثمرين حلبيين، الجاذبية القوية لتمركز الشركات في العاصمة السياسية والمالية للبلد. وعلى الرغم من ضعف هوية سورية كبلد، فقد تصرفت النخب الوطنية الحاكمة ـ وهي مجموعة تعود في الغالب إلى عائلات البلد الأكثر شهرةً من التجار والملاكين ـ بمقتضى اقتصاد محكوم بالحدود الإقليمية لسورية. وقد اتجهت اقتصاديات كل من دمشق وحلب، التي كانت تاريخياً تتعامل مع محيطهما

الجغرافي، نحو الاندماج في اقتصاد وطني عاصمته دمشق.

على الرغم من النمو السريع للصناعة بعد الاستقلال، ظل الاقتصاد السوري يعتمد تقريباً على القطاع الزراعي، حيث أنتجت الزراعة الحصة الكبرى من الدخل الوطني على مدار الأعوام بدءاً من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١، بحيث كانت العائدات الزراعية غالباً ما تحدد ما إذا كان هناك فائض أو عجز في الحسابات الوطنية[١٠]. كما مثلت السلع الزراعية، وخصوصاً القطن،

جدول ٢ ـ نسبة مساهمة القطاع في الناتج الصافي المحلي، ١٩٥٣ ـ ١٩٦١

القطاع	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الزراعة	٤٣,٥	٤٢,٧	٣٣,٢	٤٠,٧	٤٣,٥	٣٣,٤	٣٣,٨	٢٩,٣	٣٤,١
الصناعة	١٢,٠	١١,٣	١٣,٨	١١,٦	١١,٨	١٤,٥	١٤,٨	١٥,٧	١٤,٩
البناء والنقل والمواصلات	٦,٨	٦,٥	٧,٢	٥,٩	٥,١	٦,٢	٦,٤	٦,٥	٥,٦
التجارة والمصارف والتأمين والعقارات	١٤,٣	١٦,٠	١٦,٦	١٦,٣	١٥,٧	١٥,٨	١٤,٩	١٦,٣	١٤,٢
الإيجارات والإدارة العامة والدفاع	٦,٠	٥,٨	٧,٣	٦,٥	٦,٤	٨,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٥
الخدمات	٦,٩	٦,٧	٨,١	٦,٩	٦,٦	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٨,٥
الناتج المحلي الصافي عند كلفة كل عنصر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: يوسف هلباوي، «الدخل الوطني: وسائل تحليل وعمل الاقتصاد ـ الدخل الوطني السوري»، **في دراسات شرقية في الدخل والثروة**، طبعة: توفيق م خان (لندن: أقواس وأقواس، ١٩٦٥) صفحة ١٤٦.

القسم الأكبر من الصادرات، والمصدر الأهم للقطع الأجنبي. وقد اتجه الإنتاج الصناعي لمعالجة المنتجات الزراعية، كما أسهمت ضرائب الصادرات على المحاصيل الأساسية، كالقطن مثلاً، في توفير المواد الزراعية الخام للصناعة المحلية والحفاظ على أسعارها[١١]. وكانت الزراعة أكبر مصدر للدخل والعائدات بالنسبة إلى إدارات الدولة. وقد شكلت الضرائب على الصادرات والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى الضرائب على محاصيل القمح والتبغ ثاني أكبر مصدر من الدخل الضريبي خلال الخمسينيات، ما عدا بعض الحالات التي شهدت زيادة الرسوم الجمركية عليها[١٢]. إن خضوع موارد الدولة المالية من الإنتاج الزراعي للتقلب شكل حافزاً قوياً لتشديد سيطرة الدولة على الزراعة، ولجهود المخططين الاقتصاديين في الدولة، والسياسيين المؤيدين لرجال الأعمال، للعمل من أجل اقتصاد وطني أكثر تنوعاً.

جدول ٣ ــ مساهمة الزراعة والقطن في الصادرات الإجمالية، ١٩٥٢ ــ١٩٦١ (بملايين الليرات السورية)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات الزراعية	النسبة من الإجمالي	صادرات القطن	النسبة من الإجمالي
١٩٥٢	٣١٩,٦	٢٥٨,٢	٨٠,٨	١٢٤,٣	٣٨,٩
١٩٥٣	٣٧٥,٨	٣١٥,١	٨٣,٨	١٣٤,٧	٣٥,٨
١٩٥٤	٤٦٥,٧	٣٣٨,٩	٧٢,٨	١٢٤,٦	٢٦,٧
١٩٥٥	٤٧٣,٥	٣٤٨,٥	٧٣,٦	٢٣٣,٨	٤٩,٤
١٩٥٦	٥١٥,٩	٣٦١,٥	٧٠,٠	١٤٨,٧	٢٨,٨
١٩٥٧	٥٤٨,٠	٤٣٠,٠	٧٨,٥	١٨٨,٦	٣٤,٤
١٩٥٨	٤٢٠,٠	٣٢٩,٣	٧٨,٤	١٧٠,٦	٤٠,٦

١٩٥٩	٣٥٦,٢	٢٥٨,١	٧٢,٤	١٦٨,٥	٤٧,٣
١٩٦٠	٣٤٤,٢	٢٦٠,٨	٧٥,٨	١٧٤,٧	٥٠,٧
١٩٦١	٣٥٢,٠	–	–	٢٠٥,٧	٥٨,٤

المصدر: مكتب الدراسات العربية ـ دراسات حول الاقتصاد السوري (دمشق: مكتب الوثائق العربية والسورية، ١٩٥٣ ـ١٩٦٣).

الرأسماليون وملاك الأراضي وسياسة التنمية الصناعية

في نهاية الأربعينيات، كان للازدهار الزراعي في مرحلة ما بعد الاستقلال، دور في تقوية الاقتصاد الوطني. فقد أدخلت الزراعة الآلية إلى مساحات واسعة من أراضي منطقة الجزيرة الشمالية الشرقية. وقد ساهم التحسُّن في عدد من المواسم الجيدة والارتفاع العالمي لسعر القطن في تأمين الرأسمال من أجل الاستثمار في قطاعي الصناعة والتجارة، إضافة إلى الثروة التي جناها المضاربون بالأراضي وملّاك الأراضي الغائبون أيضاً[١٣]. وقد تميز القطاع الخاص، الذي تشكل في مرحلة الازدهار التي أعقبت الحرب، بشبكات مالية متشابكة ما بين النخبة الاقتصادية السورية، غير أنها تضمنت طبقة وسطى متنامية بسرعة أيضاً. فقد أقدم العديد ممن هم من خارج العائلات الشهيرة على شراء أسهم في كبريات المشاريع، وقاموا بمشاريع صغيرة، ثم نظموا أنشطتهم الاقتصادية في صيغة (إن لم يكن دائماً في محتوى وشكل) شركات حديثة[١٤]. ومع ذلك ظلت الثروات المالية متركزة في أيدي عدد قليل من العائلات الثرية التي راحت تبحث وبقوة عن فرص للاستثمار في الصناعة والمصارف والتجارة خلال الأربعينيات والخمسينيات. وهكذا نشأت وعلى نحو متدرج البرجوازية التجارية، وبصورة أكثر بطئاً نشأت البرجوازية الصناعية أيضاً[١٥].

على العموم هذه هي المجموعات والأشخاص ممن يمكن أن نصنفهم بين الرأسماليين في المجتمع السوري. وهذا ما يمكن رصده في المعطيات الواردة في إحصاءات التنظيم الاجتماعي للقطاع الخاص، المأخوذة من سجلات وزارة الاقتصاد الوطني ومن الجريدة الرسمية ما بين ١٩٥١ و١٩٦١[١٦]. وتبين المعطيات الواردة في الجدول (٤) معلومات عن ١٥٩ شركة مساهمة أو محدودة، لحوالي ١٣٠٠ مستثمر من بينهم أفراد وشركات بالإضافة إلى الحكومة السورية. إن الأغلبية الساحقة ممن استثمروا في الشركات السورية قد استثمروا في شركة واحدة فقط (٨٩,٥ بالمائة)، وأغلب الاستثمارات هي استثمارات صغيرة تماماً، وبعضها من رتبة ٥٠٠ جنيه إسترليني. إلا أن المستثمرين الأكبر (١٥٠٠٠٠ جنية أو أكثر) كانوا على درجة أعلى بكثير من النشاط وبدرجة أعمق من الترابط[١٧]. ومن بين المساهمين البالغ عددهم ١٣٠٠ كان هناك المستثمرون الأكبر والبالغ عددهم ١٨٠ مستثمراً يملكون أسهماً في ٨٥ شركة. وبكلام آخر نقول بأن ١٤ بالمائة ممن هم أكثر نشاطاً في تأسيس الشركات كانوا يرتبطون إلى هذه الدرجة أو تلك بما نسبته ٥٣ بالمائة من الشركات المؤسسة خلال ذلك العقد. وعليه يكون هناك في الواقع ما يدعم الاعتقاد الشعبي القائل بوجود زهاء خمسين عائلة بارزة تسيطر على الاقتصاد السوري. وفي الحقيقة لا تبين المعطيات تماماً إلى أي درجة كان أثر هذه المجموعة ملموساً في كل قطاعات الاقتصاد السوري، لأن العديد من هؤلاء الرأسماليين كانوا يحتلون مواقع في اتحادات مهنية وكانوا نشطاء في السياسة.

ومع ذلك تساعد هذه المعطيات، في الوقت نفسه، في تبيان حدود القطاع الخاص، حيث إن متوسط عدد الشركات المساهمة الجديدة

لا يتجاوز خمس عشرة شركة في كل عام، فقد كانت القطاعات الجديدة في الاقتصاد السوري صغيرة إلى حد كبير في مطلق الأحوال[١٨]. وكان ربع الشركات يملك رأسمالاً مدفوعاً أقل من ١٥٠٠٠٠ جنيه، و٥٥ بالمائة تم تأسيسها بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه أو أقل. كما وصل حوالي ثلث الشركات (٥٩) أو تخطى حد الـ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، إلا أن تسعة فقط امتلكت ما يزيد على ٥٠٠٠٠٠٠ كرأسمال. وقد تشكلت هذه العائلات أيضاً من مجموعات قليلة من المستثمرين، وكانت تمثل إما عائلة أو عدداً قليلاً من العائلات. ومن بين الشركات الـ ١٤٣ التي كان بالإمكان وضع صورة دقيقة عنها، كان هناك ٥٢ بالمائة ممن لها خمسة مستثمرين مؤسسين أو أقل، و٧٦ بالمائة من لها عشرة مؤسسين أو أقل، و٩٠ بالمائة ممن عدد مؤسسيها عشرون مؤسساً أو أقل.

جدول ٤ ــ أنماط الاستثمار في القطاع الخاص السوري، ١٩٥١ ـ ١٩٦١، بالحجم وبعدد الاستثمارات (بالليرات السورية)

عدد الاستثمارات	حجم الاستثمار			إجمالي
	٠ ـ ٢٤,٩٩٩	٢٥,٠٠٠ ـ [a]٩٩,٩٩٩	١٠٠,٠٠٠ ـ [b]٢٤٩,٩٩٩	[c]٢٥٠,٠٠٠ +
١	٦٦٩	٣٠٥	١٥٤	٤٩	١١٧٧
٢	٦	٤٣	٢٧	٢١	٩٧
٣	ــ	٣	١١	٦	٢٠
٤	ــ	١	١	٩	١١
٥	ــ	ــ	ــ	٦	٦
٦	ــ	ــ	ــ	٣	٣

٧	–	–	–	١	١
إجمالي	٦٧٥	٣٥٢	١٩٣	٩٥	١٣١٥

المصدر: الجمهورية العربية السورية، **الجريدة الرسمية** (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٥١ ـ١٩٦١)؛ تأسيس معامل وشركات، وزارة الاقتصاد، قسم الدولة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

a ـ الأفراد الذين استثمروا في ثلاث شركات: عبد الجواد مندو، جرجي إلياس مرقّدة، إسماعيل صمادي؛ وفي أربع شركات: نيقولا حبيب بكر.

b ـ الأفراد الذين استثمروا في ثلاث شركات: جاك آهو (فرنسي)، عبد الله باقي، مأمون فرّا، توفيق فريج، نيقولا غرغور، عادل الحنبلي، أحمد الجبّان، محمد جمال الخجا، سيف الدين صبّاغ، محمد علي صقر، رشاد الشلاّح؛ وفي أربع شركات: رفيق بن رضا سعيد.

c ـ الأفراد الذين استثمروا في ثلاث شركات: خالد بن عطا الأيّوبي، محمد علي الأيّوبي، رزق الله حمصي، توفيق الكوسا، أنور القطب، أحمد الشرباتي؛ وفي أربع شركات: نادر الأتاسي، سامي الدسوقي، إدغار حمصي، إدموند حمصي، عادل الخجا، أديب كبة، أمين الكزبري، صلاح الدين الشربجي، حامد سلطان؛ وفي خمس شركات: سعيد بوبس، بشير الحبّال، إبراهيم مردم بيك، محمد الميداني، عبد الهادي الربّاط، خير الله زخور؛ وفي ست شركات: صلاح الدين باقي، فايز الملقي، عبد المجيد الربّاط؛ وفي سبع شركات: أنور الدسوقي. ولنلاحظ بأن هذه لا تشكل قائمة شاملة بأي حال من الأحوال، فالعديد من المستثمرين السوريين الكبار كانوا فاعلين قبل وبعد الفترة التي كان التسجيل مطلوباً بها؛ فحنين (جان) صحناوي يدرج اشتراكه في عشر شركات في لائحته التعريفية للبرلمان، مع ذلك لا يظهر اسمه سوى مرتين في السجلات من ١٩٥١ إلى ١٩٦١، ويجب أن يكون الآخرون في موقع مماثل؛ فالحكومة السورية ساهمت إما كلياً أو جزئياً في تشكيل هذه الشركات الأربع عشرة خلال تلك السنوات.

تتراجع أهمية هذه النماذج في فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ عندما ازداد حجم الشركات وعدد المساهمين كثيراً. كما أن شركات القطاع

العام لم تصبح بارزة إلا بعد عام ١٩٥٩، حيث لم يكن هناك أكثر من شركة أو شركتين تحظيان بتمويل حكومي. كذلك كان هناك عدد قليل من النساء المستثمرات ـ هناك على الأقل مثالان كان للنساء فيها الحصة الأساسية من الأسهم ـ وعدد قليل من المستثمرين المتحدين. وإن لمن الأهمية الإشارة إلى أن المشاركة الخارجية كانت محصورة تقريباً بالمستثمرين العرب؛ وكان هناك عدد قليل جداً من الأوروبيين الذين اشتروا أسهماً في شركات سورية، رغم أن هناك عدداً لا بأس به من الشركات كان قد تأسس ليقوم بدور الوكيل لشركات أجنبية. ومما له أهمية أيضاً أن العائلات النخبوية قد وضعت جانباً الانقسامات الطائفية والمناطقية لصالح الربح الاقتصادي. وعلى العكس مما هو شائع من أسباب الشقاق الطائفي والمناطقي، ومما له دلالة على اندماج البرجوازيات الصناعية والتجارية السورية، قامت مجموعات من المسيحيين والمسلمين بتأسيس عدة شركات. وتعاون مستثمرون دمشقيون وحلبيون في دفع عملية التصنيع في سورية وتعزيز قيام سوق وطنية بديلاً عن الاقتصاديات المحلية المتركزة حول المدن.

ولم تكن الخلفية الاجتماعية لهؤلاء المستثمرين هي ما يحدد كونهم «طبقة رأسمالية في طور التكون»، لأنهم كانوا في الغالب من أصول عائلات كبيرة من التجار وملاكي الأراضي وما زالوا اجتماعياً على علاقة بهذه العائلات. ولم يمتلكوا رأسمالاً مستقلاً ومهماً، على الأقل في البداية، ولم يقدموا نماذج متميزة من الاستثمار. إن الفائض الزراعي كان مصدر القسم الأكبر من رأس المال لكل من الاستثمار الزراعي وغير الزراعي في النصف الأول من القرن العشرين.

الجدول ٥ ــ تشكيل الشركات في سورية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦١،
بالسنة وبالموقع وبالقطاع وبمصدر رأس المال

الموقع	القطاع	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	إجمالي
دمشق	صناعة	٦	٣	١	٢	٣	ــ	١	ــ	ــ	٩	٩	٤	٣٨
	تجارة	٤	١	٤	ــ	٤	ــ	٢	٤	٣	٣	٢	٤	٣١
	خدمات	٤	ــ	٥	١	٨	ــ	ــ	١	ــ	٢	٤	٣	٢٨
	تمويل	ــ	ــ	٢	ــ	١	ــ	ــ	ــ	ــ	٣	٢	٥	١٣
	مختلط	١	ــ	٢	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٣
	قطاع خاص	١٥	٤	١٦	٤	١٧	٢	٣	٥	٣	١٦	١٥	٩	١٠٩
	قطاع عام	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١	٤	٥
	قطاع مشترك	١	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١	ــ	٣	٥
	مجموع	١٦	٤	١٦	٤	١٧	٢	٣	٥	٣	١٧	١٧	١٧	١٢١
	إجمالي بمئات الليرات السورية	١٢٣٧٥٢	١٦٧٥٠	٧٢٧٠٠	١٤٢٠٠	١٧٣٣٩٠	٢٠٠٠٠	٢٧٥٠٠	١٣٢٠٠	١٨٥٠٠	٢٨٧٢١٠	٢٨٦٣٦٠	٢٨٩٧٥٠	١٤٤٣٣١٢

تابع الجدول رقم ٥

حلب	صناعة	–	١	–	١	٢	١	–	–	–	–	٢	١	٨
	تجارة	–	١	–	–	١	–	–	–	١	١	–	١	٥
	خدمات	–	–	–	–	١	–	–	–	–	١	١	–	٣
	تمويل			١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
	قطاع خاص	–	٢	١	١	٤	١	–	–	١	٢	٣	١	١٦
	قطاع عام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	قطاع مشترك	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	١
	مجموع	–	٢	١	١	٤	١	–	–	١	٢	٣	٢	١٧
	إجمالي بمئات الليرات السورية		١٣٤٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	٧٥٠٠	–	–	١٠٠٠	٣١١٠٠	٢١٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٨٥٠٠

تابع الجدول رقم ٥

مواقع أخرى a	صناعة	–	–	–	–	٢	–	–	١	–	٢	٣	١	٩
	تجارة	١	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٣
	خدمات	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	٢
	تمويل	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١
	معدات	٤	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٦
	قطاع خاص	٥	–	٢	٢	٢	–	–	١	٢	٢	٢	١	١٩
	قطاع عام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	قطاع مشترك	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	–	٢
	مجموع	٥	–	٢	٢	٢	–	–	١	٢	٣	٣	١	٢١
	إجمالي بمئات الليرات السورية	١١٤٠٠	–	٢٢٦٠	١١٠٠٠	٧٥٠٠	–	–	٢٠٠٠	٤٢٠٠	٣٩٥٠٠	١٤٠٠٠٠	١٥٠٠	٢١٩٣٦٠

تابع الجدول رقم ٥

مجموع القطاع الخاص	٢٠	٦	١٩	٧	٢٣	٣	٣	٦	٦	٢٠	٢٠	١١	١٤٤
مجموع القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٤	٥
مجموع القطاع المشترك	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢	٤	٨
المجموع	٢١	٦	١٩	٧	٢٣	٣	٣	٦	٦	٢٣	٢٢	٢٠	١٥٩
الإجمالي	١٣٥١٥٢	٣٠١٥٠	٩٤٩٦٠	٣٧٢٠٠	٢٠٧٨٩٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	١٥٢٠٠	٢٣٧٠٠	٤٥٧٨١٠	٤٤٧٨٦٠	٣١٦٢٥٠	١٨٢١١٧٢٠

المصدر: تأسيس معامل وشركات، وزارة الاقتصاد، قسم الدولة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق: والجمهورية العربية السورية، **الجريدة الرسمية** (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٥١ ـ١٩٦١).

ملاحظة: يمكن أن لا تتطابق المجاميع بسبب نقص المعطيات.

a ـ تضم حمص (خمس حالات)، حماه (حالة واحدة)، اللاذقية (ست حالات) وعدد من القرى والمدن الصغيرة (تسع حالات).

بدلاً من ذلك، ما ميز نشوء الطبقة الرأسمالية في سورية هو بروز الهوية السياسية الواعية ومتزايدة الوضوح بين مؤسسي الصناعات الحديثة في سورية والبنوك والشركات التجارية، وهو ما يمكن إعادته وبدرجة كبيرة إلى التغيرات في البيئة المؤسساتية والتنظيمية التي عملوا فيها. فقد لعب التجار والصناعيون دوراً مركزياً في إنشاء هيئات اقتصادية حكومية وإدارتها بهدف الإشراف على التحول إلى الاقتصاد ما بعد الكولونيالي. وقد تنافسوا في ما بينهم بطريقة مناسبة للاستفادة من التطورات التنظيمية والتشريعية التي رافقت عملية قيام سوق وطنية. وقد تضمنت هذه قوانين جديدة تدعو الشركات الأجنبية إلى العمل من خلال شركات محلية تابعة، وقوانين للإصلاح الضريبي، وتغيرات في القوانين الناظمة للتجارة التي أعقبت نهاية الاتحاد الجمركي السوري ـ اللبناني، والبت في احتكارات الإنتاج وضبط الأسعار، والقيود على مختلف السلع المستوردة وغيرها من الإجراءات التي كان الهدف منها تأمين أوسع الفرص من أجل الربح. كما لم يكن من شأن الإجراءات الهادفة إلى إضفاء الطابع السوري على الاقتصاد، والتي قصد منها في حينها الحد من تأثير اللبنانيين على الاقتصاد السوري، أن تخلق فرصاً إضافية للمستثمرين السوريين فقط، بل أدت إلى تراجع وجود الرأسمال الأجنبي في البلد، بما في ذلك انسحاب عدد من الشركات الأوروبية والأميركية من سورية.

الجدول ٦ ــ الأصول القومية لشركات الأعمال الأجنبية المرخّصة للعمل في سورية بعد حلّ اتحاد الجمرك السوري ــ اللبناني

الأصل القومي	عدد الشركات
بريطانية	٢٦
فرنسية	٢٥
أميركية	٦
سويسرية	٤
بلجيكية	٢
هندية	٢
هولندية	١
بنمية	١
المجموع الجزئي	٦٧
لبنانية	٨١
فلسطينية	٧
مصرية	٦
عراقية	٢
أردنية	١
سعودية	١
المجموع الجزئي	٩٨
المجموع الكلي	١٦٥

المصدر: تأسيس معامل وشركات، وزارة الاقتصاد، قسم الدولة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

إضافة إلى ذلك فإن نشوء طبقة رأسمالية متميزة قد تم بتسهيل من بعض القادة العسكريين الذين دعموا إيجاد ترتيبات على مستوى

الاتحادات، بهدف تفعيل قطاع الأعمال بحيث يصبح قوة موازية في مواجهة الطبقة العاملة المنظمة. كذلك شجع سياسيون صناعيون ومحافظون، من أمثال أحمد الشرباتي، أرباب العمل على الانضمام إلى اتحادات أرباب العمل التي تديرها الدولة أو ترعاها. وقد تأسس أول اتحاد لنقابات أرباب العمل في دمشق في عام ١٩٤٩، ليعقب ذلك اتحادات مماثلة في كل من حلب وحمص وحماه واللاذقية[١٩]. وفي أواسط الخمسينيات كان هناك ما يزيد على ثلاثمائة نقابة في سورية؛ وعلى الرغم من أن الهدف الأصلي لهذه النقابات كان زيادة تأثير الحكومة على أرباب العمل، سرعان ما تحولت إلى أدوات لرجال الأعمال والحرفيين وأصحاب المتاجر، للضغط على النظام لاتباع سياسات اقتصادية مناسبة للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

لقد تبلورت تدريجياً مواقف الرأسماليين من التطورات الاقتصادية، في الأربعينيات والخمسينيات، من خلال الصراعات المستمرة والحادة ما بين المصالح الصناعية والزراعية، حيال قضايا من قبيل: بدائل الواردات والسياسة الضريبية والإصلاح الزراعي. وما كانت تبدو للمراقبين على أنها نخبة اقتصادية متماسكة اجتماعياً، كانت في الحقيقة مقسَّمة من جرَّاء عمليات التغيير الاقتصادي والتوترات السياسية التي تسببوا فيها، كما هو واضح في رسالة دبلوماسية من دمشق في آب ١٩٥١[٢٠].

على العموم، يرغب السوريون في أن يحافظ بلدهم على صناعته الكبيرة وأن يوسعها إلى حد ما.. إلا أن هذا الهدف يتعارض مع أهداف اقتصادية أخرى. وعلى الرغم من أن التجار والصناعيين والممولين يساهمون بنحو كبير في تمويل الزراعة، فإن هناك قدراً

من التناقض فيما بين المصالح الصناعية والتجارية. فقد فضلت الحكومة السابقة مثلاً زيادة الضرائب على الصناعة والتجارة والحرف بوصفها وسيلة لزيادة الدخل، في حين فضَّل الصناعيون وكثير آخرون ضريبة الصادرات على القطن... كما قدم الصناعيون مرةً أخرى اقتراحاً للحكومة الجديدة للحصول على درجة أعلى من الحماية ومستوى أقل من الضرائب، إلا أنهم سيواجهون معارضة

الجدول ٧ ــ منظمات العمال في سورية

المحافظة	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٧
دمشق	٥١	٦١	٨٢	٨٦	١٠٦	١١١
حلب	٢٧	٢٧	٣٨	٤١	٤٧	٥٠
حماه	٢٨	٣١	٤٠	٤٤	٤٧	٥٤
حمص	١٤	١٦	٢٢	٢٥	٣٩	٤٥
اللاذقية	٣٠	٣١	٣٣	٣٧	٣٦	٣٧
دير الزور	–	–	–	–	١٩	٢٠
الفرات(الرقة)	١٣	١٤	١٤	–	–	–
الجزيرة	–	–	–	١	٦	٦
حوران(درعا)	–	–	–	–	١	١
جبل الدروز (السويداء)	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٦٣	١٨١	٢٣٠	٢٣٥	٣٠١	٣٢٤

المصدر: مكتب الدراسات العربية، **دراسات حول الاقتصاد السوري** (دمشق: مكتب التوثيق السوري والعربي، ١٩٥٤ ــ١٩٥٨)؛ «التقرير السنوي حول العمال سورية ــ ١٩٥٢»، السفارة الأميريكية في دمشق، ٢٤ آذار ١٩٥٣؛ «المعطيات الإحصائية حول العمال، سورية ــ ١٩٥٣، ٢٦ شباط ١٩٥٤»، السفارة الأميركية في دمشق؛ «ملفات الإدارة المركزية الأميركية السرية: سورية، ١٩٥٠ ــ١٩٥٤» (فريدريك إم دي: منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٨٧) صفحة ٨١٢ و٨٦٥.

بعض أعضاء حزب الشعب[٢١]

وعلى الرغم من المعارضة فقد تمكن الصناعيون من صياغة نظام اقتصادي مناسب بدرجة كبيرة لمصالحهم. ومع تعزيز سياسة بدائل الواردات استمر الصراع في ما بين ملاك الأراضي والرأسماليين الصناعيين حول السياسات المتعلقة بالضرائب والصادرات. وقد ظل هناك ثلاثة أسباب كمصادر رئيسة للخلاف وهي:

الأول هو أن هناك عدداً من المنتجات الصناعية تتمتع بإجراءات حماية كاملة من المنافسة الأجنبية، في حين أن المنتجات الزراعية التي تنتج سورية منها كميات قابلة للتصدير... يجب أن يكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية... وعليه فإن معظم الصناعيين في موقع جيد إذا ما قورن وضعهم بما عليه الحال في الزراعة... ثانياً تناقص مداخيل المزارعين مع اتجاه أسعار المزارع للانخفاض، على الرغم من أن نفقات التشغيل لم تنخفض إلا بمقدار ضئيل بسبب الحماية الداخلية التي توفر المساعدة للسلع الاستهلاكية... وأخيراً تطبق الدولة ضرائب زراعية مباشرة لتأمين حوالي عشرين بالمائة من دخلها الإجمالي، فيما يخضع القطاع الصناعي لضرائب مباشرة معتدلة لا تتعدى نسبتها خمسة بالمائة من الدخل الإجمالي. ولا بد في هذه الحال من بعض الإصلاحات الضريبية للدولة بما من شأنه توزيع العبء الضريبي ما بين الصناعة والزراعة بنحو أكثر عدلاً وبما يخفف من هذه التناقضات[٢٢].

لقد كان التنافس في الغالب شديداً بين مجموعات المصالح في القطاع الخاص حيال السياسة الاقتصادية، وكانت الحدود ما بين العام والخاص متداخلة إلى حد أن جهوداً رسمية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني بُذلت بوضوح حول مطالب القطاع الخاص من

الحكومة. وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٢ ترأس الحاكم العسكري العقيد أديب الشيشكلي ما دعاه البرلمان الاقتصادي، الذي جمع ممثلين عن القطاع المصرفي واتحادات العمال وغرف التجارة والصناعة وعدد من الشركات الخاصة الطليعية، وعدد من الموظفين رفيعي المستوى من وزارات المالي والاقتصاد والزراعة بالإضافة إلى مديرية الجمارك. وكان الهدف من اللقاء هو التشاور مع الجماعات الاقتصادية فيما يخص السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها، غير أن بعض المشاركين رأوه فرصة إضافية من أجل السعي إلى تحقيق مطالبهم الخاصة[٢٣]. وخلال هذا المؤتمر الذي استمر أربعة أيام، تم تشكيل لجان مشتركة من القطاعين العام والخاص، لتقديم التوجيهات للحكومة حول القضايا الصناعية والمالية والتجارية والزراعية وحيال الطبقة العاملة. وفي نهاية المؤتمر قدمت هذه اللجان لممثلي الحكومة قائمة من المطالب المتعارضة تبين بأنه «على الرغم من خطابات القيادات الرسمية لهذه اللجان، فقد ظل لكل من الصناعيين والزراعيين والتجاريين هموم خاصة يسعون للتعبير عنها». وكان من المتوقع أن تقوم الدولة ببعض التغييرات في سياستها استجابةً لهذه المطالب، ما دامت هذه التغييرات لا تنقص من عائداتها. ثم يستنتج التقرير قائلاً: «إنه لذو أهمية أن تحتفظ هذه الغرف بإمكانية الاحتجاج على سياسة الحكومة»[٢٤].

لقد تعززت هذه الانقسامات في ما بين الصناعيين والتجار وملاك الأراضي حيال سياسة الدولة، بفعل التوترات التي نشأت حول التنظيم المتزايد للاقتصاد السوري. والأكثر أهمية كان إحساس العديد من الرياديين في الأنشطة الاقتصادية بالتضارب المتزايد ما بين التصنيع وتكوين السوق الوطنية من جهة، وما بين استمرار علاقات الإنتاج وحقوق الملكية ما قبل الرأسمالية من جهة أخرى.

فقد كانت الصناعة في سورية محكومة بالحجم الصغير للأسواق المحلية، وخصوصاً أسواق المنتجات البسيطة المصنعة محلياً. وبدون مشاركة فلاحي سورية ـ الذين كان استهلاكهم من السلع المصنَّعة محدوداً بحكم تدني مستوى حياتهم وعلاقتهم الهامشية بالسوق واعتمادهم على الملاكين ـ ستبقى الصناعة المحلية ضعيفة ومتخلفة. ومن هنا كان الإصلاح الزراعي، وغيره مما يساعد على رفع مستوى حياة الفلاحين الذين كانوا يؤلفون ما بين ٥٥ و٦٠ بالمائة من قوة العمل، إجراء حاسماً وضرورياً للنمو الصناعي. وفي هذا الصدد لاحظ أحد الاقتصاديين السوريين، أنه في ظل غياب الاستهلاك الفلاحي، «لن يكون للتوسع الاقتصادي، الذي يعلق عليه الكثير من الأمل، إلا فرص محدودة جداً للنجاح»[٢٥].

لقد شكل الاهتمام بتحسين حياة الفلاحين وبالإصلاح الزراعي جزءاً من الحياة السياسية السورية لزمن طويل. غير أن هذا ساهم في تعميق الاختلافات السياسية ما بين الرأسماليين وملاك الأراضي في مرحلة ما بعد الاستقلال، والصراعات حول صياغة الاقتصاد السياسي السوري، وهو ما أعطى بعداً إصلاحياً لسعي النخب من أصحاب النشاطات الاقتصادية لتعزيز الأسواق المحلية السورية. كذلك برر السياسيون التقدميون من أمثال ناظم القدسي وخالد العظم جهودهم لتحسين شروط حياة الفلاحين على أنها تشكل أمراً ضرورياً لإيجاد الشروط المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي تقريره عن محادثة طويلة مع القدسي خلال ولايته رئيس حكومة في أوائل الخمسينيات، ينقل دبلوماسي أميركي وجهة نظر القدسي بأنه: «يمكن ويجب القيام بالإجراءات الضرورية للتنمية الاقتصادية في سورية ... وبأنه لا يمكن للملاكين الكبار قطع الطريق على التشريعات الضرورية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وبما أن

ملاك الأراضي لا يملكون السيطرة السياسية في البلد، فهناك إمكانية للتفكير بإعادة التوزيع التدريجية للملكيات الكبيرة الموجودة في سورية»[٢٦]. وكان الرأسماليون مدركين للعلاقة الوثيقة بين شروط حياة العمال وإمكانيات التصنيع في سورية. وقد تمَّ التعبير عن هذه الصلة بوضوح في مؤتمر أرباب العمل الذي عقد في دمشق في نيسان من عام ١٩٥٢. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن خمس وأربعين نقابة من جميع أنحاء سورية، وقدم المؤتمر مذكرة تتضمن قائمة بمطالب أرباب العمل، ولم يكتف بإرسالها إلى موظفي الحكومة فقط، بل أرسلت أيضاً إلى رئيس الأركان ورئيس الدولة. وتضمنت هذه المطالب قضايا اقتصادية كبيرة بالنسبة أرباب العمل، من بينها مطالبة الدولة بالقيام بإجراءات حمائية أقوى ودعماً أكبر للصناعة ، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية للتخفيف من العبء التنظيمي على الحرفيين وصغار أرباب العمل. غير أن المذكرة طالبت الحكومة أيضاً بالعمل لرفع مستوى حياة العمال، والموافقة على «مبدأ الضمان الاجتماعي»، ولإقامة تحكيم من أجل فض النزاعات المتعلقة بالعمال[٢٧]. وكما هو واضح في هذه المطالب فقد ربط الرأسماليون السوريون في أوائل الخمسينيات مطالبهم بإقامة ترتيبات تشريعية وتنظيمية تستجيب بدورها بدرجة ما للمتطلبات الأساسية للطبقة العاملة ـ واضعين نصب أعينهم الدولة بوصفها الضامن لتحقيق هذه المطالب.

لقد ساهمت وجهات نظر كهذه في خلق مناخ سياسي سادت فيه خطابات وأيديولوجيات الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الزراعي وتوسع الدولة والتنمية الاقتصادية، وبدت معه هذه المهام على درجة من الترابط. وقد ظهر ذلك حتى عندما كانت الأحزاب السياسية الطليعية مشغولة بالقضايا العربية والإقليمية. وقد عكس

ذلك أيضاً وجود التزام الرأسماليين بفكرة عقد اجتماعي يتجاوز الطبقات. ولم يكن هذا محصوراً بالرأسمالية الصناعية أو التجارية، بل كان أيضاً، وهو الأهم، مطلباً للكثير من الإصلاحيين السوريين الأشداء، إضافة إلى المدافعين عن الفلاحين أيضاً. في نيسان من عام ١٩٤٧ عقد حزب البعث مؤتمره التأسيسي في دمشق، وأصدر بياناً ختامياً يبين فيه تصوراته حول العديد من القضايا بما في ذلك استراتيجيته للتنمية الاقتصادية. وقد اختلفت نبرة التقرير كثيراً عن إنشائية الأحزاب السياسية المؤيدة للأنشطة الاقتصادية، غير أنها تركت هامشاً واسعاً للتسوية. ودعا إلى إجراءات تتعلق ببدائل الواردات لحماية الصناعة المحلية وتحديداً للملكيات الخاصة من الأراضي ووضع قيود على الاستثمارات الأجنبية وتطبيق ضريبة دخل تصاعدية وإشراف الدولة على التجارة والأسواق المحلية[٢٨]. كذلك كانت الأسباب التي عرضها البعث للإصلاح الزراعي مشابهة لتلك الموجودة لدى غالبية الاقتصاديين السوريين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية. وقد عزز المؤتمر اللاحق لحزب البعث هذا الانطباع، مبرراً الإصلاح الزراعي على قاعدة أن «تحرير جماهير الفلاحين من الفقر...سيؤدي إلى قيام سوق محلية كبيرة»[٢٩].

على غرار دعمه لاستراتيجية تنموية قائمة على السوق ولكن بإشراف الدولة، شكلت مقاربة البعث للإصلاح الزراعي أساساً متيناً لتحالف تنموي ما بين البعث والأحزاب السياسية التي تمثل مصالح الرأسماليين السوريين. هذا التقارب في المصالح تبلور في جهود صريحة لشخصيات سياسية بارزة بهدف وضع إطار تشريعي ومؤسساتي لعقد اجتماعي مبني على قاعدة عريضة، يشكل بدوره أساساً لتصنيع سورية. وقد تضمنت جهودهم قانون العمل لعام ١٩٤٦، ولكن سرعان ما تحوَّل الانتباه، بعد

الانتخابات البرلمانية الأولى التي تلت الاستقلال، إلى قضية الإصلاح الزراعي الملحة وإقامة برنامج تصنيع بدائل الواردات.

لقد أعطى نهوض الحزب الوطني في عام ١٩٤٧ المصالح الاستثمارية منبراً جديداً للتعبير عن المصالح الاقتصادية للرأسماليين، وللتعبير عن اختلافهم عن ملاك الأراضي الذين تسيدوا على النضال الوطني في سورية من خلال الكتلة الوطنية ـ التي تحولت بعد ذلك إلى الحزب الوطني. وقد دافع مؤسسو حزب الشعب في الحملة الانتخابية لعام ١٩٤٧ (وهي الانتخابات الأولى التي جرت على أساس التصويت المباشر للرجال) عن تحسين مستوى الحياة الريفية، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين[٣٠]. وقادهم هذا الموقف إلى تشكيل ائتلاف مشترك مع حزب البعث، تمكن من النجاح في مواجهة الحزب الوطني المحافظ الذي كان يؤكد على قيادته للنضال الوطني ضد فرنسا[٣١].

واتخذ الحزب في الحكومة عدة خطوات بسيطة باتجاه الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما أثار ردود فعل حادة لدى خصومهم المحافظين. وعندما مرر مجلس الوزراء، الذي كان يقوده حزب الشعب، أول قانون لإصلاح الأراضي في تشرين الأول من عام ١٩٥١، هاجمه الحزب الوطني بقسوة على أنه حزب للاشتراكيين. تلا ذلك مناقشات حادة عندما أيَّد حزب الشعب تأميم بعض الممتلكات الأجنبية، ووضع قيوداً على امتلاك الأجانب لمصالح اقتصادية محلية، وفرض ضرائب جديدة على المداخيل والأرباح[٣٢]. وقد وصف حزب الشعب على لسان خصومه بأنه يعبِّد الطريق لهروب رأس المال الأجنبي، ويسعى إلى نقل الأرض إلى الفلاحين دون أن يكون لديهم المهارة أو الإمكانات لاستثمارها[٣٣].

مع ذلك أبرز الدستور السوري في عام ١٩٥٠ على نحو خاص شروطاً لعقد اجتماعي جديد. وقد جمعت هذه الوثيقة، التي أعد مسودتها ناظم القدسي، العديد من البنود التي وردت في البرنامج البعثي لعام ١٩٤٧، كما تضمن إشارات مهمة إلى الإصلاح الزراعي وحقوق الفلاحين. وقد أشار مراراً إلى الوظائف الاجتماعية للملكية والحاجة إلى اعتماد طريقة في استعمال الأرض، بوصفها مورداً للرزق، في مصلحة المجتمع[٣٤]. وكان ضرورياً سن قانون يحدد سقف الملكية[٣٥]. وقد حملت الحكومة، إضافة إلى ذلك، مسؤولية إعادة توزيع الأراضي العامة على الفلاحين الذين بلا ملكية. وفي دعوتها إلى استراتيجية تنمية بإشراف الدولة، عرضت المقدمة التبريرات لمزيد من السيطرة على إنتاج السلع الزراعية وتسويقها. ودعت الدولة إلى الإشراف على التنمية الاقتصادية في قطاعي الصناعة والتجارة، وإنشاء النموذج النقابي في التنظيم العمالي، وسيطرة الدولة على قطاع التعليم. وعلى الرغم من عدم ارتباط التعليم بشكل مباشر بتعميق الرأسمالية في الريف، فإن هذا يعكس مصلحة رأس المال في توفير يد عاملة ماهرة لدعم عملية التصنيع. وكغيرها من التشريعات الأخرى المدعومة من حزب الشعب، هاجمت زعامات الحزب الوطني مسودة الدستور بقوة بسبب طابعه الإصلاحي، ومع ذلك فقد نال الموافقة.

تدل هذه المبادرات، مع ردود الفعل التي أثارتها، على أن النضال لإعادة تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية كان يتجاوز مسألة الصراع ما بين القطاعين العام والخاص أو بين الإصلاحيين الشعبيين والنخب الزراعية. لقد أدى التصنيع إلى زيادة المنافسة ما بين النشاطات الرأسمالية والملاكين، وهو ما تجلى عند محاولات الرأسماليين، الفردية أو الجماعية، اعتماد سياسات اقتصادية أو إقامة

مؤسسات دولة تعكس مصالحهم الاقتصادية. وقد دلَّت مجمل هذه الأمور على وجود اعتراف جديد بين نخب رجال الأعمال السوريين بالعلاقة ما بين الإصلاح الاجتماعي والنمو الاقتصادي. كما أشارت إلى بداية جهود هادفة لاعتماد برنامج سياسي كفيل بتسهيل انتقال سورية من حالة الاقتصاد الزراعي إلى حالة الاقتصاد الصناعي، ونقل السلطة السياسية، وهو ليس مصادفة، من الإقطاع إليهم. إن الوعي بحقيقة اعتماد التطور الاقتصادي على توسع علاقات الإنتاج الرأسمالي في الريف، وارتفاع مستوى الحياة بين الفلاحين، وتوسع سيطرة الدولة على الأسواق المحلية، كان أساس الانقسام ما بين حزب الشعب والحزب الوطني بعد عام ١٩٤٧، وهو ما انعكس في دستور عام ١٩٥٠. وقد شكل ذلك القاعدة المادية التي عمقت رغبة الرأسماليين في قبول التوصل إلى تسوية مع الحركات الإصلاحية، والعمل من أجل تعزيز نظام حكم ليبرالي موجه.

بعد ذلك وفي أوائل الخمسينيات، بدأ برنامج سياسي مؤقت بالظهور، إضافة إلى عدد من المنازعات السياسية حيال قضايا الاستثمار والتوترات الناشئة مع ملاكي الأراضي. وتركزت المنازعات حول رغبة رجال الأعمال في إعادة تحديد موقع سورية السياسي، وإقامة عقد اجتماعي ليبرالي، وإيجاد الشروط البنيوية اللازمة لعملية تصنيع راسخة، من خلال تحريك العمال والفلاحين. هذا البرنامج هو بالضبط ما أتاح الإمكانية لقيام نوع من ائتلاف إصلاحي لأصحاب رأس المال؛ ومع ذلك لم يتم إدراك هذه الإمكانية بشكل كامل. وعلى الرغم من سيطرة حزب الشعب على البرلمان من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٥، وعلى الرغم من تراجع الرصيد السياسي للنخب من ملاكي الأراضي المتحالفين مع

الحزب الوطني، لم تتمكن فئات رأس المال والأحزاب السياسية من تشكيل تحالف سياسي راسخ يتمحور حول المبادئ الواردة في دستور ١٩٥٠.

وبدلاً من ذلك بدأت عمليات التعبئة السياسية على يد حزب البعث والحزب الشيوعي واتحاد العمال لتغيير الأجندة السياسية لسورية وإعادة تحديد موقعها السياسي. لقد أدت النجاحات الانتخابية والشعبية لكل من حزبي البعث والشيوعي خلال فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤ إلى انبثاق مطالب سياسية جديدة، وقيام فرص جديدة لإشراك قطاعات شعبية في الحقل السياسي بوصفها قوىً مستقلة وليست تابعة. وخلال فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، حيث الحياة السياسية البرلمانية تتعايش في علاقة معقدة مع مجموعة من الحكام العسكريين، لم تكن هذه التغيرات في ميزان القوى السياسية واضحة بما يكفي. وعندما استعيدت الحياة البرلمانية بعد عام ١٩٥٤ لم تعد الإصلاحات التي كان حزب الشعب مستعداً لطرحها مقبولةً لدى الحركات العمالية والفلاحية التي أخذت أبعاداً جديدة من التعبئة والتجذر، بالرغم من أن النخب الإقطاعية رأت في هذه الإصلاحات طابعاً توفيقياً. وفي هذا الصدد يقول أحد محللي الحياة السياسية السورية:

لم ينته الاقتصاد الليبرالي في ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، بل أُخضع للإصلاح من خلال تدخل الدولة. ومع ذلك بدا أن القطاع الخاص غير راض عن التوجه الجديد. وحتى تلك اللحظة لم ترض الطبقة الحاكمة أن تصبح خاضعة للحكم وتتحول إلى معارضة. لذا سعت بكل السبل، وهي متأكدة من قوتها المالية، إلى المحافظة على دورها المسيطر. ومن هنا فقد أوقفت عملية التصنيع.

وبمحاولتها تدمير النظام من خلال سحب مواردها دمّرت نفسها. وبذلك فتحت صفحة للصراع القاسي والمرير... وهو ما وسم بطابعه عقداً بكامله.. كانت فترة لقوى متغيرة لعبت دور مرحلة جنينية لنظام جديد[٣٦].

بعد أقل من عقد على الاستقلال، أدى تعميق التعبئة الشعبية إلى تمزق الائتلاف الإصلاحي الهش أصلاً، وتبديد الآمال في برنامج سياسي تصنيعي، يقوم على تحرك مضبوط من الأعلى. وقد أعاد الرأسماليون تحالفهم في البرلمان مع الملاكين للمحافظة على مواقعهم من خطر الإصلاحات الجذرية وبعيدة المدى التي كان يسعى إليها كل من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري. وفي سورية كغيرها من البلدان، قام التحالف المحافظ ما بين نخبة ملاكي الأراضي، الآخذة في التقلص، والبرجوازية الناشئة لمواجهة التعبئة المتصاعدة بين العمال والفلاحين. وقد تحالف الرأسمال والإقطاع لإلحاق الهزيمة بالقوة الكفاحية المتزايدة للعمال والفلاحين. وهكذا أخفقت جهود الرأسماليين لتصنيع سورية من خلال عقد اجتماعي ليبرالي مضبوط.

التبعية الداخلية وانهيار عقد اجتماعي

يعكس إخفاق الجهود لبناء عقد اجتماعي ليبرالي المآزق التي تواجه الرأسماليين في نضالهم لضمان مصالحهم السياسية والاقتصادية. لقد كان التصنيع وتعزيز الرأسمالية في سورية متعلقاً بإعادة تكوين علاقات الإنتاج الزراعية، التي تطلبت بدورها انخراط الفلاحين في اقتصاد السوق وإعادة تنظيم حقوق الملكية الريفية. وقد سببت هذه الأمور، بالإضافة إلى سياسة بدائل الواردات، اندلاع خلافات سياسية واسعة في ما بين الرأسماليين والملاكين العقاريين وداخل

كل فئة منهما. وعلى الرغم من هذه الانقسامات لم يكن من السهولة فصل المصير الاقتصادي لكل من الرأسماليين والإقطاعيين. لقد تسببت إعادة تنظيم الزراعة في سورية، مع ما لها من نتائج بعيدة المدى نسبياً بالنسبة إلى الرأسماليين، باندلاع نزاعات عاجلة مع ملاكي الأراضي الذين كانوا يقدمون المواد الأولية التي يعتمدون عليها. وقد مثّل التغيير في الزراعة تهديداً بتمزق القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها الرأسماليون في استمرار أنشطتهم الاقتصادية. ونتيجة لذلك فإن قلق الرأسماليين السوريين من الإصلاح الزراعي، بالرغم من أنه حقيقي، كان محكوماً بالخوف من أن المبالغة في الإصلاح، وخلال زمن قصير، ستؤدي إلى تدمير المرتكزات الزراعية لقطاعي الصناعة والتجارة، وستؤذي مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

لم تكن النخب الصناعية والتجارية المعتمدة على الاقتصاد الزراعي راغبة في الاستجابة للمطالب الشعبية بالإصلاح، التي تصاعدت خلال الخمسينيات. وبعدما وجد رجال الأعمال الطليعيون وممثلوهم السياسيون أنفسهم معلقين ما بين مصلحتهم السياسية في توسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية، والمطالب المتزايدة للجماعات الشعبوية والتقييدات البنيوية التي تربطهم بالقطاع الزراعي، فقد بحثوا عن أمن مضلل من خلال التحالف مع النخب الزراعية. وكان كل من الرأسماليين والملاكين يتطلعون إلى تحجيم القوة المتزايدة والكفاحية المتصاعدة للأحزاب الإصلاحية. وهو ما أدى إلى استقطاب الحياة السياسية السورية وتسريع انهيار سورية واندفاعها نحو الوحدة مع مصر في شباط من عام ١٩٥٨.

تظهِر مسيرة الرأسماليين السوريين ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٨

موقفهم المتقلقل في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد عندما كافح السوريون لتدعيم الرأسمالية والاستقلال. وتؤكد الطابع المؤقت لاختلاف البرجوازية عن العائلات المالكة الكبرى، والتردد في دعمها للإصلاح الاجتماعي. كذلك توضح مدى الاستقلال السياسي للرأسمالية والقيود البنيوية التي قادتها لتشكيل التحالف مع الملاكين. وعند الاستقلال، أتاح تراجع شعبية النخب الوطنية من الملاكين، الذين أنهكوا قيادتهم السياسية في النضال ضد فرنسا، الفرصةَ لإيجاد الأسس الشرعية والاجتماعية والمؤسساتية لتعميق الرأسمالية في سورية. وقام سياسيون تقدميون على علاقة بفئة رجال الأعمال بتطوير برنامج سياسي يتمحور حول المصالح السياسية والاقتصادية لقطاعي الصناعة والتجارة، معبرين بذلك عن عملية التشكّل الطبقي التي بدأت منذ عقود. وقد سعى هؤلاء السياسيون إلى تنظيم حقوق الملكية وتدخل الدولة من أجل تدعيم القطاع الخاص، وتحويل القطاع الزراعي لتشجيع استهلاك الفلاحين، ولتحويل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى البرامج الممولة من الدولة لخلق قوة عمل حديثة. لقد كان توسيع الحقوق السياسية والقانونية لعمال المدن وتحسين شروط حياة الفلاحين جزءاً من سلة الإصلاحات المقترحة من الكوادر المؤهلة الشابة الذين شكلوا جيل القادة السياسيين لمرحلة ما بعد الاستقلال.

ورأت هذه الفئة التي تشبه غالباً، في أصولها العائلية، الأجيال السابقة من النخب السورية، أنها ستكون المهندسة لعملية التصنيع في سورية والمستفيدة منها. وأن التغييرات ستتم تحت سيطرتها وضمن الحدود التي وضعتها. إلا أن هذه التطلعات سرعان ما أصيبت بالخيبة. ومع انفتاح النظام السياسي أمام الأحزاب

الإصلاحية بعد عام ١٩٤٣ (وهو العام الذي انتخب فيه أكرم الحوراني لأول مرة في البرلمان)، ومع إدخال الاقتراع المباشر قبل انتخابات عام ١٩٤٧، ومع التحركات العمالية والفلاحية وازدياد قوة اليسار السوري، وجدت البرجوازية وحلفاؤها أن رؤيتها لسورية أصبحت مهددة بالتحركات الناجحة لقوى اجتماعية جديدة وبسبب تدخل الدولة بطريقة بدأت تتعارض وبشكل متزايد مع مصالحها. وكان رد فعلهم على ذلك هو التراجع عما رأوه في برامجهم السابقة من تحالفات سياسية، والانتقال إلى تحالف دفاعي مع النخب الإقطاعية التي سبق لهم أن رأوها عائقاً أمام التطور الاقتصادي للبلاد. وانتهت بذلك فكرة نظام اجتماعي ليبرالي قائم على عقد اجتماعي تقوم به الرأسمالية في سورية.

ونتيجة لذلك أصبح الوضع السياسي في سورية أكثر استقطاباً ما بين أحزاب إصلاحية جذرية بمواجهة أوليغارشية إقطاعية معاندة ومتحالفة مع رجال الأعمال. وقد أدى ذلك، وخصوصاً ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨، إلى تزايد شعبية الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث، فيما كانت نخب الملاكين وحلفاؤهم من رجال الأعمال يسيطرون على الاقتصاد، ويملكون قوة انتخابية كافية لاعتراض التشريعات الإصلاحية أو تعطيلها. ولم يكن مفاجئاً أن يتكشف هذا الوضع عن درجة كبيرة من عدم الاستقرار.

في شباط من عام ١٩٥٨، وبإلحاح من الجيش وبموافقة قوية من حزب البعث، حُلَّت سورية المستقلة، وتشكلت الجمهورية العربية المتحدة، لتنتهي بذلك تجربة اثني عشر عاماً من الحكم البرلماني. ولن يعود بعد ذلك التصور الليبرالي (وإن لم يكن الديموقراطي)

للنظام السياسي والاقتصادي في سورية، بوصفه موضوعاً جوهرياً في الجدل السياسي السوري، إلا بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١.

وعلى هذا النحو تؤكد تجربة سورية ما بعد الاستقلال عدم الاستقرار عموماً بالنسبة إلى الفاعليات السياسية الشعبوية في اقتصاد سياسي انتقالي. إن صعود فكرة العقد الاجتماعي وتراجعها يعطيان دوراً حاسماً للعقبات البنيوية في صياغة الاستراتيجيات السياسية للرأسمالية السورية. وقد زادت هذه العقبات من التكاليف السياسية والاقتصادية المباشرة لمشروع الرأسمالية بعيد المدى لإيجاد عقد اجتماعي يتجاوز ما يمكن أن تقبل به. ومع ذلك، عند معاينة العلاقة ما بين البنى والاستراتيجيات استبعدتُ (مؤقتاً) الأبعاد الحاسمة للفاعليات السياسية السورية: من قبيل تأثير المؤسسات والتغيير المؤسساتي على تنظيم الصراع الاجتماعي، وعلى استراتيجيات الرأسماليين والملاكين والإصلاحيين. ولم تظهر فكرة العقد الاجتماعي بدون معنى محدد في الحياة السياسية السورية، بل اتخذت صيغة مؤسساتية محددة، كان لها نتائج بعيدة المدى وغير مقصودة. كما كان للنظريات المتعلقة بكيفية بناء الاقتصاد الوطني في سورية وإدارته، والأفكار المولِّدة لطرائق التنظيم التي طرحتها القوى المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، كان لها تأثير على البيئة المؤسساتية في سورية وبالتالي على المخزون النظري الاستراتيجي للقوى الفاعلة[٣٧]. غير أن هناك مجموعة من المؤسسات التي تبرز في هذا الصدد، وهي الدولة السورية. وأنا ألتفت الآن بالتحديد إلى هذه المجموعة من المؤسسات بالإضافة إلى التأثير المتبادل للتغيير المؤسساتي الحكومي على تغيير الاستراتيجيات السياسية.

الهوامش

(١) المثال الأفضل لوجهة النظر البديلة هو الصراع على سورية لباتريك سيل: **دراسة للواقع السياسي العربي بعد الحرب**، ١٩٤٥ ـ ٥٨ (لندن: منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٦٥).

(٢) لقد كان المراقبون للحياة السياسية السورية آنئذ منقسمين بشدة حول ما إذا كانت الأحداث التي يراقبونها تعبر فعلاً عن إصلاح اجتماعي حقيقي، أم أنها محصورة كالعادة في الإطار السياسي. كما كان دبلوماسيون أمريكيون في دمشق مثلاً يشككون في التزام السياسيين السوريين بالإصلاح الاجتماعي. ولرؤية تقييم حاد لسياسات خالد العظم الاقتصادية أنظر: دمشق: وزارة الخارجة، «التقرير الاقتصادي عن ثلاثة أشهر (من كانون الثاني إلى ٣١ آذار) سورية، الرابع من أيار ١٩٥٠»، في الوثائق المركزية السرية للولايات المتحدة: سورية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ (فريدريك م د: منشورات الجامعة الأميركية ١٩٨٧) الصفحة ٢٥١.

(٣) يعتمد بحثي عن سورية تحت الانتداب بدرجة كبيرة على فيليب س خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥** (برينستون: منشورات جامعة برنستون ١٩٨٧). انظر ايضاً ستيفن لونغريغ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٥٨).

(٤) ا،ب، بريست، **اقتصاديات الحرب لبلدان الإنتاج الأولي** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج)، ص ٢٢١ ـ ٤٠.

(٥) مارتن دبليو ولمنغتون، (مركز تموين الشرق الأوسط: إعادة تقييم) **ميدل ايست جورنال** ٦ (ربيع ١٩٥٢) ص ١٤٤ ـ٦٦.

(٦) مأمون الشلاح، **تطور الوضع الاقتصادي في سورية من ١٩٣٥ حتى يومنا هذا**، إعداد مدرسة العلوم الاقتصادية، جامعة لوفين الاقتصادية، رقم ٦٧ (دمشق مطبعة الحكومة، ١٩٦٠) ص٢٦٨. انظر أيضاً سمير مقدسي، «التكون الناجز للرأسمال في سورية، ١٩٣٦ ـ١٩٥٧» **الأوراق الاقتصادية للشرق الأوسط** (١٩٦٣) ص ٩٥ ـ١١٢.

(٧) «السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تقرير العمل السنوي،

سورية ـ ١٩٥٢، ٢٤ آذار ١٩٥٣»، سري ص ٨٠٥ ـ١٤. ومع ذلك تزايد معدل التوظيف من عام لآخر.

(٨) محمد رفيق قاسم، «تأميم صناعة النسيج في سورية، ونظرة خاصة لسلوك العمال» أطروحة دكتوراه في الفلسفة، جامعة بنسلفانيا، ١٩٦٨.

(٩) هيروشي شيموزي، «سلطة الانتداب والتوسع التجاري الياباني في سورية خلال فترة الحرب» **دراسات شرق أوسطية**. ٢١ (نيسان ١٩٨٥) ص ١٥٢ ـ٧١.

(١٠) ادموند عصفور، **سورية: التنمية والسياسة النقدية** (كامبريدج: مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة هارفارد، ١٩٥٩) ص٢٣.

(١١) بينت هانسن، «التطور الاقتصادي في سورية» في **التطور الاقتصادي والنمو السكاني في الشرق الأوسط**، طباعة تشارلز وكوبر وسيدني الكسندر (نيويورك: منشورات اميركان ايلسفيير ١٩٧٢) ص ٣٥١. انظر ايضاً بوعلي ياسين، القطن وظاهرة الانتاج الأحادي في الاقتصاد السوري. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٧٧ ـ١٠٥، وبشارة قادر، **المسألة الزراعية في البلدان العربية: الحالة السورية** (لوفين لانوف: تحرير، CAICO ١٩٨٤) ص ٤٠٩ ـ٥٧٧.

(١٢) وزارة الاقتصاد الوطني في سورية، المجموعة الاقتصادية السورية ١٩٥٥ (دمشق المطبعة الحكومية ١٩٥٦)، الجدول ٣، ومكتب الدراسات العربية، دراسات حول الاقتصاد السوري (دمشق: مكتب الوثائق السورية والعربية، لسنوات عديدة).

(١٣) دورين وورينر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط** (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٢).

(١٤) يقول أحد التقديرات بأن ما يزيد على سبعة عشر ألفاً من السوريين كانوا يملكون أسهماً في كبريات الشركات الصناعية والتجارية السورية، التي ستؤمم لاحقاً بمقتضى مراسيم عبد الناصر الاشتراكية لعام ١٩٦١ (تابيثا بيتران، سورية «نيويورك: بريجر، ١٩٧٢»، ص ١٣٠)

(١٥) من المؤشرات الدالة على التباين في مستوى التكون الطبقي للبرجوازيتين الصناعية والتجارية هو المدى الذي وصلته كل منهما في تنظيم ذاتها حول عدد من الجوانب الاقتصادية. فقد شكلت مثلاً غرفة تجارة حلب

في ١٨٩٠ وغرفة تجارة دمشق في العام ١٨٩٥. في حين أن أول غرفة صناعية في سورية، وكانت في دمشق، لم تتشكل إلا في العام ١٩٤٥.

(١٦) ما بين العامين ١٩٥١ و ١٩٦١ كان مطلوباً من جميع المستثمرين المؤسسين للشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، تعبئة بيانات تتعلق بالقوانين الداخلية للشركات، وقد نشرت في حينها في الجريدة الرسمية. وقد تضمنت مواد التأسيس أسماء جميع المستثمرين المؤسسين، ومقدار استثمارهم. وبما أن القانون السوري كان يفرض في حينها أن يكون هناك أغلبية من السوريين في هيئة إدارة أي شركة سورية، فقد كان يسجل في الغالب جنسية المؤسسين، وهو ما أمن معلومات مهمة عن مدى مساهمة الرأسماليين الأجانب في الاقتصاد السوري. وبدرجة أقل كان يطلب تحديد مكان الإقامة وعمل المستثمرين، وهو ما كان من شأنه الوصول لبعض الاستنتاجات حول أنماط الاستثمارات وتوزعها الجغرافي.

(١٧) أقام تسعة سوريين استثمارات فردية بقيمة مليون ليرة سورية أو أكثر: يوسف بياديس، بنك العالم العربي؛ عبد الهادي الدباس ومحمد الدباس، الشركة الصناعية العربية المتحدة؛ بدر الفاهوم، بنك العالم العربي؛ ميشيل فتال وخالد فتال وأبناؤهما، شركة تجارية؛ محمود الميداني، التحويلات المتحدة؛ موفق الميداني، بنك العالم العربي؛ محمد المشخص، شركة الكابلات العربية؛ وعبد الهادي الرباط، بنك العالم العربي. وبرأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية كان بنك العالم العربي أحد أكبر المؤسسات المالية في سورية. وقد استجر أموالاً من مختلف أرجاء القطر، وكان من أهم رموز انطلاق الاقتصاد الوطني والبرجوازية الوطنية.

(١٨) لا تشمل هذه الأرقام العدد الأكبر من الأنشطة الاقتصادية التي تنشأ في سورية كل عام دون أن تأخذ شكل الشركة المساهمة.

(١٩) شأنها شأن نقابات العمال، كانت نقابات أرباب العمل صغيرة ومتخصصة، كما أن الهيئة ذاتها التي تشرف على نقابات العمال، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هي ذاتها تشرف عليها. انظر مكتب الدراسات العربية (دمشق: مكتب الوثائق السورية والعربية، ١٩٥٤ و١٩٥٥ و ١٩٥٧).

(٢٠) يصف فيليب خوري مثلاً المستثمرين من التجار وملاك الأراضي في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرةً بالقول: «إنهما جماعتان بالكاد يمكن التفريق بينهما» (**سورية والانتداب الفرنسي** ص ٦٢٥). وقد كان هذا صحيحاً من زاوية الأصول الاجتماعية. أما من زاوية اهتماماتهم ومرجعياتهم السياسية، فقد أظهروا قدراً كبيراً من الاختلاف.

(٢١) «من المفوضية الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، «تيارات في السياسة الاقتصادية السورية»، ٣١ آب ١٩٥١» سري ص ٣٦٦ ـ ٧٠.

(٢٢) «السفارة الأمريكية في دمشق إلى وزارة الخارجية، «رؤية اقتصادية ومالية لسورية ١٩٥٣»، ١٥ آذار ١٩٥٤» وفي نفس الكتاب ص ٥٢٢ ـ ٢٣. يبدو أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الفرق الكبير في الحجم ما بين قطاعي الصناعة والزراعة. والمساواة في مشاركتهما في الميزانية تعني فرض عبء ضريبي كبير على قطاع الصناعة.

(٢٣) «السفارة الأمريكية في دمشق، إلى وزارة الخارجية، «عقد مؤتمر اقتصادي من قبل وزارات المالية والاقتصاد الوطني والزراعة، إضافة لغرف التجارة والصناعة والزراعة السورية» ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢» و «السفارة الأميركية في دمشق، إلى وزارة الخارجية، «تمثيل العمال وأرباب العمل في المؤتمر الاقتصادي السوري» ١٨ كانون أول ١٩٥٢ وفي الكتاب نفسه ص ٤٥٢ ـ ٥٥ و ٤٥٦ ـ ٥٨ على التعاقب.

(٢٤) «المؤتمر الاقتصادي... ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢».

(٢٥) عصفور، **سورية: التنمية والسياسة المالية**، ص ٢٥، وسمير مقدسي ، «سورية: القطاع العام والنمو الصناعي» رسالة دكتوراه، جامعة كولومبيا، ١٩٦١ ص ١٦٣.

(٢٦) «المفوضية الأميركية في دمشق، إلى وزارة الخارجية، «إرسال مذكرة عن الزيارة بين رئيس الحكومة والسيد بول باركر، الملحق في وزارة الخزانة» ٨ كانون أول ١٩٥٠». سري، ص ٣٠٣ ـ ١١. وفي هذا التقرير يصف القدسي وهو محام ناجح وسفير سوري سابق إلى الولايات المتحدة، وعضو بارز في حزب الشعب، رؤيته الاقتصادية والسياسية بأنها نموذج معدل ومرن من الاشتراكية. ص ٣٠٥.

(٢٧) «السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تقرير العمل ربع

السنوي ـ نيسان ـ حزيران ١٩٥٢ ـ سورية، ٢٣ تموز ١٩٥٢» المصدر نفسه ص ٧٩٢.

(٢٨) يمكن إيجاد المواد المتعلقة بهذا الاجتماع في **نضال البعث** المجلد الرابع، المؤتمرات القطرية السبع الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤. بيروت دار الطليعة. ١٩٧٦، ص ١٦ ـ ٣٨.

(٢٩) مقتبس من ميشيل سوراه، «الدولة والفلاحين في سورية» روفي دو جوغرافي دو ليون ٥٤ (١٩٧٩) ص ٢٥٧ ـ ٧٠.

(٣٠) لقد سن قانون الاقتراع الشامل في أيلول من العام ١٩٤٩.

(٣١) وفوق ذلك فقد حصل حزب البعث لأول مرة على تمثيل وزاري، في آب من العام ١٩٤٩، خلال فترة تولي هاشم الأتاسي، زعيم حزب الشعب، رئاسة الحكومة، على الرغم من أنه كان لا يزال أقلية سياسية صغيرة. **الصراع على سورية**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٢) لرؤية وجهة نظر عصرية تؤيد الإصلاح الضريبي، انظر كراس للاقتصادي منير الشريف، **طريق الخلاص: الضرائب على رأس المال**. (دمشق ١٩٥١).

(٣٣) نجف محمد **الحركة القومية العربية في سورية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧) ص ٢٣٩.

(٣٤) انظر مجيد خدوري، «التطور الدستوري في سورية: وخصوصاً دستور عام ١٩٥٠» **ميدل ايست جورنال**، ٥، العدد ٢ (ربيع ١٩٥١) صفحات ١٣٧ ـ ٦٠.

(٣٥) إن عنف الفلاحين الذي مورس في مناطق حماه في نهاية الخمسينيات، وقيل حينها أنه تم بتحريض من أكرم الحوراني، عزز (القناعة الموجودة لدى مسؤولين سوريين في دمشق بأن جذر هذه الاضطرابات هو الوضع الاجتماعي غير الصحي... وبأنه يمكن للنخب الإقطاعية اعتماد الأثر الرجعي لهذه الفقرة في مسودة الدستور، وبأن تحديد سقف الملكية لم يكن بالأهمية ذاتها التي كانت للطريقة التي تم بها إعادة ترتيب هذه المسألة وبأنها قد خضعت لقدر من التعسف ورفعت من حرارة النقاشات المتعلقة بها. (مفوضية الولايات المتحدة في دمشق، إلى وزارة الخارجية. «التقرير الاقتصادي ربع السنوي»، ١٢ أيلول ١٩٥٠، سري ص ٣٠١).

(٣٦) رزق الله هيلان، **الثقافة والتنمية في سورية والبلدان المتخلفة** (باريس: اصدارات انثروبوس، ١٩٦٩) ص ١٤٨.

(٣٧) روبرت فيتاليس وستيفن هايدمان، «الحرب و الكينزية والكولونيالية: شرح العلاقات بين السوق والدولة في الشرق الأوسط بعد الحرب» ، في **الحرب والمؤسسات والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط**، تحرير ستيفن هايدمان، (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، يصدر قريباً).

الفصل الثالث

الدولة ورأس المال
وتنظيم الصراع الاجتماعي

مثل بناء مؤسسات الدولة نقطة مفصلية في الصراع الهادف إلى تحديد مستقبل سورية ما بعد الاستقلال. فقد عززت القوات المسلحة، التي حكمت البلاد من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤، بيروقراطية الدولة بهدف تعزيز سيطرتها على المجتمع والحياة السياسية في سورية فيما قامت قوى سياسية أخرى، كرجال الأعمال وملاكي الأراضي والبيروقراطيون، بالإضافة إلى السياسيين والطلاب والعمال والفلاحين بتطوير أشكال من التعبئة السياسية محكومة بالتنافس في ما بينها لصياغة مؤسسات الدولة وجعل سياساتها تتناسب مع مصالح كل منها. وقد جرى تغيير عميق في طبيعة الحياة السياسية في سورية وجوهرها بفضل تفاعل هذه القوى والصراعات التي خاضتها بعضها ضد بعض. ومع تطور

مؤسسات الدولة بحيث أصبح دورها أكبر وأقوى في الحياة السياسية والاقتصادية السورية، وبعدما تحول النضال السياسي في سبيل التحرير الوطني قبل الاستقلال إلى مهمة بناء الدولة والاقتصاد بعد الاستقلال، بقي موضوع التعبئة والتأسيس النقابوي موضع سجال وصراع بأشكال جديدة.

فقد رأى كل من الرأسماليين والإصلاحيين على حد سواء أن الدولة هي الحل لمعضلة التعبئة الشعبية، غير أن كل طرف كانت له وجهات نظر مختلفة حول حدود وغايات تدخل الدولة. فبعد الاستقلال استعمل الرأسماليون نواظم الدولة للشروع في إيجاد عقد اجتماعي قائم على التصنيع، تكوين الأطر المؤسساتية لاقتصاد السوق، ودمج الفلاحين في السوق. وقد عبروا عن خطة للدمج السياسي يتحقق من خلالها احتواء العمال والفلاحين في أطر نقابية تحت سيطرة الدولة. وعلى الرغم من النفوذ المهم للرأسماليين في سورية، تمكنت الأحزاب والحركات الإصلاحية فيها من تقديم وجهة نظر أكثر جذرية عن تدخل الدولة. فقد خلق توسع دور الدولة فرصاً جديدة لتوسيع حدود المشاركة الشعبية، فعمد الإصلاحيون الشعبويون إلى استغلال هذه الفرص لتعميق وتجذير عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل عملت النخب الإقطاعية على كبح، إن لم يكن إلغاء، المكاسب الاجتماعية التي حققها العمال والفلاحون، والحد من إمكانية استخدام مؤسسات الدولة للقيام بالتغيير الاجتماعي، ومقاومة الجهود الهادفة إلى إعادة تنظيم حقوق الملكية في الريف.

مع ذلك لم تكن مؤسسات الدولة، فعلياً، ميداناً لنشوب الصراعات الاجتماعية. فقد كان للكيفية التي نظمت وفقها

مؤسسات الدولة بعد الاستقلال دور حاسم في تحديد النطاق الاستراتيجي الذي حصل في إطاره الصراع على سورية. حيث شكل العمل التنظيمي للدولة عاملاً حاسماً في تحديد الفرص المتاحة للعمال والفلاحين، وفي تحديد قدرة الإصلاحيين على التقدم ببرامجهم وقدرة الرأسماليين عل صون مصالحهم، وقدرة النخب الإقطاعية على الحؤول دون القيام بإعادة تنظيم حقوق الملكية الريفية من أجل إبقاء سيطرتهم على الاقتصاد الريفي[١].

من بين النتائج الأكثر أهمية لما أطرحه هنا هو الكيفية التي أدى بها تحويل مؤسسات الدولة وتوسيع القدرة التنظيمية لها، إلى تغيير العلاقة في ما بين الرأسماليين والدولة. وفي هذا الصدد هناك متغيران حاسمان: الأول هو اتساع نطاق سيطرة الدولة على المجتمع السوري بعد الاستقلال وبروز الدولة بوصفها أداة للتعبئة الشعبية والإصلاح الاجتماعي؛ وثانياً الاتساع المذهل لسيطرة الدولة على الاقتصاد السوري. وقد فرض هذان المتغيران تحديات مهمة أمام النخب من أصحاب الأعمال ومناصريهم السياسيين للمحافظة على سيطرتهم على ديناميات تشكل الدولة وتحديد الكيفية التي سيُدار بها الاقتصاد الوطني.

وبعدما أصبحت مهمة إقامة العقد الاجتماعي متضمنة في مؤسسات الدولة، أصبح الرأسماليون من بين القوى الاجتماعية العاملة على تحديد شروط هذا العقد. وقد بدأت الدوائر الحكومية بإدارة اتحادات العمال والفلاحين والسيطرة عليها، كما ساعدت تدخلاتها في تعزيز الرؤية الإصلاحية المتزايدة للدولة السورية. ومع الزمن أدت مأسسة النماذج الإصلاحية في إطار البيروقراطية إلى تضاؤل تأثير الاستثمارات في الحوارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

والاجتماعية، الأمر الذي ساهم في خيبة أمل الاستثمارات من فكرة العقد الاجتماعي الصناعي. وقد عزز هذا من رغبتهم في التنصل من الالتزامات السياسية التي أتوا بها مع الاستقلال، والعمل بدلاً من ذلك على إبطاء وتيرة التغيير السياسي والاجتماعي في مرحلة ما بعد ١٩٥٤.

لم يكن مدى تدخل الدولة وشدّتها المتزايدين في الاقتصاد بأقل أهمية في إعادة صياغة العلاقة ما بين الرأسماليين والدولة. فقد تمتع القطاع الخاص ما بعد الاستقلال بوضع مميز في المؤسسات وفي إعداد السياسة الاقتصادية. لكن مع انتقال تدخل الدولة من التنظيم عن بعد إلى صيغ مباشرة من الإدارة الاقتصادية فإن الخلافات حول اتجاه إعداد السياسة الاقتصادية والتحكم بها منحت العلاقات ما بين الدولة والقطاع الخاص طابعاً تنافسياً حاداً. وبعدما أصبح تعميق الرأسمالية مشروعاً للدولة، وبرزت مؤسسات الدولة بوصفها إطاراً لإعداد القرارات التنموية، أصبحت هذه العلاقات أكثر عدائيةً.

خلال الخمسينيات رأى كل من الاقتصاديين السوريين ونظرائهم الغربيين التابعين لمؤسسات كالبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، أن القطاع الخاص في سورية ضعيف جداً، بحيث لا يمكنه تحريك الاقتصاد إلى الأمام[٢]. وقد جادل خبراء التنمية بقوة عن دور فاعل للدولة السورية في ميدان الاقتصاد لإيجاد قاعدة متينة للنمو الاقتصادي. وأشار أحدهم قائلاً: «للحفاظ على معدل النمو الحالي يجب توظيف نسبة أعلى من الدخل الوطني. ومن غير الوارد أن يتمكن القطاع الاستثماري الخاص في سورية من مواجهة التحديات المفروضة كما يجب، وبالتالي فإن على الدولة أن توسع

من حدود دورها»[٣]. وفي العقود اللاحقة غدت الأفكار المتعلقة بضعف القطاع الخاص وضرورة تدخل الدولة عنصراً أساسياً في البحوث التي رأت أن دور الدولة في سورية كان رداً على تقصير القطاع الخاص ـ وهي أفكار تستحق المزيد من النقاش[٤]. كذلك مالت هذه البحوث إلى وصف العلاقة في ما بين الدولة والقطاع الخاص من زاوية التعاون على أن الدولة تتصرف لمصلحة رأس المال كمقاول وكيل لدعم التصنيع وتجاوز العقبات والتقليل من المخاطر[٥].

مع ذلك فقد أدى توسيع مؤسسات الدولة في سورية وتعميق سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى نتائج مختلفة، لأسباب بنيوية ومؤسساتية. فالمصدر الوحيد أساساً لرأس المال الذي يتيح لموظفي الدولة لعب دور المقاول الوكيل هو القطاع الخاص نفسه. لقد برزت الاحتياجات المالية المتصاعدة للدولة بوصفها منافساً قوياً لرجال الأعمال السوريين على الموارد الاقتصادية الشحيحة[٦]. وقد شكلت قدرتها التنظيمية المتزايدة تحدياً لموقعهم المتميز في عملية صنع السياسات الاقتصادية. وبمعنى آخر لم تتخذ الدولة السورية شكل الوكيل ولا شكل المستثمر، بل كانت المدير، البديل والمنافس، للاقتصاد الوطني.

ولم يكن مفاجئاً أن يولي رجال الأعمال السوريون هذا التطور اهتماماً بالغاً. وبالرغم من تأكيدات خبراء التنمية، لم يصل الاقتصاد السوري إلى العتبة الواضحة التي يتبدى عندها تقسيم العمل الضروري والمناسب بين الدولة والقطاع الخاص. وكما تبين المعطيات السابقة، فقد كان القطاع الخاص السوري المصدر الرئيس للرأسمال الاستثماري خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٨، مظهراً

بعض علامات التعب الخارجية. فقد ضمنت موارده فترة مستقرة من النمو الاقتصادي السريع. ولم تتمكن البيروقراطية السورية من اكتساب مستوى من الخبرة الاقتصادية تشكل أساساً ضرورياً لدورها في إدارة الاقتصاد الوطني. ولم يتحدث، في الحقيقة، مناصرو الدور المتزايد للدولة، عن مصدر وكيفية الحصول على الموارد اللازمة لقيامها بهذا الدور، ولا عن الكلفة التي سيتحملها القطاع الخاص في نقل هذا الدور إلى الدولة، ولا عن الأسباب التي ستدفع البيروقراطيين ـ حالما تولوا مسؤولية التنمية الاقتصادية ـ إلى الاستمرار في مراعاة استقلالية القطاع الخاص وأولوياته. وانطلاقاً من هذه التساؤلات عمد الرأسماليون السوريون، عن وعي، إلى مقارعة الحجة القائلة بأن مصلحتهم الجماعية ومتطلبات التنمية الرأسمالية تقتضي إخضاع مصالحهم الاقتصادية الفردية للدولة.

وقد تساءل أحد الاقتصاديين، مشدداً على الصراع الاجتماعي الذي سيترافق مع الأشكال الجديدة لتدخل الدولة، عما إذا كانت اصطفافات الأطراف الفاعلة وضغوطاتها ستفسح المجال لتغييرات سلمية في توزيع الدخل، تلك الناتجة من إجراءات من قبيل توزيع الأرض والإصلاح الزراعي، أو من الإصلاح الضريبي المستقبلي... وأيُّها سيكون ضرورياً إن كان يجب تطوير الخدمات المحلية والمنتجات وخصوصاً الصناعات[٧]. في الحقيقة لم تسمح مجموعات القوى في سورية بتغيرات سلمية في توزيع الدخل، وفي نهاية الخمسينيات بدا الصراع أكثر احتمالاً. فقد تراجع معدل دخل الفرد وغدت إدارات الدولة أكثر تدخلاً في شؤون القطاع الخاص، وبرز ميل متزايد لدى البيروقراطيين إلى عدّ دخل القطاع الخاص دخلاً عاماً. وباقتران توسع دور الدولة بالجهود المبذولة لإنجاز التغييرات الضرورية لتوزيع الدخل، سعى الرأسماليون إلى

الحد من مدى تدخل الدولة، وإعاقة استخدام تنظيم الدولة لدعم الإصلاح الاجتماعي، وإعادة توزيع الثروة الوطنية.

في ما يخص العملية التي أصبح بموجبها بناء الاقتصاد الرأسمالي من مهام الدولة، وكيف بدَّل هذا التحول توازنَ القوى الاجتماعي والسياسي، فإني أضيف بعداً ثانياً ـ تأثيرات التغيير المؤسساتي في الدولة ـ إلى العامل الأول السابق، العامل البنيوي، في ما يخص كيفية وسبب الاستقطاب الشديد في الحياة السياسية السورية أثناء الصراعات في مرحلة ما بعد الاستقلال حيال شكل الاقتصاد السياسي. وهنا أركز على دور التنظيم النقابي للطبقة العاملة والصراعات اللاحقة من أجل توسيع حقوق العمال، لتبيان الكيفية التي أثرت بها المؤسساتية النقابوية والتدخلية على تنظيم الصراع الاجتماعي، وكيف أدت إلى إضعاف مكانة الرأسماليين في الساحة السياسية السورية خلال فترة الخمسينيات.

توسع الدولة وتحول الحياة السياسية السورية

بعد الاستقلال عرفت سورية كغيرها من الدول بعد المرحلة الاستعمارية، ازدياداً هائلاً في مؤسسات الدولة من حيث الانتشار والصلاحيات[٨]. لقد استُحدثت وزارات جديدة، وتم إلحاق هيئات التنظيم الاقتصادي، التي أنشأتها الإدارتان الفرنسية والانكليزية خلال الحرب العالمية الثانية، بالدولة السورية، وأنشئت مجموعة واسعة من المؤسسات الجديدة. كما ازداد حجم القوات المسلحة وبنيت المدارس العامة بوتيرة سريعة. ومع تسريع النهج الذي كان سائداً منذ الحرب، ازداد عدد الإدارات المدنية بسرعة كبيرة خلال هذه السنوات من ٤٧٠٠ في عام ١٩٣٩ إلى ٢١٠٠٠ في عام ١٩٥٢، وقد كانت النسبة الغالبة للزيادة بعد عام ١٩٤٦.

لقد وفّر توسع الدولة دعماً إضافياً لتبلور بيروقراطية الدولة. وقد أظهر السياسيون، في الحد الأدنى، اهتماماً لفظياً بإدخال معايير الجدارة إلى جهاز الدولة، واتخذوا خطوات لضمان عدم تدخل السياسيين في عمل الموظفين المدنيين رفيعي المستوى. وخلال السنوات الأولى من الاستقلال أقر البرلمان القانون الأساسي للموظفين مقتفياً أثر القوانين الفرنسية ومتبنياً لمفاهيم من قبيل الحياد السياسي والتوظيف بناءً على الكفاءة، والفصل ما بين المركز الوظيفي وصاحب الوظيفة[٩].

وحتى بعد إقراره، ظلت الممارسات البيروقراطية بعيدة جداً عن المبادئ المنشورة في قانون الموظفين الأساسي، بالرغم من الآثار التي تركها في بعض الميادين، كما عزز من استقلالية البيروقراطيين رفيعي المستوى وجعلهم أقل عرضة للتدخل السياسي. كما أظهر الموظفون المدنيون أنفسهم درجة عالية من الوعي النقابي، حيث قاموا بتنظيم الاتحادات والنقابات للعمل من أجل مصالحهم المهنية، والضغط على البرلمان وأحياناً اللجوء للإضرابات أو الأفعال الاحتجاجية الأخرى لانتزاع الدعم البرلماني لمطالبهم. ومما لا شك فيه أن البيروقراطيين السوريين تبنوا القناعات الشائعة آنذاك والمتعلقة بالدور الشرعي للدولة في صياغة المجتمع السوري وتحديد الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتطور البلد. وقد ساعد هذا التغير في سلطة وأدوار الموظفين المدنيين المتصورة، بالإضافة إلى أمور أخرى، في تعزيز معايير التدخلية الواعية داخل جهاز الدولة، وهو ما ساهم في تعميق الأساليب النقابية في حشد مجموعات اجتماعية مختلفة وتعبئتها[١٠].

الجدول ٨ ــ توسع استخدام الدولة في سورية بعدد الدوائر، ١٩٣٩ ــ١٩٥٢

الدائرة	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٢
رئاسة الجمهورية	٧	١٦	٢٠
البرلمان	ــ	ــ	٤٠
دائرة حسابات الدولة	١٦	٢٥	٤٩
المحكمة العليا	ــ	ــ	١٨
مكتب رئيس الوزراء	١٥	٢٢	٣٥
المدارس الدينية والفتاوى الإسلامية	٩٤	١٠٧	١٥٧
مكتب تفتيش الدولة	ــ	ــ	١٩
مجلس الشورى الاستشاري	٣	٢٢	ــ
مديرية المعلومات	ــ	ــ	٥٠
هيئة تنظيم الخدمة المدنية	ــ	ــ	١٢
وزارة الشؤون الخارجية	٢٢	١٨٤	٢١٦
وزارة المالية	٧١٩	٨٣٤	٢٤٧٢
وزارة الداخلية	٢٥٩	٤٠٨	٥٠٨
مديرية العشائر	ــ	٢٨٨	٢٠
الأمن العام والشرطة	١٥٦٤	٢٥٠٩	٢٦٧٦
وزارة الصحّة	٣٦٣	٥٦٠	١٢٣٤
وزارة العدل	٦٧٧	٩٠٢	١١٨٤
مدارس الإصلاحيات	ــ	ــ	٤٩
دائرة الأراضي	١٨٤	٢١٥	٢٩٩
وزارة الاقتصاد الوطني	ــ	ــ	٢٥٥
وزارة الزراعة	٢٠٧	٣١٧	٦٩٨
وزارة الأشغال العامة	٩٨	١٦٩	٦١٣

وزارة التعليم	٢٥٥٤	٣٤٦٦	١٠٠٥٦
المدارس الزراعية	–	–	١٨٢
المجموع	٦٧٨٢	١٠٠٤٤	٢٠٨٦٢

المصدر: الجمهورية العربية السورية؛ سورية، المجلد: ٢، الاقتصاد والتمويل (دمشق: غير منشور، ١٩٥٥) الصفحات من ١٥٩ ـ١٦٠.

ملاحظة: تضم فقط الدوائر التي تم تمويلها من الميزانية العامة وليس من ميزانيات مساعدة؛ لذلك، يستثني الجدول الفئات الكبيرة من الموظفين العاملين في مشاريع الأعمال العامة الممولة من الدولة وفي الجيش. المجاميع الخاطئة الواردة في الأصل قد تمّ تصحيحها.

لم يكن العمل النقابي جديداً تماماً في سورية ما بعد الاستقلال، فقد تقدم بشكل أساسي في عهد أديب الشيشكلي، الحاكم العسكري الذي استمر عهده لأطول فترة، حيث سعى النظام في حينها إلى تعزيز سيطرة الدولة خلال سنوات حكمه (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)[١١]. وقد عرف المجتمع السوري الممارسات النقابية للشيشكلي. وبالإضافة إلى هذه الأشكال الجديدة من قبيل نقابات أرباب العمل والاتجاه العام نحو إدارة مركزية للمصالح المنظمة، فقد طلب حتى من فرق الكشافة إعادة تنظيمها وفقاً لتوجيهات الدولة. كما تم تشجيع طلاب الجامعة السورية (جامعة دمشق لاحقاً) على الالتحاق باتحاد جديد برعاية الدولة، كان قد شُكل ظاهرياً لتحسين شروط حياة الفقراء الريفيين، لكنه هدف في الحقيقة إلى إبعاد الطلاب عن النشاطات المعادية للحكومة. ومن ناحية أخرى تم قمع مجموعات إسلامية كالإخوان المسلمين، وإخضاع أشكال التعبير الديني الأخرى لقبضة الدولة القوية. كما فرض الشيشكلي نواظم تقييد الحق في ارتداء اللباس الديني، وجعل التعليم الديني في المدارس العامة

اختيارياً، فيما كان هذا مفروضاً سابقاً[١٢]. وفي عام ١٩٥٣، وفي خطوة هي الأكثر تعبيراً عن نيته في سيطرة الدولة على المجتمع، ألغى الشيشكلي دستور عام ١٩٥٠ الليبرالي إلى حد ما، وأعلن عن دستور جديد كان تدخلياً بشكل أكثر وضوحاً[١٣]. وفي الوقت الذي حافظت فيه الوثيقة الجديدة على لغة شعبوية قديمة في ما يخص الوظيفة الاجتماعية للأرض ورأس المال، وعلى تعهد الدولة بالعدالة الاجتماعية، فقد أعطى الدولة الحق دستورياً للتدخل في جميع أشكال الحياة التعاونية وتنظيمها.

إدارة الطبقة العاملة

هناك بعض الجوانب التي تبين، على نحو أوضح، آليات التغير المؤسساتي للدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، من حشد وتنظيم الطبقة العاملة المنظمة، إلى الميدان السياسي في سورية، والتغيرات التي أحدثها هذا الأمر في التصورات المتعلقة بدور الدولة بما هي أداة للضبط الاجتماعي والتسوية السياسية. وقد كانت نقابات العمال من أوائل المستفيدين من الجهود الهادفة إلى الاستفادة من تنظيم الدولة في تأسيس عقد اجتماعي شامل. وفي حزيران من عام ١٩٤٦ قام المشرعون في مجلس الشعب السوري، استجابة لضغط كبير من الاتحاد العام لنقابات العمال، بالموافقة على قانون العاملين الشامل، مانحاً الاعتراف للاتحادات، ومانحاً دعماً قانونياً لجهود العمال في الحصول على يوم عمل من ثماني ساعات، وتعويضاً للعمل الإضافي وامتيازات صحية ومكافآت للعمال ومنح تقاعدية[١٤]. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القانون ضمن حق الإضراب في حالات محددة رغم أنه حظر الانخراط في الأنشطة السياسية من دون أن يشير إلى كيفية تحديد هذه

الأنشطة. كما أسس هيئة جديدة، مديرية العمل والرفاه الاجتماعي، مقيماً بذلك «شراكة» جديدة ما بين العمال والصناعيين والدولة[١٥]. وفي نهاية الخمسينيات كان هناك ٥٦ اتحاداً عمالياً وطنياً تمثل ما يزيد على ٤٥ ألفاً من العمال، نصفها على أساس المهنة والنصف الآخر على أساس المنطقة.

لم تكن هذه المكاسب بسيطة على أية حال، بل شكلت نقطة انطلاق لأشكال أكثر كفاحية في تعبئة الطبقة العاملة. ومع ذلك يجب عدم إغفال أن دعم الحقوق العمالية قد أتى على أرضية نموذج نقابي للتنظيم العمالي أتاح لمؤسسات الدولة هامشاً واسعاً من التدخل والسيطرة. وكما لاحظ أحد الكتاب السوريين، فقد كانت النقابات العمالية «ملزمة بالتعاون مع السلطات في كل الأنشطة التي تقوم بها»[١٦]، فيما كان مراقبون أميركيون رسميون للطبقة العاملة السورية أكثر صراحة، حيث عبر أحدهم في أواسط ١٩٥٣ قائلاً:

«الحركة العمالية السورية هي في الحقيقة حركة محتكرة للدولة. وفي الواقع يشكل الاتحاد العمالي، بوصفه منظمة وطنية، امتداداً للحكومة تهدف من ورائه إلى السيطرة على نشاطات العمال الصناعيين، وأداة لمعرفة ما يدور في أوساط العمال... إن مسؤولي الاتحاد العمالي وأعضاءه ينفذون السياسات المتزمتة للحكومة وسياسة وزارة الاقتصاد الوطني. والحكومة في الحقيقة تملك نقابات العمال من خلال تقديم الدعم المالي لها على شكل مساعدات سنوية لتغطية نفقات العمل والإدارة»[١٧].

الجدول ٩ ــ نمو الاتحادات النقابية السورية، ١٩٥٢ ــ١٩٥٨

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
دمشق:								
النقابات	٥٨	٦٣	٦٧	٧٦	ــ	٨١	٨٥	٩٢
الأعضاء	١٠٥٠٠	٩٨٧٦	٩٩٢٨	١١٨٥٠	ــ	١١٩٨٦	ــ	١٤٦٧٥
حلب:								
النقابات	٤١	٤٢	٤٢	٤٥	ــ	٥٦	٦١	٦٣
الأعضاء	١٠٠٣٧	٩٥١٨	٩٥٢٩	٨١٦٠	ــ	١٠٢٥٩	ــ	١٧٣٤٨
حمص:								
النقابات	٢٩	٣٠	٣٢	٣٧	ــ	٤٠	٤٧	٥٤
الأعضاء	٣٢٧٩	٣٣٨٩	٣٤١٣	٣٨٥٠	ــ	٤٠٥٩	ــ	٥٥٣١
حماه:								
النقابات	٢٥	٢٥	٢٥	٢٧	ــ	٣٤	٣٧	٤٠
الأعضاء	١٤٩١	١٤٢٩	١٤٣٩	١٦٥٠	ــ	٢٠٥٣	ــ	٢٣٨٣
اللاذقية:								
النقابات	١٧	١٨	٢٠	٢١	ــ	٢٤	٢٥	٢٦
الأعضاء	٨٧٨	١٨٩٥	١٩٩٧	٢٨٩٢	ــ	٢٩٦٩	ــ	٣٣٧٣
الفرات:								
النقابات	٤	٤	٤	٤	ــ	٨	٩	١٣
الأعضاء	٦٣٨	٥١٤	٥١٤	٦١٠	ــ	٧٢٠	ــ	١٢٢٨
حوران:								
النقابات	٦	٦	٦	٦	ــ	٧	٧	٧
الأعضاء	٧٤٢	٧٣٢	٧٤٢	٧٣١	ــ	٧٥٨	ــ	٦٦٩
الجزيرة:								
النقابات	٢	٢	٣	٣	ــ	٦	٩	٩
الأعضاء	٣٨	٣٨	٥٠	٦٨	ــ	١٣٩	ــ	٣٩٥

مجموع النقابات	١٨٢	١٩٠	١٩٩	٢١٩	–	٢٥٦	٢٨٠	٣٠٤
مجموع الأعضاء	٢٧٧٠٣	٢٧٣٩١	٢٧٦١٢	٢٩٨١١	–	٣٢٩٤٣	–	٤٥٦٠٢

المصدر: مكتب الدراسات العربية، دراسات حول الاقتصاد السوري (دمشق: مكتب الوثائق السورية والعربية، ١٩٥٣ –١٩٦١).

انسجاماً مع الصيغ النقابية للتنظيم العمالي، كان تأسيس نقابة بالحاكم يتطلب إذناً رسمياً. وكان لا بد لطلبات من هذا القبيل أن تسلك طريقاً طويلة ومتعرجة في دهاليز البيروقراطية، بدءاً بالحاكم المحلي إلى وزارة الداخلية وانتهاء بوزارة الاقتصاد الوطني. وبعد الموافقة يصبح مديرو النقابة مسؤولين قانونياً أمام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولا يمكن إجراء الانتخابات في النقابة إن لم يوافق مسؤولو الدولة على المرشحين. كما يمكن للسلطات الحكومية إلغاء نتائج الانتخابات إن لم تنسجم مع ما يريدون. وإذا رفض أعضاء النقابة تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للنقابة، يمكن حل النقابة[١٨]. ولم يكن الموظفون معارضين لاستخدام هذه السلطة. وقد ألغيت الانتخابات مرات عديدة بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بما في ذلك انتخاب أعضاء قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال في شباط من عام ١٩٥٣[١٩]. كما كان تمويل النقابة خاضعاً لمراقبة الدولة وسيطرتها. ومن حق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، في أي وقت، أن ترسل مفتشاً لمراجعة حسابات النقابة وسجلاتها، والتدقيق في ديونها[٢٠]. بالإضافة إلى ذلك كان الحظر على اشتراك العمال في الأنشطة السياسية خلال فترة الشيشكلي يترجم بمنع أعضاء النقابات من الانضمام

للحركات السياسية أو التظاهر لأسباب سياسية، وهي العبارة التي تركها قانون العمل غامضة.

إذا كان قانون العمل لعام ١٩٤٦ قد أسَّس لشكل منظم جداً من تعبئة العمال وقيد استقلاليتهم المؤسساتية إلى حد كبير، فإن ما حل بالفلاحين كان أكثر سوءاً. فعلى الرغم من الاهتمام المتصاعد بالإصلاح الزراعي لكونه ضرورياً لتصنيع سورية، فقد تجاهل قانون ١٩٤٦ العمل الزراعي وأنكر حتى مبادئ الحياة المؤسساتية للفلاحين. وعليه، فإنه على الرغم من أن القانون يمثل خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى العمال بالقياس لما كان عليه الوضع خلال الانتداب الفرنسي، فقد عبر بوضوح وقوة عن نية النخب الزراعية والاستثمارية في منع العمال من تحويل المكاسب التنظيمية إلى مكاسب سياسية، وفي إحباط إمكانية قيام تحالف في ما بين العمال والفلاحين[٢١].

لم يضع قانون عام ١٩٤٦ أية شروط تتعلق بحق الفلاحين في التنظيم وتشكيل الاتحادات والإضراب أو الانخراط في نشاط جماعي[٢٢]. وعلى الرغم من منح الفلاحين حق تشكيل الجمعيات عندما تنقيح الدستور من قبل الشيشكلي في عام ١٩٥٣، فقد ظلوا مستبعدين من القائمة الرسمية للنشاطات المخولة بتشكيل اتحادات[٢٣]. على أية حال كان دستور ١٩٥٣ مرتبطاً بديكتاتورية الشيشكلي بحيث تم إلغاؤه عقب سقوط الشيشكلي في شباط من عام ١٩٥٤[٢٤]. كما لم يأت دستور ١٩٥٠ الذي أعيد اعتماده على ذكر حقوق الفلاحين في تكوين اتحادات، وظلوا بناءً على ذلك عرضة للقمع التعسفي العنيف من الملاكين أو رجال الشرطة.

على الرغم من هذه القيود لم يستسلم العمال والفلاحون لتنظيم الدولة، بل شاركوا وبقوة في النضال لتحديد مدى وطبيعة تدخل الدولة. فقد انخرط العمال المنضوون في نقابات، مثلاً، في نشاط جماعي لا يستهدف فقط أرباب العمل بل يهدف لتوسيع حقوقهم السياسية وترسيخ اعتراف الحكومة بالنقابات والعمل من أجل الموافقة التشريعية على مطالبهم الاقتصادية[٢٥]. في أوائل الخمسينيات سعى العمال في العديد من المهن أن تشكل الدولة الاتحاد التقدمي المستقل لنقابات العمال. وقد وافق الشيشكلي على مطلبهم في كانون أول من عام ١٩٥٣، على أمل أن يصبح الاتحاد الجديد مصدر دعم له[٢٦]. وفي عام ١٩٥٤ رفض مسؤولو الاتحاد في اللاذقية وحوران طلب الحكومة الامتناع عن الأنشطة السياسية، وبناءً على ذلك تم إيقاف نقاباتهم[٢٧]. كما اتجه العمال إلى الدولة للتحرر من أشكال التوظيف المجحفة التي استمرت في الازدياد رغم قانون العمال، كما سعوا إلى التمثيل في هيئة التحكيم العمالي التي أوجدتها الدولة[٢٨].

وعلى نحو مشابه كان الفلاحون ناشطين في دعم الإصلاح الريفي. وفي أوائل الخمسينيات شهدت سورية ما يشبه العصيان المسلح في المنطقة ما بين حمص وحلب عندما تحرك الفلاحون لتحسين شروط حياتهم. وفي هذه القرى الكثيفة كانت العلاقات بين الملاكين والفلاحين من الحالات الأكثر عدائية في سورية. فقد امتلكت أربع عائلات ـ البرازي وطيفور والعظم والكيلاني ـ جزئياً أو كلياً ١١٠ قرى حول حمص وحدها، وكان لهم سيطرة شبه مطلقة على السكان[٢٩]. وبفعل التحريض الذي مارسه زعماء من أمثال أكرم الحوراني، دخل الفلاحون إلى حمص وهاجموا بعض أفراد عائلة البرازي وأضرموا النار في مزرعة العائلة قبل أن

تتدخل الشرطة. ورفض الفلاحون خارج حمص تسليم محاصيلهم للملاكين، وطردوا الملاكين ووكلاءهم من الأرض[٣٠]. وقد وصف تابيثل بيتران هذا التمرد من حيث مداه وكيفية تطوره إلى تحرك جماعي، بالإضافة إلى طبيعة رد فعل الملاكين: «رفض الفلاحون تأدية الالتزامات المترتبة عليهم وقد تخلوا عنها في معظم المناطق. وعندما بدأ الإصلاح في الغاب قاوم الفلاحون الإقطاعيين الذين جاؤوا للمطالبة بالأرض. عندئذ قام الإقطاعيون بطرد الفلاحين من القرى وقتلوا مواشيهم وضايقوهم بكل السبل الممكنة. غير أن الفلاحين المطرودين وجدوا ملاذاً في القرى الأخرى، وظل الفلاحون موحدين ووقفوا إلى جانب بعضهم بعضاً ضد الإقطاعيين»[٣١].

خلال الصيف وأوائل الخريف من عام ١٩٥١ تصاعد العنف في الريف ما بين الفلاحين والإقطاعيين، وقام مناصرو كل من الطرفين بتنظيم المؤتمرات لحشد المناصرين والضغط على الحكومة. وخلال اجتماع لهم في حلب، دعا إقطاعيون في آب ١٩٥١ الحكومةَ إلى التدخل العاجل لمنع إعادة توزيع الأراضي. وفي برقية لهم إلى مجلس الوزراء، وصف الإقطاعيون الإصلاح الزراعي بأنه «مصدر للشلل الاقتصادي» ودعوا الحكومة «إلى إيقاف عمل.. العناصر الهدامة وحماية الوطن من الاستبداد وإعادة السلام والاستقرار»[٣٢]. وفي الشهر التالي، وفي رد فعل مباشر على هذه الاجتماعات، اختار الحزب الاشتراكي العربي (حزب الحوراني) مدينة حلب، «معقل الإقطاع»، لعقد مؤتمر فلاحي حاشد. وقد شارك في هذا المؤتمر الآلاف من مختلف مناطق القطر، كما حصلت مظاهرات ضخمة رفع فيها المتظاهرون اللافتات المنادية بالإصلاح الزراعي وضرورة تدخل الدولة لتنظيم العلاقة بين

الإقطاع والفلاحين[٣٣]. كان هذا بمثابة الاجتماع الفلاحي الجماهيري الأول من نوعه في العالم العربي، وأصبح حافزاً كبيراً، بعد أشهر من عدم الاستقرار، على إقرار مشروع قانون الإصلاح الزراعي المتواضع في كانون الثاني من عام ١٩٥٢ (المرسوم الرقم ٩٦ لتوزيع أراضي الدولة). وقد فرض المرسوم حدوداً غير مسبوقة، مع ذلك ظلت متساهلة، على الاستخدام الخاص لأراضي الدولة. كما أعلن أن «كل الملكيات العائدة للإقطاع وذوي النفوذ الآخرين، غير المسجلة في أراضي الدولة، تعتبر باطلة ولاغية مهما بلغ اتساعها»[٣٤].

على الرغم من الدعم الذي لاقته هذه التوجهات من سياسيين مناصرين للإصلاح الزراعي كخالد العظم وبعض أعضاء حزب الشعب والبعثيين، فقد أخفقت هذه المحاولة المبكرة للإصلاح الزراعي. فقد نشر أديب الشيشكلي، بضغط من الإقطاعيين، الجيش لقمع احتجاجات الفلاحين. وبعد أشهر فقط من سن المرسوم الرقم ٩٦ قام البرلمان بمعاكسة نفسه فأصدر قانوناً جديداً يتضمن سقفاً عالياً لملكية الأراضي بحيث لم يتأثر به فعلياً أي من الإقطاعيين[٣٥]. وفي الوقت الذي أخّرت فيه هذه الجهود تطبيق الإصلاح الزراعي، أدت إلى إقحام الدولة بطريقة أكثر تركيزاً في الخلافات المتعلقة بحقوق الملكية الريفية، كما دفعت سلطة الدولة للتوسط في العلاقات بين الإقطاع والفلاحين. وسعى كل من الإقطاع والفلاحين، وبالدرجة ذاتها العمال والصناعيون، إلى توظيف تدخل الدولة لضمان تصور كل منهم عن كيفية تنظيم كل من المجتمع والاقتصاد السوريين.

القطاع الخاص وإعداد السياسة الاقتصادية

مع ازدياد الدور التنظيمي لمؤسسات الدولة أصبحت هذه المكان الرئيسي الذي تتركز فيه الصراعات المتعلقة بإدارة الاقتصاد السياسي السوري بالنسبة إلى جميع القطاعات الاقتصادية المنظمة في البلاد. لقد أدى التغير في أشكال تدخل الدولة إلى آليات جديدة من التنظيم والضبط الاجتماعي تكون معها الدولة موضوعاً للمطالب السياسية والاقتصادية، سواء أكانت من العمال أم من الفلاحين، من الرأسماليين أم من الإقطاعيين. وليس مفاجئاً أن يكون هناك تباين كبير في قدرة هذه القوى على التأثير في سياسة الدولة. فقد استفاد الإقطاعيون والرأسماليون من هامش من النفوذ والتحرك لم يحظ به سوى قلة من الجماعات الأخرى، حيث سعى الموظفون الحكوميون منذ الأيام الأولى للاستقلال، إلى استشارة رجال الأعمال البارزين في أوسع نطاق ممكن من القضايا الاقتصادية. كما أصبح موقعهم المميز ذا طابع مؤسساتي مع توسيع بيروقراطية الدولة نطاق إدارتها للشؤون النقدية والمالية خلال الفترة ما بين نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات.

ومن بين الآليات البيروقراطية الأكثر أهميةً التي برز من خلالها تأثير القطاع الخاص كان مجلس النقد والتسليف الذي أنشئ في آذار من عام ١٩٥٣ كجزء من قانون النقد الأساسي. فالقانون الذي وصفه وزير المالي جورج شاهين بأنه «خطوة حاسمة في عملية التحول الليبرالي المالية والاقتصادية في البلاد»، فوَّض مجلس النقد والتسليف الإشراف على السياسة المالية لسورية والعمل كهيئة إشراف للبنك المركزي المقترح حديثاً[٣٦]. وما يبين مدى مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة الاقتصادية هو أن هذا المجلس

كان يتألف من ثمانية ممثلين عن مختلف هيئات القطاع العام، وأربعة ممثلين عن القطاع الخاص بما في ذلك غرف التجارة والصناعة والزراعة وممثل عن القطاع الخاص المصرفي. وقد تمتع مندوبو القطاع الخاص بحق التصويت كاملاً في المجلس، غير أنه لم يكن هناك من هو مؤهل للقيام بدور مشرع أو رئيس للمجلس[٣٧].

نظراً لعدم وجود مؤسسات مالية متطورة كفايةً لدى الدولة في السنوات الأولى بعد الاستقلال كان مفهوماً أن يلجأ إداريو الدولة إلى اقتباس خبرة رجال الأعمال. وهذه العلاقات، إضافة إلى السلطة الاستثنائية المميزة لإعداد السياسة الاقتصادية التي ترافقت معها، قد ميزت الموقع النافذ للرأسماليين في صياغة الاقتصاد الوطني. وحتى في ذلك الوقت كان مستوى التأثير الخاص على السياسة العامة موضع جدال. ويشير أحد الاقتصاديين السوريين إلى ما يثير تساؤلاً شديداً والمتمثل في كون: «ثلث الأعضاء المصوتين في مجلس النقد والتسليف، وهو الهيئة التي ترسم السياسة على أعلى مستوى، يمثلون مصالح قطاعية خاصة، بما في ذلك ممثلو البنوك الخاصة، الذين قد لا يتوافقون مع المصلحة الوطنية في قضايا السياسة النقدية»[٣٨].

كذلك ساعد على ازدياد قوة الملاكين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية العديد من قنوات النفوذ غير الرسمية وأساليب الضغط والاحتجاج، بالإضافة إلى البيئة التي كانت تتلقى فيها الطبقات العليا الخدمات والاحترام من قبل البيروقراطية[٣٩]. وعلى نحو مباشر بنى مجلس الوزراء شبكة من المناصرين والعملاء له داخل البيروقراطية لضمان تعيينات محددة لأفراد من عائلات معينة أو لمن

هم من الدين نفسه أو من المنطقة نفسها أو الحي، ولتحديد مراتب عالية أو ترقيات سريعة للموالين. وقد أعطت هذه الشبكات لمندوبي البرلمان وحلفائهم من رجال الأعمال تأثيراً قوياً، وإن لم يكن حاسماً دائماً، في صناعة القرار.

باستغلال نفوذهم إلى أقصى حد، لم يكتف الرأسماليون وملاك الأراضي بلعب دورهم في إدارة الاقتصاد السوري، بل استخدموا علاقتهم مع البيروقراطيين والسياسيين للضغط بقوة من أجل إجراءات تنظيمية محددة. فقد سعى الصناعيون وحققوا سياسات بدائل الواردات التي أمَّنت حماية جمركية في مواجهة البضائع المستوردة تامة الصنع، وخفضت أو ألغت الرسوم الجمركية على الآلات الصناعية والمواد الأولية، وأمنت طيفاً واسعاً من المحفزات الضريبية والاستثمارية لتشجيع التوسع الصناعي[٤٠]. وتفادى ملاكو الأراضي فرض الضريبة على الدخل الزراعي، على الرغم من مصلحة البيروقراطية في زيادة دخل الدولة من الزراعة. وإضافة إلى ذلك فإن نسبة الضريبة المفروضة على الصادرات الزراعية كانت سبعة بالمائة فقط[٤١]. كذلك فرضت التعرفة الجمركية على نحو يتيح الزيادة التدريجية في الواردات الزراعية الممنوعة من الدخول إلى الأسواق السورية. إضافة إلى ذلك تمَّ تأسيس العديد من المؤسسات الحكومية من أجل زيادة المداخيل الزراعية، بدءاً بلبنك الزراعي إلى مدارس الطب البيطري.

تنظيم القطاع الخاص

في أواسط الخمسينيات حولت هذه التغيرات دور مؤسسات الدولة، وبدلت طبيعة الواقع السياسي السوري. لقد بدأت هيئات الدولة بلعب دور أكثر أهمية في تنظيم النشاط الاقتصادي للقطاع

الخاص. كما استُكملت سياسة بدائل الواردات بعدد متزايد من المراسيم التي تحدد معايير الإنتاج ومتطلبات الترخيص للصناعة المحلية[٤٢]. أما المؤسسات التي أنشئت مؤقتاً خلال الحرب العالمية الثانية لتنظيم الزراعة السورية فقد أدخلت رسمياً في هيكلية الدولة السورية. وبعد تأسيس مكتب الحبوب في العام ١٩٥٠ لتفعيل الأنظمة الزراعية، وتحسين الغلال، استحدث مكتب القمح ومكتب القطن في العام ١٩٥٢[٤٣]. وتطلب التنظيمات الجديدة من المزارعين زراعة سلالات محددة توافق عليها الدولة من القطن والقمح، كما تطلب منهم العمل وفقاً لسوق السلع الخاضع لزيادة سيطرة الدولة وإشرافها. وقد هدفت هذه القوانين في جزء منها إلى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً، وجزئياً للسيطرة على المضاربات وضمان الرعاية المناسبة للمحصول الذي يعدّ مورداً أساسياً للقطع الأجنبي، ويشكل نسبة مهمة من دخل الدولة.

لقد تجاوزت المراسيم التشريعية التي أصدرها الرئيس الشيشكلي في أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ تنظيم الإنتاج الزراعي، لإعادة تنظيم حقوق الملكية الريفية، محددة كيفية استعمال الأراضي المملوكة من الدولة. وقد أعطت القوانين الجديدة الدولة صلاحية إحصاء أراضي الدولة، وتوزيعها على الفلاحين، وتحديد سقف ما يمكن الفرد أن يملكه من أراضي الدولة[٤٤]. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد تناولت الملكية العامة أكثر من الملكية الخاصة، فقد كان لها تأثير مهم على ملاك الأراضي الخاصة. وقد أعطى شمول تنظيم الدولة للأراضي العامة أساساً جديداً لتحديد الملكية على نحو أكثر دقةً، ولتعزيز حقوق الملكية الموجودة[٤٥]. وخلال التاريخ السوري الحديث، كان الغموض حول حقوق الملكية وحق أصحاب الملكية في الحصول على سندات ملكية بأراضي الدولة،

عاملاً أساسياً في قيام إقطاعات واسعة، وفي استمرار الأوليغارشية الإقطاعية[٤٦]. لقد مثلت المحاولات التشريعية لتوضيح حقوق الملكية وتعزيزها، تهديداً جدياً للسيطرة الأوليغارشية على الملكية الزراعية والإنتاج الزراعي، وبالتالي للأسس التي تقوم عليها القوة الاقتصادية والاستقلال السياسي للنخب الزراعية.

ونتيجة لمطالب الصناعيين بالحماية من المنافسة الأجنبية أُخضعت التجارة الخارجية للوائح تنظيمية جديدة[٤٧]. وبعد الاستقلال قوبل التجار بقائمة واسعة من السلع التي يحظَّر عليهم استيرادها بدءاً بالأزهار الصناعية والمشدات النسائية إلى البيرة[٤٨]. وحتى الصناعة لم تغب عن انتباه الجهات المنظمة في الدولة. فقد كان على الصناعيين أن يتعاملوا مع قائمة طويلة من التراخيص الجديدة والبيانات ومستلزمات الإنتاج[٤٩]. كذلك قادت هذه الإجراءات الحمائية، التي فضلت فئات رأسمالية خاصة على أخرى، إلى أشكال أكثر عدائية من البحث عن الربح، والتنافس في ما بين الرأسماليين من أجل النفوذ السياسي. فقد تنافس كل من التجار الذين يعتمدون على الحدود المفتوحة، والصناعيين الذين يطالبون بإجراءات حمائية، للتأثير في دوائر الدولة المختلفة وضمان التشريعات التي تراعي المجال الخاص بنشاطهم الاقتصادي[٥٠].

وعلى نحو مماثل كانت القرارات الاستثمارية من صلب عمل الدولة. فأي توسيع لمصنع أو استثمار أو زيادة في رأسماله كانت تتطلب ترخيصاً من وزارة الاقتصاد الوطني. كما كان بإمكان مفتشي الدولة القيام بتدقيق حسابات أية شركة، وفي أي وقت يشاؤون، بدون إعلام مسبق[٥١]. وبالإضافة إلى الازدياد الكبير في القيود التنظيمية على العموم، كان الأمر يعكس المستوى الذي

وصل إليه الاتجاه النقابوي الدولتي لدى القادة السوريين بحيث يشمل التنظيم والسيطرة والإشراف على نشاطات القطاع الخاص.

وتكشف هذه الانتقالات عن تحول تدريجي في دور الدولة، من المنظم للنشاط الاقتصادي الخاص، إلى موقع المدير المباشر للإنتاج الاقتصادي. ففي آب من عام ١٩٥٥ اتخذت الحكومة السورية خطواتها الابتدائية الأولى باتجاه التخطيط المركزي، وذلك عندما وافق البرلمان على ميزانية تنمية لسبع سنوات. وعلى الرغم من شيوع خطط كهذه في البلدان النامية آنذاك، والتباين الكبير في مدى انسجامها مع الواقع الاقتصادي، فقد عززت عملية التخطيط المركزي من شأن البيروقراطية في تحديد الأولويات الاقتصادية الوطنية، وعززت سلطة النخب الحكومية في وضع حدود للنشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، ومع انخراط مؤسسات الدولة مباشرة في الإنتاج الاقتصادي، بدأت سورية تحرز ما هو أبعد من حدود القطاع العام البدائي. فقد تشكل القطاع العام بدايةً من خلال تأميم بعض المصالح المملوكة أجنبياً، ومن بينها مصلحة الماء والكهرباء والسكك الحديدية ومؤسسة الريجي للتبغ المملوكة لفرنسا. ثم تولت هيئات الدولة لاحقاً مسؤولية التطويرات الملحة للبنية التحتية في البلد، من خلال أعمال كالشركة المكونة من القطاعين العام والخاص المشتركين لتوسيع وتحديث المرفأ الأكبر في سورية وهو مرفأ اللاذقية. وهناك مشاريع أخرى مشابهة اتخذت فيها الدولة المبادرة، ومنها الخطط لتوسيع نطاق الري لما يزيد على أربعمائة ألف هكتار من الأراضي، والعمل على تحسين شبكة النقل، وبرنامج لبناء المدارس[٥٢].

لقد تنوعت كثيراً ردود فعل قطاع الأعمال على اتساع نطاق تدخل الدولة من حالة إلى أخرى. فقد تغيرت وتبدلت التحالفات السياسية تبعاً لما ينتج من القرار أو القانون أو المرسوم. كذلك رحبت المعارضة الموحدة من الرأسماليين وملاك الأراضي ببعض اللوائح التنظيمية الجديدة، كالخطط الرامية إلى اعتماد ضريبة دخل تصاعدية في بداية ١٩٥٢، فيما لاقت إجراءات أخرى ردود فعل إيجابية من الرأسماليين المحليين، ومن بينها المرسوم الذي يمنع المستثمرين الأجانب من السيطرة المباشرة على النشاطات الاقتصادية المحلية، ويجبرهم على العمل من خلال وكلاء سوريين[٥٣]. وعلى العكس من ذلك فقد أدى تأميم المصالح المملوكة لأجانب ما بين شباط وآذار من عام ١٩٥١ إلى انقسامات حادة بين الملاكين ورجال الأعمال، حيث نال دعم الوطنيين الاقتصاديين في البرلمان، بما في ذلك سياسيون مؤيدون لرجال الأعمال، غير أن الحزب الوطني المحافظ هاجمه بقوة على أرضية أنه سيجعل سورية مكاناً غير محبَّذ بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية[٥٤].

الحكم البرلماني واستقطاب الحياة السياسية

لقد استمرت هيمنة النخب الإقطاعية ورجال الأعمال على الاقتصاد السياسي في سورية، وأدركوا سريعاً الطابع المزدوج للتغيرات الجارية في البلد. إن تزايد تدخل الدولة والضغط الشعبي للقيام بالإصلاح الاجتماعي وتراجع مكانة قطاع الأعمال في البرلمان السوري كانت تشكل خطراً من جهة على الرأسماليين المتأثرين مباشرةً من تصرف الدولة، وبمعنى أيديولوجي أعم، على نخب رجال الأعمال الملتزمة بعمق بمبدأ أولوية القطاع الخاص، وبمحدودية الدور الاقتصادي للدولة. لقد كان الاعتماد التاريخي

لسورية على التجارة، وضرورة الاعتراف بحدود تدخل الدولة، وأهمية الحفاظ على دور القطاع الخاص، مواضيع شائعة منذ الخمسينيات وأوائل الستينيات في الكتابات عن الاقتصاد السوري لدى اقتصاديين ورأسماليين تجاريين وصناعيين[٥٥].

لقد قبل الإقطاع ورجال الأعمال، ورحبوا أيضاً بتدخل الدولة طالما أدى ذلك إلى تقوية موقعهم الاقتصادي دون أن يلزمهم بتقديم تنازلات سياسية. وطيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٤ نظر كل من الإقطاع والرأسماليين إلى الدولة على أنها مجموعة من المؤسسات التي تخدم مصالحهم مباشرةً وتحصّنهم من العواقب الاقتصادية للتغيير الاجتماعي. والدور المناسب للدولة من وجهة نظرهم هو دعم القطاع الخاص والتوسط لدى اتحادات القوى الشعبية بما يجنبهم تقديم التضحيات المباشرة[٥٦].

لكن سرعان ما تحولت هذه المؤسسات الحكومية، التي اعتقدت النخب السورية أنها ستحميها من المطالب الشعبية، إلى أدوات لتنظيم هذه المطالب وتشريعها. كما تحولت المؤسسات، التي توقعوا منها الاستجابة لمصالحهم، إلى آليات تعوق أو تتعارض مباشرة مع هذه المصالح. ويعكس هذا التحول في توجه مؤسسات الدولة تزايد قوة البيروقراطية وتزايد هامش استقلاليتها في معالجة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا كان نتيجة أيضاً لتوزيع رأس المال في البلد. فقد تطلب كل من التصنيع والإصلاحات الاجتماعية الضرورية له إعادة تنظيم رأس المال الوطني كي يكون بإمكان الدولة إعادة توزيعه وفرض الضرائب عليه. في البداية وخلال الفترة التي أعقبت الاستقلال، اعتقد الرأسماليون بأنه يمكن تحقيق هذا من خلال الإصلاح الريفي الذي تمكن الإقطاع من

إعاقته. ومع غياب رأس المال الأجنبي، وهو ما عمل على تحقيقه الرأسماليون السوريون، غدت أعباء التصنيع والإصلاح الاجتماعي أشد وطأةً على عاتق هؤلاء الرأسماليين. وفي المحصلة أتت استجابة الحكومة للمطالب الشعبية لتفرض التضحيات المباشرة التي سعى كل من الرأسماليين والنخب الإقطاعية إلى تجاوزها. وعلى الرغم من النفوذ السياسي الذي تمتعت به جماعات القطاع الخاص فإن تحول المؤسسات الاقتصادية للدولة وتنامي قدرتها على تنظيم الاقتصاد السوري قد أصبح مع ذلك مصدراً رئيساً لتوتر العلاقات في ما بين الدولة والقطاع الخاص. وعلى العكس من الرأي القائل بأنه يمكن فهم التحول المؤسساتي للدولة من منظور الانتقال السلس إلى رأسمالية الدولة، أو على أرضية انبثاق الدولة كمستثمر وكيل، فقد اتفق توسع الدولة مع، وفي الحقيقة غذى، الارتفاع المذهل في مستوى الخلاف بين القوى الحكومية والرأسماليين.

بعد العام ١٩٥٤، وبعد التغيرات في تركيبة البرلمان، أصبح صعباً على الرأسماليين والإقطاعيين الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية ــ إن كان ذلك من خلال السيطرة على العملية الانتخابية ومؤسسات الدولة، أو من خلال السيطرة على أجندة عمل الدولة، ولهذا الأهمية نفسها أيضاً. وقد عبرت عن هذا أصوات جديدة تنافست من أجل الفوز برعاية الدولة ومواردها، وكانت مسموعةً. كما تعززت هذه التطورات بالتغيرات المؤسساتية التي وسمت تكوين الدولة السورية بعد المرحلة الاستعمارية، وساعدتها آنذاك أحداث من خارج الحدود السورية. فقد خلق بروز الرئيس عبد الناصر في مصر واتساع حركة عدم الانحياز وجاذبية الأيديولوجيات المعادية للإمبريالية، وضعاً ازدهرت من خلاله الآراء الوطنية والشعبوية الجذرية لكل من البعث والحزب الشيوعي السوري. كذلك أعيدت

صياغة الخطابات الوطنية بمصطلحات عدم الانحياز الجذرية. والتقت معاداة الإمبريالية في الخارج مع الخطابات المعادية للرجعية والرأسمالية في السياسة الداخلية معززة الجاذبية الأيديولوجية لحركات التغيير.

مع انتهاء حكم الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ عاد الحكم البرلماني تماماً وتقرر إجراء الانتخابات في أواخر الصيف وأوائل الخريف. وقد اغتنم الزعيم البعثي أكرم الحوراني حالة الانفتاح هذه فاستأنف نشاطاته لحشد الفلاحين في المناطق الشمالية من سورية دعماً لحزب البعث. وفي الشهور التي سبقت الانتخابات «بذل الحوراني جهوداً كبيرة لاستنهاض العمال والفلاحين ضد أسيادهم التقليديين» ونظّم المظاهرات والمسيرات محرضاً مرةً أخرى الفلاحين على مقاومة الإقطاعيين[٥٧]. واستغل العمال حالة الانفتاح السياسي للعمل من أجل تحسين الأجور وشروط العمل. لقد تميز صيف ١٩٥٤ بعدد من الإضرابات والنشاطات التنظيمية على أيدي النقابات في صناعة النسيج والاتصالات وعمال مرفأ اللاذقية بالإضافة إلى سائقي الحافلات والتاكسي. كذلك تحرك الموظفون المدنيون بشأن ضمانات العمل والأجور. وفي شهر تموز لم يضرب فقط المحامون والقضاة لأجل المستحقات غير المدفوعة وتصنيف الوظائف، بل بُلِّغ أيضاً عن تحرك البوليس وعناصر الأمن الداخلي من أجل تحسين أجورهم لتصبح مساوية لرواتب عناصر الجيش والشرطة[٥٨].

لقد استجاب المرشحون في دمشق والمراكز المدينية الأخرى لكفاحية العمال وتعهدوا بدعم حقوق العمال والفلاحين وبتوسيع برامج الرعاية الحكومية والضمان الاجتماعي. وكان الحزب

الشيوعي السوري نشيطاً وبقوة خلال الحملة، وخصوصاً بين العمال، ودخل مع البعث في تنافس شديد حول أحقية تمثيل القطاعات الشعبية. وقد زاد البعثيون من تمثيلهم في الانتخابات الأولى الحرة والمفتوحة منذ العام ١٩٤٧ إلى ١٩ مقعداً من أصل ١٤٢ في مجلس تشريعي منقسم بعمق. وأعاد الناخبون في دمشق المندوب الشيوعي الوحيد خالد بكداش، أول عضو حزبي ينتخب للبرلمان في العالم العربي.

ما يعكس تجذر الطبقة العاملة في مرحلة ما بعد الشيشكلي أن قادة الاتحاد والنقابات اتخذوا إجراء فورياً بعد الانتخابات لإلزام المسؤولين المنتخبين حديثاً بالوفاء بالوعود التي قطعت خلال الحملة الانتخابية. وفي أواخر تشرين الأول أرسل الاتحاد العمالي العام مذكرة إلى البرلمان والسلطات التنفيذية، مطالباً الحكومة بالتحرك من أجل طائفة واسعة من المطالب العمالية، بدءاً باتباع سياسة عملية وسريعة لخفض أسعار المواد الغذائية، إلى بناء مساكن عمالية والقيام بإجراءات لخفض معدل البطالة، وإقرار تشريع الضمان الاجتماعي وحماية أكثر فاعلية للصناعة المحلية وزيادة سيطرة الحكومة على الإنتاج المحلي، إضافة إلى العديد من المطالب الأخرى. وقد ركز قادة الاتحاد العمالي عند تقديمهم لهذه المطالب على دور العمال في «استعادة الحياة الديموقراطية إلى البلاد» مذكرين المسؤولين بأن من بين أهم ما يميز الانتخابات البرلمانية الحديثة هو الوعود التي قطعها جميع المرشحين للعمل من أجل إنصاف العمال والمزارعين وحمايتهم من التعسف الاجتماعي الذي يعيشون فيه الآن، واستبدال هذه الشروط بالعدالة الاجتماعية كي يكون بالإمكان التخلص من نقطة الضعف الأخطر في البلاد[٥٩].

والدليل الآخر على النضالية الجديدة للعمال كان واضحاً في التغيرات المؤسساتية في الاتحادات العمالية بعد انقلاب الشيشكلي. فقد استمر اتحاد نقابات العمال التقدمي المستقل (PFTU) في تحدي القيادة القديمة للاتحاد العام لنقابات العمال (GFTU) ونجح في تأسيس فرع ثان في حمص في العام ١٩٤٧. وبعد الوحدة بين سورية ومصر في شباط من العام ١٩٥٨ توحد الاتحادان التقدميان في كل من حمص ودمشق تحت قيادة طلعت تغلبي الذي انتخب حديثاً من فرع دمشق لـ (PFTU). وحتى داخل (GFTU) الأكثر رسوخاً، حل قادة تقدميون محل مسؤولي نقابة أقل نضاليةً. وفي الانتخابات التي عقدت في أوائل ١٩٥٧ استُبدلت اللجنة التنفيذية المخضرمة للاتحاد العام، التي كان للحزب الاشتراكي التعاوني تمثيل قوي فيها، بقائمة يترأسها مصطفى بوشي وهو قائد نقابي شيوعي، وقد سيطر عليها الشيوعيون والاشتراكيون[٦٠].

مقاومة الإصلاح

كان من شأن القوة الانتخابية الجديدة للحركات الإصلاحية، وتجذر النقابات العمالية، والمستويات الجديدة للتحرك الفلاحي، والمطالب الشعبية المتصاعدة، أن تدفع قادة قطاع الأعمال لتكريس المزيد من اهتمامهم وقدراتهم التنظيمية لمواجهة القوى التي اعتقدوا بأنها تشكل تهديداً لمصالحهم الاقتصادية. وقد تراجع دورهم كمدافعين عن الإصلاح الاجتماعي مع اتضاح تكاليف هذا الإصلاح[٦١]. وقد كان هذا التغير واضحاً في العديد من المجالات، غير أنه كان بارزاً بشكل خاص في العلاقات في ما بين الصناعيين والطبقة العاملة المنظمة. وقد انتشرت الإضرابات والتظاهرات في المناخ السياسي المنفتح نسبياً في ذلك الوقت. وفي أوائل أيلول

أضرب مستخدمون في وزارة المالي من أجل الأجور وتأمين العمل؛ وفي أواسط تشرين الأول أضرب بضعة آلاف من عمال النسيج في حلب للمطالبة بزيادة الأجور وبعقود توظيف آمنة. وفي أواسط تشرين الثاني توقف عن العمل ألف ومائة موظف في البنوك، لتغلق عندها جميع البنوك الستة عشر الموجودة في سورية، ما عدا بنكين اثنين(٦٢).

والأهم من ذلك هو أن الصناعيين لم يجدوا أنفسهم بعد ١٩٥٤، وبعدما أصبحت الميول الإصلاحية أقوى في أجهزة الدولة، في مواجهة حركة عمالية متجددة ومندفعة ثانيةً فقط، بل أيضاً في مواجهة مسؤولين حكوميين وسياسيين رفيعي المستوى أكثر تعاطفاً مع القضايا العمالية. ففي العديد من المحطات المهمة، خلال فترة الاحتجاج العمالي الشديد في صيف وخريف عام ١٩٥٤، أُجبر أصحاب العمل على الانصياع للمطالب العمالية نتيجةً لتدخل الدولة. لقد استمر الصناعيون في العمل من أجل تنظيم حكومي أكثر فاعلية للعمال، وكان لهم بالتأكيد أنصار بين أجهزة الدولة، غير أن المساومات التي فرضها مسؤولو الدولة على العمال أدت إلى علاقات أكثر عدائيةً بين الرأسماليين والهيئات المسؤولة عن إدارة الشؤون العمالية.

وكانت هناك أشكال جديدة من تحرك رجال الأعمال والاستجابة الزائدة لمسؤولي الحكومة للمطالب العمالية، ملحوظة خصوصاً في قطاع النسيج الموحد بدرجة عالية. في حزيران من العام ١٩٥٤، وفي أكثر الأحداث العمالية خطورة التي سبقت انتخابات خريف ١٩٥٤، أضرب عمال النسيج في دمشق مطالبين بزيادة الرواتب. وفي أواسط تموز هددت مجموعة من أصحاب المصانع بإغلاق

معاملها وإعادتها إلى الحكومة أو إخراجها كليةً من البلد إن لم ينته الإضراب سريعاً. وبعد يوم واحد من هذا الإعلان نظم عمال النسيج مظاهرات في شوارع العاصمة مركزين تحركهم نحو المراكز الحكومية. وفي الثامن عشر من تموز عاد العمال إلى الشوارع، فاجتمعت عندئذ الحكومة في جلسة خاصة وأصدرت مرسوماً يقضي بسيطرة الدولة على معامل النسيج إذا ما رفض أصحابها التوصيات التي أصدرها الوسطاء الحكوميون لحل الإضراب.

ولمتابعة الضغط على الحكومة أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال في العشرين من تموز أن إضراباً عاماً سينفذ في دمشق ويمتد بعدها إلى بقية المحافظات. غير أن هذا الأمر قد تأجل لإتاحة المجال للحكومة لإصدار تشريع عمالي جديد يمدد حق الإضراب ـ أي منح العمال غطاء قانونياً ـ وأن تدفع الحكومة رواتب العمال في حال رفض أصحاب المصنع فتح معاملهم. وفي الخامس من آب أصدر مجلس الوزراء، الذي خول صلاحيات جديدة للتدخل في المنازعات العمالية، مرسوماً ينص على أن لا يعتبر الإضراب خرقاً لعقود التوظيف، وبالتالي حرم أصحاب المعامل من إمكانية طرد العمال المضربين أو قطع رواتبهم خلال فترة الإضراب. عندئذ تنازل أصحاب المعامل عن مواقفهم بعدما أدركوا أنهم قد خسروا أية إمكانية لتدخل الدولة إلى جانبهم. غير أنهم طعنوا بدستورية التشريع الجديد من خلال طلب إلى المحكمة السورية العليا في الثامن من آب، وهددوا بمقاطعة الدورة القادمة لمعرض دمشق الدولي[٦٣].

وفي وقت لاحق من العام ذاته تكرر الأسلوب نفسه خلال إضراب

كبير لعمال النسيج في حلب. ففي التاسع من تشرين الأول أضرب نحو خمسة آلاف عامل نسيج احتجاجاً على الاستخدام التعسفي لعقود العمل المؤقتة. ومرةً أخرى مورست الضغوط على أرباب العمل، بتعليمات مباشرة من وزير الداخلية، لإيقاف العمل بالعقود المؤقتة لينتهي الإضراب بعد ذلك بسرعة[٦٤].

كانت هذه الأحداث نموذجية بالنسبة إلى نمط التفاعل القائم في ما بين العمال والدولة والإدارة في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨. فالموظفون المدنيون، وحتى بعض أعضاء الحكومة، عبروا عن تعاطف متزايد مع العمال في قضايا الأجور وشروط العمل، وكانوا مستعدين لدعم تحرك عمالي أكثر جذريةً. ولكن في هذه الأثناء صعَّد الصناعيون من معارضتهم للمطالب العمالية، وكانوا قلقين جداً من تدخل الدولة لصالح العمال. ومع تغير ميزان القوى السياسي لغير صالحهم بعد عام ١٩٥٤ أصبح التجار وأرباب المصانع أكثر صراحةً في التعبير عن قلقهم من تجذر حركات المعارضة والعمال. فقد انتقدوا علناً نهوض الاشتراكية في سورية، متخوفين من خطر انقلاب شيوعي، وفي الوقت ذاته لم يكن لأساليب التوظيف التي يعتمدونها إلا أن تزيد من تجذر الحركة العمالية.

وبناءً على ذلك تمثل علاقات العمل مؤشراً حاسماً إلى الصيغ المتغيرة لتنظيم الصراع الاجتماعي في سورية خلال الخمسينيات. لقد أدى تغير أشكال تدخل الدولة والتعبئة العمالية إلى إعادة استخدام سريعة للوسائل السياسية المتاحة لكل من العمال وأصحاب المصانع، والى تغيير الحسابات السياسية التي حكمت تفاعلهما معاً. وبعد أقل من عقد على إقرار قانون العمل في عام

١٩٤٦، الذي كان ينظر إليه على أنه آلية لضبط المشاركة العمالية في الحياة السياسية، كان التحرك العمالي، بدلاً من ذلك، هو من يحول سياسة الدولة. لقد استخدم الرأسماليون تكتيكات من قبيل المناشدات القضائية لاستعادة التصور القديم عن الدولة كمديرة للطبقة العاملة لا محامية عنها، غير أن جهودهم غالباً ما باءت بالفشل.

وبعدما تراجعت ثقة الأنشطة الاقتصادية في مؤسسات الدولة بلعب دور الوسيط، سعى الرأسماليون إلى استراتيجيات تمكنهم من استيعاب التطرف المتزايد في الحياة السياسية السورية. فقد عدّوا أنفسهم سياسياً شركاء كباراً في تحالف محافظ مع النخب الإقطاعية. وفي هذا السياق، سعى السياسيون المؤيدون لرجال الأعمال، والذين دافعوا سابقاً عن الرؤية الإصلاحية للمجتمع السوري، إلى كبح حركة التغيير الاجتماعي، واحتواء النشاط الشعبي بين كل من العمال والفلاحين[٦٥].

وهكذا انضم المندوبون الذين يمثلون المصالح الإقطاعية، بعد الانتخابات في عام ١٩٥٥، إلى البرلمانيين المؤيدين لرجال الأعمال، لإزالة الحدود المفروضة على ملكية الأراضي، التي سبق أن فرضت في عهد الشيشكلي، وإلحاق الهزيمة بالقانون المقترح لحماية حقوق الفلاحين.

وبالرغم من فوز هذا التحالف أحياناً بين البرلمانيين الممثلين للإقطاع، وأولئك الممثلين لرجال الأعمال، لم يتأكد من سيطرته على أجندة المجلس التشريعي في المناخ السياسي لسورية ما بعد ١٩٥٤[٦٦]، حيث استمر المندوبون التقدميون في العمل من أجل الإصلاح الريفي، واستطاعوا أحياناً، بدعم شعبي متنام لمزيد من

التغيير الاجتماعي الجذري، أن يهزموا الأغلبية المحافظة. وفي حادثة شهيرة في عام ١٩٥٧ افتتح عشرة مندوبين إصلاحيين نقاشاً حول طرد الفلاحين من بيوتهم، وهو ما كان يمارس في مناطق ريف دمشق واللاذقية وحمص وحماه وحلب، حيث كانت منازل الفلاحين ملكاً للإقطاعيين. لقد قدم المندوبون اقتراحاً يحظر طرد الفلاحين حتى إعداد قانون أشمل لحماية الفلاحين منسجم مع الدستور. وفي السادس عشر من آذار صوت البرلمان على المشروع، وكما يصف المؤرخ عبد الله حنا فإنه «لم تسمح الشروط السياسية العامة لمندوبي الإقطاع بمعارضة هذا الاقتراح. فقد أُجبروا مع عدد من المندوبين البرجوازيين على مغادرة الجلسة. ومن أصل ١٤٤ مندوباً لم يبق في القاعة سوى ٣٨ مندوباً، صوَّت منهم ٣٦ لصالح الاقتراح»[٦٧].

وبمقاطعة ممثلي الإقطاع ورجال الأعمال فاز المندوبون الإصلاحيون، وسن قانون حماية الفلاحين[٦٨]. وقد أعقب الإصلاحيون هذا النجاح بخطوة أكثر جرأةً لتجسيد المشاركة السياسية للفلاحين في المستوى السياسي. وقبل بضعة أشهر فقط من الوحدة مع مصر قدم النواب البعثيون مشروع قانون يقضي بمد الحقوق الممنوحة للعمال الصناعيين بموجب قانون العمل لعام ١٩٤٦، المتضمن الحق في الانضمام إلى نقابة والاشتراك في النشاط السياسي والإضراب، لتشمل الفلاحين أيضاً. وانعكاساً لمعارضة الإقطاعيين الشديدة للقانون المقترح دعت غرف الزراعة السورية إلى عقد اجتماعها السنوي في دمشق، عشية تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، في السابع من شباط ١٩٥٨، وكان مشروع قانون حماية الفلاحين المقترح على رأس جدول الأعمال[٦٩].

لقد حدّت معارضة الإقطاعيين ورجال الأعمال من الآثار العملية للتشريعات التقدمية. مع ذلك تبين هذه الأحداث إلى أي حد بدأ ينسق كل من رجال الأعمال والإقطاعيين في البرلمان لمعارضة تعميق الإصلاح الاجتماعي. كما تشير إلى نمط جديد من العلاقات في الساحة السياسية السورية يتميز بدرجة عالية من نشاط العمال والفلاحين، وتصاعد المطالبات بالإصلاح بين القطاعات المنظمة وتزايد قدرة المندوبين التقدميين على مواجهة خصومهم المحافظين في البرلمان. وقد تبلورت هذه العلاقات لدى تشكل ائتلافات تقدمية معادية للغرب ومؤيدة بقوة للوحدة داخل البرلمان السوري خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، حيث أدى الأمر حينئذ إلى ازدياد القوة السياسية لكل من البعث وخالد العظم والقائد الشيوعي خالد بكداش.

في حزيران من عام ١٩٥٦ أدى ازدياد الدعم الشعبي للأحزاب السياسية الإصلاحية، والخلافات بين النخب السياسية حول السياسة الخارجية السورية، إلى تأليف حكومة وحدة وطنية عُين فيها العضو المؤسس لحزب البعث صلاح الدين البيطار وزيراً للخارجية، والرجل الثاني في الحزب خليل كلاس وزيراً للاقتصاد[٧٠].

في ذلك الخريف أدى فشل المحاولة الانقلابية، التي كان ضالعاً فيها العسكري السابق والقوي أديب الشيشكلي، إضافة إلى متورطين آخرين من المحافظين البارزين في حزب الشعب، إلى تعزيز موقع التقدميين والوحدويين المؤيدين لمصر داخل الحكومة وأجهزة الدولة[٧١]. وعلى الرغم من كون المندوبين التقدميين قد أتوا في الغالب على أثر سلسلة من الأزمات في السياسة الخارجية ـ إخفاق انقلاب الشيشكلي وحرب السويس حديثة العهد والتدخل

الغربي في السياسة السورية ـ فقد تباهت مع ذلك «الجبهة التقدمية» المنبثقة، برؤيتها الإصلاحية المتعلقة بالقضايا السياسية والاقتصادية المحلية.

منذ البداية تقريباً ووجهت الجبهة التقدمية بالسؤال المتعلق بمن سيصبح من الجماعات السياسية القوة التقدمية الرئيسية في البلاد. فقد قلقت القيادة البعثية من أن تزايد الدعم الشعبي للحزب الشيوعي سيقوّض مكانة البعث. وكان أكرم الحوراني على الخصوص قلقاً حيال ردود الفعل المحتملة من جانب الغرب على تصاعد الدعم الشعبي للشيوعيين. وأبدى تخوفه من أن انتصاراً انتخابياً أو حتى انقلاباً مدعوماً من الشيوعيين قد يؤدي إلى عودة الغرب بما من شأنه إطاحة الإنجازات التقدمية الحديثة. فاللهجة الغربية آنذاك، وتدخل وكالة الاستخبارات الأميركية في سورية، والهجوم على السويس، كل هذه قد أعطت شيئاً من الصدقية لمخاوف أكرم الحوراني[٧٢].

لقد تجلى رد الفعل الدفاعي للبعث على نهوض الحزب الشيوعي، إلى حد ما، في موقفه المتأرجح من مدى المضي في دعم إعادة التنظيم الجذرية للسياسة الاقتصادية في سورية. فعلى الرغم من رؤيته إلى ذاته حزباً ثورياً ودعمه للاشتراكية، لم يقم البعث، وخصوصاً الجيل المؤسس كميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، بإعداد برنامج اقتصادي متكامل، ولم يدعُ إلى القضاء على الملكية الخاصة أو سيطرة الدولة الكلية على وسائل الإنتاج[٧٣]. وعلى الرغم من الإدانة الشديدة التي كان يوجهها مؤسسو البعث للرأسمالية والإقطاع، فقد كانوا يشيرون إلى أن الحزب لن يقلد أطروحات ماركس ولينين، كما انتقدوا دائماً أممية

الحزب الشيوعي بوصفها برهاناً على عدم دعمه بما يكفي للقومية العربية[٧٤]. ولم يكن من شأن التحالفات التكتيكية بين البعث والشيوعيين أن تزيل هذه الفروقات التي انفجرت الآن إلى العلن[٧٥]. وقد تفاقمت التوترات بين الطرفين نتيجة توقعات، مبالغ بها، بأن الانتخابات القادمة ستكشف عن القوة الشعبية المتزايدة للشيوعيين، وبأن الشيوعيين يخترقون القاعدة الداعمة للبعثيين في أوساط العمال والفلاحين والطلاب. لقد وصل تطور القوى التقدمية في سورية إلى الذروة في أواسط ١٩٥٧، حيث لم ينخرطوا حينئذ في العمل لإلحاق الهزيمة بالسياسيين المحافظين فقط، بل في الخلافات الحادة في ما بينهم حول كيفية تقسيم المغانم التي اعتقدوا أنها ستكون قريباً من نصيبهم. وقد أدت هذه الخلافات إلى الانفصال بين البعث والحزب الشيوعي، ثم إلى الوحدة مع مصر.

ولتفادي احتمال الهزيمة الانتخابية، قرر البعث مقاطعة الانتخابات البلدية في نوفمبر من عام ١٩٥٧. ولمنع قيام سلطة مدعومة من الشيوعيين، قرر الحزب بشكل أحادي التخطيط لوحدة مع مصر على الرغم من عدم تقبل الرئيس المصري للإقدام على هذا المشروع، وبروز معارضة قوية من قبل العديد من الأحزاب السورية. لم تكن الوحدة المصرية ـ السورية جديدة كل الجدة: فقد كان هناك العديد من المعاهدات والمواثيق التي ربطت بين البلدين، تتضمن عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية، إضافة إلى قيادة عسكرية مصرية ـ سورية مشتركة تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر. وإضافة إلى ذلك فقد كانت الوحدة العربية المبدأ التنظيمي المركزي للبعث، حيث احتلت المكانة الأولى في شعار البعث المعروف «وحدة حرية اشتراكية». ووفقاً لميشيل

عفلق وصلاح الدين البيطار، فإن الوحدة هي شرط ضروري لإلحاق الهزيمة بالإقطاعية في الداخل، والامبريالية في الخارج. كما كانت الوحدة مع مصر هدفاً صريحاً في السياسة البعثية منذ العام ١٩٥٦ عندما أدى فشل العدوان على السويس وتحدي عبد الناصر للغرب، من خلال شرائه لصفقة الأسلحة التشيكية ودوره في حركة عدم الانحياز، إلى إعطائه مكانةً لا نظير لها كزعيم عربي تقدمي(٧٦).

مع ذلك، ربما كانت الدوافع الأيديولوجية ذات أهمية ثانوية في الاندفاع نحو الوحدة. فقد أيد العديد من الضباط السوريين الوحدة اعتقاداً منهم بأن عبد الناصر سيخمد الصراعات السياسية المدنية، ويحكم من خلال مجلس ثوري بقيادة عسكرية، كما هي الحال في مصر. كذلك اعتقد البعثيون بأن الوحدة ستعزز مكانتهم في سورية وتقوِّض مكانة خصومهم الشيوعيين. وفيما تحسب القادة الشيوعيون لهذه الاندفاعة نحو الوحدة، آخذين في الحسبان قمع عبد الناصر للشيوعيين في مصر في ذلك الحين، كانوا مجبرين على الانصياع لتعاظم الدعم الشعبي لهذه الحركة. وبإلحاح من البعث قام وفد من الضباط بقيادة رئيس الأركان عفيف البزري بزيارة القاهرة للتأكيد على دعم سورية للوحدة، وطلب مساعدة عبد الناصر لإعادة الاستقرار إلى سورية. وفي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٨ لحق البيطار بالضباط في القاهرة، حيث قام بالاشتراك مع رئيس الأركان عفيف البزري، وبدون تفويض من حكومته، بالتفاوض مع الرئيس عبد الناصر من أجل الوحدة المصرية ـ السورية. وعندما عاد البيطار إلى دمشق وجهت له انتقادات حادة على الاتفاقية، خصوصاً من كتلة العظم الديموقراطية، والحزب الشيوعي السوري. وبعد عدة أسابيع من النقاش داخل سورية حول شروط عبد الناصر ـ حيث تضمنت

هذه الشروط حل الأحزاب السياسية السورية، وسلطة مصرية شاملة على شؤون الإقليم الشمالي ـ أذعن مجلس الوزراء وسافر إلى القاهرة، حيث أعلن هناك في الأول من شباط عام ١٩٥٨ قيام الجمهورية العربية المتحدة لكل من مصر وسورية. وهكذا انتهت تجربة سورية الأولى في الاستقلال، بعد ما يزيد قليلاً على العشر سنوات، بالتخلي الطوعي عن السيادة السورية. وما خلا الشهور الثمانية عشر، ما بين الانفصال وانقلاب البعث في عام ١٩٦٣، توقفت الحياة السياسية البرلمانية القائمة على التنوع وتعددية الأحزاب في سورية.

الهوامش

(١) يؤكد مارش وأولسن أن المؤسسات لا تأتي استجابةً لمحيطها فقط، بل تلعب، في الوقت ذاته، دوراً في تكوين هذا المحيط. (جيمس مارش ويوهان اولسن، **إعادة اكتشاف المؤسسات: القاعدة المؤسساتية للسياسة**، نيويورك: المطبعة الحرة، ١٩٨٩، ص ١٦٢.

(٢) البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، **التطور الاقتصادي في سورية** (بالتيمور: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٥٥).

(٣) سمير مقدسي، «القطاع العام والنمو الاقتصادي. ١٩٤٥ ـ ١٩٥٧» رسالة دكتوراه، جامعة كولومبيا، ١٩٦١، ص ٢.

(٤) انظر مثلاً زياد كيلاني، «الاشتراكية والتغيير الاقتصادي في سورية» **دراسات شرق أوسطية** ٩ (كانون الثاني ١٩٧٣) صفحات ٦١ ـ ٧٢، ويحي سادوسكي، «السلطة السياسية والتنظيم الاجتماعي في سورية: مسيرة تدخل الدولة، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨» رسالة دكتوراه جامعة كاليفورنيا، لوس انجلوس، ١٩٨٤.

(٥) في ما يخص دور الدول كمقاولين وكلاء انظر بيتر إيفانز، **الاستقلال المصان، الدول والتحول الصناعي** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٥).

(٦) لقد كانت هذه المنافسة واضحة في مداولات «البرلمان الاقتصادي» الذي أسسه أديب الشيشكلي في تشرين الثاني من العام ١٩٥٢، حيث أكد المسؤولون الحكوميون أنهم سينظرون فقط في مطالب القطاع الخاص من أجل الإصلاح الضريبي التي لم تؤثر سلباً على عائدات الدولة. انظر الفصل ٢، ص ٤٦.

(٧) ادموند عصفور، **سورية: التنمية والسياسة المالية** (كامبريدج مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة هارفارد، ١٩٥٩)، ص ٧١.

(٨) ريمون ـ هينيبوش، **السلطة الاستبدادية وتشكل الدولة في سورية البعثية: الجيش والحزب والفلاحون** (بولدر، كولورادو: ويست فيو، ١٩٩٠) الصفحات ٤٩ ـ ٥٢.

(٩) رالف ي كراو، «الخدمة المدنية في سورية المستقلة: ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة ميشيغان، ١٩٦٤.

(١٠) بيتر ايفان، **التطور التابع: تحالف الدولة والرأسمال المحلي والمتعدد الجنسيات، في البرازيل** (برينستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٩)ص، ٨٦.

(١١) الجمهورية العربية السورية، البيان الأول عن إنجازات الحكومة السورية للنظام الجديد، المعلن من قبل الجنرال فوزي سلو، رئيس الدولة ورئيس حكومة الشعب السوري (دمشق: المديرية العامة للمعلومات، آذار ١٩٥٢)، والجمهورية العربية السورية، الإعلان الثاني عن إنجازات الحكومة السورية للنظام الجديد، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، آذار ـ حزيران ١٩٥٢، المعلن من قبل الجنرال فوزي سلو، رئيس الدولة ورئيس حكومة الشعب السوري. (دمشق: المديرية العامة للمعلومات، حزيران ١٩٥٢).

(١٢) البيون روس، «مطلوب من النظام السوري مواجهة قضية أساسية» **نيويورك تايمز**، ٣١ كانون الثاني، ١٩٥٢. روس، «على سورية أن تستفيد من طاقات الطلبة» **نيويورك تايمز**، ٢٧ شباط ١٩٥٢. وأيضاً روس، «السيطرة المفروضة على الشباب في سورية» **نيويورك تايمز**، ١١ نيسان ١٩٥٢.

(١٣) ماري لويس مانلي، «وثيقة: الدستور السوري لعام ١٩٥٣» **ميدل ايست جورنال** (خريف ١٩٥٣)، الصفحات ٥٢٠ ـ ٣٠.

(١٤) القانون رقم ٢٧٩، ١١ حزيران ١٩٤٦. هناك ملخص للنص في كتاب بدر الدين السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ (بيروت: دار ابن خلدون ١٩٧٥) الصفحات ٨٨ ـ ٩٤. هناك عرض تاريخي موجز للجهود التي بذلتها النقابات العمالية لضمان إقرار مشروع القانون، في كتاب عبد الله حنا **الحركات العمالية في سورية ولبنان، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥** (دمشق: دار دمشق، ١٩٧٣)، الصفحات ٤٨٦ ـ ٩١. هناك تفاصيل إضافية موجودة في تابيثا بيتران، سورية (نيويورك: برايجر ١٩٧٢)، ص ١٣٧.

(١٥) سادوسكي «السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي» ص ١٣٧.

(١٦) رفيق قطان، «تطور الحركة العمالية في سورية» **دراسات عربية** ٢ (١٩٦٥) ص ٨٥.

(١٧) «السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تحليل الحركة العمالية في سورية، ١٥ حزيران ١٩٥٣» الملفات المركزية السرية في الخارجية الأميركية: سورية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ (فريدريك، منشورات الجامعة الأمريكية، ١٩٨٧) الصفحات ٨٢١ ـ ٢٤.

(١٨) اليزابيت لونغنس، **الطبقة العاملة في سورية: طبقة في طور التكون** مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس، ١٩٧٧، ص ٧٨. انظر أيضاً عزيز علوني «الحركة العمالية في سورية» **ميدل ايست جورنال** ١٣ (شتاء ١٩٥٩)، الصفحات ٦٤ ـ ٧٦.

(١٩) مكتب الدراسات العربية، دراسات حول الاقتصاد السوري، ١٩٥٧ (دمشق: مكتب الوثائق العربية والسورية، ١٩٥٨). ص ٢.

(٢٠) قطان، «تطور الحركة العمالية» ص ٨٩.

(٢١) في العام ١٩٥١ دافع زعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش بوضوح عن تشكيل تحالف عمالي فلاحي، وعن ضرورة تركيز جهود الشيوعيين من أجل تعبئة الفلاحين. انظر خالد بكداش، «من أجل النضال المظفر في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديموقراطية، يجب أن نتجه بقوة نحو العمال والفلاحين»، **ميدل ايست جورنال** ٨ (شتاء ١٩٥٤)، ص ٨٩. انظر أيضاً نذير جزماتي، **الحزب الشيوعي السوري: مساهمة في نقد الحركات السياسية في سورية ولبنان، ١٩٢٤ ــ ١٩٥٨)** (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٠) ص ٢٧٥.

(٢٢) إن رفض البرلمان النظر في قضية حقوق الفلاحين، بعكس اعترافه المحدود بحقوق العمال، تم التطرق له في كتاب عبد الله حنا **الحركة العمالية في سورية ولبنان، ١٩٠٠ ــ ١٩٤٥** (دمشق: دار دمشق، ١٩٧٣)، ٢: ٤٣٠ ـ ٣١.

(٢٣) ولارد ـ بيلينغ، مع العروبة والعمال، الدراسات الشرق أوسطية في جامعة هارفارد، العدد ٤ (كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٠)، ص. ٣٩.

(٢٤) تسلم الشيشكلي السلطة في العام ١٩٤٩ بعد ثلاث انقلابات عسكرية. واستمر في السلطة حاكماً عسكرياً حتى ١٩٥٢، عندما نصب نفسه رئيساً لسورية. وقد تم تعطيل البرلمان عدة مرات في فترة حكمه، وهو ما

استمر طويلاً بعد توليه الرئاسة. ومع ذلك لعب البرلمان خلال فترة حكمه دوراً مهماً ولفترات طويلة، واستعاد دوره المركزي مباشرةً بعد إطاحة الشيشكلي.

(٢٥) لونغنيس، **الطبقة العاملة** الصفحات، ٨٠ ـ ٨٣.

(٢٦) «من السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، التقرير العمالي السنوي ـ سورية ١٩٥٣، ٢٦ آذار ١٩٥٤» سري، الصفحات. ٨٢٩ ـ ٤٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) توماس ب ستاوفر، «الاتحادات العمالية في الدول العربية» **ميدل ايست جورنال** ٦ (١٩٦٣). الصفحات. ٨٣ ـ ٨٨.

(٢٩) وفقاً لفيليب س خوري، «حوالي ٥٥ بالمائة من أراضي تلك المنطقة [حمص]، ذات الملكية الخاصة، كانت تعود لمجموعة صغيرة من ملاكي الأراضي، من بينهم عائلات الأتاسي وفركوح وسويدان ودندشي. وأغلبهم كانوا مالكين غائبين مقيمين في حمص» (**سورية والانتداب الفرنسي: النشاط السياسي للقومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ص. ٤٢٤).

(٣٠) «صدامات في سورية حول ثورة الأرض: انتشار الإصلاح الذي اندلع في وجه الأساليب الإقطاعية والعائلات الإقطاعية» **نيويورك تايمز**، ١٦ آب، ١٩٥١.

(٣١) بيتران، **سورية**، ص. ١٠١.

(٣٢) «الإقطاعيون السوريون يقاومون الإصلاح الزراعي» **نيويورك تايمز**، ١٤ آب ١٩٥١.

(٣٣) المرجع نفسه، انظر أيضاً ما ورد في كتاب عبد الله حنا **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان** (بيروت: دار الفارابي ، ١٩٧٥ ـ ٧٨)؛ نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧) ص. ٣٣٨ وباتريك سيل **الصراع على سورية: دراسة للواقع السياسي العربي بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ٥٨**، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، الصفحات ١٢٠ ـ ٢١.

(٣٤) نص القانون موجود لدى دورين ورينر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٢) ص. ١٠٢.

(٣٥) «تشريع الإصلاح الزراعي في سورية ومصر وإيران» **ميدل ايست جورنال** (شتاء ١٩٥٣)، الصفحات. ٦٩ ــ ٧٤.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول تشكيل ومهام مجلس النقد والتسليف، انظر جان دوكري، **الرساميل الأوروبية في الشرق الأوسط** (باريس: مطابع الجامعات الفرنسية، ١٩٦٤) الصفحات. ٣٧٩ ــ ٨٤. لقد افتتح البنك المركزي السوري في آب ١٩٥٦.

(٣٧) انظر عصفور، **سورية: التنمية والسياسة النقدية**، ص ٥٦، **ودراسات في الاقتصاد السوري، ١٩٥٣**، الصفحات. ١٣ ــ ١٤.

(٣٨) عصفور، **سورية: التنمية والسياسة النقدية**، ص ٥٦.

(٣٩) كراو، **الخدمة المدنية** ص ٢٧٦، يصف كيف عملت هذه البيئة. فالطبقات العليا، «أو أعضاء من عائلاتها، كانوا في مواقع سياسية مهمة، أو في مناصب وظيفية مهمة. فقد كانت أسماؤهم بذاتها توجب الاحترام، وهو ما كانوا ينتظرونه ويتلقونه في كل مستويات الخدمة الاجتماعية. والمواطن من هذه المرتبة الرفيعة كان يتجاهل الموظفين المدنيين الصغار، وينتظر احترام الطبقات الوسطى والتعاون من المسؤولين الكبار».

(٤٠) غالبية هذه الإجراءات وضعت في حيز التطبيق في أواخر العام ١٩٤٩ وأوائل العام ١٩٥٠. وقد خول المرسوم التشريعي رقم ١٣٩ (١٩٤٩) الحكومة إعطاء قروض للمشاريع الصناعية الخاصة. كما قدم المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ تسهيلات كبيرة في ما يخص الضرائب على الصناعات الحديثة. انظر **الجمهورية العربية السورية، سورية: الاقتصاد والتمويل** (دمشق: مطبعة الحكومة، ١٩٥٥)، الصفحات. ٨٣ ــ ٨٤. انظر أيضاً مقدسي، **سورية**.

(٤١) انظر بوعلي ياسين، **القطن وظاهرة الإنتاج الأحادي في سورية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

(٤٢) لقد تضمنت هذه المرسوم التشريعي الرقم ٤٧ (١٩٤٧)، الذي يطلب منح التراخيص لجميع الشركات الصناعية الجديدة «بعد أن يكون هناك دراسة اقتصادية مناسبة، من زاوية احتياجات البلد مثلاً». وهذه المعلومات

كانت مطلوبة «كي يكون بإمكان الدولة أن تقوم بدعم السياسة التصنيعية التي تناسب الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني السوري». وعلى نحو مشابه وضع المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ (١٩٥٣) المعايير لعدد من الصناعات الوطنية، ومنها النسيج والقماش والحلويات والأحذية ومواد البناء وما إلى ذلك (**الجمهورية العربية السورية، سورية: الاقتصاد والتمويل**، الصفحات. ٨٣ ـ ٨٤). وقد كان هذا الأخير نتاجاً للتعاون بين صناعيي القطاع الخاص ومسؤولي الدولة لإدارة عملية التنافس.

(٤٣) عصفور، **سورية: التنمية والسياسة النقدية**، الصفحات. ١٨ ـ ٢٥. ؛ ومقدسي، «**سورية**» الصفحات. ١٠٤ ـ ١١١، ١٢٧، ١٦٥ ـ ٧٣ ؛ وصفوح الأخرس، **التغيير الثوري والتحديث: حالة من سورية** (دمشق: ١٩٧٢) الصفحات. ٦٩ ـ ٨٨.

(٤٤) بوعلي ياسين، **حكاية الأرض والفلاح في سورية، ١٨٥٨ ـ ١٩٧٩**. (بيروت: دار الحقائق، ١٩٧٩)، ص ٢٩.

(٤٥) عدنان محوق، «التطور الزراعي الحديث وتوطين البدو في سورية» **ميدل ايست جورنال** ١٠ (ربيع ١٩٥٦)، ص. ١٧٣.

(٤٦) في ما يخص الأرض وحقوق الملكية وتعزيز سلطة الأوليغارشية الاقطاعية، انظر ياسين، **حكاية الأرض**؛ وابراهام غرانوت، **نظام الأرض في فلسطين: التاريخ والبنية** (لندن: ايرِ وسبوتسوود، ١٩٥٢) ؛ وبول م كلات، «جذور ملكية الأراضي في سورية» **الأوراق الاقتصادية للشرق الأوسط**، ١٩٥٨، الصفحات. ٥١ ـ ٦٦؛ وورينر، **الإصلاح الزراعي والتنمية**؛ وألبيرت خوري، «تملك الأرض»، في **التنظيم الاقتصادي في سورية**، إعداد سعيد ب حمادة (بيروت: مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٣٦) الصفحات. ٥١ ـ ٧٢.

(٤٧) لقد تم تناول هذه اللوائح التنظيمية في **الاقتصاد السوري الحديث** ليحيى عردكي، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢) ٢: ٩٧ ـ ١٠٠.

(٤٨) انظر **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٣.

(٤٩) هذا متضمن في كتاب مأمون شلالا، **تطور الوضع الاقتصادي في سورية من ١٩٣٥ حتى يومنا هذا**، من مقتنيات مدرسة العلوم

الاقتصادية، الجامعة الكاثوليكية في لوفين، رقم ٦٧ (دمشق: مطبعة الحكومة، ١٩٦٠)، الصفحات ٢١٨ ـ ٢٢.

(٥٠) مع تمركز السياسة الاقتصادية لدى وزارة الاقتصاد الوطني، التي غالباً ما كانت تفضل المصالح الصناعية على المصالح التجارية، أصبح مألوفاً مثل هذا النوع من الخلافات الرأسمالية الداخلية. فقد صدر مثلاً المرسوم التشريعي الرقم ٦٠ في كانون الثاني من العام ١٩٥٣، مفوضاً إلى الوزارة السيطرة على السياسة المتعلقة بالواردات والصادرات. وقد استخدمت الوزارة هذه الصلاحيات لتوسيع نطاق الإجراءات الحمائية. كما احتج التجار على ذلك، معتبرين أن اللوائح المطبقة فضلت بعض الفئات الصناعية والرأسمالية على غيرها، وفشلت في الآن ذاته في زيادة الدخل من الرسوم الجمركية، وفي منع تهريب البضائع المحظورة. ونتيجة لذلك صدر المرسوم التشريعي الرقم ١٠٠ بعد عدة أشهر، حيث أعطى مجلس الوزراء، الذي يحظى التجار فيه بتمثيل أفضل، السلطة على القرارات التي تتخذها وزارة الاقتصاد الوطني (**دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٣، ص. ٤).

(٥١) (تأسيس معمل وشركة، وزارة الاقتصاد، وثائق الدولة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق).

(٥٢) مقدسي، **سورية**، الصفحات. ٥٣ ـ ٥٦. لقد تم رصد نحو ٢٧ مليون دولار للمشروع.

(٥٣) المرسوم التشريعي الرقم ١٥١، آذار من العام ١٩٥٢، وقد وصف في النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب، السنة الرابعة والثلاثين، الصفحات ١٣٨,ـ ٤٢. انظر أيضاً روس، **السيطرة على الشباب**.

(٥٤) وفقاً **لجريدة القبس** الدمشقية التي اعتبرت شركة الريجي المؤممة حديثاً أحد أهم معاقل الامبريالية في سورية، فإن «الحزب الوطني قد هاجم عمليات التأميم، رغم أنها كانت تحصل من خلال المفاوضات مع المالكين الأجانب، لأنها ستقود لهجرة الرأسمال الأجنبي، ومنع عودته إلى سورية لاحقاً». انظر **القبس**، الرابع والتاسع عشر من كانون الثاني، والأول والسابع والعشرون من شباط، ١٩٥١، محمد، الحركة القومية ، الصفحات ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٥٥) تظهر هذه المواضيع في كتاب مقدسي **سورية** الصفحات ١٦٤ ـ ٦٥. حيث يكتب: «في الوقت الذي يمكن فيه للقطاع الخاص أن يساعد في دفع الجهات الخاصة للاشتراك في الأنشطة الاقتصادية المشجعة، فإنه ينصح باعتماد الملكية العامة للرأسمال الاجتماعي العام، حيث فشل المستثمرون الخاصون، وحيث من المرجح أن يفشلوا». انظر أيضاً م. ن. أزهري، «دور وحدود القطاع العام في الاقتصاد السوري» (دمشق: مكتب الوثائق السورية والعربية، ن. د).

(٥٦) سادوسكي، **السلطة السياسية والتنظيم الاجتماعي** الصفحات ٢٠٤ ـ ٥. يناقش بأن برامج الدولة قد تركزت على المواضيع الآمنة سياسياً، أي حيث تكون تكاليف العمل أقل ما يمكن، أو حيث لا تكون الدولة معنية بالانحياز لجانب أحد الأطراف المتنافسة. غير أني أرى، كما بينت، بأن الآثار المتراكمة لدور الدولة المتزايد في إدارة الاقتصاد لم يكن محايداً سياسياً في ما يخص الرأسماليين والإقطاع.

(٥٧) باتريك سيل، **الصراع** الصفحة. ١٧٧.

(٥٨) «السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تطورات الطبقة العاملة: واقع الإضراب في سوريةط الرابع من آب ١٩٥٤» سري، الصفحات. ٩٢٢ ـ ٢٤.

(٥٩) «السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تطورات الطبقة العاملة: مذكرة الاتحاد الوطني لنقابات العمال حول مطالب العمال ١٨ تشرين الثاني، ١٩٥٤» المصدر نفسه، الصفحات. ٨٥٥ ـ ٥٩.

(٦٠) فرانسوا شفالييه «القوى الموجودة في سورية اليوم» **اورينت** ٤ (١٩٥٧)، الصفحة ١٨١. انظر أيضاً لونغنيس، «**الطبقة العاملة**» الصفحات ٨٧ ـ ٨٨؛ وبيلين، **العروبة والطبقة العاملة** الصفحة ١١٤. والدائرة الأمريكية لشؤون العمال، مكتب شؤون الحركة العمالية الدولية، مديرية التنظيمات العمالية: آسيا واستراليا (واشنطن. د. سي: مكتب الطباعة العائد للحكومة، ١٩٥٧) الصفحات ٤٧,١ ـ ٤٧,٨.

(٦١) «عبد الله حنا، **الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان**، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥» دمشق: دار التقدم العربي، ١٩٧٣، الصفحة١٧,.

(٦٢) «السفارة الأميريكية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تطورات الحركة

العمالية: وضع الإضراب في سورية ٢٤ أيلول، ١٩٥٤» سري، الصفحات ٩٣١ ـ ٣٢. و«السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تطورات الحركة العمالية: إضراب قطاع النسيج في حلب ٢٥ تشرين أول، ١٩٥٤» المصدر نفسه، الصفحات. ٩٣٣ ـ ٣٥؛ و«السفارة الأميركية في دمشق إلى وزارة الخارجية، تطورات الحركة العمالية: إضراب موظفي البنك السوري، ٣ كانون أول، ١٩٥٤ الصفحات ٩٤١ ـ ٤٦» المصدر نفسه.

(٦٣) **ميدل ايست جورنال** ٨ (خريف ١٩٥٤) الصفحات ٤٥٧ ـ ٥٨. و «السفارة الأميركية إلى وزارة الخارجية، تطورات الحركة العمالية: واقع الإضراب في سورية ١٢ آب، ١٩٥٤» سري، الصفحات ٩٢٥ ـ ٢٧.

(٦٤) «السفارة الأميركية إلى وزارة الخارجية، تطورات الحركة العمالية: إضراب قطاع النسيج في حلب».

(٦٥) ليست هذه الطريقة خاصة بسورية على أية حال. فقد حدثت صراعات مشابهة في أميركا اللاتينية عند الانتقال لصناعة بدائل الواردات. وقد تضمنت هذه الحركة «إطاراً جديداً من الاعتماد المتبادل الشديد ما بين القطاع الصناعي والزراعي المعد للتصدير؛ ونفوذاً كبيراً للنخب الحكومية في هذا الإطار؛ واعتماداً متزايداً على الجهاز التنظيمي للدولة، لحماية المصالح الاقتصادية المنظمة» (روبرت كوفمان، «كيف تغير المجتمعات النماذج التنموية، أو تحافظ عليها: تأملات في تجربة أميركا اللاتينية في الثلاثينات وما بعد الحرب العالمية» في **معجزات التصنيع: نماذج التصنيع في أميركا اللاتينية وشرق آسيا**، طباعة، غري جيريفي ودونالد وايمان، برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٠، ص ١١٢).

(٦٦) ناظم القدسي مثلاً، الزعيم الأرفع مقاماً لحزب الشعب، وكان واحداً من أهم واضعي دستور ١٩٥٠، احتل منصب رئيس الغرفة في الحكومة المشكلة في تشرين الأول من العام ١٩٥٤. ومع ذلك كان البرلمان الذي انتخب في ١٩٥٤، على العموم، موزعاً بشكل متساو ما بين الإصلاحيين وأحزاب اليمين، أكثر مما سبق.

(٦٧) حنا، **القضية**، الصفحات. ٤٣٤ ـ ٣٥.

(٦٨) صلاح م. دباغ، «الإصلاح الزراعي في سورية» **الأوراق الاقتصادية**

للشرق الأوسط، ١٩٦٢، الصفحات. ١ ــ ١٥.

(٦٩) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٨، ١:٢.

(٧٠) لقد مثل البيطار الجناح البعثي في الحزب، في حين مثل كلاس جناح الحزب الاشتراكي العربي للحوراني. جون ديفلين، **حزب البعث: تاريخه من الأصول حتى ١٩٦٦** (ستانفورد: مطبعة مؤسسة هوفر، ١٩٧٦)، ص. ٧٤.

(٧١) وفقاً لسيل فإن مؤسس البعث ميشيل عفلق قد أعاد المحاولة الانقلابية إلى «طبقة اجتماعية اندفعت إلى الخيانة دفاعاً عن مصالحها» (**الصراع**، الصفحات ٢٨١ ــ ٨٢). وقد وصف سيل «الجبهة التقدمية» في كتابه الصراع، الصفحات. ٣١٥ ــ ١٧، وبيتران، **سورية**، الصفحات ١١٤ ــ ١٥. انظر ايضاً خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، المجلد الثالث (بيروت: ١٩٧٢).

(٧٢) اندرو راثمل، **الحرب السرية في الشرق الأوسط: الصراع الخفي على سورية، ١٩٤٩ ــ ١٩٦١**. (لندن: آي بي توريس، ١٩٩٥). ولإيجاد تعبير حديث عن القلق الأميركي من ضياع سورية، انظر هانسون دبليو، بالدوين، «سورية: الشرق الأوسط يثبت أنه الأساس» مجلة **نيويورك تايمز**، ٣ شباط، ١٩٥٧، الصفحات. ٥٢ ــ ٥٤.

(٧٣) انظر جاك راستيير، «البحث في الاشتراكية السورية» **اورينت** ٤ (١٩٥٧)، الصفحات. ١٦٩ ــ ٧٧.

(٧٤) دوفلين، **حزب البعث**، الصفحة ٣٥. لمعرفة آراء عفلق في الشيوعية انظر ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة ١٩٦٣). لم تكن معارضة الحوراني للشيوعية مجرد تكتيك سياسي. فقد دافع عن مفهوم غامض للاشتراكية، وكان قومياً متطرفاً، وكانت نظرته إلى الشيوعيين هي أن ولاءهم للسوفيات أولاً ومن ثم لسورية ثانياً. انظر أيضاً (أكرم الحوراني يتحدث في بيروت عن مواضيع الساعة.. سوف نقاتل الشيوعية ولن نلتف حولها تحت العلم الأحمر)، **ألف باء**، ٩ تشرين الأول ١٩٥٤، الصفحات. ١ ــ ٤.

(٧٥) العظم، **مذكرات**، ٣: ٤٠ ــ ٤٤.

(٧٦) إن مراجعة أيديولوجية البعث هي خارج نطاق هذا الفصل. انظر دولفين،

حزب البعث؛ وكامل أبو جابر، **حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ والأيديولوجية والتنظيم** (سيراكوس: مطبعة جامعة سيراكوس، ١٩٦٦)؛ غوردون توري، «البعث: الأيديولوجية والممارسة» **ميدل ايست جورنال** ٢٣(خريف ١٩٦٩)، الصفحات ٤٤٥ ـ ٧٠. **وحزب البعث العربي الاشتراكي، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٣ ـ ١٩٨٠**، (دمشق: القيادة القومية، ١٩٨١).

الفصل الرابع

بناء مؤسسات الحكم التسلطي الشعبوي

لقد فهم قادة البعث الوحدةَ مع مصر بوصفها رداً على الإخفاقات المؤسساتية والعقبات البنيوية التي أجهضت البرنامج السياسي الإصلاحي ـ وقد تمثلت هذه من جهة بالمعارضة التي أبداها تحالف الإقطاع ورجال الأعمال، ومن خلال المنافسة مع الحزب الشيوعي للسيطرة على النشاط السياسي الجماهيري، من جهة أخرى. ولم تكن التعبئة الشعبية، ولا التحول في الميدان السياسي كافيين للوصول إلى استراتيجية تنمية فعلية في السنوات التي أعقبت الاستقلال، من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨. كما لم تكن نخبة الدولة المتسعة، ولا الأحزاب الإصلاحية متزايدة القوة أيضاً، قادرة بحسب تعبير ستيبان «على إزالة العقبات» أمام انبثاق عقد اجتماعي صناعي. لقد قادت عمليات توسع الدولة وتعبئة العمال

والفلاحين مشروع المشاركة لاتجاهات أدت إلى نزاعات متزايدة مع مصالح الطبقة الرأسمالية التي لا تزال غارقة في بنية الاقتصاد الزراعي. والنتيجة هي استقطاب الحياة السياسية في سورية، ما أدى إلى تفكك انفجاري لنظام حكم الأقلية في سورية، وهذا الانهيار أدى إلى الوحدة مع مصر[1].

وعليه فقد نظر قادة البعث للاتحاد مع مصر على أنه حل لنوعين من المشاكل، يتعلقان بما يمكن تسميته التحرك المضاد. إحدى هذه المشكلات كانت القوة المحاصرة للإقطاع والرأسماليين واستقلاليتهما. وفي هذا الصدد كان يتوقع من الوحدة أن تكمل التحول في المشهد السياسي السوري، وهو ما لم يستطع أن يحققه البعثيون بالوسائل التشريعية والانتخابية ـ لكسر هيمنة التحالف الإقطاعي الرأسمالي، وتعزيز البرنامج السياسي الإصلاحي، وضمان انتقال سورية إلى اقتصاد سياسي تصنيعي شعبوي. والمشكلة الثانية كانت تتعلق بكيفية الرد على الجاذبية المتزايدة للحزب الشيوعي السوري، وما يفرضه هذا من تحدٍ للموقف السياسي للبعث. وفي هذا الصدد توقع البعثيون أيضاً أن تقوم الوحدة بإعادة توجيه مسار السياسة الشعبية المتجذرة باطراد، وبالتالي تعزيز سيادة البعث على خصومه. وهذه الأهداف كانت تعبر عن الطابع المزدوج للوحدة مع مصر. فقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة، في سورية، شكل مشروع تحرك مضاد يهدف إلى تجاوز حالة الاستقطاب السياسي وقمع الصراع الاجتماعي وتعزيز القدرة التنظيمية وتوسيع صلاحيات مؤسسات الدولة. كما عُدّت أيضاً مشروعاً تغييرياً يصبو إلى إعادة صياغة إستراتيجية تطوير سورية والمسرح السياسي السوري وفقاً للتوجهات الشعبوية، ولمواجهة القوة الاجتماعية واستقلالية النخب الإقطاعية، ولاحقاً مجموعات رجال الأعمال،

ثم المضي في برنامج إصلاحي اجتماعي.

لقد حققت الوحدة هذه الأهداف عموماً. فقد تحققت بعض الطموحات السياسية للبعث، أقلها تعزيز سلطته. ومع ذلك عبّرت الوحدة عن مرحلة حرجة من بناء نظام حكم شعبوي تسلطي متماسك. والأهم في الأمر هو أنها أسست لاستراتيجيات تحرك مضاد قمعية ومؤسساتية، ولشرعية مؤسسات دولة قوية وتعهد بإدارة الدولة للاقتصاد، وهذه جميعاً ستعود للظهور ثانيةً كعناصر في إستراتيجية البعث للحكم بعد العام ١٩٦٣. وتأكيداً على الأيديولوجيات الشعبوية المستندة إلى الجماهير، عززت الوحدة الانتقال إلى نظام الحزب الواحد، والاعتماد على خطابات الصراع الطبقي ومعاداة الغرب والثورة الاشتراكية، وهو ما سيميز سورية لاحقاً تحت حكم البعث.

في الوقت نفسه قدمت الوحدة، من خلال دفعها الإقطاع والرأسماليين إلى مزيد من التشدد في معارضة مشروع الناصرية في بناء دولة شعبوية، فرصةً هامةً لتعلم السياسة من قبل الجيل الشاب من النشطاء السياسيين الذين كانوا يتقدمون ضمن صفوف حزب البعث وبمحاذاتها، والذين سيصبحون في مواقع نافذة بعد العام ١٩٦٣. كما علّمت الوحدة هذا الجيل من الإصلاحيين الجذريين، ما يتعلق بالمرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص، وشدة معارضة رجال الأعمال للإصلاح الجذري، والاستراتيجيات التي يمكن للرأسماليين اتباعها لتقويض إعادة البناء الجذرية للاقتصاد السياسي السوري. وحالما تسلّم البعث السلطة بعد عام ١٩٦٣، أصبحت تجربة الوحدة بالنسبة إليه محك اختبار ونموذجاً معاكساً، والبوتقة التي نضج فيها العديد من أدواته السياسية.

لهذه الأسباب تمثل تجربة الجمهورية العربية المتحدة مفصلاً مهماً في نشأة نظام الحكم التسلطي الشعبوي في سورية. وفي هذا الفصل أنقل النقاش العام، المتعلق بمسار تكون الدولة التسلطية، إلى التغيرات في نمط تدخل الدولة، والتبدلات في تنظيم مؤسساتها. كما أتقصّى أثر تغيرات كهذه على الخيارات الإستراتيجية للقوى السياسية الرئيسة وعلى تنظيم الصراعات الاجتماعية، مركّزاً على ثلاثة آثار للسياسات الناصرية خلال الفترة من شباط ١٩٥٨ إلى أيلول ١٩٦١: إعادة البناء الشعبوية للاقتصاد السياسي السوري، والتحول المستمر في الميدان السياسي، وتعميق إستراتيجية الدولة ـ النقابوية القمعية للسيطرة الاجتماعية.

تعميق تدخل الدولة

في الأول من شباط وقف الرئيسان السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر على شرفة قصر عابدين، في القاهرة، ليعلنا أمام الجماهير المحتشدة عن اتحاد بلديهما. وقد استُقبل قيام الوحدة في سورية بالتأييد عندما انطلقت المظاهرات الضخمة ابتهاجاً بقدوم الوحدة العربية. وقد جاء هذا التأييد نتيجة لشعبية عبد الناصر بعد حرب السويس باعتباره الوطني العربي الأول، والإحساس بالحاجة إلى زعيم قوي لتجاوز الانقسامات السياسية في سورية، والقناعة بأن ما قامت به مصر وسورية يشكل خطوة حاسمة نحو الوحدة العربية. وفي غضون شهر واحد استقال القوتلي ليصبح أول مواطن في الجمهورية الجديدة. وصادق البرلمان في كل من القاهرة ودمشق، بالإجماع، على الوحدة[٢]. وفي الوقت نفسه بينت الاستفتاءات في كلا البلدين ـ وهي ليست الوسيلة الانتخابية الأصدق في الشرق الأوسط ـ شبه إجماع

شعبي على دعم الوحدة وانتخاب عبد الناصر رئيساً لها[٣].

وبالترافق مع هذه الحماسة الشعبية للوحدة، كان هناك، مع ذلك، قلق عام بين النخب السورية يتعلق بالكيفية التي ستؤثر بها الوحدة على توازن القوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سورية، بعدما أصبحت الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. وقد كان لهذا القلق ما يبرره؛ حيث سعى عبد الناصر إلى تركيز السلطات في يديه، وفي جهاز الدولة، واستبعاد أي دور ذي معنى للأحزاب السياسية المحلية، بما في ذلك حزب البعث الذي كان يعدّ نفسه مهندساً للوحدة وملهمها النظري. فقد أصر ناصر على ضرورة حل حزب البعث وغيره من الأحزاب شرطاً للوحدة. ولتحقيق التكامل في ما بين مصر وسورية تم تصدير النموذج المصري من البيروقراطية (والبيروقراطيين المصريين أيضاً) إلى سورية، التي قام ناصر باستبعاد جهاز الإدارة فيها، لكونه «لا يكاد يتمكن من إدارة حانوت صغير»[٤]. كما أبعدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كبار ملاك الأراضي وراح التجار والمستثمرون يئنون تحت وطأة القوانين التجارية المفروضة حديثاً. وعين أيضاً الضباط المصريون في قيادة الوحدات العسكرية السورية. وتم تطهير الجيش ونقابات العمال من الشيوعيين. وأصبحت القاهرة مركزاً لصنع القرار السياسي والاقتصادي وإعداد السياسة الخارجية والدفاعية بالنسبة لكل دولة الاتحاد.

وخلال أشهر استنتج السوريون من مختلف الاتجاهات السياسية أن هدف عبد الناصر هو تمصير سورية (جعلها ناصرية) وليس وحدة قائمة على المساواة بين مصر وسورية[٥]. وقد استبدل التأييد الشعبي بالتصور القائل بأن السلطات المصرية متسلطة ومتعجرفة

وقمعية، بالرغم من أن ناصر نفسه بقي شعبياً، وخصوصاً بين عمال المدن والفلاحين الذين استفادوا من إصلاحاته. ولم يعد ينظر للتكامل الاقتصادي إلا كغطاء رقيق لاستغلال مصر للموارد والأسواق السورية[٦]. وصدرت قوانين ناظمة بدا الهدف منها تثبيط التجار السوريين وإعاقة التجارة والزراعة[٧].

لقد بينت السياسات المصرية والرؤية السورية أن القضايا الاقتصادية ستكون عاملاً أساسياً في التوتر داخل الوحدة، وستؤدي في النهاية إلى انفصال سورية[٨]. وفي الحقيقة لم يكن المرسوم الأول الذي أصدره عبد الناصر بصفته رئيساً للوحدة متعلقاً بالجيش أو الأمن، بل بمسألة مادية هي توحيد التعرفة الجمركية المصرية ـ السورية. وقد حدث الصدع الأول الكبير في الوحدة عندما قاومت السلطات السورية عمليات التوحيد الاقتصادي ورسوم الاستيراد المفروضة بشكل أحادي، التي ستؤثر على السلع الداخلة إلى سورية من مصر[٩]. وقد كان الدافع الأساسي لانفصال سورية عن مصر في أيلول ١٩٦١ هو ازدياد السياسات الاقتصادية للدولة، والتي بلغت الذروة في تأميم قطاعات واسعة من الصناعة السورية بما يدعى المراسيم الاشتراكية الصادرة في تموز ١٩٦١.

لم تكن الشكاوى السورية من السلوك المصري والممارسات المصرية تعود فقط للنزاع ما بين الاستقلالية السورية والتسلط المصري[١٠]. ومعارضة الوحدة من مختلف قطاعات المجتمع السوري لا تعود ببساطة إلى التمصير أو التعامل البيروقراطي، بل أيضاً إلى محاولات السلطات المصرية فرض نموذج تنموي محدد، شعبوي تصنيعي وتسلطي من حيث الطبيعة، ومنظم وفق اتجاهات نقابوية

صارمة[١١]. وعلى الرغم من انهيار الوحدة فقد كان لها عواقب خطيرة في توسيع حدود تدخل الدولة في سورية، وإعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، وبالتالي وضع الأسس لتسلطية بعثية شعبوية أكثر تطرفاً.

عندما انطلقت الإستراتيجية الناصرية لإعادة تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية، كانت تقوم على ثلاثة عناصر أساسية. الأول، وهو أن السياسات الاقتصادية التي فرضت أثناء الوحدة قد حولت المسؤولية السياسية للتراكم والتصنيع من القطاع الخاص إلى الدولة. وقد أصبح التصنيع بشكل خاص، محوراً لجهود التنمية، وتم دعمه من خلال تعميق وتسريع عملية النمو المؤسساتي للدولة، التي وسمت مرحلة ما بعد الاستقلال. والثاني، أن التشريعات التي اعتُمدت خلال الوحدة عززت الجهود لإعادة تنظيم القطاع الزراعي، وتنظيم حقوق الملكية، وإعادة بناء علاقات الإنتاج الزراعية. والثالث، لقد وضعت الوحدة القواعد الأساسية لصيغة مقيدة وصارمةً من التعبئة النقابوية (أو التفكيكية) بين أصحاب المصالح الاقتصادية والفلاحين والعمال، تفوق كل ما عرفته سورية حتى الآن.

لم يكن عبد الناصر، باعتماده هذه الإستراتيجية من التنمية الاقتصادية، يفرض السياسات المصرية على سورية فقط، بالرغم من أنه أعطى بالتأكيد الأولوية للمصالح المصرية على القضايا السورية المحلية، بل كان مدفوعاً أيضاً بهمّ صريح هو حل الصراعات الاجتماعية التي كانت في سورية قبل الوحدة، وأدت إلى انهيار نظامها السياسي، والتي يمكن أن تهدد استقرار الجمهورية العربية المتحدة إن لم يُصر إلى معالجتها، ويمكن أن تقوض سلطته

الشخصية، وتنال من سمعته باعتباره أهم رجل دولة في العالم العربي. ومن سخرية القدر أن يكون الأمل في قيام عبد الناصر بإعادة ترتيب الحياة السياسية السورية والمجتمع السوري، هو بالضبط ما دفع البعث باتجاه الوحدة، وجعل قادة البعث يستنتجون أنهم سيحتلون موقعاً متميزاً سياسياً وأيديولوجياً فيها[١٢]. مع ذلك فقد كانت تصورات عبد الناصر عن الاقتصاد تختلف كثيراً عن تصورات البعث، فلم يقبل هو بأولوية القطاع الخاص، وهي النظرة التي كانت سائدة لدى الرأسماليين السوريين وملاك الأراضي. كما كانت رؤيته تكشف عن دور أكثر شمولاً للدولة، وعن حياة سياسية أكثر تقييداً بكثير.

لذا عملت السلطات المصرية، عند قيام الوحدة، على اعتماد تقسيم عمل دقيق وواضح بين القطاعين العام والخاص في سورية، على أن يكون للقطاع الخاص الدور الثانوي في ذلك. إذ يجب على القطاع العام أن يسيطر على الصناعات الإستراتيجية (البترول والشحن والنسيج والتعدين والمصارف والتأمين) فيما يتجه القطاع الخاص نحو الصناعات الأخف. أما مهام وضع الأولويات الاقتصادية وتوزيع الموارد بين القطاعات، فقد احتفظت بها الدولة. ولم تكن هذه القرارات لتبنى على متطلبات الاقتصاد السوري فقط، بل أيضاً على القناعات الشعبية التي كان عبد الناصر يتبناها عن العدالة في التوزيع، بالإضافة للاعتبارات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية المصرية. وكان التصور يفترض أن يكون هذا التقسيم بروح تعاونية، بحيث يقبل كل قطاع بالدور المحدد له في الاقتصاد، بدون نزاعات. وفي كلمته التي ألقاها في تموز من العام ١٩٥٩، مثلاً، تنبأ عبد الناصر بأن: «الخطة الخمسية التي سنبدأ في تنفيذها في كانون الثاني من العام ١٩٦١ ستوظف حوالي ستمائة

ألف عامل، حيث ستؤمن ستون بالمائة من الرأسمال اللازم من خلال التنظيم الاقتصادي، في حين يبقى أربعون بالمائة للرأسمال الخاص. وليس لدينا مشكلة تأميم الصناعة. فالقضية هي في التعاون بين رأس المال العام والخاص. حيث يجب على الصناعة أن تتكامل مع مجتمعنا»[١٣].

لقد دفعت توقعات عبد الناصر بمشاركة القطاع الخاص في اقتصاد تديره الدولة، إلى إيجاد مزيج من الحوافز والتقييدات لكلا الطرفين. إن الموقع المهم الذي حدده عبد الناصر للقطاع الخاص، بالرغم من أنه ثانوي، يفسر الأسلوب التعاوني الأقل شدة الذي فرض على جماعات المصالح الرأسمالية، قياساً بالعمال، ولماذا كان الموظفون المصريون متساهلين إزاء شكاوى رجال الأعمال السوريين من الوحدة، ولماذا استمروا في جهودهم لضمان دعم قطاع الأعمال[١٤]. كذلك تساعد التصورات الناصرية لحدود القطاع الخاص على تفسير استياء الرأسماليين السوريين، الذين اعتمدوا خطاب الوطنية الاقتصادية وسيلة لتوسيع هامش استقلالهم عن التدخل المصري ــ وهو ما عبروا عنه بالتمصير ــ في الوقت الذي استمروا فيه في الاستثمار والاعتماد على الرأسمال المصري والدولة المصرية لدعم الاقتصاد السوري[١٥]. وبسبب هذه المقاومة التي أبداها الرأسماليون السوريون لمشروع رأسمالية الدولة الشعبوي في مصر وسورية، تخلى عبد الناصر عن فكرة التعاون بين القطاعين العام والخاص، واعتمد سياسات ذات توجه طبقي أكثر وضوحاً، و«إطلاق موضوع التأميم» على نحو حاسم من خلال المراسيم الاشتراكية التي صدرت في تموز من العام ١٩٦١، ما أدى إلى عودة ملكية قطاعات واسعة من الاقتصاد إلى الدولة[١٦].

لم يكن تشديد عبد الناصر على التعاون ما بين القطاعين العام والخاص، وتعهده الصريح باحترام حق الملكية الخاصة، يهدف إلى تعزيز قوة القطاع الخاص، أو تخويله وضع السياسة الاقتصادية. فقد قدمت السلطات المصرية هذه الضمانات في سياق فرضِها لإشراف الدولة، إن لم يكن سيطرتها. وكان هدفه دمج قطاع الأعمال في سورية في عملية التصنيع التي تحصل بإشراف مؤسسات الدولة، وليس وفقاً لأولويات القطاع الخاص. وعلى العموم كانت الغاية من إستراتيجية عبد الناصر إخضاع البرجوازية والعمال والفلاحين و«قوى اجتماعية» أخرى إلى شبكة عضوية شاملة من العلاقات النقابوية، بحيث يرتبط وفقها كل قطاع عمودياً بالدولة، وتحول في الآن ذاته دون قيام علاقات أفقية بين هذه القطاعات. وبكلام آخر هدفت هذه الإستراتيجية للحيلولة دون امتلاك أية فئة اجتماعية في سورية القدرة والاستقلالية، ولقطع الطريق على أي تحالف من شأنه معارضة السلطات المصرية[١٧]. وقد شكل هذا التغير في موقع الدولة وعلاقاتها مع مختلف الفرق الاجتماعية خطوة تأسيسية نحو التسلطية الشعبوية. وكان للجدال الطويل حول تجربة سورية في الوحدة، وخصوصاً مناخ العداء بين عبد الناصر والقيادة البعثية، دور في حجب مدى تأثير هذه الوحدة في التطورات اللاحقة. ففي السنوات الأولى من بناء الدولة البعثية احتلت التجربة موقعاً رئيساً بوصفها نموذجاً يستحق المحاكاة والتجديد والمواجهة.

عدا التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الوحدة، فقد أنتجت أيضاً الشروط البيروقراطية والمؤسساتية الحكومية، الضرورية لتعزيز النظام التسلطي الشعبوي لاحقاً. إن بناء نظام حكم تسلطي شعبوي لا يتعلق فقط بتعبئة القطاعات الشعبية، بل له أبعاد تعبوية

مضادة وحاسم أيضاً، وذلك باستخدام جهاز الدولة لتفكيك التحالفات الاقتصادية الموجودة، وأشكال السيطرة والاستقلال الاقتصادية. ويستخدم القابضون على السلطة أجهزة الدولة لإخضاع أنشطة محددة ـ في هذه الحالة الأحزاب السياسية المشاكسة لمرحلة ما قبل الوحدة ـ قبل تعريف المصلحة العامة من خلال الوحدة الاجتماعية المتمثلة في حزب وحيد ذي قاعدة شعبية ومصالح اقتصادية منظمة، وجيش ومؤسسات حكومية[١٨]. وكان على الدولة أن تلعب دور الوسيط السلطوي للعلاقات الاقتصادية داخل القطاع الخاص، في الوقت الذي تحافظ فيه على دور ذلك القطاع في عملية التراكم الرأسمالي. وقد أكد عبد الناصر على هذه المفاهيم في استخدامه لعبارة «الاشتراكية التعاونية الديموقراطية» لوصف طبيعة النظام الذي كان يتطلّع لبنائه[١٩].

هذه الصيغة، وتجربة عبد الناصر في الوحدة، تبين مرةً أخرى قوة المعضلات التي تحول دون تقوية أي نظام تسلطي شعبوي. إن التغلب على عقبات التعبئة الشعبية، في الوقت الذي تعالجُ فيه الاحتياجات الشعبية، وإعادة بناء القوى الاجتماعية السائدة، يؤدي إلى انخراط النخب الشعبوية التسلطية في عملية مؤلفة من طورين متمايزين. في الطور الأول، يجب إعادة صياغة الترتيبات السياسية القائمة، أو تحطيمها، أو إعادة تأسيسها تحت سيطرة الدولة. وفي الطور الثاني، يصار إلى اعتماد ترتيبات شعبوية ونقابوية جديدة مكانها. وفي كلا الطورين يجب على النخب التسلطية الشعبوية أن تبرع في التعامل مع الميراث القوي للمؤسسات الاقتصادية والسياسية الموجودة ـ ومع العقبات البنيوية التي وسمت الحياة السياسية ما قبل المرحلة التسلطية.

ومثل العديد من القادة الشعبيين كان عبد الناصر أكثر نجاحاً في المرحلة الأولى منه في المرحلة الثانية. فهو لم يكن مقيداً تماماً بالماضي. كذلك أفضت السياسات التي رعتها مصر إلى تغيرات مهمة في تنظيم الاقتصاد السياسي لسورية. ومع ذلك، ولأن ناصر ليس سوريةً فقد استغل قطاع رأس المال النزعة الوطنية لإثارة المعارضة ضد سياساته، وتقويض الجهود الهادفة لإعادة تنظيم الاقتصاد السوري. وبعد عام ١٩٦٣ فقط تمكن حزب البعث من تعميق مشروع بناء الدولة التسلطية الشعبوية، مستفيداً من الممارسات والتقنيات التي أصبحت جزءاً من المخزون السياسي السوري أثناء الوحدة.

مع ذلك يجب الاعتراف بأن سلطات الوحدة قد واجهت العديد من العقبات في محاولتها إعادة تنظيم الاقتصاد، وبأن سياسات عبد الناصر قد أدت أحياناً إلى غير ما كان يهدف منها. فقد تم في البداية تخفيف حماسة ناصر لإعادة بناء القطاع الخاص السوري، من خلال اهتمامه بالمحافظة على استثمار القطاع الخاص. وعليه فقد اعتمد المسؤولون المصريون طريقة هجينة في علاقتهم بالرأسماليين السوريين، حيث جمعوا ما بين التنظيم والعقوبات مع الدعم والحوافز. ومع اتضاح المقاومة الرأسمالية للوحدة فيما بعد، بدا استقلال القطاع الخاص عقبة أمام تعزيز الإصلاحات الشعبية. وقد سعى المسؤولون المصريون إلى إحكام قبضتهم على الاقتصاد، غير أن الرأسماليين السوريين الذين كانوا يتمتعون بموقع متميز نسبياً، استطاعوا الوقوف في وجه السياسات الناصرية. بالإضافة إلى ذلك ساعدت النزعة الاقتصادية القطرية على حشد تحالف معادٍ للوحدة في أوساط الجماعات التي كان عبد الناصر يتطلع لتفكيكها والسيطرة عليها. وأدى قمع الأحزاب الإصلاحية

كالبعث والحزب الشيوعي السوري، بالترافق مع التنظيم النقابي للعمال والفلاحين، إلى تقويض إمكانية المواجهة المحلية للرأسماليين والنخب الإقطاعية الذين عارضوا الوحدة. وفي الوقت نفسه أصبحت الحركة الناصرية، الاتحاد القومي، أداة للتعبير عن مصالح بيروقراطية الدولة ورجال الأعمال والنخب الإدارية، أكثر من كونها أداةً حقيقية لتعبئة الجماهير.

وعليه فقد كانت النتيجة غير المقصودة لسياسات عبد الناصر هي تأمين أسس جديدة لنشأة طبقة رأسمالية مستقلة. وقد خلقت معارضة النموذج المصري في التصنيع الشعبي الموجه من الدولة أساساً قوياً لتعزيز التحالف بين الرأسمالية والإقطاع الذي حاول المصريون صراحةً تبديده. ومع ذلك غيرت الإصلاحات التي تمت برعاية الدولة، في الوقت ذاته، ميزان القوى في التحالف، حيث عززت دور الرأسماليين وحجمت مكانة كبار ملاك الأراضي. ولعله من المفارقة أن يكون تعميق سيطرة الدولة على الاقتصاد الريفي خلال فترة الوحدة قد ساعد على تراجع اعتماد الرأسماليين على النخب الإقطاعية، ما أوجد فرصاً جديدة لجماعات رجال الأعمال لاعتماد برامج سياسية تقوم حصرياً على مصالحهم الاقتصادية. مع ذلك بقي التحالف، وفي النهاية ألقى عبد الناصر اللوم في فشل الوحدة على هذا الائتلاف ، وذلك عندما انتقد استعداده الذاتي لمساعدة الرأسماليين والإقطاع السوريين (الذين سيفاجأون بأن يكون عبد الناصر قد منحهم ثقته). وبعد سنتين من الانفصال يتذكر قائلاً: «لقد أراد الشعب الوحدة لتحقيق آماله في الحرية والاشتراكية... ولكن بقيت هناك التناقضات الاجتماعية، إضافة إلى ديكتاتورية الإقطاع والرأسماليين الذين كانوا يحكمون سورية قبل الوحدة، واستمروا في خداعنا بعد ١٩٥٨. وقد قلت

بعد الانفصال بأننا ارتكبنا خطأ عندما صدقنا القوى التي كانت تمثل العدو الطبيعي للثورة. فقد تعاونا مع الانتهازيين الرجعيين الذين خدعونا من أجل أن يخربوا الوحدة ويستمروا في استغلالهم»[٢٠].

وبهذا المعنى تبدو نتيجة جهود عبد الناصر النقابوية في سورية مختلفة تماماً عنها في مصر. وفي تقييمه لمسار التجربة النقابية يلاحظ بيانشي أن «حماسة عبد الناصر المبكرة لإقامة بنى نقابية، كانت ضعيفة إزاء الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة (العمال والفلاحين)، فيما كانت قوية لدى الفئات التي لديها ما تخسره (الإقطاع ورجال الأعمال)»[٢١]. ومن جهة أخرى اعتمد المصريون في سورية سياسة معاكسة تماماً لما وصفه بيانشي. فقد خضع العمال لعملية قمعية قاسية من التعبئة النقابية فيما منح أرباب العمل هامش حرية تنظيمية أكبر بكثير. من جانب آخر فإن حيوية الرأسماليين السوريين في مقاومتهم لمحاولات عبد الناصر كسر استقلاليتهم كانت وراء قيام الجيل الجديد من القادة البعثيين بفرض قيود أشدّ على القطاع الخاص بعد ١٩٦٣.

وعليه فقد أدت السياسات الناصرية إلى تقوية موقع الرأسماليين في مقابل العمال والفلاحين والإقطاع، حتى عندما كان القطاع الخاص خاضعاً لسيطرة الدولة. مع ذلك كان هناك اختلافات كبيرة في كيفية تنفيذ هذه السياسات، فلم تعتمد سلطات الوحدة نموذجاً موحداً في إعادة البناء السياسية ضمن الفئات الاجتماعية في سورية، ولم يلتزموا بسياسة ثابتة مع أي فئة اجتماعية خلال الوحدة. فالإجراءات المؤسساتية، وآليات السيطرة التي بموجبها فرض مسؤولو الوحدة سلطتهم، تباينت من فئة اجتماعية إلى

أخرى ومن مرحلة إلى أخرى أيضاً. ويعود الاختلاف في سياسة الدولة تجاه الفئات الاجتماعية إلى موقف سلطات الوحدة من هذه الفئات، أي في ما إذا كان موقفها يقوم على استبعاد هذه الفئة وتبديدها، كما كانت الحال مع الإقطاع، أو الدمج وإعادة التنظيم كما كانت الحال مع العمال والفلاحين، وإلى حد ما مع الرأسماليين. وفي الوقت نفسه، وبينما كان المسؤولون المصريون يسعون إلى إقامة تحالف ناصري قابل للحياة في سورية، فقد أداروا سياسات الدولة والترتيبات التنظيمية بحيث تعكس المطالب السياسية لتلك المرحلة. على العموم كان العمال والفلاحون والإقطاعيون أكثر عرضة للتقييد والسيطرة من الرأسماليين، فيما دفع وضع الطبقة العاملة، بوصفها مصدراً للمعارضة المنظمة ولنفوذ الشيوعي، سلطات الجمهورية العربية المتحدة إلى استخدام درجة عالية من القسر لإعادة تنظيم نقابات العمال. وفي ما يتعلق بالفلاحين، كان هناك مجال واسع للعمل غير محكوم بالتقييدات، ولم يكن وارداً حينئذ اعتماد الأساليب القسرية لإعادة التنظيم. وعلى الرغم من هذه الفروقات، فقد طرأت تغيرات كبيرة على جميع الفئات، وخرجت سورية من الوحدة فيما بقيت القاعدة العملية والمؤسساتية للدولة التسلطية الشعبوية أكثر رسوخاً.

إعادة تنظيم المجتمع والاقتصاد السوريين

منذ بداية الوحدة حاولت السلطات المصرية أن تفرض نظاماً اقتصادياً جديداً على سورية، للجمع بين أهداف عديدة متباينة. كان أحد هذه الأهداف يتجلى في خلق سوق مشتركة بين البلدين، وإزالة الحواجز من أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال، وفي الوقت نفسه تشديد القيود على البضائع الواردة من خارج دولة

الاتحاد[٢٢]. والهدف الآخر كان إعادة تنظيم علاقات الإنتاج في الأرياف كوسيلة لاستئصال الإقطاع وإدماج الفلاحين في اقتصاد السوق. والهدف الثالث كان إعادة بناء وتوحيد المنظمات التمثيلية لرجال الأعمال وملاك الأراضي، وبالأخص الطبقة العاملة. كذلك حاولت السلطات المصرية إعادة توجيه الاقتصاد السوري من الزراعة إلى الصناعة، والتأكيد على الأهمية القصوى للتوسع الصناعي. وكان الاعتماد المتزايد على التخطيط الاقتصادي المركز يهدف إلى تنسيق التطور الاقتصادي ككل في سورية. وبما أن الدولة هي الأداة التي ستنفذ هذه البرامج، فقد تم تطبيق نموذج جهاز الدولة المركزي المصري في سورية، مع التشريعات التي توحد بين الأداء البيروقراطي في كلا الإقليمين[٢٣].

لقد اعتقدت السلطات المصرية أن العديد من هذه الأمور لا تحتاج إلا إلى نقل الإصلاحات التي طُبقت في مصر بعد انقلاب الضباط الأحرار في العام ١٩٥٢ إلى سورية[٢٤]. أما التغيرات الأخرى التي تعبر عن قيام الوحدة والتطورات في التفكير السياسي لعبد الناصر، فقد كانت تقتضي تعديلاً في الممارسات المصرية والسورية معاً. غير أنها جميعاً كانت تعمل لتحقيق أهداف المسؤولين الناصريين: تركيز السلطة، وإعادة تنظيم العلاقة في ما بين القطاعين العام والخاص في سورية، وتهديم استقلالية الطبقات الاجتماعية القوية، وتفكيك التحالفات ما قبل الطبقية التي كانت موجودة قبل الوحدة، وربط الطبقات في علاقات عمودية بالدولة، ومأسسة النموذج الشعبوي للتنمية الاقتصادية، الموجَّه من الدولة.

سياسة تنظيم التجارة في ظل الوحدة

كانت هذه الأهداف واضحة في الجهود المصرية الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والسيطرة على التجارة السورية[٢٥]. وبما أن سياسات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى تنظيم القطع الأجنبي، هي قضايا أساسية في توحيد الاقتصادين السوري والمصري، فقد غدت هذه مصدر الخلاف الرئيس ما بين المسؤولين المصريين ورجال الأعمال والموظفين السوريين. وامتدت هذه الخلافات إلى قضايا عديدة تتجاوز نطاق التكامل الاقتصادي. وقد شملت المحاولات المصرية لتوجيه نظام بدائل الواردات السوري، واعتماد سياسة واردات لتنفيذ إجراءات تقشف في أعقاب المحاصيل السيئة للعام ١٩٥٨، ولإصلاح السياسة الضريبية ـ وهو موضوع خلافي شديد قبل الوحدة، علاوة على ذلك، قصد من هذه الإجراءات تنسيق الاقتصاد السوري تحت السيطرة المباشرة لمؤسسات الدولة.

الجدول ١٠ ــ المستوردات والصادرات السورية من وإلى مصر، ١٩٥٥ ــ١٩٦٣ (بملايين الليرات السورية)

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
مستوردات	٦,٨٢	٨,٣٤	١٤,٣	٢٥,٥	٤١,٨	٥٢,٥	٦٧,٦	٣,٢٢	١٢,٥
صادرات	٥,١٧	٩,٠٣	٣١,٨	١٦,٦	٦٨,٤	٦٠,٧	٤٢,٧	٥,٢٥	٠,٤

المصدر: مكتب الدراسات العربية، دراسات حول الاقتصاد السوري، ١٩٦٣ (دمشق: مكتب الوثائق السورية والعربية، ١٩٦٤)، المصنف ١٠٠.

وقد افتتح الرئيس عبد الناصر نفسه عملية التكامل الاقتصادي التي ستستمر طيلة فترة الوحدة. وخلال زيارته الأولى لسورية، بوصفه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، في أوائل آذار ١٩٥٨ وقع عبد الناصر المرسوم الجمهوري الرقم (١) الذي يوحِّد تعرفات البريد

والاتصالات للإقليمين المشكَّلين حديثاً[٢٦]. وعقب الزيارة بدأ المسؤولون المصريون والسوريون مناقشات إصلاح شامل للترتيبات الجمركية. وفي أوائل سبتمبر صدر مرسوم جمهوري يدعو إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين المنطقتين. وقد أعفى من الرسوم الجمركية المنتجات المحلية المتبادلة بين سورية ومصر، ما خلا بعض السلع كالتبغ والقمح اللذين كانت تسيطر الدولة على تسويقهما. كذلك احتفظ بالرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية المصرية التي كانت أسعارها أعلى بمقدار ٢٥ ـ ٥٠ بالمائة مما لنظيراتها الأجنبية[٢٧].

وقد استمرت التشريعات اللاحقة في خفض العوائق التجارية بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. وفي الرابع والعشرين من كانون الأول أعلنت وزارة الاقتصاد المركزية في القاهرة إعفاء السلع المتبادلة بين مصر وسورية من تراخيص الاستيراد، وإزالة الضرائب التي تجبيها سورية على هذه التراخيص. وفي حزيران من العام ١٩٥٩ أعلنت جريدة **الأهرام** المصرية أن إلغاء تراخيص التصدير قد زاد التجارة المصرية ـ السورية كثيراً[٢٨]. وفي تموز من العام ١٩٦٠ وقَّع عبد الناصر مرسوماً جمهورياً يعفي بموجبه المنتجات السورية المعدة للتصدير إلى مصر، من الضرائب[٢٩].

وكانت هذه الإجراءات فعالة في توسيع التجارة المصرية ـ السورية (الجدول ١٠). كما وفرت ميزاناً تجارياً رابحاً لسورية مع مصر خلال السنتين اللاحقتين. غير أنها أثارت اعتراض رجال الأعمال وملاك الأراضي السوريين، لكونهم وجدوا أنفسهم في منافسة جديدة، وخصوصاً مع قطاع النسيج المصري القوي. فالبضائع المصرية الجاهزة والرخيصة شقت طريقها سريعاً إلى الأسواق

السورية غير المحمية. ووفقاً لبيتران فإن: «العديد من معامل النسيج السورية أصبحت تعمل دون استطاعتها، فيما تبيِّن التقارير السنوية لشركات النسيج المصرية أنها قد باعت كميات كبيرة من مخزونها الفائض إلى سورية»[٣٠]. ورداً على ذلك نظّم الصناعيون السوريون معارضتهم لنظام التجارة الجديد للجمهورية العربية المتحدة، فنشروا شكاويهم في الصحافة السورية التي كانت أقل تقييداً من مثيلاتها المصرية، ونظموا اللقاءات مع المسؤولين والسياسيين.

وبلجوئهم إلى وزارة الاقتصاد لتقديم شكاويهم كان رجال الأعمال يتبعون أسلوباً قديماً لكسب تأييد مسؤولي الدولة. مع ذلك لم يكن الرأسماليون السوريون متنفذين، كما لم يكن المسؤولون السوريون وحدهم المسؤولين عن إعداد السياسة الاقتصادية. لقد احتل المصريون كل مكتب له علاقة بالاقتصاد في الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة. أما السياسيون السوريون الذين احتلوا مناصب اقتصادية مهمة في المجلس التنفيذي لإقليم سورية، كخليل كلاس، فلم يميلوا لإعطاء قضايا رأس المال الاهتمام الذي تستحق. أخيراً وعلى الرغم من اللقاءات المتكررة بين سياسيين سوريين ومفوضين من رجال الأعمال، كان هناك القليل من الإشارات الدالة على أن هذه النشاطات قد غيرت في تصميم عبد الناصر والسلطات المصرية ـ الذين واجهوا في كل الحالات ضغوطاً موازية من الرأسماليين المصريين ـ على إبقاء الأسواق السورية مفتوحةً، قدر الإمكان، للبضائع والاستثمارات المصرية. فيما حقق رجال الأعمال وملاك الأراضي نجاحاً أكبر من ذلك بقليل، وذلك عندما ذهبوا مباشرة إلى القاهرة للدفاع عن قضيتهم، أو تدخلوا مع كبار المسؤولين المصريين في دمشق.

لم تكن سياسة الاستيراد هي الميدان الوحيد الذي أدت جهود التكامل الاقتصادي فيه إلى إثارة المعارضة السورية. ففي تشرين الأول من العام ١٩٥٨ أعلن المسؤولون الاقتصاديون المصريون عن خطط لتوحيد العملة بين القطرين، بحيث تستبدل العملتان المصرية والسورية بدينار عربي مشترك. وكان الهدف من هذا الإجراء أيضاً تسهيل التجارة بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. مع ذلك فقد كان رجال الأعمال السوريون مقتنعين بأن هذا الأمر سيؤدي لطمس الاقتصاد المحلي، وإضعاف السيطرة المحلية على السياسة النقدية والميزانيات، وإلى إهمال مؤسسات من قبيل البنك المركزي السوري، التي كان ينظر لها على أنها أكثر استجابة للمصالح المحلية من المؤسسات الموجودة في القاهرة، أو من البنوك المصرية التي انتقلت إلى سورية في بداية الوحدة. كما خافوا أيضاً من أن توحيد العملة سيؤدي إلى تقييدات مشابهة للتقييدات التي تحد من قابلية العملة المصرية للتحويل والتصدير. ومع انخفاض قيمة الجنيه المصري بما يزيد على ٤٠ بالمائة تجاه الليرة السورية خلال العام الأول من الوحدة، فقد كان للمسؤولين ورجال الأعمال السوريين ما يبرر قلقهم من أن الوحدة النقدية ستؤدي إلى ازدياد عجز الميزانية، من خلال زيادة تكاليف الواردات[٣١].

ومن أجل هذه القضايا، التقى وفد من كبار رجال الأعمال في ٢٨ تشرين الأول مع رئيس المجلس التنفيذي السوري للتعبير عن تحفظاتهم على توحيد العملة، وطلب توضيحات عن هذه السياسة[٣٢]. وعلى الرغم من تأكيدات المسؤولين السوريين المتكررة أن التوحيد لن يحصل، استمرت الشائعات المتعلقة بهذا الأمر، ما أدى إلى هروب رأس المال، وتدني خدمات التحويل الخارجي[٣٣]. وعندما جُربت محاولات أخرى لتعزيز التجارة بدلاً من توحيد

العملة، استمر الرأسماليون السوريون في تهريب أموالهم خارج البلاد، لأنهم لم يتلقوا التطمينات اللازمة[٣٤]. أخيراً، وفي محاولة للسيطرة على المضاربة بالعملة وهروب رأس المال، بسبب استمرار الشائعات المتعلقة بتوحيد العملة، قامت الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة بتأميم عمليات التحويل الخارجي في سورية[٣٥].

وفي الوقت الذي سعى فيه رجال الأعمال السوريون إلى الحد من انفتاح العلاقات التجارية مع مصر، أو إبطالها، فقد قاوموا أيضاً إغلاق الأسواق السورية أمام شركاء تجاريين آخرين أكثر نفعاً، وهو ما حصل بعد فرض التعرفات وفقاً لمصلحة مصر، إضافة إلى التقييدات التجارية وشروط الترخيص على البضائع من خارج الجمهورية العربية المتحدة. كذلك واجه رجال الأعمال بقرطة التجارة والتوسع الهائل في مستوى تدخل الدولة في التجارة الخارجية وفي الأسواق المحلية السورية. وعلى الرغم من الأساس المنطقي للعديد من هذه الاجتهادات ـ ومنها المساعدة على تخفيف العجز التجاري السوري، وتخفيف الصعوبات الناتجة من الجفاف المديد، وفقر المحاصيل ـ فقد أثارت، مع ذلك، بعضاً من أكثر الصراعات حدةً خلال العمر القصير للوحدة.

لقد اعتمدت السلطات المصرية منذ العام ١٩٥٨، وبدرجة أكبر في العام ١٩٥٩، مجموعة واسعة من التغيرات المؤسساتية والبنيوية في الإدارة الاقتصادية لآليات مراقبة التموين والأسعار في الجمهورية العربية المتحدة، والتي كانت قد طبقت انتقائياً في سورية قبل الوحدة، ونوقشت بحدة في البرلمان السوري، وتم توسيع نطاقها لعدد أكبر من السلع. وقد جاء بعض من آليات المراقبة استجابةً

لنقص مؤقت، فأزيلت لاحقاً، لكن بقي الجهاز المؤسساتي الذي وجد لتطبيقها.. ومن ذلك وزارة التموين ووزارة الصناعة، وجهاز تنسيق جديد، والمنظمة الاقتصادية، التي تأسست في العام ١٩٥٨، بالإضافة إلى مكتب جديد للتخطيط تأسس في شباط من العام ١٩٥٩. وتدعيماً لاهتمام الدولة في التصنيع، وضعت وزارة الصناعة الخطط لتكوين البنك الصناعي الذي افتتح في العام ١٩٥٩. وقد أعدت خطط خمسية للصناعة والزراعة وللاقتصاد عموماً. وهناك مؤسسات حكومية أخرى كانت تعمل منذ زمن دعماً للقطاع الخاص، وسَّعت نطاق عملها تدريجياً ليشمل تنظيم شؤون القطاع الخاص وإدارتها.

ومما لا يقل أهمية عن التوسع في تنظيم الدولة، أن التعليمات الرسمية في ظل الوحدة شُدِّدت بدرجة أكبر بكثير مما كانت عليه قبل الوحدة. وفي العام ١٩٥٩ عُدّت الالتزام بالنواظم الاقتصادية قضية متعلقة بأمن الدولة، وكان هذا إلى حد بعيد رداً على سخط المسؤولين المصريين من براعة الرأسماليين السوريين في التهرب من هذه النواظم. وفي تشرين الأول من العام ذاته أصدر الرئيس عبد الناصر مرسوماً بإحداث محكمة أمن الدولة في كل من الإقليمين، بالإضافة إلى شبكة محاكم أمن الدولة العليا. على أن يكون كلا الجهازين تحت السيطرة العسكرية. وقد خوِّلت هذه المحاكم صلاحيات فرض عقوبات عسكرية قاسية في حالات انتهاك قانون الشركات أو قوانين التموين أو التعرفة الجمركية، أو القوانين التي توجب الإعلان الإلزامي عن الأرباح، أو انتهاك القيود المفروضة على سحب رؤوس الأموال من الجمهورية العربية المتحدة، إضافة إلى القوانين الناظمة لعمل البنوك وشركات التأمين[٣٦].

ولخفض العجز التجاري السوري والاحتفاظ بتحويل القطع الأجنبي، وفي الحد الأدنى إعادة توجيه التجارة باتجاه مصر، قدم المسؤولون المصريون نظاماً أوسع لتقييد الواردات. فقد منع استيراد المواد الترفيهية، ووضِعت مجموعة كبيرة ومعقدة من القواعد والشروط والضرائب التي تنظم استيراد باقي البضائع[٣٧]. وبغض النظر عما إذا كان الأمر مقصوداً أو لا، فقد نقل أن نتائج هذه القيود كانت كبيرةً على الدول التي لسورية ميزان تجاري رابح معها[٣٨]. وليس مفاجئاً أن يعارض التجار والصناعيون السوريون والموظفون المدنيون، تطبيق القوانين البيزنطية المفروضة من موظفي الجمهورية العربية المتحدة. فقد طوروا أشكالاً عديدة من المقاومة، منها الرسمي (استخدام النفوذ) ومنها غير الرسمي (التهريب)، لإحباط المحاولات الهادفة إلى التكامل الاقتصادي.

بدايةً، رأى المسؤولون السوريون أن مسألة تنظيم الواردات بمثابة حالة اختبارية لتأكيد حق السلطة المحلية في صنع السياسة الاقتصادية. ففي حزيران من العام ١٩٥٨ قام مسؤولو الجمارك السوريون، رداً على ما عدّوه خرقاً من جانب الوحدة للاستقلال الاقتصادي السوري، وبشكل أحادي بإعادة فرض تعرفات جمركية لعدد من السلع المصرية[٣٩]. لقد عدّ عبد الناصر هذا العمل البسيط تحدياً لسلطته الشخصية بكل معنى الكلمة، ومن شأنه أن يقوض السيطرة المصرية على سورية، وهو ما يمكن أن يهدد مشروع الوحدة كله. لذا استدعى النائبين السوريين للرئيس، أكرم الحوراني وصبري العسلي، إلى القاهرة ليعيد التأكيد على أن الحكومة المركزية للوحدة هي المسيطرة على صنع السياسة الاقتصادية في سورية. ونزولاً عند إلحاح عبد الناصر، توصل مجلس الوزراء المركزي إلى أن المجلس التشريعي المركزي هو من

يحدد السياسة الاقتصادية بعد الآن، وليس الجهاز الوظيفي المحلي. ولم يكن هذا يعني فقط نقل سلطة إعداد السياسة الاقتصادية إلى هيئات تشريعية موجودة في القاهرة، بعيداً عن تأثير أوساط رجال الأعمال السوريين، بل إخضاعها أيضاً لعملية تشريعية كان عبد الناصر بنفسه يسيطر عليها[٤٠]. وفي النهاية ألغيت المراسيم السورية. وقد تمكن عبد الناصر من تعزيز سمعته الشعبية من خلال مواجهة السلوك الاستغلالي لرجال الأعمال السوريين، مشكلاً بذلك الانطباع بأن تصرفه كان يهدف إلى خفض تكاليف السلع الاستهلاكية في الإقليم السوري.

وكما أدى التكامل مع مصر إلى زعزعة عدد من القطاعات الاقتصادية، فقد ساهم أيضاً النظام الحمائي في الآثار التضخمية ونقص السلع وتراجع موقع سورية بالنسبة إلى التحويلات الأجنبية. ورداً على قيود الاستيراد قام المستهلكون السوريون بتخزين السلع ورفع أسعارها. وعلى هذا النحو سعى التجار السوريون إلى التعامل مع التنظيمات الجديدة لتلبية الطلب المحلي، فنشأت تجارة نشطة برخص الاستيراد. وفي هذا السياق دفعوا السلطات المصرية إلى الانخراط في مناورة تنظيمية معقدة ولكن عبثية في محاولة لتحسين استجابة قطاع الأعمال. وقد استمرت هذه الخلافات خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩، بالرغم من أن تحسن محاصيل القطن خلال السنة الأخيرة قد خفف الضغط عن الاقتصاد المحلي. وخلال العام ١٩٥٩ اعتمدت السلطات المصرية مجموعة من السياسات التقشفية في شكل:

سلسلة من الإجراءات التقييدية المستمرة، والتي كان الهدف الوحيد منها هو الحد من تدفق الواردات لمعالجة تفاقم العجز في

الميزان التجاري. غير أن خشية الموردين من التوقف الكامل للاستيراد قد دفعتهم إلى الإسراع في استيراد كميات جديدة من المنتجات ليفاقموا بذلك تنامي حجم الواردات. فلجأت عندئذ السلطات إلى أسلوب جديد باعتماد نظام يفرض الضرائب على طلبات رخص الاستيراد. وبعدما أثبتت هذه الطريقة عدم جدواها قامت السلطات بتحديد فترة ثلاثة أشهر في العام لتقديم طلبات رخص الاستيراد. وقد عدل هذا النظام لاحقاً لتصبح الفترة ستة أشهر بدلاً من ثلاثة. لكن هذا النظام ألغي أيضاً وأعيد اعتماد النظام العادي السابق[٤١].

وكان بعض هذه السياسات قد اعتمد وعُدِّل، ومن ثم سحب في غضون عدة أيام. وبعد إعادة اعتماد النظام التجاري العادي، أصبح الحصول على المواد المستوردة متيسراً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها. ومع ذلك فقد استمر نفاذ هذه المواد من المخازن، ربما لعدم ثقة المستهلكين السوريين باستمرار هذه الحالة الاعتيادية[٤٢].

وفي ما يخص الخلافات حيال اندماج سورية مع مصر وتقديم طائفة واسعة من القيود للواردات، يمكن تفسيرها جزئياً على أنها تعبير عن مقاومة السيطرة الاقتصادية الخارجية (حتى وإن كانت عربية). ومع انتشار مشاعر العداء لمصر، فقد غيبت الخلافات التي كانت سائدة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٨ أمام تصاعد الحالة الوطنية السورية، التي استهدفت مصر وأمنت عدواً مشتركاً للفرق السياسية التي ظلت منقسمة في العمق. ومع ذلك يمكن فهم هذه الخلافات بوصفها جزءاً من تطور العلاقة بين القطاع الخاص والدولة. وبهذا المعنى فإن معارضة فئات رجال الأعمال

للإصلاحات التي ترعاها مصر، تعبّر عن رفضهم إخضاع نشاطات القطاع الخاص وأولوياته لما تحدده الدولة من مفاهيم متعلقة بالضرورة الاقتصادية والصالح العام والحدود المناسبة لتدخل الدولة.

وعلى الرغم من أن دور الدولة قد توسع إلى حد كبير قبل الوحدة، وأصبح مصدراً جدياً للتوتر السياسي، عمّقت تجربة الوحدة فعلياً الطابع الخلافي للعلاقة ما بين الدولة وأصحاب النشاطات الاقتصادية. وقد سرعت الوحدة عملية الانتقال من القطاع الخاص الموجّه حكومياً في اقتصاد يعتمد أساساً على السوق، إلى سيطرة الحكومة المباشرة على اقتصاد مختلط تخضع فيه الأسواق لقيود تتزايد باستمرار. ولأن عبد الناصر هو من أشرف على هذه العملية، من خلال المؤسسات المصرية والمسؤولين المصريين، فإن المدى الكبير من المأسسة الذي بلغته سورية قد ظل غامضاً من حيث معايير سيطرة الدولة والأيديولوجية الشعبوية والجهاز التنظيمي لفترة الوحدة.

إن معاينة التغير في الاقتصاد السياسي لسورية في ظل الوحدة، وفي ظل شروط حادة كهذه، لا يفيد في التقاط التناقض الذي وسم علاقات عبد الناصر مع كل من الرأسماليين المصريين والسوريين. وحتى عندما كان المسؤولون المصريون يقيدون استقلالية القطاع الخاص في كل من مصر وسورية، مؤكدين سلطتهم في رسم السياسة الاقتصادية، كان عبد الناصر يدرك أهمية مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وخصوصاً جهوده في تعميق عملية التصنيع[٤٣]. لقد ضمن إعلان المبادئ، الذي تقدم به عبد الناصر في بداية الوحدة، سلامة الملكية الخاصة، واستبعد منذ البداية إمكانية تحقيق أهدافه الاقتصادية من خلال تأميم الممتلكات

الخاصة. ولم يكن القطاع الخاص هدفاً في البداية لنشاطات نقابوية قاسية كتلك التي كانت موجهة للعمال، كما أن شكاوى رجال الأعمال قد لاقت اهتماماً متبايناً، وإن اتسم أحياناً بحرص شديد، من جانب المسؤولين المصريين، إن لم يكن من الرئيس نفسه. وكان عبد الناصر في الحقيقة أكثر استجابةً لنخب رجال الأعمال السوريين وحلفائهم السياسيين منه تجاه الجماعات السياسية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك العمال[٤٤]. ولم يكن هذا ناجماً عن تفكير اقتصادي بحت؛ بل كان إلى حد ما انعكاساً لقناعة عبد الناصر بأن البرجوازية تمثل قوة سياسية مفيدة ومضادة للبعث والشيوعيين، وبأن القطاعات المنظمة، كما هي حال العمال، تحتاج إلى سلطة قوية لتطهيرها من نفوذ البعثيين والشيوعيين. ولم يكن عبد الناصر يمانع ظاهرياً، أن يتحمل البعث مسؤولية الاضطرابات التي سببتها السياسات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة.

وفي المحصلة، كانت سياسة الدولة تجاه القطاع الخاص غامضة ومتناقضة، بل عبارة عن مزيج من المحفزات والعقوبات، والقسر والتشجيع. وفي اجتماع لغرف التجارة العربية في القاهرة في كانون الأول من العام ١٩٥٨ أشير إلى تسامح عبد الناصر مع رجال الأعمال السوريين ومدى استجابته لهمومهم. وقد دعا عبد الناصر حينئذ المندوبين السوريين إلى لقائه لمناقشة شكاويهم من الوحدة. وكانوا ميالين حينذاك، على الأقل في العلن ـ ولم يكن قد مضى على الوحدة عندئذ إلا بضعة أشهر ـ لإلقاء اللوم على تجاوزات الوزراء البعثيين وعلى الموظفين المصريين، وليس على عبد الناصر نفسه. وقد قدموا لعبد الناصر مذكرة طويلة تتضمن انتقاداتهم، وتطلب الحد من تدخل الدولة وضمان أن يكون الهدف من التشريعات الاقتصادية الخاصة بالإقليم السوري، تحقيق

الازدهار الاقتصادي، وتأكيد ضرورة التدرج في التصديق على بعض التشريعات كي لا تسبب أذىً للاقتصاد السوري. كذلك طالبت هذه المذكرة أخيراً بسياسة اقتصادية واضحة للجمهورية العربية المتحدة، يكون من شأنها تحديد دور الدولة تجاه رجال الأعمال[٤٥].

الجدول ١١ ــ تشكّل رأس المال في سورية بالقطاع، ١٩٥٤ ــ١٩٦٤ (بآلاف الليرات السورية)

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
١٩٥٤	٢٩٤٤٦٧	٣٩٢٥٢	٣٣٣٧١٩
١٩٥٥	٢٨٩٣١٧	٥٨٨٤٥	٣٤٨١٦٢
١٩٥٦	٣٠٥٣٥٣	٦٩٢٢٧	٣٧٤٥٨٠
١٩٥٧	٢٠٥٨١٠	٦٠٤٥٠	٢٦٦٢٦٠
١٩٥٨	٢٣٥٣١٣	٨٤١٢٠	٣١٩٤٣٣
١٩٥٩	–	–	–
١٩٦٠	–	–	–
١٩٦١	٢٧٠٥٠٠	١٩٥٣٠٠	٤٦٥٨٠٠
١٩٦٢	٤٥٦١٠٠	١٧٣١٠٠	٦٢٩٢٠٠
١٩٦٣	٤٤٥٧٠٠	١٦٥٩٠٠	٦١١٦٠٠
١٩٦٤	٣٧٣٦٠٠	١٥١٤٠٠	٥٢٥٠٠٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٥٤ ــ١٩٦٧).

وكأي سياسي يقابل ممثلين غاضبين، وعدهم عبد الناصر ببذل ما يستطيع لمعالجة الشكاوى التي تقدَّم بها الوفد، ولم يكن واضحاً ما

إذا كان قد قدم لهم أكثر من مجرد الكلام. وفي هذا الصدد تميز العام ١٩٥٩ بزيادة كبيرة في مستوى تدخل الدولة، وتصاعد سخط رجال الأعمال، كما استمرت غرف التجارة في تعبئة رجال الأعمال للضغط من أجل إزالة اللوائح التنظيمية المتعلقة بالواردات. وحتى الرأسماليون في كل من حلب ودمشق، ممن كانوا يعدّون في الغالب نخباً متنافسة قلَّما تتوافق، فقد عملوا معاً من أجل استعادة نظام التجارة الأكثر ليبرالية لمرحلة ما قبل الوحدة.

وقد حققت حملتهم نجاحاً مؤقتاً في نهاية ١٩٥٩، وهو ما أثار استياء القادة البعثيين، الذين غضبوا من مراعاة مسؤولي الوحدة لرجال الأعمال، إذ إن إخفاق سورية في تنفيذ القسم المتعلق بها من برامج تصنيع الجمهورية العربية المتحدة، والمعارضة المستمرة من رجال الأعمال المحليين للتكامل الاقتصادي، قد دفع عبد الناصر لإرسال معاونه الرئيسي ورئيس أركان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر، إلى دمشق في تشرين الأول ١٩٥٩. وكانت مهمته هي تصحيح الوضع الاقتصادي في سورية وتشديد القبضة السياسية[٤٦]. ووفقاً لرواية سورية متعاطفة مع قطاع الأعمال، فإن معارضة الرأسماليين للقيود على الصادرات كانت أهم قضية ووجه بها عامر لدى وصوله إلى دمشق[٤٧]. وبناءً على رؤيته البراغماتية تجاه الاقتصاد بدأ عامر على الفور نقاشه مع ممثلي رجال الأعمال والتكنوقراط المحليين، لإيجاد حل لشكاوى قطاع الأعمال. ونتيجة للقاءاته مع الاقتصاديين المحليين ومع وفود من غرف التجارة والصناعة والزراعة، أخذ عامر بشكاوى رجال الأعمال وأصدر عدداً من القرارات التي تحرر نظام الاستيراد في سورية. واعتُبرت حينئذ غرف التجارة صاحبة الفضل الرئيس في إقناع عبد الحكيم عامر بالليبرالية الاقتصادية[٤٨].

واستناداً إلى هذه القرارات هبطت أسعار المواد المستوردة وتزايد تدفقها.

إن استجابة عبد الحكيم عامر لمصالح رؤوس الأموال في سورية فاقمت من تدهور العلاقة بين حزب البعث ونظام الجمهورية العربية المتحدة. كما أن عملية لبرلة الاقتصاد، بالإضافة إلى الجو السياسي القمعي الذي فرضه عبد الحكيم عامر، والقمع المتزايد المفروض على النقابات العمالية، وتلاشي السلطات الحقيقية للوزراء السوريين بوجوده، قد أدت إلى القطيعة النهائية بين الوزراء البعثيين والحكومة المركزية لدولة الوحدة. وفي نهاية العام كان وزير الاقتصاد في سورية خليل كلاس هو الموظف البعثي الوحيد الباقي في الحكومة الإقليمية. أما نائب الرئيس ووزير العدل أكرم الحوراني، ووزير الثقافة صلاح الدين البيطار، ووزير الشؤون الاجتماعية في سورية عبد الغني قنوت، ووزير الزراعة مصطفى حمدون فقد استقالوا جميعاً من مناصبهم(٤٩).

اللقاء بين عبد الحكيم عامر وغرف التجارة حول تحرير التجارة أشار إلى جانب مهم من العلاقة الواسعة بين الدولة ورجال الأعمال، في ظل الوحدة. فمن خلال معارضتهم السياسية ومقاومتهم النشطة، وموقعهم الاقتصادي الحيوي، استطاع رجال الأعمال في سورية أن يبطئوا عملية التكامل الاقتصادي. كذلك أفشلوا عملية توحيد العملتين السورية والمصرية، وقاوموا مخططات مصرية أخرى تهدف إلى إخضاع الاقتصاد السوري للاحتياجات المصرية(٥٠). إن تعبئة قطاع الأعمال، إضافة إلى اعتماد النظام على رأس مال القطاع الخاص، قد ساهما في المحافظة على نفوذ هذا القطاع واستقلاله. ومع ذلك فإن مقاومة رجال الأعمال لصعود

رأسمالية الدولة قد أدت إلى تعزيز قرار عبد الناصر دعم المؤسسات التنظيمية للدولة، ومن ثم إعادة تنظيم قطاع الأعمال وإقصائه.

وعلى الرغم من بعض الانتصارات المحدودة، تراجعت قوة الرأسماليين السوريين بدرجة كبيرة، وإلى حد بعيد النخب الزراعية، بسبب الوحدة. وكما تبين الاجتماعات مع عبد الناصر وعامر، فقد حدثت الخلافات حول السياسة الاقتصادية في بيئة متمركزة حول الدولة، ويحتل القطاع الخاص فيها دوراً تابعاً بما لا لبس فيه. وعلى الرغم من احتفاظهم ببعض النفوذ من خلال قدرتهم على مقاومة التنظيم، لم يستطع الرأسماليون تحديد الطابع العام لعمل الدولة، أو سياساتها. كما أصبحت الوزارات المحلية، والدوائر الاقتصادية عموماً، غير متجانسة، ما دفع رجال الأعمال إلى التوجه إلى القاهرة كي تعالج مشكلاتهم أو تطلب من موظفيها في سورية معالجتها. وأصبحت الأنشطة الاقتصادية التي كانت سابقاً معتدلة التنظيم، كالتوزيع والتسعير والقطع الأجنبي، خاضعة لمستوى أشد من السيطرة.

إضافة إلى ذلك فإن المكاسب التي تحققت في المفاوضات مع عبد الحكيم عامر لم يحافظ عليها. ففي بداية ١٩٦١ بدأ موظفو الجمهورية العربية المتحدة بإعادة فرض، وحتى تشديد، السيطرة على التجارة، في مقدمة للمراسيم الاشتراكية التي أقرت في تموز، وخصوصاً تنظيم عمليات تحويل القطع الأجنبي في سورية. وقد وسعت هذه الإجراءات دائرة الخلاف بين رجال الأعمال ومسؤولي الدولة. والأهم من ذلك أن السياسات الناصرية قد وضعت حداً للشراكة في ما بين القطاع الخاص وقطاع الدولة، في إعداد السياسة الاقتصادية، وهو ما ميز في كثير من الأحيان مرحلة ما

قبل الوحدة. وقد كان لهذا التغير نتائج مهمة: فالتراجع في قدرة رجال الأعمال والمصرفيين وملاك الأراضي على التأثير في اتجاه التطور ارتبط بالفكرة القائلة بأن القوى الفاعلة في الدولة، التي تمثل مصلحة العمال والفلاحين، هي المعنية بوضع الأولويات الاقتصادية وتحديد السياسة الاقتصادية أيضاً.

الهوامش

(١) ألفرد ستيبان، **الدولة والمجتمع: البيرو من منظور مقارن** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٨)، ص. ١٢٦.

(٢) ومع ذلك هدد الضباط المؤيدون للوحدة بالاستيلاء على السلطة إذا أخفق البرلمان في دعمها.

(٣) في مصر صوت نحو ٦,١٠٤,٢٥٩ أي ما نسبته ٩٨ بالمائة من المصوتين المسجلين، وقد أيد من هؤلاء ٦,١٠٢,٠٠٠ مسألة الوحدة وأن يكون عبد الناصر رئيساً لها. أما في سورية فقد صوت ما نسبته ٩٢ بالمائة ممن يحق لهم التصويت وقد أيد الوحدة برئاسة عبد الناصر ١,٣١٢,٠٧٠ من أصل ١,٣١٣,٠٧٠.

(٤) ذكر في كتاب مالكولم كير، **الحرب الباردة لدى العرب: جمال عبد الناصر وخصومه، ١٩٥٨ ــ ١٩٧٠**، الطبعة الثالثة. (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧١)، الصفحات. ٢٣ ــ ٢٤، من بين الأسباب التي توردها الروايات المصرية في ذلك الوقت لزيارة عبد الناصر الأولى للإقليم السوري في شباط ــ آذار ١٩٥٩، أنه أراد أن يمنح سورية «هيكليةً إدارية». معهد الدراسات الإسلامية في جامعة باريس، دفاتر الشرق المعاصر(١٩٨٥) ص. ١٧٣.

(٥) نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، الصفحات. ٣٥٩ ــ ٤٠٧. ولم تكن هذه الرؤية خاصة بالسوريين. انظر أنور عبد الملك، **مصر: المجتمع العسكري** (نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٦٨)، ص. ١٢٣.

(٦) خليل كلاس، قيادي بعثي ووزير اقتصاد في النصف الأول من الجمهورية العربية المتحدة، كتب العديد من الدراسات التي تنتقد طريقة تعامل المصريين مع الوحدة، ومن بينها «أردناها وحدة وأرادوها مزرعة» (دمشق: مطبعة الجمهورية، ١٩٦٢). وعبد الملك، مصر، يقول بأن رجال الأعمال المصريين قد ضغطوا على عبد الناصر للقبول بالوحدة، رغم اعتراضاته عليها، وذلك من أجل الأسواق والموارد السورية من جهة، ولتأمين فرص

عمل للمتخريجين الجامعيين في مصر من جهة أخرى. وقد ذهب لاحقاً للقول بأن سورية كانت بمثابة الهدية التي قدمها النظام للبرجوازية المصرية مقابل تعاونها معه في مصر.

(٧) انظر مثلاً، فوستر هيلي، «سوريون يحتجون على القيود المصرية: رجال أعمال ومزارعون وآخرون يحتجون على غياب الحرية» **نيويورك تايمز**، الأول من أيار، ١٩٥٨.

(٨) وفقاً لـ «عواد بركات، وزير الاقتصاد السابق ومدير جمعية البنوك المتحدة» فإن «المسؤولين عن الاقتصاد خلال فترة الوحدة، قد اقترفوا، مع الأسف، أخطاء فادحة، وهو ما أدى لكارثة اقتصادية، وتسببوا بالتالي بتدمير اقتصادنا، ما قاد في نهاية المطاف لنهاية الوحدة ذاتها»، (بركات، «آراء في السياسة الاقتصادية في سورية» الاقتصاد والتمويل في سورية والبلدان العربية، رقم ٥٠ (شباط ١٩٦٢)، ص ٣٣).

(٩) أوسغود كاروثرز «عبد الناصر يواجه التحدي السوري: الزعيم العربي يحاول منع زيادة التعرفة المفروضة من مسؤولي دمشق» **نيويورك تايمز**، العاشر من حزيران، ١٩٥٨.

(١٠) تابيثا بيتران، سورية (نيويورك: برايجر، ١٩٧٢)، الصفحات. ١٢٨ ـ ٤٨. انظر أيضاً خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**. (بيروت: دار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ٣، ٨٨ ـ ١٩٠.

(١١) بدر الدين السباعي، **المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥). يظهر الطابع الفردي والتسلطي لحكم عبد الناصر بشكل بارز في كتابة التاريخ السوري. انظر نجاح محمد، **الحركة القومية**.

(١٢) سيمون جاركي، «انهيار حزب» **اورينت ١١** (١٩٥٩)، الصفحات ٢١ ـ ٣٩.

(١٣) المرجع نفسه (١٩٥٩)، ص ٢٣٢.

(١٤) خلال الوحدة، وحتى أثناء الإعداد للمراسيم الاشتراكية في العام ١٩٦١، قام مسؤولو النظام بطمأنة الرأسماليين، وقدموا وعوداً ضد التأميم، وضمانات للحفاظ على الملكية، واستثناءات خاصة من اللوائح التنظيمية الجديدة. وفي كانون الثاني من العام ١٩٥٩ أبلغ وزير الاقتصاد في

حكومة الوحدة رجال الأعمال السوريين بأنه لن يكون هناك تقييد للقطاع الخاص ضمن حدود الاستثمارات المحددة له في السنوات الخمس الأولى من الخطة. وفي تموز من العام ذاته أكد عبد الناصر أن «رأس المال سيبقى حراً» وفي كانون الثاني من العام ١٩٦١ نفى وزير الزراعة أن يكون النظام بصدد إنشاء مزارع جماعية، بل أعلن التزام هذا النظام بحماية الملكية الخاصة.

(١٥) بالرغم من الشكاوى السورية من الاستغلال المصري كان هناك أيضاً العجز في الميزانية الذي تسببت فيه مصر، إضافة إلى اعتمادها أساليب أخرى من المساعدة المالية خلال فترة الوحدة.

(١٦) لقد عبر عن وجهات نظر عبد الناصر ما بعد ١٩٦١ في العلاقات بين القطاعين العام والخاص، في ميثاق العمل القومي الذي ترجمه وأعاد صياغته نسيم رجوان في **الأيديولوجية الناصرية** (نيويورك: هالستيد، ١٩٧٤، الصفحات ٢٢٧ ـ ٥٥).

(١٧) حول تطور النقابوية في النظرية والتطبيق في مصر تحت حكم عبد الناصر، انظر روبرت بيانشي، **النقابوية المتطرفة: الحياة الاتحادية في مصر القرن العشرين** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٩) الصفحات ٧٧ ـ ٨٢.

(١٨) لقد أكد عبد الناصر هذه الرؤية في مقابلة له في تموز من العام ١٩٥٩. «الوحدة القومية بالنسبة لنا هي طريقة لتعزيز أوضاعنا الداخلية ومتطلبات سياستنا الخارجية. إنها الإطار الذي سنحقق من خلاله ثورتنا، ومن أجل سلامة بلادنا والحفاظ على استقلالها. وهي شكل من التعايش السلمي بين الطبقات الاجتماعية». (**الأهرام**، ٢ تموز، ١٩٥٩).

(١٩) بخصوص مفهوم الاشتراكية التعاونية الديموقراطية، انظر عبد الملك، **مصر**، الصفحات ٢٨٨ ـ ٣٠٧.

(٢٠) جمال عبد الناصر، «كلمة في الذكرى السنوية الخامسة للوحدة»، ٢٢ شباط ١٩٦٣. أعاد طباعتها وليد خالدي ويوسف ايبش، وثائق سياسية عربية، ١٩٦٣ (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٣)، ص ٣٦.

(٢١) بيانشي، **النقابوية المتطرفة**، ص ٧٧.

(٢٢) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ١: ١.

(٢٣) أولى الشكاوى التي أتت ضد الوحدة كانت من الموظفين المدنيين السوريين، الذين تراجعت أجورهم إلى مستوى أجور المصريين، إضافة لكونهم قد أصبحوا تحت إشرافهم المباشر. انظر «بيان الجنرال عفيف البزري، ١٠ ايار١٩٥٩» **الشرق** ١٠ (١٩٥٩)، الصفحات. ٢٠٥ ـ ١٩.

(٢٤) بيتران، **سورية**، ص ١٢٨. إن رواية بيتران للوحدة متأثرة بتعاطفها الواضح مع السوريين، وبعدد من الأخطاء الحقيقية. غير أنها تعكس مشاعر السوريين إزاء عجرفة السلطات المصرية وتجاهلها للظروف السورية الخاصة. كما يعكس بركات أيضاً هذه المشاعر في «**آراء في السياسة**».

(٢٥) من أجل رؤية عامة لإجراءات التكامل انظر شفيق أخرس، «التكامل الكلي والسريع بين الاقتصادين المصري والسوري» الاقتصاد والتمويل في سورية والبلدان العربية، رقم، ٤٤(آب ١٩٦١)، الصفحات ٢٦ ـ ٣٥.

(٢٦) **دفاتر الشرق المعاصر** (١٩٥٨)، ص. ١٧٤.

(٢٧) الأخرس «**التكامل الكلي**»، ص ٢٨.

(٢٨) **الأهرام**، الخامس من حزيران ١٩٥٩.

(٢٩) **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٣ (أيار ـ آب ١٩٦٠)، ص ٢٠٩.

(٣٠) بيتران، **سورية**، ١٤٣.

(٣١) محمد س. نابلسي، «مشكلات توحيد النظم النقدية لكل من سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١» **الأوراق الاقتصادية للشرق الأوسط**، ١٩٦٤، الصفحات ٦١ ـ ٧٧.

(٣٢) **دراسات في الاقتصاد السوري، ١٩٥٨**، ج ٢، ص ١٣. يعود جانب من معارضة رجال الأعمال للرغبة إلى إدامة سعر الصرف غير الواقعي «المحدد من قبل البنكين المركزيين بما من شأنه أن يمنح المصدرين السوريين ربحاً غير متوقع» (نابلسي، **مشكلات**، ص. ٧٠).

(٣٣) لقد قام وزير الاقتصاد للإقليم السوري خليل كلاس عدة مرات بدحض المزاعم المتعلقة بتوحيد العملة ولكن دون جدوى. وفي أواخر تموز من العام ١٩٦٠ اضطر محافظ البنك المركزي السوري عزت طرابلسي إلى نفي هذه الشائعات أيضاً (دفاتر الشرق المعاصر ٤٣ أيار ـ آب ١٩٦٠،

ص ٢١٠).

(٣٤) وفقاً لصندوق النقد الدولي فإن مدخرات سورية من الذهب والقطع الأجنبي قد تراجعت من حوالي ٦٩ مليون دولار في العام ١٩٥٧ إلى حوالي ٣٥ مليوناً في العام ١٩٦١. صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (**واشنطن دي سي**: كانون أول ١٩٦٣)، ص ٢٥٢.

(٣٥) لقد طبقت هذه السياسة في شباط ١٩٦١ (**دراسات في الاقتصاد السوري ١٩٦١**).

(٣٦) **دفاتر الشرق المعاصر** ٣٨ (١٩٥٨)، الصفحات ١٨١ ـ ٨٢. مثل بقية المؤسسات التي وجدت خلال الوحدة، ظلت هذه كما كانت، ولم تمس قدرتها بعد انهيار الوحدة.

(٣٧) وفقاً لرواية أميركية معاصرة لهذه التغيرات ورد الفعل السوري فإن «الجرائد الدمشقية التي كانت ترد إلى بيروت من دمشق كانت تكشف عن احتجاج متصاعد للصناعيين ورجال الأعمال والمزارعين وقادة النقابات العمالية على محاولات فرض القيود الصارمة على الاقتصاد السوري الحر، والتي كانت معتمدة من قبل مجلس قيادة الثورة في مصر منذ العام ١٩٥٤. والاحتجاج الأخير كان على فرض ضوابط أكثر صرامةً على الواردات مما يسمى السلع الترفيهية. والتي كان مستحيلاً بموجبها استيراد أية مادة تتجاوز قيمتها ٣٠٠ دولار، إلا من خلال بعض السماسرة الكبار المتنفذين» (هايلي، «**السوريون يغتاظون من القيود المصرية**»).

(٣٨) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٨، القسم الأول، ص ٣.

(٣٩) القرار رقم ٢٤٨ المجلس الأعلى للجمارك، (المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص ٦).

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول هذا الحادث انظر اوسغود كاروثرز، «عبد الناصر يواجه التحدي السوري: الزعيم العربي يحاول إلغاء زيادة التعرفة المفروضة من قبل مسؤولي دمشق»، **نيويورك تايمز**، ١٠ حزيران، ١٩٥٨. **وميدل ايست جورنال** ١٢ (ربيع ١٩٥٨)، ص. ١٩٠.

(٤١) **دراسات اقتصادية سورية**، ١٩٥٨، القسم الأول، ص ٣.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) في سياق الاقتصاد المنظم أشار عبد الناصر مراراً إلى أهمية القطاع الخاص. وفي إحدى خطبه قال إن من بين القضايا الأساسية لتطور الجمهورية العربية المتحدة اقتصادياً «الانسجام بين رأس المال الخاص ورأس المال العام، هذا الانسجام الجلي بوضوح في العديد من المشاريع الكبيرة التي كانت تنفّذ بالتعاون المتبادل بين رأس المال الخاص ورأس المال العام». جمال عبد الناصر، «كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام للاتحاد القومي ، في التاسع من تموز، ١٩٦٠»، (مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس: شباط ١٩٦٠ ـ كانون الثاني ١٩٦٢) (القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة: مصلحة الاستعلامات) ٣: ١٩٩.

(٤٤) في الأشهر الأولى من الوحدة مثلاً، وتقريباً في الوقت الذي كان يزور فيه وفد من ملاكي الأراضي السوريين القاهرة للعمل ضد فرض قانون الإصلاح الزراعي المطبق في مصر على سورية، طرد وفد نقابي يمثل عمال شركة نفط العراق لرفضهم فرض سيطرة الدولة على القضايا النقابية، بما في ذلك المساومة الجماعية (هايلي، «السوريون يحتجون على القيود المصرية»).

(٤٥) جون ديفلين، **حزب البعث: تاريخه من البدايات إلى ١٩٦٦** (ستانفورد: مطبعة مؤسسة هوفر، ١٩٧٦)، الصفحات ١٣٦ ـ ٣٧.

(٤٦) مارسيل كولومب، «بعثة المارشال المصري عبد الحكيم عامر إلى سورية» **أورينت** ١٢ (١٩٥٩)، الصفحات ٢٧ ـ ٣٥.

(٤٧) دراسات في الاقتصاد السوري، ١٩٥٩، القسم ١ ، ص. ٣.

(٤٨) لقد ذكرت قصة لقاء عبد الحكيم عامر مع جماعات رجال الأعمال في المصدر ذاته كما يلي: «لقد عقد لقاء هام جداً بين المارشال عبد الحكيم عامر والوزراء التنفيذيين من جهة، وممثلي غرف التجارة والصناعة والزراعة والاقتصاديين المحليين من جهة ثانية. وأفضت هذه المبادرة من عبد الحكيم عامر إلى نقاش صريح بين رجال الأعمال والسلطات الاقتصادية، وخصوصاً القطاع التجاري، حيث أدى تبادل الآراء هذا إلى إقناع السلطات بضرورة أن يكون نظام الواردات أكثر مرونة، بعدما اعتاد البلد على النظام (التجاري) الليبرالي».

ونتيجة لهذا اللقاء، «صدر عدد من المراسيم (وتم نشرها) التي تخفف

القيود على الواردات، كما تخفض أو تزيل كليةً الرسوم الجمركية عن بعض السلع الاستهلاكية. صحيح أن عائدات تصدير القطن قد ساعدت في تحقيق هذا الإنجاز، غير أن الأمر يعود في النهاية لمبادرات غرف التجارة في دمشق وحلب، ولحالة الركود في الأسواق التي أوجبت إجراءات كهذه».

(٤٩) **ميدل ايست جورنال** ١٤ (ربيع ١٩٦٠)، ص ١٩٩. لقد كان وزير الزراعة مصطفى حمدون هدفاً خاصاً لهجوم ملاكي الأراضي بسبب حماسته في متابعة عملية مصادرة الأراضي.

(٥٠) ومن هذه الخطط كانت الخطة القاضية بترحيل فلاحين مصريين إلى المناطق الزراعية السورية ذات الكثافة السكانية القليلة. ومثلها مثل قضية توحيد العملة، حالت الاعتراضات الصريحة دون دخولها حيز التنفيذ (**دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٨، الجزء الأول، ص ٢١).

الفصل الخامس

السيطرة على النقابات والتعبئة المضادة

منذ انطلاقة الوحدة وحتى بداية عام ١٩٦١ انقطعت صيرورة إعادة تنظيم القطاع الخاص بسبب التأميم الشامل. ولكن منذ شباط ١٩٦١ وحتى نهاية الوحدة في أيلول تحوَّل المسؤولون المصريون إلى صيغة أكثر تطرفاً في إعادة الهيكلة، التي تضمنت تأميم القطاعات الاقتصادية الرئيسة ومنحت الدولة مسؤولية مباشرة عن التراكم الرأسمالي والتصنيع والتجارة الخارجية. فقد سارت إعادة هيكلة القطاعات التجارية والصناعية الخاصة في الجمهورية العربية المتحدة خلال أولى هذه الفترات في مسارين مترابطين ولكن متمايزين، وكلاهما كان مسبوقاً بقوانين خاصة. أحدهما تضمن إعادة تحديد علاقة قطاع الأعمال بالدولة، واستبعاد أصحاب رؤوس الأموال من عملية رسم السياسات الاقتصادية،

وتضييق الضوابط ومتطلبات الترخيص على المشروعات والتحكم بقرارات الاستثمار. والثاني تضمن تغييرات في إدارة الشركات وعملها، ووضع قيود إضافية على استقلالية الرأسماليين ونفوذهم. في كلتا الحالين فإن التغييرات التي حدثت أثناء الوحدة كانت مستلهمة من الأفكار الشعبوية وتسيُّد الدولة على النقابات والاتحادات لإدارة الوظائف الاجتماعية للثروة والحاجة لتوجيه شؤون الأعمال في خدمة مقاصد اجتماعية معينة تحددها الدولة. وفي الوقت نفسه، كان القصد من هذه التغييرات إضعاف البرجوازية الصناعية والتجارية عبر تشتيت سيطرتها على قطاع الأعمال والحد من وصولها وتحكمها برأس المال وتفكيك الشبكات الاجتماعية التي تؤطر النخبة الاقتصادية السورية. وقد أحدثت هذه التغييرات تحولاً كبيراً في توازن القوى الاقتصادية لصالح الدولة، وصغار المستثمرين، والبرجوازية التجارية الصغيرة، والطبقة الوسطى الريفية وبدرجة أقل العمال. بمعنى آخر، من يشكلون المقومات الأساسية للكثير من التحالفات الشعبوية التسلطية.

لقد بدأت هذه العملية في الأشهر الأولى للوحدة على الرغم من تأكيد عبد الناصر أن القطاع الخاص سيبقى مستقلاً وسيحظى بمشاركته في برنامجه التنموي الطموح. في نيسان ١٩٥٨ صدر قانون لتنظيم الإنتاج الصناعي، وقد اشترط الحصول على موافقة الدولة لبدء أو إغلاق أو تغيير أي صناعة، وكانت هذه سارية المفعول من قبل، إلا أن هذا القانون وضع حداً ١٠٪ على أرباح الشركات وحدد أسعار المواد الأساسية[1].. أما بالنسبة إلى إدارة الشركات المساهمة المغفلة والشركات محدودة المسؤولية، التي كانت تشكل كبرى شركات القطاع الخاص، فإن قوانين جديدة حدت من صلاحيات ومنافع مديري الشركات واشترطت تمثيل

العمال في مجلس الإدارة وفرضت شروطاً جديدة على توزيع الأرباح. وفي آب ١٩٥٨ صدر قانون يقضي بأنه لا يحق لأي شخص أن يكون عضواً في أكثر من مجلسي إدارة شركتين، وحدد سقف رواتب المديرين بـ ٢٥٠٠ ل.س سنوياً، وهو أجر أقل بكثير من المبالغ الطائلة التي كانت تُدفع لأعضاء مجلس الإدارة في الماضي (نحو ٥٠ ألف ل.س)[٢]. في نيسان ١٩٥٩ صدر مرسوم جديد حدد عدد أعضاء مجلس الإدارة بين ثلاثة وسبعة أعضاء، علماً أنه سمح لمدير الشركة الواحدة أن يكون عضواً في أربعة مجالس إدارة[٣]. في أيار ١٩٦٠ مُنعت البنوك وشركات التأمين من تقديم القروض أو منح التسهيلات الائتمانية والضمانات لأعضاء مجلس إدارة الشركة التي تقدم لها الخدمات المالية. وفي تموز ١٩٦١ اشترطت مراسيم عبد الناصر الاشتراكية بأن يكون اثنان من أصل أعضاء مجلس الإدارة، الذي لا يتجاوز السبعة أعضاء، ممثلين عن العمال يُنتخبون بالاقتراع السري ولمدة عام واحد[٤].

يجب فهم هذه الإجراءات في ضوء التركيبة السائدة للشركات في سورية، حيث هيمنت على مجالس إدارة هذه الشركات شبكات متداخلة من أفراد العائلة نفسها، ويمكن اعتبار عدد قليل جداً من الشركات المساهمة المغفلة شركات عمومية بحق، بمعنى أن ملكية الأسهم كانت تتجاوز إطار شبكة صغيرة ضمن الأسرة الواحدة أو الأصدقاء. كما أن الغالبية العظمى من الشركات التي تعرف على أنها شركات مساهمة مغفلة كانت تديرها حلقة صغيرة من صغار المستثمرين المتحدرين من عائلة واحدة أو عدة عائلات مختلفة أو شبكات اجتماعية متداخلة (بالأصالة أو بالنيابة عنها). وكما نوهنا في الفصل الثاني فإن ٧٦٪ من الشركات

المساهمة، البالغ عددها ١٥٩، والتي ظهرت بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦١، قد تأسست من قبل عشرة أو أقل من المستثمرين. شكلت القيود الجديدة في هذا الوضع تحدياً مباشراً وقوياً لسيطرة البرجوازية على القطاعات الصناعية والتجارية الكبرى، حيث عملت هذه الإجراءات فعلياً على تفكيك الآليات المختلفة التي ترسخ هذه الهيمنة: تمثيل عائلات النخبة في الكثير من مجالس إدارة الشركات، والعلاقات مع أعضاء في البنوك وشركات التأمين، والشروط غير المنظمة على العموم بخصوص توزيع الأرباح، ومستوى مكاسب المديرين والاستخدام الخاص لأصول الشركات وقرارات الاستثمار.

كان لهذه القرارات أهداف شعبوية تسلطية واضحة، فقد رمت إلى حماية صغار المستثمرين والعمال على حساب العائلات القليلة التي هيمنت على القطاعات التجارية والصناعية. وكما ذكرت إحدى الصحف الاقتصادية فإن القيود التي فُرضت على حجم مجالس إدارة الشركات كانت «لمصلحة صغار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والذين أصبح بمقدورهم الآن الاستفادة من أرباح الشركات شأنهم شأن كبار رجال الأعمال. إضافة إلى أن جيلاً جديداً من الشباب سيطرح نفسه على مجالس إدارة الشركات جالباً معه دينامية جديدة»[٥]. لقد زادت هذه الأنظمة من مسؤولية القطاع الخاص أمام الدولة وعززت من سيطرة الدولة على توزيع واستخدام رأس المال الخاص. ونظراً للموقع الأساسي للرأسمال الخاص في سورية، فإن ذلك قد وسّع عملياً من سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني بالمجمل.

أبرزت هذه الأنظمة، وبوضوح كبير، كيف أن هذا التوسع

التدريجي للتنظيم التجاري قد بدأ يضعِف الشبكات الاجتماعية النخبوية، ويحد من قدرة القطاع الخاص على الفعل الجماعي، ويعيد توزيع الموارد من المستثمرين الكبار إلى صغار المساهمين والعمال، والأهم من هذا وذاك هو نقل السيطرة على الرأسمال من القطاع الخاص إلى الدولة. لقد شكلت القوانين التي حكمت إدارة شركات القطاع الخاص وهيكليتها الأدوات التي مأسس من خلالها نظام الجمهورية العربية المتحدة سلطة الدولة وأضعف من استقلالية القطاع الخاص، كما هو واضح في نمط الصراعات المذكورة سابقاً. مع ذلك فمن المهم الاعتراف بأن مشروع عبد الناصر العام لم يكن يضع في حسبانه زوال الرأسمالية من الجمهورية العربية المتحدة، بل بناء صيغة خاصة من الرأسمالية تستند إلى استراتيجية تصنيع شعبوية تقودها الدولة في التنمية[٦].

الإصلاح الزراعي وإعادة بناء الاقتصاد السياسي الريفي في سورية

من الواضح أن نمطاً مشابهاً في تدخل الدولة وسيطرتها المتناميين قد ساد في عملية إعادة تنظيم القطاع الزراعي، إلا أن ثمة اختلافاً كبيراً بين علاقة عبد الناصر بالتجارة ورؤيته لكبار ملّاك الأراضي. فبينما كان عبد الناصر مستعداً لإفساح المجال لما سماه هو «البرجوازية الوطنية» للدخول في تحالفه الحاكم، كانت تكتيكاته تجاه «المتنفذين الريفيين» إقصائية على الدوام. لقد طور مالكو الأراضي، شأنهم شأن أصحاب رؤوس الأموال، إستراتيجيات للتخفيف من آثار سياسة الدولة والحفاظ على قدر من النفوذ في الريف[٧]. إلا أن مناوأة «الإقطاعية»، إضافة إلى الجهود المبذولة لإشراك الطبقة

الوسطى الريفية، وتفكيكها في الوقت نفسه، كانت حجر الأساس في السياسات الناصرية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات[٨].

لم يمثل ما تبقّى لدى كبار ملاك الأراضي في سورية من نفوذ واستقلال عوائق حقيقية أمام ترسيخ سلطة عبد الناصر فحسب، بل حتى أمام ما كان الرأسماليون السوريون أنفسهم يرون فيه عقلنةً للإنتاج الزراعي، أي تفكيك سيطرة مالكي الأراضي على العمالة والإنتاج الريفيين، وتحويل الرأسمال من القطاع الزراعي إلى الصناعة وإلى الدولة. لقد كان عبد الناصر ضد حكم الوجهاء والأعيان بنحو أساسي، ولهذا (وبالنيابة عن الطبقة الوسطى الريفية) وجّه جهوده للتعبئة الشعبية وتدخل الدولة في الاقتصاد الزراعي وإعادة هيكلة مصالح ملاك الأراضي.

إن إعادة تنظيم التحالفات السياسية الداخلية في سورية، التي حصلت على أيدي مسؤولي الجمهورية العربية المتحدة، عن طريق السيطرة على القطاع الصناعي وتشجيعه في آن معاً، وقمع كبار ملاك الأراضي وتهميشهم، كانت لها تبعات هامة على تحالف ملّاك الأرض والرأسمال في سورية. فقد أضعفت هذه العملية الاعتماد البنيوي للبرجوازية على القطاع الزراعي، وبالتالي قللت من وزن المصالح الزراعية في حسابات الرأسماليين السياسية. نتيجة لذلك قاد الرأسماليون، وليس النخبة من أصحاب الأراضي، معارضة القطاع الخاص للوحدة، وعكست استراتيجياتهم الأولوية التي يعلّقونها على الشؤون الصناعية والتجارية وليس الزراعية. وسعت السياسات الناصرية في الوقت ذاته إلى خلق بنى جديدة من الارتباط بين قطاع الأعمال والدولة. وبسبب هذه العمليات المتضاربة، التقليل من الاعتماد على النخبة من أصحاب الأرض من

جهة وتوسيع سيطرة الدولة على القطاع الخاص من جهة أخرى، زادت حدة التوتر بين الدولة وقطاع الأعمال خلال الأشهر الأخيرة من عمر الوحدة.

انطوت إجراءات الإصلاح الزراعي المطبقة في سورية أثناء فترة الوحدة على ثلاثة برامج مترابطة: تشريعات تنظم العلاقة بين العمال الزراعيين وملاك الأراضي، وتشريعات تنظم الملكية واستخدام الأراضي الخاصة والأراضي العائدة ملكيتها للدولة وتوجيه التنظيم الاقتصادي للفلاحين، وإجراءات تهدف إلى إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي تحت رقابة الدولة. وقد خضعت التشريعات التي تحمي حقوق الفلاحين، وتنظم شروط عملهم وتضمن توزيعاً عادلاً للمحاصيل بين الملّاك والمحاصصين، للمناقشة مرات كثيرة في البرلمان السوري في الخمسينيات، لكن مالكي الأراضي أبدوا براعة كبيرة في تقويض الجهود المبذولة لتحسين شروط معيشة الفلاحين أو توسيع حقوقهم السياسية والاقتصادية.

لم يسرّع تشكل الوحدة عملية التحويل الزراعي فحسب، بل غيَّر السياق السياسي الذي جرى ضمنه الإصلاح تغييراً دراماتيكياً. فقد أضعف وضع الإصلاح الزراعي في أيدي المؤسسات السياسية المركزية للجمهورية المتحدة بشدة قدرة كبار الملّاك على تعطيل عملية إعادة هيكلة حقوق الملكية الزراعية. بالنتيجة، وعلى الرغم من استمرار التفاوت الكبير في ملكية الأرض، فقد حقق مسؤولو الوحدة تقدماً في إعادة توزيع الأراضي بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١ أكبر من أي تقدم حققته حكومة سورية منذ الاستقلال.

المشكلة الأولى التي كان لا بد من معالجتها بعد قيام الوحدة كجزء من برنامج إصلاح زراعي عام، هي مشكلة تعبئة الفلاحين

وتوسيع حقوقهم. ففي ٤ أيلول ١٩٥٨ أصدرت الحكومة قانون العلاقات الزراعية (القانون رقم ١٣٤) الذي يرمي إلى تعزيز مركز المحاصصين والعمال الزراعيين في علاقاتهم مع ملاك الأراضي[٩]. بعد عدة أيام أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تشكيل لجنة لتنظيم العلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي والإشراف على تطبيق القانون الجديد. لقد نظم القانون شروط العمل، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، وحدّد ساعات العمل وأدخل مبدأ الحد الأدنى للأجور وتقسيم المحاصيل تقسيماً عادلاً بالنسبة للمحاصصين. وألزم القانون مالكي الأراضي باحترام العقود الشفهية والمكتوبة، وأرسى آليات المساومة الجماعية، وتضمن أحكاماً بشأن تعويض العمال، وخدمات الصحة والإسكان والتشغيل. ونص هذا القانون أيضاً على التحكيم في المنازعات وإشراف الدولة على عقود العمل واتفاقيات الأجور والإعانات[١٠]. نهايةً، أضاف هذا القانون حقوقاً تنظيمية هامة بالنسبة للفلاحين، حيث سمح لهم ولأول مرة في تاريخ سورية بتشكيل جمعيات لتمثيلهم والمساومة بشكل جماعي مع الملاكين. وتم تقسيم الفلاحين إلى فئتين: محاصصين وعمال زراعيين، وتنظيمهم في جمعيتين مختلفتين. ولم يكن هناك في البداية أية آلية لجمعهم في اتحاد عام، ولكن بحلول عام ١٩٦٠، كان على جميع الفلاحين الانتساب إلى اتحاد الفلاحين، المنشأ حديثاً، كما أقرّ القانون ١٣٤ حقَّ الملاكين في تشكيل جمعياتهم الخاصة[١١].

مقارنة بالتشريعات التي اقترحها المشرعون البعثيون قبل الوحدة، فرض القانون ١٣٤ قيوداً أكثر حدةً على أشكال العمل الجماعي المسموح بها لأعضاء الجمعيات الفلاحية، كما أنه وسّع سلطة الدولة من خلال نظام لافت من القيود والضوابط على النقابات والاتحادات، كانت

مشابهة في بعض جوانبها للقيود المفروضة على اليد العاملة الصناعية في قانون العمل لعام ١٩٤٦[١٢]. وعلى غرار نقابات العمال، وقعت الجمعيات الفلاحية ضمن اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي كانت تتمتع بسيطرة شاملة على أنشطتها. إلا أن أهم القيود المفروضة هو حرمان أعضاء هذه الجمعيات من الانخراط في أي نشاط يمكن عدّه سياسياً، بدءاً بالمظاهرات وانتهاءً بأي نوع من السياسات الحزبية المنظمة التي كانت محظورةً في سورية في ظل الوحدة. وبخلاف أحكام قانون العمل لعام ١٩٤٦ ومشروع قانون حماية الفلاحين التي اقترحها حزب البعث، فقد حرم قانون العلاقات الزراعية الفلاحين من حق الإضراب.

وبهذه الأحكام، ضيَّق القانون ١٣٤ كثيراً على ملاك الأراضي لجهة الاستقلال الاقتصادي. حيث حدَّ من الصفة التعسُّفية لسلطتهم وقدرتهم على تنظيم العلاقات الاقتصادية مع الفلاحين من جانب واحد. وأرسى نظام الدعم الاجتماعي للعمال الزراعيين بتمويل من ملاك الأراضي أنفسهم على نحو أساسي. ومن خلال توفير المساومة الجماعية للفلاحين، وتنظيم ساعات وشروط العمل وإجبار الملاك على احترام عقود العمل، وسّع القانون ١٣٤ من سلطة الوزارة ومواردها للمساعدة في القضاء على التفاوتات في الملكية التي أبقت الفلاحين في حالة من الإفقار والخضوع لملاك الأراضي. ولكن القانون الجديد من جهة أخرى وضع الفلاحين تحت رحمة الدولة تماماً وضَمِنَ أن لا تنظيم العمال الزراعيين ولا انضمامهم إلى منظمات شعبية سوف يعزز من استقلالهم السياسي. إن انضواء الفلاحين تحت جناح نظام التحالف الحاكم عاد بمكاسب كبيرة على رفاهية الفلاحين ومداخيلهم، ولكن ذلك تمَّ وفق تنظيم يقوم على مبادئ السيطرة على النقابات والاتحادات،

وبالتالي أكّد الطبيعة التسلطية ورأسمالية الدولة للنظام.

إضافة إلى ذلك، أدخل قانون العلاقات الزراعية مجموعة جديدة من الحقوق الشخصية والإجراءات الإدارية إلى الريف. فقد بدأ بتحويل العلاقة بين الشاغل والمالك إلى علاقة بين عامل ورب عمل، لكنه لم يعالج مسألة ملكية الأرض الحاسمة أو يحاول أن يتعامل مع التبعات الاقتصادية والسياسية لنموذج توزيع الأرض الجائر جداً في سورية. وبطريقة لافتة، تم الفصل بين الحقوق التنظيمية للفلاحين ومسألة الحق بالأرض، وتعامل مسؤولو الوحدة مع هذين الشأنين على أنهما مسألتان منفصلتان. ولذا عولجت قضية حقوق الملكية في قانون منفصل يرجع إلى قانون الإصلاح الزراعي المصري عام ١٩٥٢[١٣]. وضع هذا القانون حدوداً على ملكية الفرد والعائلة من الأراضي، تأسس بموجبه معهد الإصلاح الزراعي للإشراف على استملاك الأراضي الفائضة عن الحد وتوزيعها على الفلاحين ووضع المبادئ العامة لتعويض الملاك وبيع أو تأجير الأراضي المستملكة للفلاحين. وفي تشرين الأول عام ١٩٥٩ وسّع النظام هذه الإصلاحات لتشمل الأراضي التي تملكها الدولة، ونص على توزيع أراضي الدولة على الفلاحين مجاناً.

الجدول ١٢ ــ الحيازات الزائدة عن السقوف المحددة بالقانون ١٦١ لعام ١٩٥٨، حسب المحافظة وعدد المالكين (مساحة الأرض بالهكتار)

المحافظة	مروية	بعل	بور	المجموع	الملاكون
دمشق	٥٩٩٦	٣٧٥٤٥	٣١٣٨٤	٧٤٩٢٥	١٤٦
حمص	٢٣٣٥	١١٥٨٠٣	٥١٩٧	١٢٣٣٣٥	٢٠١
حماه	٦٦٦٣	٨٢٩٨٧	٢٥٢٨	٩٢١٧٨	٢٥٠
اللاذقية	١١٧٤	٥٥٥٤	–	٦٧٢٨	٥١

إدلب	٨٢٥٦	٩٠٧٢٤	٢٥٧٧	١٠١٥٥٧	٦١٢ *
حلب	٤٦٥٣	١٤٥٨٤٥	١٠٥١٢	١٦١٠١٠	–
الرقة	٣٠٨٢٠	٢٣١٠٩٨	٤٣١٥٨	٣٠٥٠٧٦	٨٧٩
دير الزور	١٣١٤٧	٢٤٩٣٢	١٧٢٤١	٥٥٣٢٠	–
الحسكة	١٩٤٦٣	٥٥٤٤١٠	٦٠١٧	٥٧٩٨٩٠	١٠٦٣
السويداء	–	١٧٩١	–	١٧٩١	١١
درعا	١٦٠٦	٣١٩٧٦	٨٢٥١	٤١٨٣٣	٢٧
الإجمالي	٩٤١١٣	١٣٢٢٦٦٥	١٢٦٨٦٥	١٥٤٣٦٤٣	٣٢٤٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية (دمشق: المطبوعات الحكومية، ١٩٥٩).

* ـ هذا الرقم يضم عدد ملاكي الأراضي في حلب وإدلب، أما عدد ملاكي الأرض في دير الزور فجُمع إلى نظرائهم في الرقة.

قد تكون المسألة الأكثر أهمية في ما يخص إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي الريفي في سورية، والجهود المبذولة لربط الطبقات الريفية بالدولة مباشرة، هي أن الذين حصلوا على أراض عامة أو خاصة طُلب منهم الانتساب إلى جمعيات تعاونية زراعية تشرف عليها الدولة[١٤]. هذه التجمعات الاقتصادية القسرية كانت تحت إدارة معهد الإصلاح الزراعي المنشَأ حديثاً تحت إشراف وزارة الإصلاح الزراعي[١٥]. وكانت الوظيفة العامة لهذه التعاونيات هي ضمان حصول كل فلاح على رأس المال والمساعدة الفنية الضرورية لاستثمار أرضه استثماراً أمثل. ومنحت هذه التعاونيات امتياز الحصول على القروض الزراعية، والبذار والمواشي وأعفيت من رسوم الاستيراد المفروضة على الآلات الزراعية. لكن ثمة سبباً آخر وراء إنشاء هذه التعاونيات، هو إضعاف إمكانية النظام الاجتماعي الزراعي الذي كان

سائداً قبل الوحدة على إعادة تنظيم نفسه بعد الإصلاح الزراعي[١٦]. فبدون إنشاء الجمعيات التعاونية، كان هنالك تخوف من أن يعود الفلاحون المعوزون إلى وضعهم السابق كمحاصصين أو عمال إذا ما سمح للأشكال التقليدية من المديونية وعمالة الفلاحين بالعودة إلى سابق عهدها. وقد قدمت الجمعيات التعاونية الآلية اللازمة لضمان تنفيذ السياسات الزراعية للنظام فعلياً[١٧].

الجدول ١٣ ــ مصادرة الأراضي في سورية وتوزيعها، ١٩٥٩ ــ١٩٦٣، بالنوع وبعدد المالكين الجدد (مساحة الأرض بالهكتار)

	مصادرة				موزعة		مالكون جدد	
السنة	مروية	بعل	صليخ	مجموع	مروية	بعل	مجموع	أسرة	أفراد
١٩٥٩	١١٥٧٧	٣٢٦٠٤٢	١٧٩٢١١	٥١٦٨٣٠	٣٣٢٣٠	٣٥٠٤	٣٦٧٣٤	٢٦٣٦	١٤٣١٩
١٩٦٠	٨٦٨٠	١٤٦٣٧٥	١٢٥١٣	١٦٧٥٦٨	٢٠٩٠٣	٢٤٤٥	٢٣٣٤٨	١٦٣٢	٨٨٩٧
١٩٦١	٩٢١٩	١١٨٢٤٩	٣٥٧٣٠	١٣٣١٩٨	٧	٣٥٢٣	٣٥٣٠	٢٤٩	١٣٥٥
١٩٦٢	٢٣٤٧	٤٣٦٦٤	٣٨١٧	٤٩٨٢٨	٤٣٧٩	٨٨٠٠٦	٩٢٣٨٥	٦٥٠٧	٣٤٩٢١
١٩٦٣	٣٩٧٠	٤٤١٤٢	٢٣٣٣	٥٠٤٤٥	٨٤٠	٦٤١٧٠	٦٥٠١٠	٣٥٤٨	٢٠٠٩٦
المجموع a	٣٥٧٩٣	٦٧٨٤٧٢	٢٣٣٦٠٤	٩١٧٨٦٩	٥٩٣٥٩	١٦١٦٤٨	٢٢١٠٠٧	١٤٥٧٢	٧٩٥٨٨

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٥٩ ــ١٩٦٤).

a ــ يمكن أن لا تتوافق أرقام الجدول ١٣ مع أرقام الجدول ١٢، والتي يمكن أن تعكس التغيرات في قوانين الإصلاح الزراعي مع الزمن أو بسبب إدخال أراضي الدولة في الجدول ١٣.

اكتسبت إدارة شؤون الفلاحين أهمية خاصة عندما بدأ مسؤولو الدولة بإعادة تنظيم تفاصيل الإنتاج على مستوى المزرعة والتحكم

بها وخصوصاً بالنسبة إلى أكبر المحاصيل التجارية (المخصصة للسوق) في سورية، كالقطن. وبالتزامن تقريباً مع قوانين إعادة تنظيم علاقات العمل وملكية الأرض، صدر عدد من القوانين لتحقيق التوافق بين الممارسات الزراعية في كل من سورية ومصر، ووضع معايير موحدة للممارسات الزراعية، والحد من التقلبات في العوائد، وتحسين إدارة المحاصيل، وخلق فرص مدروسة للمستثمرين المصريين للربح من الزراعة السورية. لقد كانت هذه المراسيم على غرار الإجراءات التي طبقت في سورية في الخمسينيات، لكنها طُبقت، كما في حالات أخرى، بشكل أقسى في ظل الوحدة.

ومن أهم هذه القوانين كان المرسوم الرئاسي رقم ٢٢٢ والذي وقعه جمال عبد الناصر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ «بقصد إعادة تنظيم «اقتصاد القطن» بأكمله في سورية»، وهو القطاع الاقتصادي الأكبر، والمصدر الأهم للقطع الأجنبي في سورية، ومركز العمالة المنظمة والمزوِّد الأهم للمواد الخام للصناعات السورية. وبالرغم من أنه نادراً ما يؤخذ بالحسبان في تاريخ هذه المرحلة، ولا يعتبر ضمن نطاق الإصلاح الزراعي، سيكون من الصعب تخمين آثار المرسوم ٢٢٢. مثّل القطن، على أكثر من صعيد، سنداً كبيراً للاقتصاد الوطني. إن تعميق تدخل الدولة في هذا المجال ساهم في تآكل الروابط البنيوية التي تربط مباشرة بين الرأسماليين التجّار والصناعيين وبين النخبة الزراعية. وبفضل مجال اختصاصه المثير، لعب القانون ٢٢٢ دوراً هاماً في إعادة هيكلة ميزان القوى السياسية والاقتصادية في الريف، حيث وضع حداً لاستقلال مزارعي القطن ووسَّع النطاق الذي تصل إليه مؤسسات الدولة، وقد شمل هذا المرسوم:

الزراعة، نخب البذار، الإشراف على تجارة البذار والألياف القطنية، إعادة تنظيم حلج وكبس القطن، الإشراف على تصدير الألياف القطنية، وتشكيل لجنتي تحكيم في حلب لدراسة الخلاف بين المصدّرين السوريين وشركات النسيج في الخارج ... إلخ. وبموجب هذا القانون يخوّل الوزير بوضع حد أدنى لسعر شراء القطن، وبالتالي تلتزم الحكومة بشراء كل الأقطان التي لا تباع في نهاية الموسم بهذا السعر.

... قررت الجمهورية العربية المتحدة أن تستفيد من المؤسسات المالية المصرية الخبيرة في شؤون القطن، لذا كان على بنك مصر وبنك القاهرة أن يزيدا من عدد فروعهما في سورية من ٧ إلى ١١ ومن ٦ إلى ٨ على التوالي، فزادت هذه الفروع منشآتها التخزينية وزادت حجم قروض القطن إلى الحد الأعلى. بالإضافة إلى ذلك فإن «الشركة المصرية لحلج القطن» و«الشركة المصرية لتصدير القطن» تتدارسان إمكانية إنشاء شركتين سوريتين مشابهتين برأسمال سوري مصري.

... إضافة إلى ذلك سيصار إلى توسيع مجلس القطن السوري بصورة كبيرة ليتم تحويله إلى مديرية القطن[١٨].

إحدى «الشركات السورية الجديدة» المشار إليها هنا، تكوّنت بعد زمن قصير، وعلى وجه التحديد من اتحاد بين بنوك مصرية، وشركات نسيج مصرية ومستثمرين سوريين. وفي تموز ١٩٥٩ تأسست «الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير القطن» برأس مال قدره ٣ ملايين ليرة سورية، وكان بنك مصر أكبر مستثمر فردي

بحصة مقدارها (٥٧٥,٠٠٠) ليرة سورية، أما الشركتان المصريتان المذكورتان أعلاه فقد ساهمت كل منهما بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية لكل منهما[١٩]. بينما كانت مساهمة أكبر المستثمرين السوريين أقل من ذلك بكثير، ١٧٥,٠٠٠ ل.س لكن حجم المشاركة المصرية في هذه الشركة كان استثناءً، حيث إن الاستثمار المصري في سورية عموماً ظل محدوداً ولم تصبح سورية قط مركزاً لرأس المال المصري، وهو أمر لطالما أراده قادة الأعمال والمسؤولون المصريون. وظل بالتالي الرأسمال المحلي مهيمناً حتى في قطاع النسيج. وبإلغاء القيود الجمركية على استيراد البضائع المصرية، أصبح من الواضح بالنسبة إلى صناع النسيج المصريين أن تصدير السلع الجاهزة إلى سورية أكثر ربحاً من الإقبال على الاستثمار في المنشآت الصناعية المحلية.

وكانت الإجراءات المعتمدة خلال هذه الفترة تمثل تعميقاً ملحوظاً للإصلاح الزراعي، لكنها لم تكن شاملةً، وتفتقر إلى الكفاءة البيروقراطية، هذا فضلاً عن مقاومة ملّاك الأراضي التي غالباً ما حدَّت من مفاعيلها. مع نهاية الوحدة، كان نصف الأراضي المصادرة فقط بيد الدولة فعلاً ولم يتم توزيع أكثر من ٨٪ من الأراضي المصادرة على الفلاحين الجدد من ملاك الأراضي[٢٠]. وبوجود حوالي ٥٠٠ ألف عامل زراعي حسب التقديرات في عام ١٩٦٠، لم تتجاوز نسبة الفلاحين الذين أصبحوا ملاكاً صغاراً ١٦٪ فقط من هذا العدد (نحو ثمانين ألفاً في عام ١٩٦٣)[٢١]. وبعد عام ١٩٦١ تمت إعادة بعض الأراضي التي استولت عليها الدولة من الإقطاعيين، بالرغم من أن نسبتها كانت أقل مما كان مفترضاً عموماً[٢٢]. واستناداً إلى الكيلاني فإن الإصلاحات سبَّبت في البداية انخفاضاً في الكفاءة والإنتاجية

الزراعية، ولكنها مع ذلك حققت مكاسب مهمة في العدالة الاجتماعية[٢٣].

إذا وضعنا هذه العوامل جانباً، يجدر بنا عدم التقليل من أهمية نتائج قوانين الإصلاح الزراعي. ففي السنة الأولى من الوحدة بدأت إعادة تنظيم الاقتصاد الريفي في سورية على نحو واسع، ما زاد من تدخل الدولة في الريف زيادة كبيرة. وتشكلت مؤسسات وأشكال من التنظيم الجماعي لكسر أشكال العلاقة الاقتصادية والسياسية بين الفلاحين والإقطاع وخضوع الطرفين لوساطة مباشرة من قبل مؤسسات الدولة. بدأ الإصلاح الزراعي بصورة أكثر وضوحاً بمأسسة حقوق الملكية، وحقوق الفرد، والإجراءات البيروقراطية والمعايير الإدارية. وعملت بالنتيجة إصلاحات ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ على تسريع وتيرة توسع البيروقراطية الزراعية وأشكال التنظيم الجماعي في الزراعة السورية وإعادة توزيع الدخل والملكيات الريفية من ملاك الأراضي إلى المزارعين[٢٤].

ودخل الإنتاج الزراعي لأول مرة في برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة عبر الخطة الخمسية الزراعية التي حددت الأهداف الاستثمارية والإنتاجية. فضلاً عن ذلك، وعلى عكس المعارضة الشديدة المنظمة تنظيماً جيداً التي واجهت محاولات عبد الناصر في الاندماج الاقتصادي أو توحيد العملة، قوبل الإصلاح الزراعي بقليل من المقاومة المنظمة. فقبل الوحدة شارك ملاك الأراضي بشكل فعال في عمل جماعي كانت غايته إحباط محاولات تطبيق الإصلاح الزراعي. وحتى عام ١٩٥٨ كان ملاك الأراضي لا يزالون يحاربون النظام حول كيفية تطبيق الإصلاح الزراعي، ولكن قدرتهم على المقاومة سُحقت بنقل مركز السلطة السياسية إلى

القاهرة وتعزيز مؤسسات الدولة واتساع الدعم الشعبي للإصلاح.

إعادة هيكلة اتحادات المصالح

إن جهود الدولة لإعادة تنظيم البنى والسيطرة عليها، التي مثلت مصالح النخب المالكة للأرض منذ أيام الانتداب الفرنسي، قد قلّلت أيضاً من شأن موقع ملاك الأراضي[٢٥]، وبينما توجه التركيز على قمع الأحزاب السياسية في سورية في ظل الوحدة، امتدت جهود مسؤولي الوحدة لفرض بنى تسلطية قائمة على النقابوية الدولتية إلى ما هو أبعد من مجال الأحزاب لتشمل طيفاً واسعاً من مجموعات المصالح والاتحادات المهنية. هنا، كما في مواقع أخرى، كانت أهداف عبد الناصر تتحدد جزئياً بالحاجة إلى التغلب على المعارضة المحتملة، وكان يستند أيضاً إلى مفهومه عن دور مجموعات المصالح التي كان ينظر إليها، حتى في أواخر الخمسينيات، على أنها اتحادات نقابوية تشكل أدوات متكاملة لكبح جماح الصراع الاجتماعي وبناء علاقة عضوية بين الدولة والمجتمع[٢٦].

وكما هي الحال في الإصلاح الزراعي، اعتمد المسؤولون المصريون بشدة على النماذج المصرية إلى حد كبير في إعادة تنظيم الاتحادات المهنية القائمة في سورية[٢٧]. وكان الإطار العام لعملهم ينصبّ على وضع الاتحادات المستقلة سابقاً تحت سيطرة وزارة معينة أو إحدى هيئات الدولة وفرض القيود على حرية عملها الجماعي ووصولها إلى سلطات الدولة. واتسع نطاق إشراف الوزارة ليطاول مجموعة واسعة من المسائل، كقضايا العضوية وتعيين رؤساء الاتحادات والتمويل. في الوقت نفسه مركزت السلطات المصرية الوظائف التمثيلية في اتحاد عام واحد جامع في كل قطاع[٢٨].

كانت إعادة الهيكلة في سورية متميزة من حيث سرعة ومجال تطبيق

تدابير السيطرة على النقابات. وبدل أن تطاول عملية إعادة التنظيم العمال وقطاع الأعمال والملاك والفلاحين كلٌّ على حدة، سعى المسؤولون الناصريون إلى التعامل مع كل هذه الفئات في وقت واحد تقريباً. إضافة إلى على ذلك، مثّلت الإجراءات المتخذة خلال الوحدة المحاولة الجدية الأولى من قبل النظام لبسط سلطة الدولة على شؤون قطاع الأعمال والفئات الزراعية، هذا إذا استثنينا العمال الذين كان لهم تاريخ من التطور النقابي في سورية ما قبل الوحدة. بل في الواقع كان العكس هو السائد، كما نوهنا في الفصول السابقة، حيث كانت سياسة الدولة خاضعة لمصالح الأعمال والبنوك والاتحادات الزراعية التي كانت جميعاً ممثلة تمثيلاً قوياً في مؤسسات التخطيط الرسمية وكانت تتمتع بنفوذ مؤثر في بيروقراطية الدولة.

إن بروز هيكلية موحدة نسبياً لتنظيم المصالح المختلفة لا ينبغي أن يحجب عنا الاختلافات الهامة التي بقيت في ما بينها أو بين إقليمي مصر وسورية[٢٩]. فقد عكست طريقة عبد الناصر في إعادة هيكلة الاتحادات السورية، في إطارها العام، المواقع المتباينة للفئات المختلفة في مشروعه الاقتصادي الكبير وفي جهوده لبناء تحالف شعبوي شامل نسبياً، لكن سياساته شددت على المخاطر الموروثة في توفير صوت منظم ومتماسك لمجموعات المصالح مع أجنداتها السياسية والاقتصادية الخاصة. عموماً أحرز العمال مكاسب اقتصادية كبيرة من السياسات الناصرية لكنهم في الوقت عينه خسروا الكثير من الحقوق السياسية التي جنوها بعد جهد جهيد. كما شهدت اتحادات الأعمال، كغرف التجارة وغرف الصناعة، عملية إعادة التنظيم لكن بدرجة أقل نسبياً، حافظت خلالها على دورها كاتحادات تمثيلية قائدة، على الرغم من تراجع نفوذها. أما غرف الزراعة فقد خضعت لعملية إعادة تنظيم شاملة، ونُحيّت النخبة

المالكة التي حكمتها جانباً ووضعت هذه المنظمات تحت رقابة لصيقة من وزارة الزراعة. وعلى الرغم من الخطاب الشعبوي الصريح الذي رافق السياسات الناصرية، فإن التوازن بين استقلالية الاتحادات وبين السيطرة عليها كان يميل لصالح مجموعات الأعمال على غيرها وخصوصاً النخبة الزراعية والعمال، الذين اعتبروا أكبر عقبة في وجه سيطرة نظام حكم عبد الناصر التصنيعي الشعبوي.

وفي بداية أيلول عام ١٩٥٨، وقبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي الرئيسية، وقّع عبد الناصر مرسوماً رئاسياً يقضي بحل جميع غرف الزراعة في سورية واصفاً إياها «بعديمة الفعالية» وأنها «لا تعبر عن الظروف الزراعية الراهنة». وعينت وزارة الزراعة في ١٩ تشرين الأول المجالس التي تحكم هذه الغرف في مختلف المحافظات[٣٠]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت وزارة الزراعة القوة القائدة التي توجه شؤون غرف الزراعة. وفي شباط ١٩٦٠ أنشأت الوزارة اتحاد غرف الزراعة وكان مفوضاً بتنسيق الشؤون الزراعية بالمجمل، وليس مجرد تمثيل مصالح النخب المالكة للأراضي[٣١].

أما غرف الصناعة والتجارة، فعلى الرغم من احتفاظها بقدر وافر من السيطرة على قيادتها وعلاقتها بالدولة، إلا أنها لم تكن بمنجى من إعادة الهيكلة، وإن كانت بدرجة أقل. ففي أيار ١٩٥٩، أصدر مكتب عبد الناصر قانوناً يخوّل غرف التجارة بتمثيل مصالح مجتمع الأعمال مع الدولة، مشترطاً تمثيل القطاع العام في مجالس إدارتها، إلى جانب الغالبية في المديرين المنتخبين، ومطالباً إياهم بالإشراف على شؤون غرف الصناعة بينما تتم إعادة تنظيمها[٣٢]. لقد حولت هذه التغييرات غرف التجارة من مؤسسات لعبت دوراً هاماً في تشكيل السياسات الاقتصادية قبل الوحدة إلى هيئات إدارية شبه

مستقلة محجماً نفوذها في السياسة تحجيماً كبيراً. إن هذه المناوشات ليست إلا نذيراً لما سيحدث من إعادة صياغة شاملة للغرف بعد عام ١٩٦٣، عندما توجهت قيادة البعث نحو نظام حكم شعبوي تسلطي نقابوي. استمر تأثير هذه الغرف بالتراجع لدرجة أنه في عام ١٩٧٠ صرف الاقتصادي السوري يحيى عرودكي النظر عنها على أنها «عديمة الأهمية» نظراً للتغييرات الاقتصادية التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة، وأكد أنه لكي تلعب هذه الغرف دوراً فاعلاً، يجب تجديدها في ضوء «المتطلبات والمقتضيات» التي يفرضها اقتصاد في طريقه نحو الاشتراكية[٣٣].

إن عملية إعادة تنظيم العمال في سورية وضعت مسؤولي الوحدة أمام مجموعة جديدة من المشاكل، فقد كانت علاقة عبد الناصر بالنقابات المصرية متناقضة، حيث أدرك أهمية كونها مصدراً للدعم، لكنه خشي أيضاً من إمكانية تحولها إلى قاعدة صريحة لحشد المعارضة ضده. في السنين التي تلت انقلاب الضباط الأحرار في تموز ١٩٥٢، تابع عبد الناصر التوجه الذي بدأ في ظل الملَكية بضم الحركة النقابية في التحالف الحاكم، ودمج النقابات في أجهزة الدولة وقمع قدرتها على العمل الجماعي المستقل[٣٤]. لكن في الوقت نفسه صدر قانون العمل في عام ١٩٥٢ الذي أعطى العمال المصريين حوافز تنظيمية على قدر كبير من الأهمية وحافظ على جزء من استقلالية النقابات. ومع قيام الوحدة، كان من الواضح أن عبد الناصر وزملاءه قد تجاوزوا بعض شكوكهم السابقة حول مدى تدخل الدولة في شؤون العمال وتوجيهها، وبدؤوا بتكوين نظام أكثر تماسكاً من السيطرة على النقابات. إن هذا النظام الأكثر تلاحماً، هو ما صدّرته السلطات المصرية لسورية في الأشهر الأولى من عمر الجمهورية العربية المتحدة.

لكن العمال السوريين واجهوا هذه التغييرات من موقع أفضل في مسار تنظيمي يختلف كل الاختلاف عن نظرائهم المصريين. على خلاف ما شهدته النقابات المصرية من تآكل لحقوقهم السياسية في عام ١٩٥٢ فإن السلطة القانونية والنفوذ السياسي للنقابات السورية كان يتوسع تدريجاً منذ صدور قانون العمل الشهير لعام ١٩٤٦. إذا وضعنا جانباً فترة الحكم العسكري في بداية الخمسينيات، فقد حافظت النقابات إلى حد كبير على حقها في الإضراب واستغلته استغلالاً جيداً، وكانت الزيادة السريعة لأعضاء حزب البعث في البرلمان بعد انتخابات ١٩٥٤ قد عززت من صوت العمال في البرلمان. وليس القصد هنا القول بأن النقابات لم تكن مقيدة، فقد شدَّدتُ في فصول سابقة على قوة سيطرة وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على النقابات. ومع ذلك فقد حافظت النقابات السورية على قدر كبير نسبياً من الاستقلالية في مجال بالغ الحيوية هو «التفاوض الجماعي». وتحت حكم التقدميين الذين انتُخبوا لقيادة اتحادين كبيرين بعد عام ١٩٥٤ (ومن ضمنهم عدد من الشيوعيين)، استخدمت النقابات هذه السلطة لإطلاق حملات ضارية من الإضرابات والاحتجاجات ضد أصحاب المصانع. إن هذه التجربة تختلف كل الاختلاف عن التجربة في مصر، ففي بداية ١٩٥٣ «كانت معظم القوى التي فضَّلت حركة نقابية مستقلة عن النظام قد جُردت من مناصبها في النقابات، ومع نهاية العام كان أهم قادة العمال الشيوعيين عملياً في السجن»[٣٥].

وبالتالي فقد واجه المسؤولون المصريون في سورية حركة عمالية أكثر استقلالية وتعبئة سياسية من نظيرتها المصرية، على الرغم من إضعافها نتيجة عملية إعادة الهيكلية النقابات والاتحادات بهدف السيطرة عليها. لقد قاومت النقابات السورية التجاوزات المتنامية

للدولة وعارضت محاولات عبد الناصر تطهير قيادة النقابات من الشيوعيين واستمرت في المحافظة على حقها في الإضراب والانخراط في العمل السياسي والتفاوض الجماعي. هذه الظروف قادت عبد الناصر لتبني أسلوب القبضة الحديدية في إعادة تنظيم العمال السوريين، على الرغم من أن مساعيه الأولى في هذا الاتجاه لم تكن لغير هذا الغرض.

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة على الفور تقريباً، ألغى النظام حق الإضراب وتحركت الحكومة بعد ذلك باتجاه زيادة سيطرة الدولة على النقابات في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية خصوصاً الواقعة تحت سيطرة الشيوعيين. ففي أيار عام ١٩٥٨ طُرد قادة نقابة عمال وموظفي شركة النفط العراقية وحُلّت النقابات بعد رفضها محاولات النظام الجديد فرض سيطرته على التفاوض الجماعي[٣٦]. هذه النقابة التي كان على رأسها منذ تأسيسها عام ١٩٥٦ الشيوعي عمر السباعي الذي فاز أيضاً في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العام في عام ١٩٥٧. إن استهداف نقابة شركة النفط العراقية، بوصفها أول نقابة يتم إخضاعها، والطرد التعسفي للسباعي من منصبه رسّخ تصميم نظام الوحدة على إخضاع النقابات للسيطرة والقضاء على النفوذ الشيوعي فيها.

فضلاً عن ذلك، اختار عبد الناصر أحد كبار البعثيين، وهو مصطفى حمدون، ليصبح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (ووزيراً للزراعة لاحقاً). لقد زاد هذا التعيين كثيراً من نفوذ حزب البعث في الحركة النقابية وعزز موقعه بين العمال، وسمح لعبد الناصر بأن يستخدم حزب البعث للقضاء على الشيوعيين، خصمهم المشترك، في كل النقابات المحلية والاتحادات الوطنية. وفي أيلول عام

١٩٥٨، فازت قائمة حزب البعث بشق الأنفس في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال، وقد كان فوزها مضموناً بعدما مَنعت وزارة العمل ستاً وثلاثين نقابة غير خاضعة لسيطرة البعث من المشاركة في التصويت[٣٧]. وأصبح طلعت التغلبي، وهو أحد الشخصيات القيادية في اتحاد نقابات العمال التقدمي، الرئيس الجديد للجنة التنفيذية[٣٨].

من جهة أخرى، وفي غضون سنة واحدة، نشأ توجهٌ أكثر شمولية لإعادة تنظيم العمال السوريين والمصريين (قانون العاملين الموحد ١٩٥٩)، الذي صدر بمرسوم، إلى جانب قانون التأمينات الاجتماعية الجديد[٣٩]. استبدل قانون العمل الجديد الهيكلية النقابية السورية (الكثير من النقابات الإقليمية التابعة لستة وعشرين اتحاداً صناعياً أو إقليمياً واتحادين وطنيين) بهيكلية تراتبية أضيق أو تسيطر عليها الدولة بإحكام. واستناداً إلى بلاغ رسمي، تم دمج ألف وستمائة نقابة في الإقليمين في سبعة وثلاثين اتحاداً عاماً ليمثلوا ما مجموعه ستة ملايين عامل، بحيث يكون هناك اتحاد واحد في كل إقليم لكل مهنة مسجلة، واتحاد وطني عام واحد فقط. وكما كانت الحال في القانون السوري النافذ من قبل، أعطيت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صلاحيات واسعة لتنظيم إنشاء النقابات، وانتخاب رؤسائها واستخدام أموالها. لكن القانون وسع سلطة الدولة بنحو ملحوظ بتعيين مسؤولين رسميين للتحكم بعمليات التفاوض الجماعي[٤٠]. وقد أبدى عبد الناصر تأييداً قوياً لهذا القانون لأنه يعزز سيطرة الدولة على النقابات في سورية. واستناداً إلى بيانشي، فإن إعادة هيكلة النقابات سارت ببطء في سورية بسبب المخاوف من ازدياد نفوذ النقابات على حساب الدولة: «وافق عبد الناصر أخيراً على المضي بالخطة ولكن بعدما

أكد له مسؤولو الأمن السوريون أن النقابات المندمجة الجديدة قد بسَّطت كثيراً الرقابة السياسية في الإقليم السوري. وأوضح السوريون أن توحيد العمل النقابي في حفنة من الاتحادات الكبيرة بموجب قانون العمل الجديد قد أفرغ الكثير من المناطق التي كانت حكراً على البعثيين والشيوعيين المشاغبين تقليدياً»[٤١].

إن التغييرات التنظيمية على اتساعها مثلت جزءاً فقط من نتائج السيطرة على النقابات بفعل قانون العمل الموحد. فقد شرَّع القانون الجديد القيود التي كانت مفروضة على الإضراب وعلى نشاط النقابات السياسي (أو الديني) كما أعطى أجهزة الدولة عدداً من الوظائف الهامة كتحديد الحد الأدنى للأجور الذي لعبت النقابات دوراً فيه في ما مضى. وفُرضت الغرامات عقاباً على «خرق قواعد العمل التي يضعها أرباب العمل، وهو نظام لم يكن معروفاً في سورية حتى ذاك التاريخ عملياً»[٤٢]. كما أضعف ذلك تدابير الحماية من التسريح التعسفي[٤٣]. إضافة إلى ذلك، فقد اشترط القانون على جميع أعضاء النقابات الانتساب إلى الاتحاد العام ووجب على المرشحين في مكاتب النقابات الحصول على موافقة الاتحاد الوطني قبل الترشح. فقام النقابيون السوريون بالتحرك ضد قانون العمل الموحد والسلطة المتنامية للاتحاد العام على العمال السوريين ولكن تمّت مواجهتهم بمعارضة عنيفة من النظام. في كانون الثاني عام ١٩٦٠، عقد الممثلون النقابيون اجتماعاً لنقابات العمال في دمشق للاحتجاج على خفض سقف حقوق العمال، واستناداً إلى بتران فإن المشاركين في الاجتماع «طالبوا بحق الإضراب وإنهاء التسريح دون مبرر وتعديل قانون العمل والتخفيف من سطوة الاتحاد العام وزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ١٠٪... فاعتُقل العديد من القادة النقابيين. وتعبيراً

عن احتجاجها، استقالت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام التي اختارها حزب البعث بعناية في أيلول عام ١٩٥٨. وكان هذا الحدث انعكاساً للضغط غير المباشر الذي مارسه العمال وتعبيراً عن اقتراب نهاية تعاون حزب البعث مع عبد الناصر»[٤٤]. وقام المشير عبد الحكيم عامر بتعيين قيادة نقابية جديدة وشدد من اندماج النقابات في الاتحاد الوطني العام.

الجدول ١٤ ــ الخلفية الحرفية لأعضاء المجلس المحلي للاتحاد الوطني في دمشق

الفئة	العدد
موظفون حكوميون	٩٠
أعمال حرّة	٦٢
رجال أعمال	٥٩
معلمون	٣٢
فلاحون	١٨
موظفو دولة كبار	١٨
طلاب	٧
متقاعدون	٥
صناعيون كبار	٤
ملاك عقاريون كبار	٢
عمال	٢
عاطلون من العمل	١
الإجمالي	٣٠٠

المصدر: نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧) ص ٤١٨.

إن تراجع استقلالية العمال على يد الاتحاد الوطني العام كان كافياً سلفاً لإشعال النزاعات، كما أن تركيبة قيادته، على الأقل في المجلس المحلي بدمشق، أضافت مصدراً جديداً للتوتر. فمن بين أعضاء مجلس دمشق الثلاثمائة، حدد الاتحاد الوطني العام عشرين فلاحاً وعاملاً فقط، بينما صُنّف الباقون: تسعون موظفاً، واثنان وستون حِرفياً، وتسعة وخمسون رجل أعمال، وأربعة صناعيين، واثنان فقط ملاّك أراضٍ كبار، ما يبين مدى تهميش هذه المجموعة نتيجة سياسات الاتحاد في الإصلاح الزراعي. وقد عمل مأمون الكزبري، وهو محام سوري ورجل أعمال ذو صلة قوية برجل الجيش النافذ أديب الشيشكلي، رئيساً لمجلس دمشق في الاتحاد الوطني. تبين قائمة أعضاء الاتحاد حسب المهنة (في الجدول ١٤) أن الاتحاد لم يكن الأداة لبناء مجتمع عبد الناصر الاشتراكي أو تمثيل مصالح العمال. لقد عنت سيطرة الاتحاد الوطني على نقابات العمال، عملياً، إعطاء موقع الأفضلية لمصالح قطاع الأعمال وبيروقراطية الدولة في تقرير سياسة العمل.

مع نهاية عام ١٩٦٠ أصبح العمال واقعين تحت سيطرة بيروقراطية الدولة تماماً. فقد جرت انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال في كانون الثاني عام ١٩٦١ دون أية إشكاليات، بوجود قائمة من المرشحين الذين خضعوا للموافقة المسبقة العائدين دون نزاع مفتوح. وفي ظل خطاب بناء المجتمع الاشتراكي التعاوني بشكل أساسي، نجح نظام الوحدة في محاولاته لاحتواء الحركة العمالية السورية وشلها، وتقوضت قدرة العمال على العمل الجماعي المستقل بنحو فعّال. وأكد السباعي أن قوانين العمل الصادرة في ظل الوحدة تتفق بشكل أساسي مع توجه النظام نحو التصنيع. لقد تآلفوا بشكل جيد مع المعنى «العضوي» لعلاقة العمل

بالإنتاج، الذي كان جزءاً من رؤية عبد الناصر لنظام الحكم الصناعي الشعبوي حتى ولو قوّت ممارسة هذا النظام عملياً من قدرة رب العمل على التوظيف والطرد وتحديد الأجور.

بالإضافة إلى هذه النتائج المباشرة، لعب إرث الوحدة دوراً هاماً في تطوير علاقات العمل بالدولة خلال فترة الانفصال المضطربة والقصيرة (١٩٦١ ـ١٩٦٣)، وتحت حكم حزب البعث بعد ١٩٦٣. وبالرغم من التغيرات الهامة العديدة التي أدخلت على قانون العمل لعام ١٩٥٩ (من ضمنها بعض التعديلات المرتبطة بالمراسيم الاشتراكية الصادرة في تموز ١٩٦١ والتي رفعت من تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات وأعطت العمال الحق في ربع أرباح شركات القطاع الخاص)، فلا يزال هذا القانون يشكل الإطار الرئيس لتنظيم العمل في سورية حتى يومنا هذا، فقد طبقت أحكامه خلال فترة النظام الانفصالي وطُبقت بشكل أوسع في ظل حكم حزب البعث. وبهذا فإن قانون العمل الموحد يعدّ واحداً من أهم الأمثلة على كيفية تعديل جهود عبد الناصر لاحقاً لترسيخ النظام التسلطي الشعبوي في الحكم والذي أسسه حزب البعث بعد ١٩٦٣.

يمثّل قمع العمال والفلاحين في الحقيقة واحدة من المفارقات الأساسية في مساعي عبد الناصر لبناء تحالف تسلطي شعبوي. فقد كان عليه أولاً احتواء القطاعات التي أراد دمجها، ومنها قطاعا العمال والفلاحين، مما قاده، في سورية على الأقل، إلى فرض قيود واسعة جداً على نقابات واتحادات الفئات التي كان سابقاً يتطلع إلى دعمها بالتحديد. أما بالنسبة لكبار الملاك فإن إستراتيجية عبد الناصر كانت أكثر تماسكاً، بسبب رغبته في

إقصائهم سياسياً واقتصادياً، لذلك فقد عمد إلى إعادة هيكلة الاتحادات التي مثلت كبار الملاك بنحو كلي وهمّش أعضاءها. أما أراضيهم، القاعدة المادية لنفوذهم، فقد استولت عليها الدولة وأزيلوا تماماً بوصفهم عقبات في وجه تعميق الرأسمالية في الريف وتوزيع الدخل الزراعي ودمج الفلاحين في التحالف الحاكم وتوسيع اقتصاد السوق.

لكن ذلك لا يعنى أن الأقلية من ملاك الأراضي قد دُمرت تماماً مع نفوذها السياسي، إنما المرة الأولى في القرن العشرين التي يتم فيها تغيير ميزان القوى الريفية بهذا الشكل الجذري. وبنتيجة الإصلاحات في فترة الوحدة، لم يعد بوسع وجهاء الريف أن يهيمنوا على اقتصاد الريف أو السياسة الريفية، وبالتالي على الاقتصاد والسياسة في سورية ككل. بهذا المعنى، فإن السمات البنيوية للاقتصاد السوري التي عززت السلطة السياسية والاقتصادية للملّاك ولعبت دوراً هاماً في الصراع بعد الاستقلال، تقوضت كلها تماماً بسبب التغييرات المؤسساتية والتشريعية التي أدخلت في زمن الوحدة.

قطاع الأعمال ضد الدولة: انهيار الجمهورية العربية المتحدة

نجحت عملية إعادة هيكلة النقابات والاتحادات خلال السنوات الأولى من الوحدة في إضعاف عرى العلاقات بين الرأسماليين السوريين والأقلية من ملاك الأراضي، لكنها كانت أقل نجاحاً في احتواء الرأسماليين في نظام التبعية الجديد المتمركز على الدولة. فقد اتسمت طريقة عبد الناصر في إعادة تنظيم قطاع الأعمال بدرجة أعلى من الغموض والتناقض من طريقته في التعامل مع أية فئة

اجتماعية أخرى. إن نظرة عبد الناصر لرجال الأعمال بوصفهم «برجوازية وطنية» (كاحتمال على الأقل) إضافة إلى الأهمية التي علّقها على التصنيع والاستفادة من الرأسماليين في صراعه ضد الشيوعيين وحزب البعث قد قادته إلى اعتبار مجتمع الأعمال السوري مشاركاً لا غنى عنه في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وإلى المحافظة على قدر أكبر من استقلالية القطاع الخاص مقارنة بالعمال أو الملّاك أو الفلاحين[٤٥].

وعلى الرغم من تذمر قادة قطاع الأعمال والاعتقاد السائد بأن تدخل الدولة قد دفع بالقطاع الخاص إلى الانصراف عن الاقتصاد خلال فترة الوحدة، شهد هذا القطاع انتعاشاً بقدر معين في ظل نظام الجمهورية العربية المتحدة[٤٦]. فمن بين الشركات الخاصة المساهمة ومحدودة المسؤولية العاملة في دمشق، وعددها ١٠٩، والتي سجل إنشاؤها في الجريدة الرسمية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦١، كان ٤٠٪ منها (أي ٤٣ شركة) قد تأسست بين سنتي ١٩٥٨ ـ١٩٦١، ولم يتم تجاوز هذا العدد إلا في سنوات الازدهار التي شهدتها سورية بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٤، حيث بلغ عدد الشركات التي تأسست ٥٦ شركة. وعندما اعتمدت الخطة الخمسية الأولى في سورية في تشرين الثاني عام ١٩٥٨، كان من المنتظر أن يشارك القطاع العام بثلثي رأس المال المطلوب (٧٢,١) مليار ليرة سورية مقارنة بمساهمة القطاع الخاص التي بلغت مليار ليرة سورية خلال الخمس سنوات[٤٧]. إلا أنه في السنة الأولى للخطة استثمر القطاع الخاص ١١١٪ من قيمة مساهمته (١٧٠) مليون ليرة سورية، بينما فشل القطاع العام في بلوغ حصته منفقاً فقط ٧٨٪ من المبلغ المخصص له، أي ٦,٣٦٢ مليون ليرة سورية. وكدليل إضافي على الثقة العامة بالاقتصاد السوري، اندفع

المستثمرون المحليون للاكتتاب بكثرة في أسهم المصرف الصناعي، حديث التكوين، عندما طرحت أسهمه على الاكتتاب العام، وكان من المتوقع بدايةً أن يبلغ الرأسمال المدفوع للبنك ١٢,٥ مليون ليرة سورية، تشارك الدولة بنسبة ٥١٪ منها، لكن في النهاية بيعت أسهم بقيمة ١٨ مليون ليرة سورية قبل انتهاء زمن الاكتتاب[٤٨]. والأهم من ذلك أن تأسيس البنك الصناعي زاد بشكل ملحوظ من رأس مال القطاع الخاص، فقد أقرض المصرف ٤٨,٨ مليون ليرة سورية لاثنين وثمانين مشروعاً في سنته الأولى[٤٩].

بناءً على هذه البيانات، وتعزيزاً للانطباع الذي أعطاه الفصل الثاني، فإن الصور التي سادت لزمن طويل عن القطاع الخاص بأنه استنزف موارده في نهاية الخمسينيات، ما أجبر بالتالي مؤسسات الدولة على الاضطلاع بدور قيادي في التنمية الاقتصادية للبلد، هذه الصورة تحتاج إلى إعادة نظر كاملة. وما يثير الشك بالدرجة نفسها أيضاً هو الصورة التقليدية المأخوذة عن القطاع الخاص السوري بأن رده على نشوء الجمهورية العربية المتحدة كان بإيقاف نشاطه الاقتصادي وسحب رأس ماله من البلاد. من الواضح أن نخبة رجال الأعمال السوريين قد اتبعت إستراتيجية أكثر تعقيداً وتطوراً مما هو معروف في السابق في التعامل مع مزيج المخاطر والفرص التي مثلها نشوء الجمهورية العربية المتحدة. حيث كان سحب رأس المال من البلاد أولاً، والتعبئة لمقاومة «التمصير» وإضعاف القبضة التشريعية للوحدة ثانياً، واستغلال الموارد المصرية كلما أمكن ذلك ثالثاً ثم رابعاً الاستمرار في استثمار القطاعات التي تلقت دعماً وتشجيعاً من السلطات المصرية كان.

إضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن هذه الأرقام تبين أن مصلحة عبد

الناصر في الحفاظ على قاعدة لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد كانت ناجحة على الأقل في سورية، فإن قدرة القطاع الخاص على إفشال برنامج عبد الناصر (من خلال عدم الخضوع، وسحب رأس المال والتهريب ونمو الاقتصاد غير الرسمي) قد أقنعته في النهاية بأنه قد تعرض للخيانة من جانب مجتمع الأعمال وأن ضوابط أشد كانت مطلوبة. وكان رده بالمراسيم الاشتراكية الصادرة في تموز ١٩٦١، وبسلسلة من القوانين التنفيذية الجديدة التي فرضت قيوداً على توزيع دخل الشركات وإدارة شركات القطاع الخاص وتطبيق نظام ضريبي جديد بمعدل مرتفع ٩٠٪ على الدخل المكتسب (بينما هبط معدل الضرائب التجارية والصناعية من ٤٩٪ إلى ١٧٪) وتوّج ذلك بعمليات تأميم واسعة النطاق ولت الصناعة والبنوك وشركات التأمين[٥٠].

تأسس التأميم في ثلاثة قوانين منفصلة: القانون ١١٧ أمّم بعض الشركات كلياً، القانون ١١٨ أمم شركات أخرى بنسبة ٥٠٪ والقانون ١١٩ وضع حدّاً قدره ١٠٠ ألف ليرة سورية على الملكية الخاصة للأسهم، وكل ما تجاوز هذا الرقم بيع إلى مؤسسات الدولة مقابل سندات حكومية بفائدة ٤,٥٪ على مدى خمسة عشر عاماً (وهو ما اعتبره المستثمرون بلا قيمة). بالمجمل تم تأميم سبع وسبعين شركة بالكامل في سورية، لكن ثلاثاً منها فقط كانت صناعية. ومن بين الشركات المؤممة كانت أكبر شركة في سورية: الشركة المتحدة للصناعة والتجارة أو المجموعة الخماسية والتي تضم أكثر من ثلاثة آلاف عامل. وقد تضرر من القانون ١١٨ اثنتا عشرة شركة، ومن القانون ١١٩ اثنتا عشرة شركة أخرى[٥١].

تعدّ المبررات التي حدت بعبد الناصر إلى إصدار قوانين تموز من الأمور المثيرة للجدل. بعد الانفصال عن سورية قال هو نفسه بأنه شعر بالخيانة من جانب رجال الأعمال السوريين ومعارضتهم لبرامجه الاقتصادية. لكن أن يكون قد شعر بذلك حقيقةً، فهو أمر مثير للجدل. لكن من الواضح ظاهرياً أن مقاومة القطاع الخاص لتقسيم العمل الاقتصادي الذي اتبعه قد قادت عبد الناصر إلى إعادة النظر في حقيقة أن علاقات التعاون بين القطاعين العام والخاص هي أمر ممكن مع ذلك. ويرى عبد المالك بأن القوانين مردها رغبة عبد الناصر في تثبيت قبضة الفئة العسكرية المهيمنة عن طريق توسيع القطاع العام[٥٢]. لكن واتربيري يقدم عدداً من التأويلات: طموح عبد الناصر في تعزيز سيطرته على الرأسماليين الصناعيين والتجاريين («النزوع الدائم إلى السيطرة» لدى عبد الناصر)، وحاجته إلى تجاوز النقص الحاد في الرأسمال الذي يعيق النمو الاقتصادي وفشل القطاع الخاص في الوفاء بحصته من الخطة الخمسية (علماً أنه قد حقق ذلك في سورية)[٥٣]. ويذكر بايندر أيضاً عدداً من الأسباب ولكنه يعتبر القوانين بشكل رئيسي محاولة لتعبئة رأس المال[٥٤]. لكن الجواب قد يكون مزيجاً من كل هذه الاحتمالات، فقد كان عبد الناصر ولا شك مدركاً لتأثير القوانين على استقلالية الرأسماليين، ومن جهة أخرى كانت السيطرة على القطاع الخاص هدفاً واضحاً. وربما، كما قال بايندر، أن خضوع البرجوازية المصرية بعد عقد من حكم الضباط الأحرار قد جعل عبد الناصر غير مستعد لهذا القدر من المعارضة التي سيلقاها من رجال الأعمال السوريين.

وبالرغم من أن قيادة حزب البعث قد دعمت هذه القوانين علناً، إلا أنها نظرت إليها في السر على أنها محاولة لتعزيز السلطة

القمعية للبيروقراطية[٥٥]. كما أن الرأسماليين من جانبهم لم يروا في المراسيم الاشتراكية قطعاً حاسماً مع الماضي بل تسريعاً لمساعي عبد الناصر في إجبار القطاع الخاص على الخضوع. كان قادة الرأسماليين السوريين لا يزالون يتكيفون مع تعريب بنوك الوحدة، الذي نادى به النظام في أواخر عام ١٩٥٩. وما أن مرت أشهر قليلة حتى استولت الدولة على عمليات القطع الأجنبي، واستمرت شائعات حول توحيد العملة، كما استمر هروب الرساميل وتوسع الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على التهريب وأشكال أخرى من عدم الالتزام بأنظمة الدولة. ومع ذلك فقد رأى الرأسماليون من جانبهم أن عمليات التأميم التي جرت في عام ١٩٦١ مختلفة عن كل الإجراءات السابقة في نطاقها وأنها كانت تخلياً كلياً عن أي جهد لتهدئة مخاوف القطاع الخاص. لقد شكلت هذه القوانين دليلاً نهائياً على أن عبد الناصر لن يحترم تعهداته السابقة بحماية الملكية الخاصة واستقلالية القطاع الخاص.

وفي مراجعة مبكرة للوحدة، نشرت بُعيد انهيارها وكتبها محررو مجلة «المال والأعمال في سورية والبلاد العربية»، وهي مجلة بارزة في عالم المال والأعمال، هذا المقال يستحق الذكر مطولاً بسبب وضوح تلخيصه لوجهة نظر الرأسماليين السوريين عن الوحدة.

> عززت سورية الحرة، من قبل وحدتها مع مصر، حريتها في دستورها الذي كفل حرية الملكية الخاصة والشركات، وموازنتها التي حددت ورسمت بشكل واضح حدود تدخل الدولة وطبيعته ومجاله. وقد ضمنت المؤسسات الاقتصادية والنقدية [السورية]، وخصوصاً مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي والمجلس الاقتصادي، والممارسة الحرة

للمبادرة الخاصة، هذه المؤسسات التي عملت يداً بيد مع ممثلي الدولة... على تعيين الاقتصاد السياسي للدولة وعملت بتعاون وثيق على إدارة نمو النظام الاقتصادي والاجتماعي...

[هذا] التدبير كان مختلف بالمطلق عن إجراءات الثورة التي تتميز بأنها قلب النظام القائم وإحلال نظام جديد محله.

إن الوحدة مع مصر قلبت مباشرةً هذا النظام. فالليبرالية الاقتصادية التي تقوضت بالتدريج في سورية تحولت فجأة إلى تخطيط مركزيٍّ، ومن ثم إلى رأسمالية الدولة التي استبدلت الفرد في عملية الإنتاج بآلية بسيطة... هي الدولة.

وقد بدا أن آخر قوانين التأميم، كتلك التي عملت على إعادة توزيع الملكية والدخل، سترسخ بشكل نهائي وحاسم هذه الثورة، إلا أن الليبرالية السورية أحبطت هذه المخططات كلها، وتبرأت سورية في النهاية من وحدة أصبحت خانقة بالنسبة لها[٥٦].

بعد مرور شهرين فقط من إصدار القوانين الاشتراكية، أعلنت مجموعات محافظة في هيئة الأركان السورية انفصالها عن الوحدة، وبعد فترة قصيرة من التوتر أرسلت خلالها وحدات من البحرية والمظليين المصرية إلى سورية، وتراجع عبد الناصر وتقبل انفصال سورية وإن لم يكن في سياسته أو خطابه الشعبوي، قام الجيش بعدئذ بالانسحاب إلى ثكنه بشكل سريع وطبيعي وسلَّم السلطة إلى الحكومة المدنية المؤقتة والتي تألفت بصورة أساسية من الشخصيات نفسها التي هيمنت على السياسة السورية قبل عام ١٩٥٨. وأصبح مأمون كزبري، المحامي ورجل الأعمال الذي

ترأس مجلس دمشق للاتحاد الوطني الناصري، رئيساً للوزراء (وكان محط اتهامات عبد الناصر بأن رجال الأعمال يعملون ضد الوحدة منذ البداية) وألّف حكومة من نواب من حزب الشعب والكتلة الوطنية. بالنسبة إلى الرأسماليين والنخبة المالكة للأراضي، كانت نهاية الوحدة فرصة لرفع الأضرار التي سببتها الفترة الناصرية ولإعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي بالصورة الأنسب لهم.

وبالرغم من أن الرأسماليين وأصحاب الأراضي السوريين لم يلعبوا دوراً مباشراً في العمليات العسكرية (تبقى الأحداث التي أدت إلى الانفصال غير واضحة والمفاوضات بين العسكر ورجال الأعمال محتملة جداً)، إلا أن ثمة مسألة صغيرة وهي أن المراسيم الاشتراكية شكلت حافزاً هاماً على الانفصال وأنه قد جاء بصورة أساسية للمحافظة على مصالح الرأسماليين. وبالطبع لقي النظام الجديد دعماً قوياً من قطاع الأعمال. إضافة إلى ذلك، وربما الأهم من ذلك كله، أن توقيت الانفصال بما هو رد فعل على الأزمة من جانب البرجوازية التي كان يواجه تهديدات تشريعية من نظام الوحدة، يشير إلى مدى عمق التغيرات التي أصابت الاقتصاد السياسي الداخلي في سورية نتيجة التغييرات الهائلة التي جرت في زمن الوحدة.

فمنذ عام ١٩٥٨ نجت الوحدة من تبعات الإصلاح الزراعي الذي تخلص من الملكيات الكبيرة للأقلية من ملاك الأراضي، وبدأت بعملية إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة في الريف. كذلك استطاع نظام الوحدة دمج واحتواء حركة نقابية نشطة وتقدمية إلى حد ما ونجح في قمع معارضتها لهذا الاتجاه. حتى القطاع الخاص خضع لعملية إعادة تنظيم شاملة، ولم يشعر الجيش

السوري بالحاجة إلى التدخل في أي من هذه الحالات بالرغم من أن مسوغات تدخل الجيش كانت موجودة دائماً، فقد كان إخضاع القوات المسلحة السورية للقيادة المصرية من أولويات عبد الناصر ومصدراً أساسياً لسخط الجيش السوري[٥٧].

لم تلتحم ضغائن الجيش ومقاومة البرجوازية على شكل معارضة قادرة على إنهاء الوحدة إلا عندما باشر عبد الناصر صيغته الجديدة الأكثر تشدداً في التنمية الاقتصادية الشعبوية بقيادة الدولة. لكن أن تكتسب مصالح الرأسماليين هذه القوة الضاغطة بينما تتلاشى مصالح الأرض والعمل لهو أمر يدفع إلى الاستنتاج أن السياسات الناصرية عززت دون قصد من موقع الرأسماليين. فحين وضع عبد الناصر التصنيع بوصفه الهدف الاقتصادي الأكثر أهمية بالنسبة إلى النظام، جعل بذلك القطاع الخاص لاعباً حاسماً لضمان نجاحه.

أما بالنسبة إلى حزب البعث، وخاصة الجيل الشاب الأكثر راديكالية من الضباط والسياسيين المدنيين، فلم يكن الانفصال أقل من ثورة برجوازية مضادة. إن شعورهم بأن عبد الناصر قد «استرضى خاطر» البرجوازية، وتراجعها في وجه جهوده في بناء نظام السيطرة على النقابات والاتحادات التمثيلية، وقدرتها على الانخراط في تحالف ناجح مع الجيش ضد الدولة قد شكلت دروساً بالغة الأهمية وتبرز الحاجة الماسة إلى تقوية قبضة الدولة على القطاع الخاص ووليس فقط إقصاء ملاك الأراضي الكبار بل الرأسماليين أيضاً.

مع نهاية الوحدة كانت معظم المؤسسات والممارسات المرتبطة بالتسلطية الشعبوية موجودة في سورية. وطبقت سياسات الدولة التوزيعية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة حصة العمال والفلاحين في توزيع الدخل القومي إلى جانب الأجهزة البيروقراطية اللازمة

لتطبيقها، بالرغم من أن الكوادر المدربة كانت غير كافية. وانتقلت عمليات القطاع الخاص وإدارته، وفي كثير من الحالات ملكيته إلى الدولة، وأضحى القطاع العام قوة قيادية في تعبئة رؤوس الأموال، حتى عندما اعتمد كثيراً على مشاركة القطاع الخاص في مهمة تراكم رأس المال بنحو كبير من خلال الادخار والاستثمار.

وبرزت من طريقة عبد الناصر في إعادة تنظيم اقتصاد الجمهورية المتحدة سمةً مشتركة في المحاولات التي عرفها الشرق الأوسط من أجل التصنيع بقيادة الدولة. وقد ساعدت السياسات الناصرية في مأسسة الشرخ في العلاقات التوافقية بين القطاع الخاص والدولة وتعميقه. لكن ذلك لم يحدث بهذا العمق في مصر عبد الناصر بالقدر الذي حدث في سورية بين ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠. لقد حاول البلدان فيما بعد استعادة بعض عناصر هذه العلاقة السابقة، وذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي، والليبرالية، والمساعي الجديدة لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على المشاركة. إلا أن انتهاء التوافق بين الرأسمال والدولة، وإن يكن عابراً، كانت له تبعات عميقة على تنظيم السياسة والاقتصاد في سورية في السنوات التي تلت صعود البعث. إن قدرة مصالح قطاع الأعمال على الاستيلاء على الدولة، والقيام بثورة مضادة، وإجهاض محاولات إخضاعه وإتباعه للقطاع العام، كل ذلك لقن البعث دروساً هامة حول تكلفة بناء «دولة متساهلة». لقد كانت طريقة البعث في بناء الدولة محكومة في السنوات الأولى بالسعي الحثيث إلى قمع القطاع الخاص، وضمان هيمنة الدولة على الرأسمال، والقضاء على استقلالية النخب التقليدية والبرجوازية الجديدة. كذلك وجهت اهتماماً مماثلاً نحو تدعيم التحالف المتمحور حول قطاعات شعبية غير معبأة سياسياً ومنظمة تنظيماً نقابياً خاضعاً للسيطرة. كانت

أشكال التعبئة الثورية التسلطية التي تبناها حزب البعث ضرورية لضمان نجاة النظام في مواجهته مع الحرس القديم. وبالنتيجة، وجد حزب البعث صعوبة بالغة، أكثر من نظامي السادات ومبارك، في بناء تحالفات بقاعدة عريضة وإظهار المرونة في سياساته الاقتصادية القليلة الفاقدة للصدقية آنذاك، أو القبول بقيمة العودة المحدودة إلى الممارسات التعددية.

قد يكون من أهم الخصائص القديمة للنظام البعثي، والتي تجذرت في زمن الوحدة، هي صعود الحركة التعاونية في أوساط العمالة الريفية وإعادة تنظيم الإنتاج الزراعي. فلم تضمن الإنجازات في هذا المجال فقط إعادة توزيع الأرض، بل تنظيم علاقات العمل الزراعية وتوسيع الحقوق التنظيمية والاقتصادية للفلاحين وإنشاء شبكة واسعة من أجهزة الدولة للإشراف على عملية الإنتاج في الريف. إن اندماج فلاحي سورية في التحالف الشعبي للنظام من خلال أدوات كالاتحاد الوطني والاتحاد الوطني العام للفلاحين كان حدثاً بارزاً في تطور سورية السياسي. لقد بدأ البعث بصيرورة استطاعت في منتصف السبعينيات إنهاء التهميش الاجتماعي والاقتصادي التاريخي لأكثر من نصف القوة العاملة في سورية.

وما كان له أهمية أيضاً هو الدور المتنامي للدولة كقوة للتنظيم السياسي في المجتمع السوري، فقد ناور عبد الناصر في مجال الاتحادات والنقابات في محاولة لدمج واحتواء قطاعات معينة من المجتمع، العمال والفلاحين، بينما فكك وقمع قطاعات أخرى وخصوصاً الأقلية المالكة للأراضي. وكجزء من مسعى عام لمركزة السلطة، وإعادة تنظيم العلاقات بين القطاعين العام والخاص، والقضاء على استقلالية الطبقات الاجتماعية، وتقويض التحالفات

السياسية والاقتصادية، وعزل القطاعات في علاقتها المباشرة مع الدولة، طوّر عبد الناصر مجموعة قوية من الأدوات والمؤسسات والأفكار لبناء النظام التسلطي الشعبوي. لم ينجح عبد الناصر تماماً، ودفع ثمن فشله سقوط مشروع لا يزال حتى يومنا هذا يعلي من صورته وشرعيته، لكن تركة هذه الفترة باقية على الرغم من ذلك. حتى ساسة النظام الانفصالي الذي أعقب الوحدة استفادوا من هذا النظام إلى حد كبير. لقد ألقت الوحدة بظلها الكبير على محاولاتهم لمأسسة الليبرالية المضبوطة كإطار مُوجِّه للاقتصاد السوري. وبعد انتهاء الوحدة، وفي الجدل الدائر حول نوع الدولة الأكثر ليبرالية التي ينبغي لسورية أن تحاول بناءها (من جديد) وكيفية تنظيم الاقتصاد السياسي لهذه الدولة، وقفت التغييرات التي أدخلتها الوحدة عقبات كأداء أمام من سعوا إلى إعادة ترسيخ سيطرة القطاع الخاص.

الهوامش

(١) دفاتر الشرق المعاصر ٣٨ (١٩٥٨) صفحة ٢٢٢.

(٢) **الأهرام**، ١٢ آب ١٩٥٨. تم تطبيق هذه الإجراءات تطبيقاً صارماً. ففي مصر أممت العديد من الشركات البلجيكية بعد تجاوز سقوف رواتب المديرين مراراً، فضلاً عن أسباب أخرى.

(٣) القانون رقم ٦٦ صدر في نيسان ١٩٥٩ (دراسات في الاقتصاد السوري، ١٩٥٩, ٢:٦).

(٤) دفاتر الشرق المعاصر (٤٦)، أيار ـ أب ١٩٦١) صفحة ٢٨٥.

(٥) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ١:٦.

(٦) تنبه السياسيون البعثيون للطبيعة الرأسمالية للإستراتيجية الناصرية وانتقدوا بحدة قوانين عام ١٩٦١. واستناداً إلى أبو جابر: «أكد الحزب بأنها [أي هذه القوانين] كانت خطوة لنقل رأس المال من أيدي القطاع الخاص إلى البيروقراطيين. وليس ذلك إلا رأسمالية الدولة، ولا يمكن تسميتها اشتراكية برأي الحزب. لقد وضعت هذه القوانين الاقتصادَ بيد البيروقراطيين وجعل الدولة اللاعب والمحرك الوحيد للاقتصاد» (كامل أبو جابر، **حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ والايديولوجيا والتنظيم** [سيراكيوس: منشورات جامعة سيراكيوس، ١٩٦٦] ص ٦٠.

(٧) بعد وصول المشير عامر إلى سورية، تشكلت لجنة من خمسة أعضاء لتصحيح «الفائض» في استملاك الأراضي. اعتُبرت اللجنة، التي تشكلت لمعالجة شكاوى الملاك، نقطة تحول هامة في عملية الإصلاح الزراعي. وقد رحب الملّاك بالإجراءات التي طبقها عامر بوصفها إدخالاً لروح العدالة والمساواة في عملية الإصلاح الزراعي. (**دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ٢:١).

(٨) ليونارد بايندر، **في خضم الحماسة: السلطة السياسية والطور الثاني في مصر**. (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، ١٩٧٨)، ص ٣٠٣ ـ٦.

(٩) يمكن الاطلاع على هذا القانون والإجراءات الإصلاحية الأخرى بشكل مفصل في كتاب بدر الدين السباعي، **المرحلة الانتقالية في سورية، عهد الوحدة، ١٩٥٨ ـ١٩٦١** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥) ص٦٤.

كما ناقشها كتاب عبد الهادي عباس، **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية** (دمشق: دار اليقظة العربية) ص ٢٦٢ ـ٧٤. انظر أيضاً: صلاح م. الدباغ «الإصلاح الزراعي في سورية»، **دراسات اقتصادية عن الشرق الأوسط**، ١٩٦٢، ص ١ ـ١٥. بو علي ياسين، **حكاية الأرض والفلاح السوري، ١٨٥٨ ـ١٩٧٩**. بشارة خضر (الملكية الزراعية والإصلاح الزراعي في سورية)، **الحضارات**، ٢٥ (١٩٧٥)، ص ٦٢ ـ٨٢. زياد كيلاني: «الإصلاح الزراعي في سورية»، **الدراسات الشرق أوسطية ١٦** (تشرين الأول ١٩٨٠)، ص ٢٠٩ ـ٢٢٤. وأكرم شقرا «الإصلاح الزراعي في سورية»، أطروحة الدكتوراه، جامعة أوكلاهوما، ١٩٦٦.

(١٠) على سبيل المثال، كان الحد الأدنى للأجور في منطقة ما يتحدد عن طريق لجان يرأسها ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتضم ممثلين عن وزارة الزراعة ووزارة العمل، وأحد ملاك الأراضي تنتخبه جمعية ملاك الأراضي في المنطقة المعنية، ويتم اختيار ممثل عن الفلاحين بالطريقة نفسها (عباس، **الأرض**، ص ٢٦٦).

(١١) لم تحتو المجموعة الإحصائية الرسمية أو البيانات الشاملة الصادرة عن مكتب الدراسات العربية أرقاماً عن عدد الجمعيات الفلاحية وجمعيات الملاك التي أسست بنتيجة هذا القانون أو عن عضويتها. عن تركيبة الجمعيات الفلاحية التي أنشئت في ظل البعث وأوجه الشبه مع أسلافها، انظر: «وثائق الاتحاد العام للفلاحين في سورية»، **دراسات عربية ٢**، (١٩٦٥)، ص ٩٣ ـ١١١.

(١٢) قدم السباعي في: **المرحلة**، ص ٨٨ ـ٩٩، مخططاً يقارن فيه بين أحكام قانون العمل لعام ١٩٤٦ وبين مشروع قانون العلاقات الزراعية.

(١٣) القانون رقم ١٦١ في ٢٧ أيلول، ١٩٥٨.

(١٤) كانت الأسس القانونية لهذه التعاونيات قد أرسيت من قبل، في القانون رقم ٩١ تاريخ ٨ تموز ١٩٥٨. للاطلاع على الحركة التعاونية في سورية ونص القانون المعني، انظر: المكتب العربي للصحافة والتوثيق، التعاونيات في الجمهورية العربية السورية (دمشق، OFA، بدون تاريخ).

(١٥) كانت معظم التعاونيات تابعة لوزارة الزراعة وعدد قليل منها يتبع وزارة الإصلاح الزراعي. وليس من الواضح كيف توزعت الوزارات هذه

السيطرة على التعاونيات. انظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية، رقم ١٦٢ (دمشق: المطبوعات الحكومية، ١٩٦٣)، الجدول ١٨.

(١٦) «إن إيكال مهام [الدعم المالي والفني] إلى الجمعيات التعاونية كان صائباً» كما ذكر أكرم شقرا. «فالنظام القديم كان يشتمل على ما يفوق حدود العلاقات الضيقة بين المالك والمحاصص المرتبطة بعملية إنتاج المزرعة، لقد أسست هذه العلاقات لنمط اجتماعي وسياسي كامل. كانت هذه التنظيمات الجديدة ضرورية ليس فقط لتحل محل التشكيلة القديمة، بل أيضاً لتقود الفلاحين نحو إنتاجية أعلى». شقرا، «الإصلاح الزراعي»، ص ٩٣ ـ٩٥. انظر أيضاً: المكتب العربي للصحافة، التعاونيات، ص ٤٦ ـ٤٩.

(١٧) ياسين، **حكاية الأرض**، ص ٥٥ ـ٥٦.

(١٨) **المجلة الاقتصادية للشرق الأوسط** [من الآن فصاعداً ستدعى MME] ٢ (شباط ١٩٥٦)، ص ٣. صدرت المجلة في القاهرة بين عامي ١٩٥٨ ـ١٩٦٤ وكان لها عدة أسماء، منها المجلة الاقتصادية للشرق الأوسط وأفريقيا والمجلة الاقتصادية للشرق الأوسط ومراسل القطن. وسوف أشير لها عموماً بالاختصار MME.

(١٩) كانت عائلة خالد العظم من بين السوريين المساهمين في المشروع، إضافة إلى شركة تملكها عائلة الحريلي وسعيد بوبوس، وهو أحد رجال الأعمال السوريين الرواد الذي شارك في عدد كبير من الشركات. الجمهورية العربية السورية، الجريدة الرسمية ٢١ (١٦ تموز ١٩٥٩)، ص ٤٢٨٤.

(٢٠) من بين ١,٥٤ مليون هكتار المصادرة، تمت مصادرة ٥٩٦,٨١٧ هكتاراً حتى عام ١٩٦١ وزع منها فعلياً ٦١٢,٦٣ هكتاراً. الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية، ١٩٦١ ـ١٩٦٣ (دمشق: المطبوعات الحكومية، ١٩٦٣ ـ٦٥) ومن أجل تقديرات أخرى: انظر «ثلاث سنوات من الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري» EFSPA، رقم ٤٣ (تموز ١٩٦١)، ص ٥٠.

(٢١) بكل الأحوال، إن هذه الأرقام تقلل من مساحات الأراضي التي توفرت للفلاحين نتيجة الإصلاح. في كل من الأعوام ١٩٦١ ـ١٩٦٢ و١٩٦٢

ـ١٩٦٣ تمَّ تأجير حوالي ٣٠٠ ألف هكتار من الأراضي المصادرة لنحو ٢٨ ألف مستأجر. ثم أجرت ٦٣٢,٢٩ هكتاراً من أراضي الدولة لحوالي ٤٠ ألف مستأجر في الأعوام من ١٩٦١ ـ١٩٦٣على التعاقب. من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٢تم توزيع حوالي ١٣٥,٠٠٠ هكتار من أملاك الدولة على ٩٠٠٠ مالك جديد. إن الإضافة في هذه الأرقام تظهر بأنه كان للإصلاح الزراعي أثر أكبر من المعترَف به. الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية، ١٩٦٣ ـ١٩٦٦.

(٢٢) تظهر بيانات حول إعادة الأراضي التي قام بها نظام الانفصال بعد انهيار الوحدة أن ٩٦٢,٢٩ هكتاراً أعيدت إلى أصحابها (تمت مصادرة ٥٠,٠٠٠ هكتار تقريباً في ذلك العام)، ممثلة حوالي ٣٪ من الأراضي المستولى عليها في ذلك الوقت. من الممكن أن أصحاب الأراضي الكبار قد استفادوا من أراضيهم بطرق غير شرعية ولكن معظم الأراضي المصادرة بقيت تحت سيطرة الدولة (المصدر نفسه،١٩٦٢، ص ٤٠٨).

(٢٣) كيلاني، إصلاح الأراضي في سورية، ص ٢١٣. انظر أيضاً شفيق الأخرس «التنسيق بين المعايير الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم الملكيات الزراعية، مع الإشارة بشكل خاص إلى سورية» EFSPA، رقم ٥٣ (أيار ١٩٥٣)، ص ٢٢ ـ٤٣.

(٢٤) س. فينزيتي، «أفكار حول التعاونيات الزراعية السورية»، **سلسلة محاضرات عن الملكية الزراعية في حوض المتوسط**، المجلد ٢ (بيروت: معهد الاقتصاديات الريفية، ١٩٦٤). يقدِّر فينزيتي أن دخل الفلاح ارتفع في التعاونيات التي درسها من ٤٥٠ ـ٨٠٠ ليرة سورية سنوياً قبل الوحدة إلى نحو ٢٥٠٠ ليرة سورية سنوياً بعدها. كيلاني، «**الإصلاح الزراعي في سورية**»، ص٢١٦. كما يعرض بيانات تظهر بأن سورية أعادت توزيع من الأراضي الزراعية في الإصلاح (٤٠,٥٪) نسبة أكبر من إيران (٣٠,٥٪) ومصر (١٥,٤٪) والهند (٢,٥٪)، ولم تفقها في ذلك إلا المكسيك (٥٣,١٪) وتايوان (٤٣,٧٪).

(٢٥) على سبيل المثال، في ٨ أيار اجتمعت غرف الزراعة السورية في اللاذقية لمناقشة قانون العمل الزراعي المقترح حديثاً. ولأول مرة في تاريخ الغرف ترأس الاجتماع مسؤولون من وزارة الزراعة التي كان على رأسها آنذاك

مصطفى حمدون (حزب البعث).

(٢٦) روبرت بيانشي، **السيطرة الجامحة على النقابات والاتحادات: الاتحادات المهنية في مصر القرن العشرون**، (نيويورك: مطبوعات جامعة أكسفورد، ١٩٨٩) ص٧٩ ـ٨٠، يعتبرها بمثابة «ابتكار أساسي لفترة الستينيات» تنسب إلى الناصرية بالرغم أنه يمكن تعقبها حتى فترة الوحدة إن لم يكن قبلها. وتتضمن «تطوير [عبد الناصر] لرؤية عضوية للمجتمع والمنحى النقابي الصريح للتنمية السياسية. خلال هذا العقد، أصبحت الناصرية تعرف على نحو متنام بنظام شامل للتمثيل الوظيفي الذي صور على أنه الأداة الرئيسية «لصهر» الأحقاد الطبقية التقليدية في بوتقة حقبة جديدة من التآزر الطبقي».

(٢٧) المصدر نفسه، ص٧٢ ـ٧٣.

(٢٨) على سبيل المثال، أصبحت غرف الصناعة السورية مجموعة تمثل مصالح الصناعيين عند الدولة وتتفاوض مع نقابات العمال. انظر عبد الحميد ملكاني **دور منظمات الشعب العامل في تنمية علاقات العمل وتنمية الإدارة، الصناعة**، ٣٦ (كانون الثاني ١٩٨٢)، ص ٦ ـ٣٠.

(٢٩) حتى بعد تأسيس الاتحاد، فإن شؤون الاتحادات بين مصر وسورية لم تكن محكومة على الدوام بمجموعة واحدة من الأنظمة والقوانين. في بداية عام ١٩٥٦ أعيد تنظيم غرف الصناعة في مصر وأنشئت شبكة من المجالس الصناعية الإقليمية «لحماية المصالح المهنية وتشجيع الصناعة». إلا أن غرف الصناعة السورية لم تتأثر بهذه التغييرات (**اقتصاديات الشرق الأوسط** [شباط ١٩٥٩]، ص ٣).

(٣٠) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ٢: ٩.

(٣١) **الجمهورية**، ٥ شباط، ١٩٦٠.

(٣٢) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ١: ٥. كانت غرف الصناعة في البداية تابعة لوزارة الاقتصاد وفي عام ١٩٥٨ إلى وزارة الصناعة.

(٣٣) يحيى عرودكي، **الاقتصاد السوري الحديث** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢)، ١:٣٧٦، وهو يقوم بتقييمات مماثلة لغرف الصناعة (٢:٢٦٩).

(٣٤) حول تاريخ الحركة العمالية المصرية حتى ١٩٥٤، انظر: جويل بينين

وزاكري لوكمان، العمال في النيل: **القومية، الشيوعية، الإسلام والطبقة العاملة المصرية، ١٨٨٢ ــ١٩٥٤** (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٨٧).

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

(٣٦) فوستر هايلي، «السوريون مستاؤون من القيود المصرية: رجال أعمال ومزارعون وآخرون يحتجون على فقدان حرياتهم»، **نيويورك تايمز**، ١ أيار ١٩٥٨.

(٣٧) نقلاً عن تابيثا بتران، **سورية** (نيويورك: بريغر، ١٩٧٩)، ص ١٤٠.

(٣٨) ويلارد ــ بيلينغ، العروبة والعمال، دراسات هارفارد والشرق الأوسط، رقم ٤ (كامبردج: مطبوعات جامعة هارفارد، ١٩٦٠)، ص ١١٤.

(٣٩) نُشر القانون كاملاً في **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٠ (أيار ــ أب) ١٩٥٩ ص ٢٨٧ ــ٣٢٢. بالنسبة إلى تأثيره على سورية، انظر السباعي، **المرحلة**، ص ٣٠٠ ــ٣١٤. وانظر أيضاً بيتران، **سورية**، ص ١٤٠ ــ١٤٢.

(٤٠) **دفاتر الشرق المعاصر** (أيار ــ أب ١٩٥٨)، ص٢٨٧ ــ٣٢٢. بموجب القانون، يتوسط مسؤولو الدولة بين النقابيين وأصحاب الشركات التي تضم أكثر من خمسين عاملاً، وأصبحوا مسؤولين مباشرة عن التفاوض في الشركات الأصغر. كما سمح القانون للجان المصالحة بحل النزاعات، وكانت هذه اللجان برئاسة موظفين مدنيين. انظر أيضاً: الجدول الذي يقارن بين قوانين العمل في سورية في ١٩٤٦ و١٩٥٩ في كتاب السباعي، المرحلة، ص ٣٠٦ ــ١٤.

(٤١) بيانشي، **النقابوية الدولتية الجامحة**، ص ٧٨ ــ٧٩. وكذلك، محمد، **الحركة القومية العربية السورية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ص ٣٨٧ والذي ينتقد عبد الناصر «لتحويله كل النقابات إلى قطاعات مرتبطة رسمياً بالاستخبارات وأجهزة الدعاية (البروباغاندا)».

(٤٢) بيتران، **سورية**، ص ١٤١.

(٤٣) كانت هذه واحدة من القضايا التي عالجها نظام الانفصال اللاحق. أعطى القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٦٢ العمال حماية جديدة ضد التسريح. انظر مالكاني، **دور منظمات الشعب العامل**.

(٤٤) بيتران، **سورية**، ص ١٤١.

(٤٥) بالتأكيد جادل البعث ومؤيدوه في أن جوهر السياسة الاقتصادية الناصرية كان محدداً «باسترضائه للبرجوازية لحثها على توظيف أموالها خصوصاً في مجال الصناعة، لأن عبد الناصر صب جلّ اهتمامه على رفع مستوى التصنيع» (محمد، **الحركة القومية العربية**، ص ١٣٨).

(٤٦) من جانبهم، رأى بعض رجال الأعمال نشاطهم على أنه خطة وطنية «لإحباط الجهود المصرية الهادفة لتخريب التنمية الصناعية السورية» (بتران، **سورية**، ص ١٣٨).

(٤٧) محمد دياب، «الخطة الخمسية الأولى في سورية ـ تقييم»، **أوراق اقتصاد الشرق الأوسط** (١٩٦٠) ص١٣ ـ٢٣ (النتائج النهائية للتنفيذ في السنة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) EFSPA رقم ٥٦ (آب١٩٦٢) ص ٥٣ ـ٥٨. انظر أيضاً: ثيودور دي تشاداريفيان (حالة الصناعة السورية في عام ١٩٥٩) EFSPA رقم ٢٩ (أيار ١٩٦٠) ص٤٦ ـ٦٠، وليد نيازي (تقدم الصناعة ضمن نطاق الخطة الخمسية للصناعة في سورية) EFSPA رقم ٤٥ (أيلول ١٩٦١) ص٦٥ ـ٧٢، **والتطور الصناعي في سورية من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية** (دمشق: المكتب العربي للصحافة والتوثيق، ١٩٧٧).

(٤٨) **اقتصاديات الشرق الأوسط** ٢ (شباط ١٩٥٩)، ص ٥٣.

(٤٩) **دراسات في الاقتصاد السوري**، ١٩٥٩، ١: ١، ٧ .

(٥٠) حول معدلات الضرائب الجديدة، انظر: «ملخص الأحداث»، EFSPA رقم ٤٤ (آب ١٩٦٦)ص ٢١ ـ٢٣. لم تطبق كل الإجراءات على سورية، كالقانون رقم ١٣٣ الذي خفض أسبوع العمل من ٤٨ ساعة إلى ٤٢ ساعة بدون خفض الأجور. ناقش أنور عبد الملك هذه الإجراءات في كتابه: **مصر، مجتمع عسكري** (نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٦٨) ص ١٥١ ـ١٥٧. وجون واتربيري، **مصر عبد الناصر والسادات، الاقتصاد السياسي للنظامين** (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٨٣) ص٧٣ ـ٨٢.

(٥١) للاطلاع على القائمة الكاملة للشركات انظر: سباعي، **المرحلة**، ص ٣٢٧ ـ٣٥. لبيانات تفصيلية أكثر عن مجموعة مختارة من الشركات المؤممة،

انظر: شفيق عفلق، العودة عن تأميم الصناعة والاقتصاد السوري، EFSPA رقم ٥٠ (شباط ١٩٦٢)، ص ٤٠ ـ٥٢.

(٥٢) عبد المالك، **مصر**، ص ١٥١ ـ ١٥٩.

(٥٣) جون واتربيري، **مصر عبد الناصر والسادات، الاقتصاد السياسي للنظامين**، ص٧٨. واتربيري يستشهد بروبرت ماربو، **الاقتصاد المصري** (أكسفورد: كلاريندون، ١٩٧٤) ص ١٢٤. انظر شفيق الأخرس (على هامش عمليات التأميم والإجراءات الاشتراكية الأخيرة في الجمهورية العربية المتحدة: الأهداف الاقتصادية للدولة والبحث عن نظام اقتصادي واجتماعي) EFSPA رقم ٤٣ (تموز ١٩٦١)، ص ١٤ ـ١٩. يؤكد أخرس على الاختلاف في أداء القطاع الخاص بين سورية ومصر، في حين أنه يقبل وجهة النظر القائلة بأن المراسيم كانت تهدف لتعبئة رأس المال لصالح النظام لتحقيق التزامه بمضاعفة الناتج الوطني الإجمالي خلال عشر سنوات.

(٥٤) بايندر، **في لحظة من الحماسة**، ص ٣٠٦

(٥٥) انظر المجلة الداخلية: «حول السياسة الاشتراكية في ميدان الخدمات» في نضال البعث، المجلد ٤، المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ـ١٩٦٤، ص ٢٤٥ ـ٤٩. في النشرة اتهم البعث عبد الناصر باستخدام المراسيم الاشتراكية للارتقاء بالبيروقراطية إلى «طبقة جديدة فوق الشعب».

(٥٦) «سورية والبحث عن نظام اقتصادي واجتماعي» EFSPA، رقم (٤٦) تشرين الأول ١٩٦١، ص ١ ـ٣.

(٥٧) اللواء **عبد الكريم زهر الدين، مذكرات عن فترة الانفصال**، دمشق: ن.ب.، ١٩٦٥، ص١٧ ـ١٩.

الفصل السادس

الإرث التسلطي
وفشل الليبرالية المضبوطة

مع استعادة سورية لسيادتها في أيلول ١٩٦١، انتهت تجربتها الأولى في الحكم التسلطي الشعبوي. وبعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة، أعاد السياسيون المحليون الحياة إلى الأشكال المؤسساتية للسياسة التعددية. انعقد البرلمان من جديد، وتقرر إجراء الانتخابات الوطنية للجمعية التأسيسية في كانون الأول. وبعد حملات محمومة، انتخب المقترعون عدداً كبيراً من أصحاب المناصب الجدد، من ضمنهم عدد غير مسبوق من الممثلين عن قطاع الأعمال. وأكدت الحكومة السورية عزمها القطع مع «دكتاتورية» الوحدة وإحياء «ليبرالية» سورية في المجالين الاقتصادي والسياسي. وقد حدد السياسيون الكبار، مرة ثانية، مهمتهم تشكيل عقد اجتماعي يجمع بين الرأسماليين والعمال،

ملاك الأراضي والفلاحين.

غالباً ما يعرِّف الباحثون فترة الوحدة مع مصر على أنها فترة انقطاع قصيرة في السياسة السورية، استعادت بعدئذ نهجها السابق مع انتهاء الوحدة[١]. بيد أن الوحدة غيرت بعمق الحلبة السياسية، وأصبحت «الروح الطبقية» جزءاً صميماً من ممارساتها المؤسساتية وتقاليدها. وغدت مؤسسات الدولة أكثر انخراطاً في التوسط لحل النزاعات الاجتماعية بعد عملية إعادة هيكلة النقابات والاتحادات الممثلة لمجموعات المصالح. وانغرست الآليات القانونية والمؤسساتية للتسلطية على الطراز المصري في قلب الدولة السورية. فمن خلال الإصلاح الزراعي، والاتساع الهائل في تدخل الدولة، وتعميق التصنيع لبدائل الاستيراد، شهدت الهيكليات البنيوية للاقتصاد السوري تغييراً كبيراً. ولم يختف نظام التبعية الداخلي والتحالفات الاجتماعية والسياسية التي تدعمه اختفاءً تاماً، بل أضعف إلى حد كبير.

إن التغيرات التي أحدثتها الوحدة تبين أن «الصراع على سورية» في فترة الانفصال وما بعدها يمكن تفسيره بشكل أوضح من منظور الصراع على إرث الوحدة ـ بين المسعى إلى إدامة المسار الاقتصادي الاجتماعي الذي أرسته من جهة، ومحاولة عكسه من جهة أخرى ـ لا من زاوية النزاعات الاجتماعية غير المحسومة التي ترجع إلى فترة ما قبل الوحدة. ومن أهم موروثات الوحدة في هذا الصدد هو نجاحها النسبي في إقامة «مشروع اندماجي» شعبوي. إن إعادة هيكلة النقابات والاتحادات الممثلة لجماعات المصالح في فترة الوحدة جعلت حضور القطاعات الشعبية، العمال والفلاحين على وجه الخصوص، أقوى في الحياة السياسية السورية. لكن هذا

الإرث بالنسبة إلى حكومات الانفصال كان مختلطاً بلا ريب؛ وعلى أمل تغيير ما عدّه قادة قطاع الأعمال وملاك الأراضي على نطاق واسع تطرفاً في سيطرة الدولة زمن الوحدة، وجد مسؤولو الحكومة أنفسهم عالقين في دائرة جديدة من الخلافات حول إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد. وخلال فترة حاسمة من الصراع المكثف للحد من نطاق تدخل الدولة وإعادة توجيه إستراتيجية التنمية في سورية، واجه مسؤولو الحكومة خصماً سياسياً لم يتصف ليس فقط بدرجة عالية من التعبئة الشعبية، بل أيضاً بحضور منظم لقطاعات شعبية مصممة على حماية ما رأته مكتسبات تنظيمية واجتماعية من زمن الوحدة.

بالإضافة إلى ذلك، أكد الخطاب السياسي في سورية بعد الجمهورية العربية المتحدة على الطبيعة التفريقية اجتماعياً للتسلطية الناصرية، وينسب إليها صراعات اجتماعية طبقية المنشأ ما كانت لتبلغ هذه الحدة لولاها. ولذا ربطت الحكومة التي هيمن عليها رجال الأعمال بين التحول إلى الديموقراطية واللحمة الاجتماعية، «السلم الاجتماعي»، ولجم النزاعات الطبقية التي قد تعطّل التنمية الاقتصادية وتقوض الجهود المبذولة لحماية سيطرة القطاع الخاص. وبالنتيجة، لم تنظر النخبة السياسية المعبرة عن مصالح قطاع الأعمال إلى التعبير التعددي عن المطالب الشعبية، الذي استؤنف بعد عام ١٩٦١، بوصفه مؤشراً على الديموقراطية في سورية أو طريقةً مشروعة في التفاوض على الترتيبات الاقتصادية السياسية، بل اعتبر تهديداً لوحدة المجتمع السوري وتجسيداً للتعاطف مع «الناصرية» من المسوَّغ قمعه.

في ظل هذا الوضع، أثبتت طرائق عمل التسلطية وممارساتها،

والتعبئة المضادة التي نشأت جميعها في فترة الوحدة، أنها على درجة عالية من المطاوعة في يد مسؤولي الانفصال. فبالرغم من الإدانة الواسعة «للدكتاتورية الناصرية»، وبالرغم من عودة السياسة التنافسية التعددية، لجأ الوزراء والمسؤولون الآخرون ببساطة إلى الذخيرة التسلطية لفترة الوحدة لقمع الأصوات السياسية المنافسة. إن تجربة سورية، كغيرها من الأنظمة ما بعد الشيوعية وما بعد التسلطية، تظهر أن العلاقة بين النظام الانتقالي وسلفه التسلطي ليست مباشرة بأي شكل من الأشكال: فالسياسيون المدنيون غالباً ما يعتمدون على التقاليد والمؤسسات التسلطية، البيروقراطية والتنفيذية والقضائية، عندما يواجهون تنامياً في المطالب الشعبية، و«انبعاث المجتمع المدني» الذي يترافق مع انهيار التسلطية. وبدل أن يتكامل تعزيز المؤسسات الديموقراطية مع أهداف النظام يصبح متعارضاً معها.

بعد عام ١٩٦١ سعى القادة السياسيون في الفترة ما بعد التسلطية في سورية إلى ضمان سيادة القطاع الخاص وإعادة بناء الشكل الليبرالي من الرأسمالية كإطار للتنمية لكنهم لم يسعوا وراء هذا الهدف برفض الإرث التسلطي للحكم الناصري، بل عبر التكيف والتلاؤم مع الممارسات التسلطية النقابوية المتمركزة على الدولة التي انتهجتها دولة الوحدة. فقد قامت القيادة المدنية الجديدة في سورية بتفكيك المؤسسات التسلطية بصورة انتقائية. وينبغي عدم النظر إلى هذه الإستراتيجية بوصفها مجرد تكتيك براغماتي من جانب النخبة السياسية الانتهازية، بل على أنها انعكاس للتناقض الحقيقي في صفوف الرأسماليين السوريين بخصوص الأفق الذي سيمضي إليه النظام السياسي في الديموقراطية وترددهم في قبول التسويات التي ترافق بناء الدولة الديموقراطية، ما يعتبر ازدواجية متناقضة

تشاركت فيها تيارات مهمة في الجيش. وسرعان ما أدرك رجال الأعمال أن العديد من التغيرات التي أدخلت أثناء فترة الوحدة تنطوي على فائدة عظيمة في تجذير الرأسمالية في سورية والمحافظة على السلم الاجتماعي (وهو بحد ذاته مفهوم أكثر ارتباطاً بالتسلطية منه بالرأسمالية بصورة عامة)، بما في ذلك الحكم بواسطة المراسيم، واستخدام قوانين الطوارئ لشرعنة سيطرة الجيش والقمع المستمر للحزب الشيوعي السوري وهيمنة الدولة على أنشطة النقابات.

لقد كانت المحافظة على هذه السياسات تعبيراً عن الخلافات الحقيقية التي كانت قائمة بين «المشروع الرأسمالي»، حتى بالمعنى الليبرالي، و«المشروع الديموقراطي»؛ هذه الاختلافات هي التي أسهمت في انهيار السياسة السورية في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨. كما لم يبد الرأسماليون السوريون في إستراتيجيتهم اهتماماً جدياً بكيفية التوفيق بين فكرتهم عن الرأسمالية الليبرالية وبين نظام الحكم الديموقراطي القابل للحياة. لقد كانت قضايا مثل استعادة القطاع الخاص لسيادته وعملية إعادة البناء الاقتصادي حاضرة بشكل طاغٍ في نقاشات وكتابات رجال الأعمال، إلا أن بناء المؤسسات وإعادة البناء السياسي لم يشغلا فيها إلا حيزاً قليل الأهمية.

لقد ثبت أن النهج التسلطي للرأسمالية (وهو إستراتيجية حظيت بكثير من النجاح الاقتصادي في شرق آسيا)، حتى وإن كان رداً على إخفاقات التنمية في عهد الوحدة، لم يكن قابلاً للاستمرار بنيوياً ومؤسساتياً نظراً للتغيرات التي طرأت على تنظيم الميدان السياسي في ظل الوحدة. وكان لدى حكومات الانفصال الأمل في أن تتمكن من التكيف مع مصالح العمال والفلاحين عبر

الإبقاء على سياسات إعادة التوزيع والإصلاح الزراعي الشعبوية، وبناء إيديولوجيا حاكمة تستند إلى الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي. لكن المحاولات لبلوغ تسوية طبقية قابلة للتطبيق، أو بناء عقد اجتماعي راسخ، لم تستطع أن تتجاهل ضيق القاعدة الاجتماعية للنظام وأجندته المساندة لقطاع الأعمال، كما لم يستطع خطاب الاحتواء الديموقراطي ـ المناقض للتسلطية الناصرية ـ أن يتصالح بسهولة مع الاعتماد على وسائل تسلطية في السيطرة السياسية وصنع القرار. وصار ينظر إلى الخطاب الديموقراطي على أنه غطاء واهٍ لمحاولات فرض سيادة طبقة اجتماعية على أخرى. ولم يغب عن البعث وحلفائه من العسكر ما بذله الرأسماليون والنخب من ملاك الأرض من جهود لبناء عقد اجتماعي ليبرالي شامل يكون في صالحهم.

بالنسبة إلى الجيل الشاب من قادة البعث ومناصريهم في الجيش، كان هذا التصور قد عزز إحساسهم بعزم القطاع الخاص على منع أي تغيير حقيقي. وقد زاد من حدة التزامهم بإصلاح اجتماعي راديكالي واستعدادهم للانخراط في صراع طبقي لضمان توطيد نظام انتقالي، وهي نزعات كان لها أثر عميق على الحياة السياسية في فترة ما بعد ١٩٦٣. لذلك، انطوت فترة الانفصال، على غرار فترة الوحدة، على تجارب حاسمة للتعليم السياسي بالنسبة إلى جيل سوف يستولي على السلطة بعد انقلاب البعث عام ١٩٦٣، وعززت التصور بأن الرأسماليين كانوا عازمين على استخدام خطاب الاحتواء لحماية الترتيبات السياسية التي كانت في النهاية إقصائية بدرجة كبيرة.

إن التعويل على الممارسات التسلطية لبناء عقد اجتماعي يكون في

صالح الرأسماليين كان السبب المباشر وراء حالة عدم الاستقرار في سياسات ما بعد الوحدة. وبتبني المطالب الشعبوية لفترة الوحدة، والإبقاء على إجراءات السيطرة على النقابات التي طبقها المسؤولون الناصريون، لم يفشل النظام في احتواء مطالب العمال وأصحاب المصالح أخرى فحسب، بل عزز من قدرتهم على معارضة المشروع الأكبر للبرلة الاقتصاد السوري، ومقاومة النزعات التسلطية للنظام. وزاد الاعتماد على قانون الطوارئ والحكم بواسطة المراسيم، في الوقت نفسه، من سطوة الجيش وتقويض جهود بناء الديموقراطية وخلق سوابق أجهضت المحاولات اللاحقة لإخضاع الجيش للحكم المدني.

انبعاث القطاع الخاص

بعد انهيار الوحدة، عاد الصراع بين التحالفات الإصلاحية والمحافظة على تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية، ولكن بحضور الجيش دوماً، ليصبح جانباً حاسماً في الحياة السياسية. وعاد الجدل حول قضايا تتعلق بإعطاء شكل للاقتصاد السياسي لسورية المستقلة، مع التركيز على مسألة رسم الحدود ـ حدود تدخل الدولة ودور القطاع الخاص، والتخطيط المركزي مقابل السوق، وإقصاء أو احتواء العمال والفلاحين، وحصة العمال والفلاحين في توزيع الدخل الوطني وموقع الأقلية من ملاك الأرض وسيطرتها على الإنتاج الزراعي[٢].

تميزت فترة الانفصال، منذ بداياتها، بالتغييرات الوزارية المتكررة، وتدخل العسكر والصراعات البرلمانية[٣]. وخلال هذه السنوات كان لمسألة الوحدة العربية، وتكاثر مخططات توحيد العرب، أن تفاقم من حدة الصراع الاجتماعي[٤]. وقد عمل «موالو الناصرية»،

في السر والعلن، على زعزعة استقرار أنظمة الانفصال، ما أدى إلى التدهور السريع في العلاقات السورية ـ المصرية وتراجع موقع عبد الناصر في سورية[٥]. وقد انقسم السياسيون بحدة حول الموقف من الجمهورية العربية المتحدة وما يفترض أن يكون عليه موقف سورية من جهود الوحدة بشكل عام. فالجدل المرير حول من يجب أن يتحمل مسؤولية الإخفاقات المتخيلة للوحدة، تسبَّب في الانشقاق الذي حدث في حزيران ١٩٦٢ بين أكرم الحوراني، المعارض للوحدة، وبين التيار المعادي لعبد الناصر في صفوف حزب البعث بزعامة صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق. فقد أعلنت معظم النخب السياسية السورية على الملأ التزامها المستمر بالعروبة، ودخلت في محادثات مع العراق بشأن الوحدة، على الرغم مما أبدته من التزام بانفصال سورية كدولة، واستمرت بتوجيه الانتقادات إلى كل من عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. لم تولّد قضية الوحدة العربية صراعاً في أوساط النخب السياسية فحسب بل ضمن النقابات أيضاً، وفي حرم الجامعات وجميع المدن السورية حيث أصبحت المصادمات العنيفة بين المعارضين والمؤيدين للوحدة حوادث معتادة[٦].

إن الأهم والأبعد من مسألة الوحدة العربية ودور سورية في المنطقة، كانت التبعات المستدامة لفترة الوحدة التي عبرت عن نفسها في النزاع حول تنظيم الاقتصاد السياسي المحلي في سورية. وعلى خلاف الديناميات السياسية لفترة ما قبل الوحدة، كانت هذه الصراعات متأثرة إلى حد كبير بالهيمنة الجديدة للرأسماليين والمدى الذي وصلت إليه وجهات نظرهم في تحديد طبيعة السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة. لقد ساعد تشديد عبد الناصر على التصنيع، إضافة إلى جهوده التي تكللت بالنجاح في فترة الوحدة

لتهميش كبار ملاك الأراضي وفرض سيطرته على نقابات العمال، في جعل قطاع الأعمال أقوى بعد الوحدة. ومع عودة السلطة المدنية والسياسة التعددية، انتقل القادة السياسيون والفئات المرتبطة بقطاع الأعمال إلى مناصب مركزية في الحكومة الجديدة في سورية. وكان ذلك واضحاً خصوصاً في تركيبة السلطة التنفيذية الجديدة، واختيار ناظم القدسي، زعيم حزب الشعب، رئيساً للجمهورية، وكان قد أعيد انتخابه لهذا المنصب في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول ١٩٦١، وفي الحكومات الأولى التي تألّفت في فترة الانفصال.

تعبيراً عن رؤية الرأسماليين المؤيدين للإصلاح، ساند القدسي استعادة القطاع الخاص لمكانته القيادية، إلا أنه فضّل الإبقاء على بعض الإصلاحات الاجتماعية التي جرت خلال الوحدة[٧]. لم تضم حكومة الانفصال الأولى أياً من الشخصيات السياسية القيادية في فترة ما قبل الوحدة أو الممثلين الأبرز لملاك الأراضي السابقين. كانت هذه الحكومة برئاسة مأمون الكزبري، وهو محامٍ كان في الخمسينيات حليفاً للعقيد أديب الشيشكلي، وتبدت براغماتيته بوضوح من خلال قيادته اللاحقة لفرع الاتحاد الوطني الناصري في دمشق خلال فترة الجمهورية العربية المتحدة. كما ضمت الحكومة وزراء من حزب الشعب والحزب الوطني، وكلاهما يضمان تيارات تمثل أوليغارشية ملّاك الأراضي. لكن على خلاف حكومات ما قبل الوحدة التي كانت مكونة من بضعة أسماء متكررة تدخل في التشكيلات الحكومية لتتركها بعد وقت قصير، لم تضم هذه الحكومة من الأسماء التي لها تجارب سابقة في الوزارة، سوى الكزبري وليون زمريا وفرحان الجندلي، ولم يكن قد سبق لأي منهم أن شغل منصباً وزارياً رفيع المستوى[٨].

وكان الرأسماليون ممثلين في هذه الحكومة أكثر من أية حكومة أخرى قبل الوحدة، حيث كان التجار والصناعيون يؤلفون نحو ١٠٪ من مجموع الوزراء بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨، أما في حكومة الكزبري فقد كان ستة من أحد عشر وزيراً لهم ارتباطات معروفة بقطاع الأعمال بشكل أو بآخر. والكزبري نفسه عمل مستشاراً للشركة الخماسية وهو يتحدّر من عائلة معروفة بنشاطاتها التجارية والصناعية[٩]. عواد بركات، محام آخر عمل مديراً لشركة «المصارف الموحدة»[١٠]، أما عائلة أحمد سلطان فقد كان لها استثمارات كبيرة في الصناعة في عموم أنحاء سورية، وهي مثال على البرجوازية الوطنية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية[١١]. عدنان القوتلي، أستاذ مرموق في القانون ينحدر من عائلة ذات صلات قوية بقطاع الأعمال، حيث تعدّ عائلة القوتلي من الأسر ذات الملكيات الكبيرة من الأراضي، لكنها أيضاً انخرطت في أولى وأهم الشركات الصناعية في سورية، لاسيما تأسيس الشركة السورية للكونسروة في الثلاثينيات. أما أعضاء الحكومة الآخرون فقد كانوا ممثلين أقل بروزاً لقطاع الأعمال، لكن وزير المالي ليون زمريا كان مؤيداً لقضايا قطاع الأعمال، ووزير الأشغال العامة عبد الرحمن حورية مالكاً لجزء من شركة إنشاءات في اللاذقية.

كما هي الحال في الحكومة، ضمَّ البرلمان عدداً كبيراً غير معهود من النواب الجدد: فمن أصل ١٧٢ نائباً كان هنالك ٨٥ لم يسبق لهم العمل في الهيئة التشريعية من قبل. لكن تمثيل قطاع الأعمال في البرلمان كان أقل حضوراً من الحكومة، حيث شكّل مالكو الأراضي والمحامون الفئتين الأكبر، لكن حتى على هذا المستوى، كان للكثير من المحامين صلات عائلية وثيقة بقطاع العمال[١٢].

أضف إلى ذلك، أن النواب الموالين لقطاع الأعمال هيمنوا على اللجان الاقتصادية الرئيسة. وقد أشار خالد العظم في مذكراته إلى أن غالبية أعضاء اللجنة الاقتصادية للمجلس، والتي ضمت نواباً كانوا مديري شركات في السابق، كانوا معادين بالمطلق للإصلاح الاجتماعي، وكانت وجهات نظرهم أقرب إلى وجهات نظر الصناعيين[١٣]. وفي الحقيقة كانت اللجنة والمجلس النيابي في بعض النواحي أكثر محافظةً من الحكومة عموماً، وبالتالي، حتى في المجلس النيابي، كان لعالم المال والأعمال قنواته المميزة للتأثير في تشكيل السياسات الاقتصادية.

استمر حضور رجال الأعمال في التشكيلات الحكومية في سورية حتى نيسان ١٩٦٢، وقد تشكلت خلال هذه الفترة حكومتان متعاقبتان. وبالرغم من أن التغيير الحكومي كان سريعاً، فقد بقي تمثيل قطاع الأعمال على أعلى المستويات موجوداً باستمرار. عيَّن معروف الدواليبي، وهو معارض قوي للوحدة ومناصر لمصالح قطاع الأعمال، رجلاً كانت عائلته تملك شركة نسيج هو محمود عابدين، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة التي شكَّلها بعد انتخابات كانون الأول عام ١٩٦١[١٤]. وخلال فترة الخمسينيات كانت العلاقات بين الإدارة والعمال تناحرية بصورة خاصة في قطاع النسيج الذي يتمتع بتنظيم نقابي موحد قوي في دمشق وحلب. فكان تعيين عابدين تعبيراً جلياً عن أن خطاب الحكومة حول حماية حقوق العمال محكوم بالتزامها بمصالح الصناعيين، هذه المصالح التي تتطلب احتواء العمال بشدة.

وفور تسلمهم الحكم، بدأ كبار السياسيين مباشرة بإعادة بناء شبكة العلاقات التي كانت تجمع بين الرأسماليين والمسؤولين الرسميين في

فترة ما قبل الوحدة. وأوصي بتكوين لجنة الإصلاح الاقتصادي والنقدي لتقديم النصح للحكومة في القضايا ذات الصلة بإصلاح سياسات دولة الوحدة، وترأس هذه اللجنة عزت طرابلسي بمشاركة رجال أعمال من القطاع الخاص[١٥]. وفي تحول مثير عن طرائق حكومات الوحدة، التي هيمن فيها بوضوح المسؤولون الرسميون على العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال، بدأ مسؤولو الحكومة بسلسلة من الزيارات إلى المدن الرئيسة للاجتماع بغرف التجارة فيها[١٦]. كان الهدف من اللقاءات التأكيد لكبار رجال الأعمال على أن شؤونهم ستحتل من جديد مكانة بارزة بالنسبة إلى الحكومة، وأن أولوية الحكومة حالياً هي استعادة الأرضية التي فقدت أثناء الوحدة على حد زعمهم. وقد اجتمع المسؤولون بنحو متقطع مع زعماء غرف دمشق في مقارّها ليشرحوا سياسة الحكومة، وذلك على النقيض تماماً من فترة الوحدة، حيث كان على أعضاء الغرف طرق أبواب الحكومة لاستجداء التغيير في التشريعات الاقتصادية[١٧].

الرأسمالية الليبرالية والبحث عن عقد اجتماعي جديد

لم يكن الموقع المتحسن لقطاع الأعمال جلياً فقط من خلال دوره في الحكومة وبروز العلاقات القوية بين الدولة وقطاع الأعمال من جديد، بل من خلال مساعيه، الفكرية والسياسية، للتراجع عن الإرث التسلطي للوحدة وتحويل الاقتصاد السياسي نحو اتجاهات أقل تدخلية من جانب الدولة. لكن عملياً لم يعنِ ذلك سيطرة الأسواق المطلقة على التخطيط. ونظراً للتنامي المتزايد للنزعة الراديكالية في المناخ السياسي العربي في بداية الستينيات والإرث الشعبوي للوحدة، فقد شعرت حكومات الانفصال بأنها مضطرة

للتعبير عن تأييدها المستمر «للاشتراكية» والحفاظ على المنظمات الشعبية[١٨]. واحتلت الترتيبات الناتجة منطقة وسطي بين رأسمالية الدولة الشعبوية، ذات السيطرة الشديدة على النقابات والاتحادات لدولة الوحدة، وبين رأسمالية السوق. وكان المنطلق الأساس لهذه الرؤية، كما وصفتها حكومة الكزبري في ٢٩ أيلول ١٩٦١ بعد أيام قليلة من الانفصال عن مصر، هو نموذج مختلط يتلخص في عبارة «السيطرة الطبيعية للدولة على الاقتصاد والمجتمع»[١٩].

وتعهدت الحكومة بموجب هذا البيان بانتهاج برنامج من سبع نقاط: (١) إعادة تأسيس الليبرالية السياسية وضمانها؛ (٢) إلغاء قوانين الطوارئ وكافة القوانين الأخرى التي تتعارض مع حقوق الإنسان؛ (٣) تقوية الجيش؛ (٤) احترام الحقوق المكتسبة للموظفين؛ (٥) حماية الحركة النقابية؛ (٦) تبني منهجية السيطرة الطبيعية للدولة وحماية المنتجين الوطنيين؛ (٧) العمل مع الدول العربية وجامعة الدول العربية واحترام الالتزامات الدولية لسورية[٢٠]. وقد عملت الحكومة ضمن هذا الإطار على استعادة المكانة القيادية للقطاع الخاص، وقصر دور الدولة على الإشراف العام، وإجازة تدخل الدولة في الميادين التي تكون فيها قدرات القطاع الخاص غير كافية، وإعادة العمل بنظام إحلال المستوردات لحماية بعض المنتجين المحليين، وفي الوقت نفسه تخفيف القيود المفروضة على القطع الأجنبي والتجارة.

كذلك عملت حكومة الكزبري على إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية، مع ما يترتب عليها من نتائج هامة على السياسة الداخلية. وقد طلب المسؤولون السوريون قروضاً من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالة الأميركية للتنمية

الدولية إضافة إلى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، وحصلوا عليها، على الرغم من أنهم سافروا إلى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية طلباً للدعم. هذا التصور السائد على نطاق واسع بأن الوحدة نزلت بالاقتصاد إلى الدرك الأسفل، كان من شأنه التغلب على أي تردد بخصوص التبعات السياسية لقبول المساعدة الغربية[٢١]. إضافة إلى ذلك، وصل وفد من البنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار إلى سورية في شباط ١٩٦٢ لتقديم المشورة في إصلاح السياسة الاقتصادية الكلية. ورحبت الدول الغربية بالحكومة الجديدة لعودتها إلى مبادئ اقتصاد السوق، وعُدّ المناخ في سورية ملائماً للمصالح الغربية أكثر من أي وقت سابق منذ الحرب العالمية الثانية[٢٢].

مقابل هذا الدعم، عمل صندوق النقد الدولي مع السلطات السورية على تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية التي كانت تتبعها برامج الصندوق من أجل الدعم عادة، ولكنها أيضاً تتوافق مع أفضليات الحكومة المدنية الجديدة. وشملت هذه السياسات خصخصة الشركات الحكومية، وإجراءات ترويج الصادرات، والسياسات الرامية إلى خفض التضخم، ورفع معدل حسم المصرف المركزي، وخفض قيمة العملة، وإلغاء القيود على القطع الأجنبي وتنقلات رأس المال عموماً. واقتضى هذا الدعم الاعتماد على الدين الخارجي لدفع ثمن المستوردات اللازمة لتعويض النقص المحلي والحصول على السلع الرأسمالية. وفي تموز ١٩٦٢ أعلن مدير المصرف المركزي، محمد حسني صواف، أن سورية تلقّت قروضاً أجنبية بقيمة ٤١,٦ ملايين ليرة سورية لمساعدة المستوردين على دفع ثمن مشترياتهم[٢٣]. وفي خريف ١٩٦٢ زار وفد من صندوق النقد الدولي سورية وأكدوا مع المسؤولين السوريين أن

برنامج الدعم مثّل نجاحاً باهراً، وساعد في ذلك نهاية فترة من الجفاف استمرت ٣ سنوات، حيث أسهمت في تحسين ناتج القطاع الزراعي ذي الأهمية البالغة بالنسبة إلى سورية[٢٤]. وأظهرت مؤشرات تكاليف المعيشة أن مستويات الأسعار هبطت إلى ما كانت عليه قبل الوحدة تقريباً، وتم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتعزز سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، وتزايدت الودائع المصرفية، وبقي الإقراض إلى القطاع الخاص ضمن حدود البرنامج، فضلاً عن النتائج الإيجابية الأخرى التي تم تسجيلها. عموماً قدمت الشروط المرتبطة بالدعم الدولي حافزاً حاسماً لتحرير الاقتصاد السوري، كما مثّلت مبرراً مقنعاً لبرنامج إعادة البناء الاقتصادي الذي علق أهمية أكبر على تفضيل الصناعة والتجار على العمال والفلاحين.

وفي الوقت نفسه عملت الحكومات الانفصالية المختلفة على توحيد رؤيتها للمجتمع السوري ضمن تحالف اقتصادي اجتماعي ذي قاعدة أوسع. وتركزت هذه الجهود على بناء عقد بين قطاع الأعمال، والعمال والدولة على غرار العقد الذي تصوره قادة قطاع الأعمال والسياسيون التقدميون في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات. هذا العقد يرتكز صراحة على إقامة تسويات مع النقابات والاتحادات المهنية: وتماشياً مع الاعتراف بالاحتفاظ بحقوق العمال والفلاحين، توقعت الحكومة منهم أن يقبلوا إستراتيجية اقتصادية تمنح الأولوية لمطالب قطاع الأعمال وتضع حدوداً على نطاق سياسات الإصلاح الزراعي. وكانت الحكومة مستعدة ضمن هذه الحدود للاعتراف بالمكتسبات الاقتصادية للعمال والفلاحين وصيانتها.

يتضح مما سبق أن الحكومات الانفصالية لم تُقصِ بأي شكل من الأشكال كبار ملاك الأراضي عن جهودها لبناء تحالف واسع، على الرغم من أن نخب ملّاك الأراضي لم تعد بالقوة السياسية والاقتصادية التي كانت عليها قبل الوحدة، وعلى الرغم من أن مصالح قطاع الأعمال كانت المهيمنة في فترة الانفصال، إلا أنها (أي نخب ملاك الأراضي) تمتعت أيضاً بانتعاش حظوظها بعد انهيار الوحدة. فقد وجدت هذه النخب من جديد أبواب الحكومة مفتوحة لها، ولاقت جهودها قدراً من النجاح في التراجع عن برنامج الإصلاح الزراعي. مع ذلك، وفي تعبير واضح عن تلاشي نفوذ ملاك الأراضي، رفضت الحكومات الانفصال صراحة ومراراً التراجع الكامل عن قوانين الإصلاح الزراعي، وأقرت عوضاً عن ذلك سياسات «تصحيح الفوائض» في تطبيق الإصلاح الزراعي مع الحفاظ على مكوناتها التعاونية والتوزيعية دون تغيير.

إن الأسس المنطقية الصريحة لبناء عقد اجتماعي شامل ذي قاعدة عريضة يبين رغبة الرأسماليين في تجنب الصراع المستقطب الذي ميَّز سورية ما قبل الوحدة. كذلك عبرت إستراتيجية بناء العقد الاجتماعي أيضاً عن المصلحة البيِّنة للحكومة وقادة قطاع الأعمال بالتغلب على ما كانوا يرون فيه مأسسةً للانقسام الاجتماعي على أسس طبقية، وهيكلة الدولة على الأسس نفسها كنتيجة للشعبوية التي انتهجتها الوحدة. هذه الانقسامات التي كانت تعيق سيطرتهم على الاقتصاد السوري. وكان ينظر إلى الإرث الناصري على أنه تهديد لكل من السلم الاجتماعي وروح المبادرة عند القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية. وكما بين تحليل اقتصادي لقانون ١٩٦٢ الخاص بإلغاء تأميم القطاعات الرئيسية من الاقتصاد: «لم يتعرض السلم الاجتماعي للتهديد من عمليات التأميم كما شهده

من التحريض وتنمية الروح الطبقية خلال السنوات الأخيرة. فقد اشتمل القانون الجديد [إلغاء التأميم] على عدة إجراءات عززت الميزات التي مُنحت للعمال سابقاً، ولكن لكي تؤدي هذه الإجراءات الدور المسند إليها في إعادة ترسيخ السلم الاجتماعي، يجب حشد الجهود من أجل إصلاح الاختلال الاجتماعي وتصحيح العلاقات بين العامل ورب العمل»[٢٥]. لكن من الواضح أنه على الرغم من لهجة التسوية الطبقية والوحدة الوطنية التي رافقت مسيرة بناء هذا التحالف، فإن مرامي العقد الاجتماعي الداعم لقطاع الأعمال كان أقل صلة بـ «إصلاح الاختلال الاجتماعي» منه بخلق بيئة ملائمة لمتابعة تطوير الأعمال والصناعة، دون أن تعيقه معارضة العمال والفلاحين وقطاع الدولة المستقل. بكلمات أخرى، استخدمت عملية بناء العقد الاجتماعي من جانب قطاع الأعمال بمثابة وسيلة لتحقيق سيادة مصالح القطاع الخاص ومرتكز لأيديولوجية حاكمة تتمحور حول شؤون قطاع الأعمال، بالرغم من تغليفها بالحديث عن المبادئ الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

إن كتابات وخطب كبار السياسيين المنخرطين في مشروع البحث عن نظام اجتماعي واقتصادي جديد لسورية يوضح عناصر هذا العقد الاجتماعي[٢٦]، فقد ساهم العديد من رجالات الأعمال والمسؤولين الحكوميين، ومن ضمنهم عزت طرابلسي وعواد بركات، وكلاهما عمل وزيراً للاقتصاد خلال هذه الفترة، في الحوار حول المستقبل الاقتصادي لسورية بوضع البرامج والخطط حول ما يجب فعله لاستعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد[٢٧]. ولكن ربما كان المخطط الأكثر شمولاً لما كان في ذهن النظام الجديد ظهر من عنوان «دولة الأمة» الذي استهل به معروف

الدواليبي في كانون الثاني ١٩٦٢ افتتاح الجلسة الأولى للبرلمان بعد الانتخابات العامة في كانون الأول من عام ١٩٦١[٢٨]. وقد عكست معظم مقترحات الدواليبي عملياً سياساتٍ كان قد تم تبنيها من جانب حكومة الكزبري، ولكن بيان الدواليبي وضعها في إطار إيديولوجي أكثر تماسكاً.

بتصوير فترة الوحدة على أنها حلقة بائسة من تاريخ سورية، انتقد الدواليبي سياساتها المتمثلة في خنق روح المبادرة الخاصة، وعرقلة الاستثمار، وخلق «الرعب بدلاً من الأمن والحماسة»، والتسبب في الركود التجاري. لقد هاجم الإصلاح الزراعي لسوء تخطيطه ورداءة تنفيذه. وبعد الخطوط التي أرستها حكومة الكزبري، وصف الدواليبي مجموعة من التدابير المعدَّة لخلق وفاق اجتماعي عام لدعم «الليبرالية الاقتصادية المضبوطة». وقال: إن السياسات الاقتصادية في سورية ستُبنى على مبادئ الحرية، والاشتراكية العادلة والبناءة، والديموقراطية السليمة. والدور العام للدولة سيكون «توجيه الاقتصاد الوطني بما يخدم المصلحة العامة». وشدد الدواليبي على أن الحكومة: «تعتبر أن النظام الاقتصادي الحالي يجب أن يُبنى على احترام الملكية الفردية وتشجيع المبادرة الشخصية تحت حماية النظام وسيطرته وضمان حرية ممارسة الفرد لنشاطاته الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية، ولمتابعة تقدمهم بحرية، وبما يكفل كرامة الفرد والاستقرار الاقتصادي، وكل ذلك ضمن حدود السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة الموجهة لتحقيق الاشتراكية بنيَّة طيبة وإرادة مخلصة».

ومن ثم خفف الدواليبي من حدة هذه المبادئ العامة بتقديم التزامات ملموسة من جانب النظام لحماية مصالح شتى شرائح اليد

العاملة. أما بالنسبة إلى العمال الزراعيين فقد أشار الدواليبي إلى أن «الحفاظ على مبادئ قانون الإصلاح الزراعي هو المبدأ الأساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنتاج الوطني». سيصار إلى الحفاظ على كل الحقوق المكتسبة للفلاحين خلال الوحدة وستستمر الدولة بتقديم المساعدة الفنية، والبذار، والقروض، والماء، والكهرباء والتعليم للفلاحين وبدعم التعاونيات الزراعية ومشاركتهم في الجمعيات الفلاحية. في الوقت نفسه، ستقوم الحكومة «بحماية حقوق ملاك الأراضي التي حرموا منها بموجب هذا القانون»، وتعويضهم بشكل كامل وفوري وإعادة الأراضي التي استُملكت منهم دون وجه حق. وأعلن الدواليبي، مشدداً على مصلحة النظام في إخماد الصراع الطبقي، أن هدف الحكومة أخيراً هو خلق بيئة «من العلاقات الإنسانية الخيرة والتعاون الوثيق المثمر بين كل من يعمل في الأرض».

وبخصوص الصناعة والتجارة تمَّ تبني رؤية مشابهة، حيث تعهدت الحكومة من جهة أولى بتقديم الدعم للصادرات، وتحرير المستوردات والحركة الحرة للرأسمال إلى سورية ومنها، مع حوافز خاصة لرأس المال العربي لتشجيع إنشاء السوق العربية المشتركة. لكن الأهم من ذلك، وكدلالة على توجه النظام، نوَّه الدواليبي إلى أنه للتغلب على التبعات الاستغلالية والظالمة والمعرقلة لاحتكارات الدولة، وجدت حكومته «أنه من الضروري إلغاء قانون التأميم بصيغته الراهنة كلياً أو جزئياً وأن يعاد تنظيم الشركات المؤممة على أسس عادلة».

من جهة أخرى، لم يجرِ إلغاء القيود على الصناعة بشكل نهائي، حيث سيكون هناك سقف «معقول» لعدد الأسهم التي يمكن

للمساهمين أن يملكوها، وتكفل الدولة شراء الأسهم الفائضة عن السقف المسموح به كملكية خاصة وتتيح شراءها للعمال في المقام الأول. وعلى الرغم من وعد الحكومة في المباشرة ببرنامج واسع للخصخصة، فإن فئتين من العمال حصلوا على ضمانات صريحة إما باستعادة حقوقهم وتعويضاتهم التي خسروها في زمن الوحدة أو المحافظة على الفوائد المكتسبة من قبلُ كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وشروط العمل المنظمة. فموظفو الحكومة الذين خُفضت رواتبهم وشروط عملهم إلى مستويات أدنى من نظرائهم المصريين خلال الوحدة تلقوا تأكيدات حول ضمان تثبيتهم في وظائفهم وتحسين شروط عملهم ورفع معدلات أجورهم. وفي المقابل تلقى عمال القطاع الخاص وعوداً أكثر أهمية، حيث التزمت الحكومة بسياسة التوظيف الكامل لحماية وتشجيع تشكيل النقابات، وتوسيع حدود الأنشطة النقابية، و«حماية وصيانة الحقوق المكتسبة للعمال وتأمين الخدمات الاجتماعية لهم». وهنا أيضاً كان الاهتمام «بالتناغم الطبقي» واضحاً، ما يدل على عدم النية بتعزيز استقلالية النقابات إلى حد كبير. وسوف يعمل النظام، على حد تعبير الدواليبي، على: «التنسيق بين مصالح العمال وأرباب العمل وإقامة علاقات بينهما تقوم على حسن النية».

بعد التصويت بالثقة في المجلس النيابي، وهو تصويت عارضه النواب البعثيون والتقدميون، بدأت حكومة الدواليبي فوراً بتطبيق برنامج للإصلاحات الاقتصادية مبني على بنود خطابه في البرلمان. وبين كانون الثاني وآذار انتقلت الحكومة نحو تفكيك الأسس الشعبوية والتسلطية للنظام السابق وأقامت مكانها اقتصاداً «ليبرالياً مضبوطاً» كما وصفه الدواليبي. وفي كانون الثاني بوشر برفع

القيود عن استيراد السلع الأساسية. كذلك خُففت القيود الناظمة للممارسات الإدارية والاستثمارية في الشركات الخاصة. وأصدرت لجنة الإصلاح الاقتصادي والمالي في أواخر كانون الثاني تقريرها ورفعته إلى الرئيس القدسي مصادقةً فيه على إلغاء تأميم الشركات الحكومية، وقد نصح التقرير، كما اقترح الدواليبي، بالحد من ملكية الأفراد للأسهم في الشركات الخاصة وعرض الأسهم الزائدة للبيع مع أفضلية بيعها للعمال وتلقيهم مساعدة حكومية لشرائها. لكن اللجنة في الحقيقة مضت أبعد من الدواليبي نفسه في بعض الأمور، فقد حذفت من مسودة قانون إلغاء التأميم بنداً يبقي للدولة حصة بمقدار ٢٥٪ في البنوك السورية مفضلةً الخصخصة الكاملة بدلاً من ذلك.

في جلسة ٢٩ كانون الثاني للمجلس النيابي، قدمت الحكومة ثلاثة قوانين أساسية للنظر فيها: قانون الإصلاح الزراعي المعدَّل ومقترحين لقانون إلغاء التأميم: أحدهما للصناعة والآخر للبنوك، وتضمنت التغييرات التي أوصت بها لجنة طرابلسي[٢٩]. بعد عدة أيام من الخلاف والمناقشات في اللجنة الاقتصادية، أقر المجلس في ١٤ شباط مشاريع خصخصة كل الصناعات والبنوك المؤممة في زمن الوحدة. لقد قدمت الحكومة مشروع القانون بوصفه خطوة حاسمة للرجوع عن «دكتاتورية الدولة الرأسمالية» لفترة الوحدة، ما من شأنه إحياء الدور الجوهري للرأسماليين المستقلين في التنمية الوطنية واستعادة ثقة قطاع الأعمال.

ويبرز التزام الدواليبي بالحفاظ على حقوق العمال واضحاً في مشروع القانون الذي تم تصويره على أنه تقديم لثلاثة أهداف في هذا الخصوص: منع تركز رأس المال في أيدٍ قليلة، حماية مصالح

العمال، وضمان إشراف الدولة على الإنتاج. واحتفظ القانون الجديد للعمال بمقعدين من أصل المقاعد السبعة في مجالس الإدارة ورفع حصة العمال في أرباح الشركات من ١٠٪ إلى ٢٥٪. وقد طبقت هذه الإجراءات على الشركات التي يبلغ رأس مالها ٢,٥ مليون ليرة سورية أو أكثر، والتي يشترط عليها أن تصبح شركات مساهمة وتطرح ٦٠٪ من أسهمها على الاكتتاب العام(٣٠). وطاولت هذه الإجراءات خمسة وسبعين ألف عامل تقريباً ولكنها أقصت العدد نفسه. بالإضافة إلى ذلك وضعت حدود للملكيات الفردية من الأسهم لمنع عودة الملكية المباشرة للشركات على أساس عائلي، حيث لا يمكن للفرد أن يملك أكثر من ٧٪ من أي شركة لا يتجاوز رأس مالها ٥ ملايين ليرة سورية أو ٥٪ من أي شركة يزيد رأس مالها على ٥ ملايين ليرة. إلا أنه من الواضح أن هذه القيود لم تحل دون عودة احتكار الأقلية الصناعية. ولكن من جهة أخرى لم يسمح لأي فرد أن يملك أسهماً تزيد قيمتها على ١٧٥,٠٠٠ ليرة سورية بالمجمل، وهي وسيلة أكثر فعالية بقليل لضمان توزيع أوسع لملكية الشركات(٣١).

استمر إصلاح القانون التجاري والمالي والنقدي في فترة حكومة الدواليبي القصيرة أيضاً. حيث وافقت وزارة الاقتصاد في شهر شباط التالي على تداول أسهم الشركات التي تمت العودة عن تأميمها: وقدرت الوزارة أن نحو تسعين ألف شخص قد تضرروا بفعل إيقاف الاتجار بالأسهم الذي أعقب تأميم ١٩٦١(٣٢). وفي آذار بدأت الوزارة بإعادة صياغة القوانين الضريبية والجمركية والمالية بهدف إلغاء «التدابير التي لم تعد تتماشى مع الوضع الاقتصادي في البلاد وخصوصاً [تلك] المتعلقة بالضرائب التصاعدية»(٣٣).

كانت الحكومة تعمل في الوقت نفسه على إعادة تنظيم برنامج الإصلاح الزراعي. ففي ١٧ شباط، وبعد عدة أيام من النقاشات الحادة، أقر المجلس النيابي ثمانية تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨، وكانت هذه التعديلات معدة بشكل أساسي لإفراغه من محتواه[٣٤]. حيث رفعت هذه التغييرات حدود الملكية الفردية من الأرض من ثمانين إلى مئتي هكتار للأراضي المروية، ومن مئتي هكتار إلى ستمائة هكتار لأراضي البعل، وبذلك استُثني عدد قليل فقط من كبار ملاك الأراضي من متطلبات هذا القانون. أدت هذه التغييرات إلى خفض فترة التعويض عن الأراضي المصادرة، ورفعت معدل الفائدة على مبالغ التعويض، وزادت من مساحة الأرض التي يمكن للمالك توزيعها على أفراد أسرته، وقللت من الأراضي البعل المخصصة لتوزيعها على الفلاحين. من جهة أخرى. وبالرغم من التراجع الظاهري عن الإصلاح الزراعي سارع النظام إلى توزيع الأراضي المصادرة، وأصبح الفلاحون الآن يحصلون على الأرض مجاناً، بينما كان عليهم بموجب قانون عام ١٩٥٨ دفع ثمنها كاملاً على مدى أربعين عاماً بالإضافة إلى المصاريف الإدارية[٣٥]. وجرت طمأنة الفلاحين إلى أنه ما من أرض وُزعت ستعاد إلى ملّاكها السابقين.

وبالمجمل، مثلت هذه الجهود التشريعية أهم محاولة في تاريخ سورية الحديث لخلق الأسس المادية والمؤسساتية لعقد اجتماعي شامل. وجرى التعامل مع العمال والفلاحين الرأسماليين وملاك الأرض بوصفهم شركاء في تحالف لا طبقي عريض للقوة الاجتماعية. وكانت الغاية من التسويات التي انطوت عليها قوانين كانون الثاني ـ آذار ١٩٦٢ ضمان الاستقرار الاجتماعي الضروري للنمو

الاقتصادي تحت إشراف الدولة التي احتفظت لنفسها بحق تحديد المصلحة العامة ووضع الحدود على دور كل طبقة من الطبقات. وستعمل الدولة بصورة فعلية على إدارة عمليات التراكم الرأسمالي والتوزيع وفقاً لفكرة ملتبسة نوعاً ما عن العدالة الاجتماعية المرتكزة على احتواء العمال والفلاحين في مشروع تعميق الرأسمالية في سورية.

فشل الليبرالية المضبوطة

لم يكن خطاب الديموقراطية والمشاركة الشعبية، ولا التدابير الحمائية الصريحة والامتيازات المقدمة للعمال والفلاحين بكافٍ لضمان نجاح تجربة سورية في الليبرالية المضبوطة أو إجماع المحكومين على إيديولوجية النظام الجديد في «الرأسمالية العادلة»، لثلاثة أسباب على الأقل: أولاً، لم تحترم الحكومة تماماً التزاماتها بإعادة الحريات السياسية والشخصية، فمنذ الأيام الأولى بعد الانفصال، كان لاعتماد النظام المستمر على التكتيكات التسلطية أثر سلبي على شعار بناء الديموقراطية. كما سعى النظام إلى فرض الموافقة على العقد الاجتماعي وبنائه قسراً عبر وسائل غير ديموقراطية متبعاً نفس الممارسات القمعية للنظام السابق. ثانياً، أدركت مجموعات المصالح المنظمة على الفور أن التنازلات المطلوبة منها تفوق بكثير المكاسب التي عرضت عليها. أخيراً، وعلى الرغم من أن حكومة الدواليبي جهدت لتبدو احتوائية، إلا أن طبيعتها الإقصائية كانت واضحة بنحو محزن.

لقد أثرت القيود المختلفة عملياً على شتى مناحي الحياة السياسية وحرية التعبير في مرحلة ما بعد الوحدة. وبينما سُمح للسياسيين الأفراد من فترة ما قبل الوحدة بالمشاركة في السياسة، فقد حظرت

الأحزاب التي كانت تعمل قبل الوحدة على أساس أن عودتها ستؤجج الصراعات التي سببت الأزمة السياسية في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨[٣٦]. ومهما تكن شرعية هذه المخاوف، فإن هذه القيود منعت الحركات التقدمية والإصلاحية تحديداً من أن تقود حملات فعالة في انتخابات كانون الأول. وأبقت الحكومات الانفصالية على الحظر المفروض على الحزب الشيوعي السوري الذي صدر أثناء الوحدة واستمرت في مضايقة أعضائه. وعندما حاول زعيم الحزب، خالد بكداش، العودة إلى سورية في الأيام الأولى بعد الانفصال، منعته السلطات من الترجل من طائرته التي حطت في مطار دمشق، وعاد إلى منفاه دون أن يضع قدمه على التراب السوري.

استمر عدد كبير من قوانين الطوارئ ساري المفعول، فضلاً عن القيود الخانقة على الصحافة. كما بقي الحظر على النقابات قائماً لمنعها من الانخراط في العمل السياسي. ونظراً لوصفها مصدراً محتملاً للمعارضة الشيوعية والناصرية، أبقيت النقابات تحت الرقابة المشددة لأجهزة الأمن الداخلي، علماً أنه لم يجر تطهيرها من أعضاء المعارضة كما في فترة الوحدة. إن توسع مؤسسات الدولة خلال فترة الوحدة قد زاد كثيراً من قدرة المسؤولين على التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية، واستخدمت حكومات الانفصال أجهزةَ الدولة لقمع معارضيها ومكافأة الموالين لها. واستمر عدد من المؤسسات، التي تشكلت في زمن الوحدة لضمان الخضوع لقوانين الطوارئ، في العمل كمحكمة أمن الدولة. كذلك ستخدمت الحكومة عملية الإصلاح المؤسساتي الجارية لتعزيز قوة السلطة التنفيذية، وإضعاف استقلالية وقوة السلطة القضائية، ومأسسة ممارسة الحكم بالمراسيم، وهي السمة الأكثر عرضة للانتقاد لدى

عبد الناصر[٣٧]. إضافة إلى ذلك لم يُبعد الجيش عن السياسة تماماً. فبعد الانفصال استولى الجيش على الإدارة على مستوى المناطق ورفض أن يتخلى عنها لوزارة الداخلية[٣٨]. وعلى المستوى الوطني رأى الجيش في نفسه الوسيط الأوحد في المجال السياسي، ما دفعه إلى فرض حضوره المحسوس بشتى الطرق[٣٩].

إضافة إلى ذلك فإن سبب فشل ما كان يفترض أن يشكل تجربة ليبرالية هو التشكيك العميق، إن لم نقل المعارضة المطلقة، التي قوبلت بها جهود الحكومة في الإصلاح الاقتصادي من قبل نقابات العمال، والموظفين، ومثقفي المدن والتيارات الراديكالية ضمن الجيش. فقد استفاد العمال في القطاعين الخاص والعام من الخدمات الاجتماعية المقدمة في فترة الوحدة وشعروا بأن الحكومة الجديدة لا تحمي هذه المكاسب كما يجب. وبدت الخصخصة بالتحديد وكأنها محاولة لتجريد العمال من حقوقهم الشرعية تحت غطاء التجديد الاقتصادي الوطني، وكان الطرف الأكثر شعوراً بالقلق هم العمال الذين أصبحوا يعملون في القطاع العام بعد تأميم الصناعات والبنوك. فالكثير من أرباب العمل، بعد إلغاء تأميم منشآتهم، سيغدون أصغر أو برأسمال أقل من أن تشملهم الأنظمة الخاصة بتوزيع الأرباح أو تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات. وبدا أن العمال يفضلون ضمان العمل لدى الدولة على انعدام الأمان في فرص العمل لدى القطاع الخاص. ولم تكن هذه المخاوف بدون أساس واقعي على أية حال، فنخبة رجال الأعمال لم تفعل سوى أن فاقمت حالة عدم الثقة والشك بين الرأسماليين والعمال بعد الوحدة، حيث استغل أصحاب المصانع نفوذهم السياسي وأبدوا استعداداً متزايداً لخرق القوانين التي تحمي العمال من التسريح التعسفي، وتكفل الحد الأدنى للأجور والتعويضات

الاجتماعية المقدمة لهم[٤٠]. في الريف قام ملاك الأراضي، غير المقتنعين بالجهود التشريعية الرامية إلى استعادة أملاكهم، بتجاهل القانون وادعوا ملكية الأراضي التي وُزعت على الفلاحين، وحاولوا إجبار الفلاحين على العودة إلى علاقات المحاصصة شديدة التبعية.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة في سورية تحظى بتقدير عالٍ في الغرب، فإن حركة معارضة ضعيفة، ولكنها ذات قاعدة عريضة، بدأت تظهر على جبهات عدة. وكانت العودة إلى الوحدة مع مصر، والطبيعة التسلطية للنظام وسياساته الاجتماعية هي القضايا الأساسية التي حرّكت المعارضة، وربما كان طلاب الجامعات هم الأوضح تعبيراً ونشاطاً في البلاد. وعلى مدار فترة الانفصال، كان الطلاب يتظاهرون ضد الإهمال الذي يبديه النظام لإعادة بناء شكل من أشكال الوحدة مع مصر وضد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية في الداخل. وقد أدّت هذه المظاهرات إلى صدامات عنيفة، وأحياناً مميتة، بين الطلاب البعثيين والإسلاميين وغالباً ما تحولت إلى مواجهات أوسع. وبالفعل فقد توحدت مصالح قطاع الأعمال والإسلاميين لمعارضة الاشتراكية العلمانية للبعث خلال هذه الفترة، وهو تحالف قدِّر له أن يلعب دوراً بالغ الأهمية خلال العقود الثلاثة التالية في سورية. وواجهت الحكومة احتجاجات الطلاب بفرض قيود صارمة على الجامعات والتدخل في إدارتها وتعييناتها في خطوة تهدف إلى السيطرة على الاضطراب ضمن الحرم الجامعي.

لم يكن الطلاب وحدهم في هذه المعارضة، فقد انضمت إليهم نقابات العمال والنقابات الأخرى والصحافيون والسياسيون

السابقون للاحتجاج على تحرير الاقتصاد والقمع السياسي. وبالرغم من تطمينات الرئيس القدسي لرئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بأنه سيفعل بكل ما يلزم لحماية حقوق العمال ضمن حدود الدستور، واصل العمال تعبيرهم عن معارضتهم لبرامج الحكومة الاقتصادية، وأضرب موظفو البنوك المنظمين في نقابات في بداية شباط ١٩٦٢ احتجاجاً على خسارة الامتيازات التي شعروا بأنها ستترافق مع إلغاء التأميم. وكان التوتر على أشده في قطاع النسيج أيضاً، حيث رأى العمال أن العودة إلى الملكية الخاصة تهديد لضمان العمل. ضم حزب البعث صوته إلى جوقة المنتقدين الكبيرة، على الرغم من أنه مايزال ضعيفاً من الناحية السياسية بسبب ارتباط اسمه بفشل الوحدة، وبسبب انشغاله الداخلي بإلقاء اللوم على الأخطاء التي جرت. وكان البعث مع الأحزاب السياسية الأخرى خاضعاً لمحاولات النظام العامة لإسكات منتقديه. وكان واضحاً من البيانات الصادرة في خريف ١٩٦١، وبعد المؤتمر الخامس للقيادة القطرية، انتقاد الحزب اللاذع للسياسات التي تبنتها مختلف الحكومات الانفصالية وشعوره بأن «قوى الرجعية» قد سيطرت على البلاد. وبعد إغلاق صحيفة «البعث» الناطقة بلسان الحزب، والحملة التي شُنت على أعضائه القياديين في ربيع ١٩٦٢، وسعت القيادة القطرية للحزب هجومها، فأصدرت بياناً شديد اللهجة لم يترك مجالاً للشك في عدائه لحكومة ارتبطت بوضوح بمصالح الرأسماليين[٤١].

يدل النطاق الذي وصلت إليه المعارضة إلى أنه بينما نجحت حكومة الكزبري والدواليبي في تمرير أجندتها التشريعية عبر المجلس النيابي، وبالتالي إرساء الأسس القانونية لاقتصاد يرتكز على مصالح قطاع الأعمال، إلا أنها فشلت في مهمات أكثر أهمية، أي إضفاء

الشرعية على مزاعمها الإيديولوجية ضمن المجتمع السوري عموماً، أو تشكيل تحالف اجتماعي قابل للحياة. وبسبب سياساتهم وأسلوبهم التسلطي في الحكم، أضعف الرأسماليون وحلفاؤهم من السياسيين أية إمكانيات جدية لبناء عقد اجتماعي. ولم تُمنَ هذه الجهود بالفشل بسبب تجاهل أو رفض السياسيين المدنيين لمصالح العمال والفلاحين في الأشهر الأولى من الانفصال، فقد أقر العقد الاجتماعي الذي وضع أسسه الدواليبي وغيره من الزعماء ورجال الأعمال السياسيين صراحةً بمطالب هذه الفئات في بعض المكاسب التوزيعية، وإن كان قد تم تضييقها عما كانت عليه زمن الوحدة. لكن هذه الجهود أخفقت لأن مشروع إنشاء نظام اجتماعي رأسمالي ليبرالي بأكمله قد هدد بتقويض المكاسب السياسية والاقتصادية للعمال والفلاحين الذين كانوا في أوج حراكهم. إن نجاح المشروع كان متوقفاً على تحديد دور القطاعات الشعبية كلاعبين ثانويين في إستراتيجية تنموية معدّة لوضع مصالح قطاع الأعمال في المقدمة. إن ما عدّته الحكومة تنازلات كبيرة لتهدئة مخاوف النقابات والفلاحين، اعتبرته هذه الفئات خطراً على المكاسب التي حققوها وإضعافاً لإمكانية الحصول على مكاسب مستقبلية، وقضاءً على الأمان النسبي للعمال الموجودين في القطاعات المؤممة خلال الأشهر الأخيرة للوحدة. وبالفعل فقد رأى دبلوماسيون بريطانيون في تقييمهم لنظام الدواليبي الحماسة التي أبداها لمتابعة شؤون قطاع الأعمال مثّلت العامل الحاسم في انهياره.

إن برنامج حكومة الدكتور الدواليبي، الذي أعاد الأمل بإمكانية عودة الأحزاب السياسية وحرية الصحافة إضافة إلى إجراءات إلغاء التأميم وتعديل قانون الإصلاح الزراعي، حظي بقبول الأغلبية اليمينية الكبيرة في المجلس النيابي ضد محاولات الأقليات

الاشتراكية، البعثية والناصرية، على الرغم من المظاهرات وسلسلة الإضرابات المتلاحقة ... وعلى الصعيد المالي اتخذ عدداً من الإجراءات التي أوصى بها (فرضها في الحقيقة) صندوق النقد الدولي. ولاستعادة ثقة قطاع الأعمال، ألغت الحكومة تأميم البنوك وتعديل قانون الإصلاح الزراعي من أجل أخذ الظروف السورية في الحسبان وتوفير المزيد من المرونة في العمل، لكن هذا المظهر الخارجي للتقدم كان يخفي أموراً لا تجري على ما يرام. لقد أثارت تعقيدات اليمين المهيمن الشك بأن مؤيديه كانوا يعملون لخدمة مصالحهم الخاصة فقط ولا يلقون بالاً لبقية فئات المجتمع الأقل حظاً[٤٢].

قد يكون الأهم هو أن الحكومة فشلت في تقدير أنه ليس من السهل إعادة بناء السيطرة على النقابات. وبالرغم من أن النقابات ليست سوى أحد الأطراف المعارضة للدواليبي، فإن مركزة هذه النقابات خلال الوحدة أمدّتها بقاعدة مؤسساتية أكثر تماسكاً لحماية مصالحها ومقاومة إلغاء التأميم. وبالرغم من تطبيق إلغاء التأميم في نهاية المطاف، فإن احتجاجات النقابات، إلى جانب اضطرابات طلاب الجامعات ومساعي البرلمانيين المناصرين للديموقراطية، قد أفضت إلى السقوط المفاجئ لحكومة الدواليبي، وبداية دورة جديدة من التدخل المباشر للجيش وانهيار الليبرالية المضبوطة.

في أواخر آذار ١٩٦٢ وتحت الضغط المتزايد للمجلس النيابي، رضخ رئيس الوزراء الدواليبي للدعوات المطالِبة بمناقشة رفض الحكومة رفع قوانين الطوارئ. وخلال النقاش حجب عدد من النواب الثقة عن الحكومة وطالبوا باستقالة الدواليبي واقترحوا تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على حماية الحريات

الشخصية والسياسية كاملةً. واستقال الدواليبي في ٢٥ آذار، لكنّ المفاوضات على تشكيل حكومة جديدة أُحبطت نتيجة لانقلاب ٢٨ آذار العسكري الذي دشّن سلسلة سريعة من الانقلابات المضادة غير الحاسمة التي افتقرت للتنظيم وقسّمت القوات المسلحة وعززت منهج التدخل «التصحيحي» للجيش في السياسة.

كانت مبررات انقلاب ٢٨ آذار، الذي دبرته مجموعة الضباط التي قامت بالانفصال عن مصر، تقوم على أساس أن الحكومة المدنية قد انحرفت عن أهداف الحركة الانفصالية، المتمثلة في الإصلاح الاجتماعي وإعادة الوحدة مع مصر على أساس من المساواة بين سورية ومصر، ومضت بعيداً نحو اليمين. حُلَّ البرلمان واعتقل العديد من السياسيين من بينهم الرئيس القدسي. ومن الجدير بالذكر أن مديري الشركة الخماسية كانوا من بين من اعتُقلوا، وهو رد واضح من الجيش على فكرة أن كبار الرأسماليين في سورية قد أصابوا نفوذاً كبيراً في حكومة الدواليبي. أثار الانقلاب انتقاداً شعبياً حاداً وانطلقت مظاهرات حاشدة للمطالبة بعودة الحكم المدني على الرغم من فرض الجيش لحظر التجول. وقد حرض الانقلاب أيضاً التيارات المناوئة في الجيش على القيام بانقلاب مضاد يهدف إلى منع إعادة الوحدة مع مصر.

ولرأب الصدع بين القوات المسلحة، أجرى رئيس الأركان اللواء زهر الدين مباحثات للتوصل إلى تسوية تهدف إلى إبعاد الجيش عن السياسة وعودة الرئيس القدسي إلى منصبه وتشكيل حكومة أكثر تقدمية برئاسة بشير العظمة، وتجدد المساعي للتفاوض على شكل من أشكال الوحدة مع مصر[٤٣]. وبالرغم من أن الضباط الكبار كانوا يأملون العودة إلى الحكم البرلماني بصورة جلية، إلا أن

النواب رفضوا العودة إلى مناصبهم تحت سلطة الجيش وطالبوا بانتخابات جديدة واستأنفوا حملتهم لاستعادة الديموقراطية كاملة. وكان الاتحاد العام لنقابات العمال من بين من رحبوا بالتغييرات الجديدة والوعود بأن الليبرالية لن تكون أساساً في سياسات الحكومة بعد الآن(٤٤). أعادت حكومة العظمة تأميم الشركة الخماسية، على الرغم من أنها أكدت عدم نيتها البدء ببرنامج منظم لإعادة التأميم. وأعادت قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ دون تغييرات جوهرية، ورفعت حصة العمال من أرباح الشركات لتضمن عدالة أكبر في التوزيع(٤٥). بعد ذلك بوقت قصير صدر في ٢١ آذار مرسوم يقضي بإعادة تأميم البنوك جزئياً: تحتفظ الدولة بحصة تعادل ٢٥٪ في البنوك السورية و٤٠٪ في البنوك غير السورية المملوكة لمستثمرين عرب، أما البنوك الأجنبية فقد أممت كلياً. وفرضت ضوابط صارمة على الاستيراد وأممت مطاحن الدقيق.

اتفاق دمشق

تبين هذه الأحداث، بعيداً عن الدراما والقلاقل والشكوك التي رافقتها، إلى أي مدى كانت حدود السياسة الاجتماعية والسياسية التي أرسيت زمن الوحدة وموروثاتها المؤسساتية تشكل قيوداً على الأنظمة ما بعد الوحدة في سورية. «فالتسويات» الشعبوية التي حققها عبد الناصر مع مختلف الطبقات الاجتماعية، في سورية ومصر معاً، فرضت حدوداً صارمة على قدرة الكزبري والدواليبي على إعادة هيكلة الاقتصاد وتحديد موقع أصحاب المصالح في التحالف الحاكم وبناء عقد اجتماعي يعبّر عن أفضليات قطاع الأعمال. في الوقت ذاته، وفّرت الطبيعة التسلطية للآليات

المؤسساتية والتشريعية القائمة ذخيرة من الأدوات سهلة الاستخدام لمواجهة ما تراه الحكومة مطالب شعبية مفرطة وتهديداً للسلم الاجتماعي واستمراراً للروح الطبقية الباعثة على الشقاق في السياسة السورية. وفي مواجهة جو من التعبئة الاجتماعية الكثيفة، عملت الحكومات المدنية الأولى في فترة ما بعد الوحدة على تقييد الحريات، واستخدام الوسائل التسلطية لفترة الوحدة وإضعاف المساعي الرامية إلى إرساء أشكال حقيقية من المشاركة السياسية.

في الوقت نفسه أسَّست أحداث آذار ونيسان ١٩٦٢ لنمط استمر طيلة الأشهر المتبقية من فترة الانفصال، وأسهمت إسهاماً كبيراً في ظهور إستراتيجية راديكالية شعبوية تسلطية في بناء الدولة بعد آذار ١٩٦٣. وفرضت هذه الأحداث حداً لم يعد بعدها بمستطاع أية جهود أن تنجح في ترسيخ عقد اجتماعي أو تسوية طبقية. وبذلك ساعدت في تحديد ما يمكن أن ندعوه «اتفاق دمشق» الذي عيَّن الحدود التي لا يمكن بعدها التراجع عن المكاسب التعبوية التي أرستها الوحدة، وأسهمت في مأسسة مجموعة من الشروط الدنيا التي عملت على هديها حكومتا الانفصال اللاحقتان (كلتاهما كانتا برئاسة خالد العظم)، وقد اعتُبرت (الشروط) نقطة الانطلاق في نظر البعث بعد ١٩٦٣. كانت هذه الشروط الدنيا هي: أولاً، حماية حقوق ومكاسب العمال والفلاحين؛ ثانياً، المحافظة على العلاقة المميزة بين الدولة والعمال والفلاحين. وعُدّت إدارة الدولة، إن لم يكن ملكيتها الكاملة، للمؤسسات الصناعية الكبرى والبنوك، شرطاً أساسياً لضمان عمل القطاع الخاص، والاقتصاد الوطني برمته، وفقاً لمبادئ عامة من العدالة في التوزيع. بداية كان موقع القطاع الخاص والملكية الخاصة محمياً بضمانات: فخالد العظم كأسلافه رفض عمليات التأميم الواسعة ورحّب بالاستثمار الخاص

المحلي والأجنبي. مع ذلك كانت النتيجة التي لا مفر منها أنه منذئذ فصاعداً لن يكون توجه الاقتصاد الوطني محكوماً بمصالح القطاع الخاص.

في ضوء ذلك تحددت العلاقة الأساسية بين الدولة ورأس المال لجهة التحكم برأس المال وإخضاعه للمعايير الاجتماعية التي تضعها الدولة وتحميها، وليس لجهة المشاركة التعاونية في عملية التراكم الرأسمالي. تجلّى التعبير عن هذه العلاقة في الطبيعة العنيفة لمقاومة الإخوان المسلمين لنظامي العظمة والعظم، وجمع ائتلاف معارض مكوَّن من رجال الأعمال وملّاك الأراضي والإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع إلى تعميق مستوى الصراع الاجتماعي، وإضافة عنصر جديد من عدم الاستقرار في وجه النظام السياسي السوري المُجهد أصلاً[٤٦]. باختصار، كما في فترة ما قبل الوحدة، كان رد فعل الرأسماليين على تهديد هيمنة الدولة المتنامية والمطالب الشعبية المتصاعدة هو تشكيل تحالف محافظ مع نخبة ملّاك الأراضي، وفي هذه الحالة، مع الحركات الإسلامية المسلحة أيضاً.

مهد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ وتبعاته لدور القوات المسلحة بوصفها المدافع عن شروط الحد الأدنى هذه. وكما في الماضي، لم يتردد العسكر في التدخل عندما كانوا يستشعرون ضعفاً لدى السياسيين المدنيين في أدائهم لمهماتهم. وبنتيجة هذه الأفعال المتمثلة بمقاومته لأية سيطرة مدنية وفرض الحكم بواسطة المراسيم التنفيذية، كان الجيش يهدف إلى ضمان أن يكون استمرار أية حكومة مستقبلية متوقفاً على مساندته لها. لكنه حرص أيضاً على أن قضية بناء الديموقراطية، وخصوصاً مشاكل إعادة تشكيل المجلس النيابي وترسيخ السيطرة المدنية على القوات المسلحة، سوف تعود للظهور

من جديد بعد الانقلاب، ولن تحدد في النهاية بقاء الحكومات التالية فقط بل النظام الانفصالي برمته.

كانت حكومة العظمة تُعَيَّر على الدوام بأنها نشأت عن انقلاب ٢٨ آذار ولم تنجح في خلق شرعيتها أو ترسيخ سلطتها. وخلال فترة حكمها كانت مبتلية بالشقاق في داخلها، كما حدث عندما استقال وزراء احتجاجاً على فشل العظمة في رفع قوانين الطوارئ وعلى سياسته تجاه إعادة الوحدة مع مصر(٤٧). إضافة إلى ذلك، سرعان ما خسرت الحكومة تأييد الفئات التي رحبت بتشكيلها في البداية، وخصوصاً نقابات العمال. وفي حزيران وتموز ١٩٦٢ حاولت الحكومة التخفيف من مركزية نقابات العمال المفروضة زمن الوحدة وتعزيز سيطرة الدولة على أموال النقابات. كانت الغاية من هذين الإجراءين الحد من نفوذ اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال ذات التوجه الناصري والمنتخبة في زمن الوحدة، وعُدّت مصدراً رئيساً لموالاة مصر وتأييد إعادة الوحدة معها. وحتى العمال المنظمون رأوا في هذه الإجراءات محاولات لشرذمة النقابات وجعلهم أكثر طواعية أمام تدخل الدولة.

أثار قانون إعادة التنظيم (قانون رقم ٥٠) قلاقل عمالية في طول البلاد وعرضها(٤٨). ولقطع الطريق أمام تنظيم إضراب عام، منع وزير الداخلية انعقاد المؤتمر العام لنقابات العمال في ٢ تموز. وخلال أيام أضرب عمال النسيج في حلب للاحتجاج على القانون الجديد، وطالبوا بإنهاء التسريح التعسفي وخفض نسبة اشتراكات العمال في التأمينات الاجتماعية. وانتقلت شرارة الإضراب إلى حمص ودمشق حيث شارك في الاحتجاج عشرة آلاف من عمال

نقابات المصانع، ومنهم العاملون في الشركة الخماسية وأحد مصانع النسيج الرئيسة. قمعت الشرطة الاحتجاجات بعنف في حلب ودمشق وقُتل عشرات العمال كما اعتقل المئات. حلّ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الاتحاد العام لنقابات العمال واعتقل رئيسه طلعت التغلبي وخمسين آخرين من القادة النقابيين. وكان من شأن استخدام القوة، وعرض الحكومة عدم محاكمة العمال الذين يعودون إلى أعمالهم ويوقعون تعهدات يتخلون فيها عن الإضراب، أن يقودا إلى نهاية الاحتجاجات. بحلول ١٤ تموز أطلق سراح معظم من اعتقلوا، وفتحت المصانع أبوابها من جديد[٤٩].

كانت حركة الديموقراطية المتنامية بين أعضاء المجلس النيابي أصعب على الاحتواء بالنسبة إلى الحكومة. وعلى قاعدة التحالف غير العادي الذي قاده خالد العظم ولم يدم طويلاً، وقد ضم أكرم الحوراني وزعيم الإخوان المسلمين عصام العطار ونواباً آخرين، أمثال رئيس الوزراء السابق معروف الدواليبي وزعيم الحزب الوطني صبري العسلي، شنَّ البرلمانيون حملة قوية على استمرار قوانين الطوارئ والقيود على الصحافة والحل غير الرسمي للبرلمان بعد انقلاب ٢٨ آذار[٥٠]. وضغط هذا الائتلاف باتجاه استعادة دستور ١٩٥٠ وتشكيل حكومة انتقالية للإشراف على عودة الحكم البرلماني والانتخابات الجديدة.

في ١ تموز، قدم ١١٢ نائباً (من أصل ١٧٢ منتخبين) عريضة للرئيس القدسي مطالبين بعودة البرلمان، لكنه رفض مطالبهم، وكان رده أنه «ضمن الظروف الراهنة»، [سيكون]، «أي تعديل على القوانين الحالية مؤذياً»[٥١]. واستمر النواب بالعمل بنحو مستقل عن الحكومة وتحت التهديد بالانتقام، وواصلوا اجتماعاتهم لمناقشة

صيغة لعودة الحكم الديموقراطي. وفي وجه الضغط المستمر بدأت الحكومة بالتنازل، فأعلن عن موعد لإجراء انتخابات جديدة أواخر تموز. وفي آب خففت الحكومة من القيود على النشاطات الفكرية وسمحت بإصدار عدة مجلات ثقافية جديدة. واستقبل القدسي في تموز وفداً من النواب وتوصلوا أخيراً إلى اتفاق حول إستراتيجية لحل المجلس النيابي قانونياً وتعديل دستور ١٩٥٠، كما اتفقوا على عقد جلسة واحدة للمجلس النيابي لتقليد خالد العظم منصب رئيس الوزراء في ١٣ أيلول. وقد حظيت التسوية بموافقة معظم النواب، لكن مجموعة صغيرة من الناصريين رفضتها، بالإضافة إلى أعضاء كتلة الحوراني ونواب تقدميين آخرين.

في الأشهر الباقية قبل «ثورة» الثامن من آذار ١٩٦٣، تعرضت حكومة العظم لعرقلة مستمرة من قبل الحركات الإسلامية والجيش والنواب المحافظين في المجلس والحكومة المصرية وحكومة البعث حديثة العهد في العراق. إلا أن العظم عمل على تنفيذ الإصلاحات الديموقراطية لحماية المؤسسات الديموقراطية من تدخل القوات المسلحة. وعلى الرغم من معارضة الجيش، ألغى العظم قوانين الطوارئ في كانون الأول، سامحاً مرة ثانية للأحزاب السياسية بالعمل، وتقرر إجراء الانتخابات في الصيف التالي وأسرعت حكومته في توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين وخفض المبالغ التي كان عليهم دفعها في الوقت نفسه، وتابع العظم مساعيه لتحفيز الاستثمار الخاص مقدِّماً تطمينات بأنه لا يخطط للقيام بعمليات تأميم أخرى.

وتحت التهديد الذي مثلته محاولات العظم للجم استقلالية الجيش، وفي سياق تصاعد حدة العنف المدني، وصعود الحكومة البعثية في

العراق، وإقامة حلف عراقي ـ مصري، قامت مجموعة من الضباط الوحدويين والبعثيين بالاستيلاء على السلطة في ٨ آذار، منهيةً بذلك عهداً صاخباً، وإن كان قصيراً، من محاولات الانفكاك عن الإرث التسلطي للوحدة. ودُفع بالقوى الشعبية والسياسية التي جهدت من أجل عودة البرلمان بعد حلّه في عام ١٩٦٢ والتي بدأت بترسيخ المؤسسات والممارسات الديموقراطية في سورية، إلى الخلف بنتيجة عودة الجيش إلى الحكم المباشر. وقامت فئة واحدة فقط من بين الفئات التي شاركت في انقلاب آذار ١٩٦٣، أي حزب البعث، بتوطيد نفسها بوصفها القوة السياسية القائدة في سورية. وفي غضون السنتين التاليتين، استطاع البعث ترسيخ نظام حكم تسلطي شعبوي متين. وفي النهاية، أدت عملية التحول المترددة والحافلة بالشقاق والتشرذم إلى قيام نظام تسلطي لم تشهد البلاد مثيلاً له من حيث المتانة والمرونة من قبل.

وخلال فترة الانفصال، كما في مراحل سابقة من مراحل السياسة السورية، لعب الرأسماليون دوراً بالغ الأهمية في القضاء على محاولة سورية التحول عن الحكم التسلطي. ومن خلال عمله على إقامة نظام حكم يخدم مصالحه الاقتصادية أولاً والمصالح الديموقراطية ثانياً، واستعداده لتبنّي المسلكيات والمؤسسات التسلطية الموروثة عن النظام السابق، وتبنيه لإستراتيجية تهدف إلى تعزيز سيادة القطاع الخاص في عملية إعادة بناء الاقتصاد، أضعف قطاع الأعمال فعلياً الصدقية بالتزامه المزعوم بالوحدة الاجتماعية وبناء عقد اجتماعي يضم الجميع. في النهاية كان «المسار التسلطي نحو الديموقراطية» إستراتيجيةً رديئةً لإقامة مؤسسات الدولة الديموقراطية أو تعزيز سيادة قطاع الأعمال.

أفضت هذه الخيارات إلى قيام نظام تسلطي مكتمل أقل تعاطفاً مع شؤون قطاع الأعمال من أي نظام انفصالي. والتزم البعث بصيغة راديكالية شعبوية في التعبئة الاجتماعية والتراكم الرأسمالي، وعُرِفَ بقيامه بعمليات تأميم واسعة النطاق والتدخل المكثف للدولة في الاقتصاد. وعبر ما يمكن عدّه، على نحو مسوَّغ، ثورة اجتماعية من الأعلى، نجح قادة البعث في إقامة نظام حكم راديكالي تسلطي شعبوي وتعزيزه. ونظراً لإدراكه أن سلطته تقوم على قاعدة اجتماعية ومؤسساتية ضعيفة، وأن الرأسماليين وملاك الأراضي ما زالوا يحتفظون بقدر لا يستهان به من القوة، قام البعث بتبني إستراتيجية راديكالية في بناء الدولة. إلا أن نجاحه لم يكن مضموناً إلى هذه الدرجة، نظراً للهشاشة التنظيمية للبعث وقوة القوى التي عارضته. وبالفعل فإن نشوء نظام حكم مستقر بقيادة البعث لا ينفك يدهش المراقبين في تلك الفترة بوصفه إحدى الأحجيات الأساسية في السياسة السورية. وسوف أعالج في الفصل التالي هذه الأحجية، وأوضح سبب اتخاذ الصراع على سورية المسار الذي اتخذه في السنوات اللاحقة وإيضاح الأسباب التي جعلت هذه النتيجة ممكنة.

الهوامش

(١) من أجل وجهة النظر هذه، انظر تابيثا بيتران، سورية (نيويورك، بريغر، ١٩٧٢) وديريك هوبوود، **سورية، ١٩٤٥ - ١٩٨٦: السياسة والمجتمع** (لندن: أنوين هايمان، ١٩٨٨).

(٢) انظر «من اقتصاد الإقليم السوري إلى اقتصاد الجمهورية العربية السورية»، EFSPA، رقم ٥٧ (أيلول ١٩٦٢)، صفحة ١ - ٣.

(٣) شهدت هذه الفترة القصيرة سبع حكومات. فقد شكلت وزارات أو أُعيد توزيع الحقائب الوزارية فيها في التواريخ التالية: ٢٩ أيلول ١٩٦١، (وكان مأمون الكزبري رئيساً للوزارة)، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١ (عزت الغصن)، كانون الثاني ١٩٦٢ (معروف الدواليبي)، ١٦ نيسان ١٩٦٢ (بشير العظمة)، ٢٠ حزيران ١٩٦٢ (بشير العظمة) ١٧ أيلول ١٩٦٢ (خالد العظم) و١٦ شباط ١٩٦٣ (خالد العظم).

(٤) غطى مالك مفتي السياسة الداخلية لمساعي توحيد العرب بالتفصيل في كتابه: **مبتكرات سيادية: العروبة والنظام السياسي في سورية والعراق**، (ايتاكا: جامعة كورنيل، ١٩٩٦).

(٥) أنحت حكومات انفصالية مختلفة باللائمة على عبد الناصر ومواليه عن أي مظهر من المظاهر المناوئة للحكومة. وبالرغم من أن التدخل المصري في السياسة السورية ليس مثار شك كبير، إلا أنه من الواضح أيضاً أن وسم «الموالاة للناصرية» كان ينطبق على الكثيرين، لاسيما في النقابات، التي رفضت القبول بالأجندة الموالية لقطاع الأعمال والمتبناة على يد الحكومة الجديدة، وحافظت على سياسة الحماية الاجتماعية التي أدخلت أثناء الوحدة.

(٦) في حزيران ١٩٦٢ مثلاً، شكلت مجموعة مناوئة للوحدة تجمعاً نقابياً، انفصل عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ودعا إلى فصل المجلس التنفيذي للاتحاد لتوقيعه على إعادة تأسيس الوحدة مع مصر. انظر دفاتر الشرق المعاصر ٤٩ (أيار - آب ١٩٦٢)، صفحة ٢٤٥.

(٧) للرجوع إلى خلفية عن القدسي، انظر دونالد ريد، **المحامون والسياسة في العالم العربي، ١٨٨٠ - ١٩٦٠** (شيكاغو: بيليوشيكا اسلاميكا،

١٩٨١). وكان منافسه الوحيد على المنصب خالد العظم الذي تعاظمت سمعته بعد الانفصال بسبب عدائه القوي والمستمر للوحدة. ولكن العظم كان مدعوماً بتحالف «يساري تقدمي» فاعتبر يسارياً متطرفاً وهُزم. انظر خالد العظم، **مذكرات خالد العظم** (بيروت: دار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ٣: ٢٢٣، ٢٤.

(٨) عمل الكزبري وزيراً للثقافة في أيلول ١٩٥٥، وفي كانون الأول ١٩٥٦ في آخر حكومة قبل الوحدة، وزيراً للعدل، أما زمريا فهو عضو في حزب الشعب، وقد شغل منصب وزير المالية لفترة وجيزة في شباط ١٩٥٥، وفرحان الجندلي، من حزب الشعب أيضاً، وقد كلِّف في أربع حكومات بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ بحمل الحقائب الوزارية التالية: الصحة والتعليم والاقتصاد الوطني، ووزيراً للصحة العامة مرتين.

(٩) كانت عائلة الكزبري من بين العائلات المؤسسة لعدد من الشركات في الخمسينيات ومنها الشركة المتحدة لصناعة الصوف، الشركة العربية للتجارة والشركة التجارية للنفط. انظر بيانات تأسيس المعامل والشركات وزارة الاقتصاد، قسم الدولة، MWT، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الجريدة الرسمية. (دمشق: المطبوعات الحكومية: ١٩٥١ ـ ١٩٦١).

(١٠) بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ عُدّ تعيين بركات رمزاً لخضوع حكومات الانفصال لقطاع الأعمال. في أيار ١٩٦٣، هاجم وزير الاقتصاد البعثي عبد الكريم زهور بركات وغيره من «المصرفيين» (في إشارة إلى «عزت طرابلسي») على إدارتهم للاقتصاد «بما يخدم مصالحهم الاحتكارية الاستغلالية) (كلمات وخُطَب لوزراء، الإضبارة ١٤٤، القسم الخاص، MWT، دمشق).

(١١) كان من بين أملاك عائلة سلطان استثمارات ضخمة في شركة القطن والزيوت بحلب، الشركة المتحدة لصناعة الصوف (مع عائلة الكزبري) في دمشق وشركة تصنيع الأخشاب ومنتجات الأخشاب في اللاذقية فضلاً عن استثمارات أخرى. والجدير بالملاحظة أن آخر شركتين، وعلى الأقل شركة أخرى غيرهما، كانت عائلة سلطان قد استثمرت فيها، قد تأسستا زمن الوحدة، ما جعل من العائلة ليس فقط مثالاً للبرجوازية الوطنية بل

للنخب الصناعية التي استفادت استفادة كبيرة من الوحدة مع مصر.

(١٢) كل البيانات عن نواب البرلمان في عام ١٩٦١ مستقاة من وزارة التجارة، مكتب الخدمات التقنية، خدمة البحث في المنشورات المشتركة، معلومات عن شخصيات سياسية سورية، رقم ١٦ (واشنطن: مكتب منشورات الحكومة الأميركية، ١٩٦٢).

(١٣) العظم: **مذكرات**، ٣:٢٤٤.

(١٤) في عام ١٩٦٠، أسست عائلة عابدين الشركة السورية لصناعة الألبسة الداخلية في دمشق برأسمال مدفوع قدره ١,٥ مليون ل.س.

(١٥) للاطلاع على وجهات نظر طرابلسي حول إعادة البناء الاقتصادي، انظر «عزت الطرابلسي يتحدث عن الأحوال الاقتصادية والنقدية، **الحياة** ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦١».

(١٦) سجلت محاضر موجزة لهذه الاجتماعات في الوثائق الحكومية. وهي تأخذ صيغة موحدة حيث تذكر الوقت والتاريخ والمكان وممثلي الحكومة والغرفة الحاضرين في الاجتماع، وتتضمن أيضاً خلاصةً عن الاجتماع تبين بصيغة واحدة التهاني المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يضعف صدقيها كسرد تاريخي لوقائع الجلسات، إلا أنها تنقل بنحو واضح تماماً نية الحكومة إحياء العلاقة مع قطاع الأعمال. أنظر كلمات وخطب رئيس الوزراء وآخرين، إضبارة ١٤٣، القسم الخاص، MWT، دمشق.

(١٧) في أيار ١٩٦٢ مثلاً، ذهب وزير الاقتصاد الوطني إلى مقر غرفة تجارة دمشق طالباً رد أعضاء الغرفة على السياسات الاقتصادية التي تبنتها حكومة بشير العظمة.

(١٨) في تشرين الأول ١٩٦١، على سبيل المثال، صرحت الحكومة في بيانين متتاليين بأنها ستنتهج برنامجاً ليبرالياً «موجهاً قليلاً» في التنمية الاقتصادية، وأنها ستعود إلى نظام التبادل الحر، وستعزز مشاركة الحكومة في جميع مشاريع المرافق العامة الكبيرة. وبعد عدة أيام أعلنت أن «الاشتراكية العربية ستكون أساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية في القطر» (دفاتر الشرق المعاصر، ٤٧ [أيلول ـ تشرين الأول ١٩٦١] ص: ٤١٧).

(١٩) «البيان الوزاري لحكومة الجمهورية العربية السورية»، EFSPA، رقم ٤٥ (أيلول ١٩٦١)، ص: ١٤٤ ـ١٤٨.

(٢٠) دفاتر الشرق المعاصر ٤٧ (أيلول ـ كانون الأول ١٩٦١)، ص ٤٠٩.

(٢١) إن البيانات عن المساعدة الأجنبية مأخوذة من أعداد، **دفاتر الشرق المعاصر**، للفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٢، ما لم يذكر عكس ذلك. قدم صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة ٦,٦ ملايين دولار في آذار ١٩٦٢، والبنك الدولي قدم قرض إعانة بقيمة ٦,٦ ملايين دولار في أيار ١٩٦٢، والحكومة الأمريكية قرضاً بقيمة ١٤ مليون دولار في حزيران ١٩٦٢. وفي تموز ١٩٦٢ أعلنت وكالة التنمية الدولية الأميركية عن تعاونها مع الجهود الدولية لدعم الاقتصاد السوري، وساهمت بقرض قيمته ٩ ملايين دولار. وبعد مفاوضات مطولة وافقت فرنسا على منح سورية قرضاً بقيمة ٥٠ مليون دولار في كانون الأول ١٩٦٢. (من أجل هذه المعلومات انظر: **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ (أيار ـ آب ١٩٦٢) ص: ٢٤٧ ـ ٢٥٠.

(٢٢) وقالت مراسلة أميركية في الشرق الأوسط: «يشعر كل أجنبي له صلة بالمسؤولين الرسميين بالتوجه الدولي للنظام الجديد. فأصبح الغربيون يشعرون بأنهم مغمورون بجو من الصداقة الحارة، بعد العدائية التي قوبلوا بها منذ الحرب العالمية الثانية. حتى أنهم يتساءلون أحياناً إلى أي مدى يمكن أن يختفي الكره والشك السابقان» (دانا آدمز شميديت: «النظام في سورية يميل إلى الغرب»، **نيويورك تايمز**، ١٦ تشرين الأول ١٩٦١).

(٢٣) **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ (أيار ـ آب ١٩٦٢) ص: ٢٤٩.

(٢٤) «بعثة صندوق النقد الدولي التي ترأسها السيد جونتر، مدير دائرة الشرق الأوسط في الصندوق، ثمنت عالياً النجاح البارز للبرنامج الذي ساعد في استقرار الاقتصاد السوري، والروح البناءة التي قوبلت بها» (نجاح برنامج الاستقرار الاقتصادي)، EFSPA، رقم ٥٨ [تشرين الأول ١٩٦٢]، ص: ١ ـ ٣.

(٢٥) شفيق الأخرس، «إلغاء تأميم الصناعة والاقتصاد في سورية»، EFSPA، رقم ٥٠ (شباط ١٩٦٢) ص ٤٩.

(٢٦) إن تعبير البحث عن نظام اجتماعي واقتصادي طبع كتابات ما بعد الجمهورية العربية المتحدة إلى حد بعيد، وهي تبين كيف خسرت سورية منظورها لمسارها التنموي الحقيقي والطبيعي، كاقتصاد موجه بالمبادئ الليبرالية يقوده القطاع الخاص. قام محررو بعد الانفصال مباشرةً بنشر

سلسلة من المقالات عن هذا الموضوع العام. أنظر ألبرت كُدزي (مقدمات اقتصادية حول الإصلاح في سورية)، EFSPA رقم ٤٥ (أيلول ١٩٦١)، صفحة ٢٢ ـ ٣٢، «سورية في البحث عن نظام اقتصادي اجتماعي»، EFSPA رقم ٤٦، (تشرين الأول ١٩٦٢) صفحة ١-٣ وعواد بركات «القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في سورية» EFSPA، رقم ٥٩ (تشرين الثاني ١٩٦٢)، صفحة ٣٣ ـ ٦٢. انظر أيضاً شفيق الأخرس: «الأهداف الاقتصادية للدولة والبحث عن نظام اقتصادي واجتماعي»، EFSPA، رقم ٤٣ (تموز ١٩٦١)، صفحة ١٤ ـ ١٩.

(٢٧) عواد بركات: «آراء حول الاقتصاد السياسي في سورية»، EFSPA، رقم ٥٠ (شباط ١٩٦٢)، صفحة ٢٧ ـ ٢٩، عزت طرابلسي، «الشروط الأساسية لتطوير الاقتصاد السوري»، EFSPA، رقم ٥٩ (تشرين الثاني ١٩٦٢، صفحة ٢١ ـ ٣٢.

(٢٨) «البيان الوزاري لحكومة الدواليبي أمام المجلس»، EFSPA، رقم ٦١ (كانون الثاني ١٩٦٣)، صفحة ١١٦ ـ ٢٨. كل المواد اللاحقة من خطاب الدواليبي مستمدة من هذا المصدر.

(٢٩) يمكن الاطلاع على سرد عام للمداولات حول هذه القوانين في كتاب العظم، **مذكرات**، ٣: ٢٤١ ـ ٢٥٦.

(٣٠) ذكر ممثل حزب البعث ووزير الاقتصاد السابق خليل الكلاس أنه فيما عدا الشركة الخماسية، فإن أربع شركات أخرى فقط ستتأثر بهذه الأحكام (المصدر السابق، ٣: ٢٣٦).

(٣١) هذا الملخص يستند إلى تقديرات **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٨ (كانون الثاني ـ نيسان ١٩٦٢)، صفحة ٨٦، **واللوموند** ١٦ شباط، ١٩٦٢، **ونيويورك تايمز**، ٥ شباط، ١٩٦٢، **والحياة**، ١ آذار، ١٩٦٢.

(٣٢) أعيد نشر نص القانون في EFPSA، رقم ٥١ (آذار ١٩٦٢)، صفحة ١٢٢ ـ ١٢٣. قد يكون تقدير عدد المساهمين مرتفعاً. ويذكر مصدر آخر رقماً رسمياً بحدود ٤٥ ألف مساهم في خمس وخمسين شركة أُممت في ١٩٦٥ (محمد ر. الكسم: «تأميم صناعة النسيج السورية مع إشارة خاصة إلى سلوك العمال»، رسالة الدكتوراه. جامعة بنسلفانيا، ١٩٦٨، ص١٠٤).

(٣٣) **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٨ (كانون الثاني ـ نيسان ١٩٦٢)، صفحة ٨٧.

(٣٤) نشرت تعديلات القانون رقم ١٦١ في EFSPA رقم ٥١ (آذار ١٩٦٢)، صفحة ١٢٤ ـ ١٣١.

(٣٥) في السنوات الثلاث بين ١٩٥٩ و١٩٦١، مثلاً تم توزيع ٦٣ ألف هكتار فقط. وفي سنة ١٩٦٢ وحدها تم توزيع ٩٢ ألف هكتار. أنظر أيضاً زياد كيلاني، «إصلاح الأراضي في سورية»، **دراسات شرق أوسطية** ١٦ (تشرين الأول ١٩٨٠)، صفحة ٢٠٩ ـ ٢٢٤.

(٣٦) أعلن حظر الأحزاب في تشرين الأول ١٩٦١. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، قبل الحملة الانتخابية تماماً، وقّع سبعون سياسياً ميثاق الوحدة الوطنية الذي أنكروا فيه السياسة الموالية للوحدة.

(٣٧) انظر **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٨ (كانون الثاني ـ نيسان ١٩٦٢)، صفحة ٧٧. إن استغلال امتياز الأجهزة التنفيذية كان القضية الأساس في الحركة الديموقراطية خلال معظم هذه الفترة. أنظر **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ (أيار ـ آب ١٩٦٢)، صفحة ٢٤٢.

(٣٨) في أيار ١٩٦٢ استقال وزير الداخلية عبد الحليم قدور من حكومة بشير العظمة احتجاجاً على رفض الجيش التخلي عن سلطته إلى إدارة المناطق.

(٣٩) إن الجيش (لاسيما الضباط الذين رتبوا انسحاب سورية من دولة الوحدة) هو الذي أعلن في تشرين الأول ١٩٦١ أنه ينبغي حظر الأحزاب السياسية وأيّد الإبقاء على قوانين الطوارئ وتقييد الصحافة.

(٤٠) في حزيران ١٩٦٢ مثلاً، وحتى بعد سقوط حكومة الدواليبي وقيام حكومة بشير العظمة الأكثر تقدمية، ناشد العمال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كي توقف تسريح العمال المخالف للقانون خصوصاً في قطاع النسيج. وقد أسفر تذمر العمال عن حدوث اضطرابات عمالية على مستوى القطر في الشهر التالي، وهو ما سأتطرق إليه في ما سيأتي من هذا الفصل. أنظر تقارير **الحياة**، تموز ٦، ٨، ١١، ١٣ و١٩، ١٩٦٢. أنظر أيضاً **لندن تايمز**، ٩ و١١ تموز ١٩٦٢.

(٤١) أعيد نشر البيان الختامي للمؤتمر القطري الخامس في مجلة «**نضال البعث**»، المجلد ٤، المؤتمرات القطرية السبعة الأولى ١٩٤٧، ١٩٦٢. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، صفحة ١٢١ ـ ٥٣. كما نشر بيان

القيادة القطرية في «**نضال البعث**»، المجلد ٦، القيادة القطرية بين ١٩٥٥ - ١٩٦٢. (بيروت - دار الطليعة، ١٩٧٦) صفحة ٢٤٠ ـ٢٤٥. أنظر أيضاً جون ديفلن: **تاريخ حزب البعث من تأسيسه وحتى ١٩٦٦** (ستانفورد: مطبوعات معهد هوفر، ١٩٧٧)، صفحة ١٩٨.

(٤٢) من السفارة البريطانية في دمشق إلى المكتب الخارجي، «التقرير السنوي لعام ١٩٦٢»، الأرشيف العام (PRO)» ١٧٠٥٩٣/ FO371.

(٤٣) سُمح للضباط المشاركين في الانقلاب بمغادرة البلاد، ليعودوا إليها سراً في كانون الثاني ١٩٦٣ ويشاركوا في أحداث ما قبل انقلاب آذار ١٩٦٣ الذي أتى بالبعث إلى السلطة. وقد تحدث اللواء زهر الدين، الذي ترأس المباحثات، في مذكراته بالتفصيل عن الانقلاب والأحداث التي تلته (اللواء عبد الكريم زهر الدين، **مذكرات عن فترة الانفصال** [دمشق: ١٩٦٥]، صفحة ١٩٠ - ٢٦٤).

(٤٤) استناداً إلى تقارير صحافية غربية، عدّت نقابات العمال الانقلاب «خلاصاً من الرجعية والامبريالية» (**نيويورك تايمز**، ٣ آذار، ١٩٦٢). وقد عقد قائد الجيش اللواء زهر الدين مؤتمراً صحافياً قال فيه إن «ثورة» ٢٨ آذار سعت إلى «اقتصاد موجّه ومضبوط» و«اشتراكية تحرّر الفرد من العبودية والنهب تهدف إلى زيادة الدخل الوطني من خلال التوزيع العادل للدخل على جميع الطبقات المشاركة في الإنتاج» (**نيويورك تايمز**، ٣١ آذار ١٩٦٢).

(٤٥) يوزع نصف حصة العمال البالغة ٢٥٪ على العمال بالتساوي والنصف الثاني حسب الأقدمية. ولا يتلقى أي عامل أكثر من ٧٥٠ ليرة سورية، ويتم تحويل الأموال المتبقية لتمويل الخدمات الاجتماعية (**دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ [أيار - آب ١٩٦٢]، صفحة ٢٤٥).

(٤٦) في آب ١٩٦٢، طالب زعيم الإخوان المسلمين عصام العطار بإقالة حكومة العظمة لأن «الشيوعيين» احتلوا مناصب هامة فيها (**دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ [أيار - آب ١٩٦٢)، صفحة ٢٤٣]، واستمر العطار في حشد المعارضة ضد الحكومة خلاله فترة ما بعد الوحدة المتبقية، انظر بتران، سورية، صفحة ١٦١.

(٤٧) خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيار استقال أربعة وزراء مما قاد العظمة إلى

إبلاغ الرئيس بأن حكومته لا تستطيع الاستمرار بالعمل. ولم تُحل هذه الأزمة حتى ٢٠ حزيران عندما لملم العظمة أخيراً شتات حكومة جديدة.

(٤٨) نشر نص القانون في **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ (أيار - آب ١٩٦٢)، صفحة ٣٠٣ - ٣١١.

(٤٩) هذه الرواية تعتمد بشكل أساسي على تقارير **دفاتر الشرق المعاصر** (أيار - آب ١٩٦٢) صفحة ٢٤٦، **والحياة**، ٧ -٨ - ١٠ - ١١ - ١٣ تموز ١٩٦٢، وتركز رواية بتران على الانقسامات في صفوف النقابات حول إعادة الوحدة ولكنها تهمل جوانب الاحتجاجات المتعلقة بمظالم العمال الاقتصادية ورغبتهم بالمحافظة على استقلالية النقابات (**سورية**، صفحة ١٥٩ - ٦٠).

(٥٠) أفضل الشهادات المتوفرة عن هذه المحاولات، فضلاً عن التقارير والتفاصيل الواردة في دفاتر الشرق المعاصر، هي **مذكرات خالد العظم**. فقد ضمَّن مذكراته تفاصيل عن الاجتماعات والقرارات المتخذة وذكراً للشخصيات المشاركة، وأهمها زعيم الإخوان المسلمين عصام العطار (**مذكرات**، ٣: ٢٨٤ - ٩٢، ٢٩٦، ٣٠٢).

(٥١) **دفاتر الشرق المعاصر** ٤٩ (أيار - آب ١٩٢)، صفحة ٢٣٧؛ العظم، **مذكرات**، ٣: ٢٩٠ - ٢٩١.

الفصل السابع

ترسيخ الحكم التسلطي الشعبوي

كان موقف الكثير من السوريين تجاه أحداث ٨ آذار مزيجاً من الشعور الاعتيادي القابض والقلق من التغير المفاجئ. فقد خبروا قبل الآن تدخل الجيش في أحلك الأزمات السياسية قبل الوحدة، وها هي الآن شوارع دمشق تعج مرة أخر بمظاهر الانقلاب العسكري: الوحدات العسكرية تتمركز حول المراكز الحكومية الرئيسية ومراكز الاتصالات، وآليات الجيش تسير ببطء في الأحياء السكنية، و«البلاغ رقم واحد» يُتلى عبر مكبرات الصوت مطالباً السكان بالتزام الهدوء وعدم مغادرة منازلهم والتقيد بقوانين حظر التجول، وطوابير المواطنين أمام الأفران والبقاليات الصغيرة لشراء الخبز والحليب وغيرها من المواد الأساسية قبل سريان حظر التجول.

لكن أحداث الثامن من آذار لم تكن مجرد بداية لدورة جديدة من التوقف المؤقت في النظام السياسي المأزوم[١]. فمع نجاح انقلاب الجيش وما أعقبه من ترسيخ للسلطة البعثية، تغيرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السورية بشكل جذري وشامل، وبحلول عام ١٩٧٠، وهي سنة تسلم حافظ الأسد للسلطة، تبدَّل مسار تكوين الدولة السورية نهائياً.

وليس من باب المغالاة إذا قلنا إن حجم التغيرات التي أحدثها البعث بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ كان كبيراً جداً. وبالرغم من أن سورية لا تظهر في الأدبيات التي تتحدث عن الثورات الاجتماعية، فإن تجربتها خلال هذه السنوات إنما تمثِّل تحولاً ثورياً في الدولة والمجتمع والاقتصاد؛ فخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، استكملت قيادة البعث تهميش طبقة الإقطاع السورية، وقضت على النفوذ السياسي للرأسماليين، وأسست قطاعاً عاماً يسيطر على ثلاثة أرباع الاقتصاد الوطني، وأعادت توزيع نحو ٤٠ ٪ من الأراضي الزراعية، وعززت النموذج القمعي النقابوي للتعبئة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي اللذين أسست لهما الحكومات السابقة على البعث. فقد أرست قيادة البعث تحولاً تسلطياً شعبوياً في الهيكليات والممارسات البيروقراطية للدولة معيدة تكوين الدولة على أنها «القوة كلية الوجود في التنمية»[٢].

لتحقيق هذه الأهداف، عبرت قيادة البعث عن بعض التحفظات على إطلاق العنان «لبعض العناصر الخارجة عن السيطرة في الصراع الطبقي»، وهو ما يتصف به سياسيون شعبويون من أمثال عبد الناصر أو كاردينار[٣]. وبدلاً عن ذلك، تبنى البعث بحماسة فائقة «القبضة الحديدية» وعمَّم العنف برعاية الدولة، والصراع

الطبقي، كجزء من إستراتيجية بناء الدولة التسلطية الشعبوية. وبالرغم من المستوى الذي وصلت إليه الصراعات داخل الحزب بين ١٩٦٣ و١٩٧٠، نجح البعث في ترسيخ نظام حكم أثبت قدرته على الاستمرار وحتى التكيف النسبي. وبالرغم أيضاً من مواجهته لعدد كبير من الأزمات خلال هذه السنوات، ظلّت العناصر الجوهرية التي كانت موجودة خلال فترة حكم البعث قائمة وفعالة في النزعة التسلطية في سورية حتى اليوم.

باختصار، «نجح» السياسيون البعثيون خلال تلك السنوات السبع في ترسيخ نظام حكم تسلطي شعبوي راديكالي، كما نجحوا في الابتعاد عن المسار الاندماجي الفاشل وهو أكثر ما تتصف به مثل هذه أنظمة. وعلى عكس التجربة القصيرة لكن الشعبوية الراديكالية المثيرة في البيرو، في الفترة نفسها تقريباً، أو تجربة الإصلاحيين الشعبويين في المكسيك أو مصر (الذين أنشأوا أنظمة حكم معمّرة بخفض سقف التزاماتهم الشعبوية)، فإن الأنظمة البعثية المتعاقبة في سورية نجحت في التغلب على المعضلات التي عادة ما ترافق الجهود المبذولة لترسيخ النظم والمؤسسات الشعبوية. إن معضلات توجيه المعارضة ضد نظام الحكم القائم وتحويل المجموعات حديثة التعبئة نحو تحالف شعبوي طيّع سهل القياد، والتغلب على معوقات التطوير الرأسمالي التابع، وهو الأصعب ربما، ووضع إستراتيجية راديكالية للتراكم الرأسمالي ضمن مؤسسات، هذه المعضلات أضعفت تدريجياً الطبيعة الانقلابية المعادية للرأسمالية لدى تجارب أخرى اختبرت تشكيل الدولة الشعبوية. وبالفعل أسهمت هذه العوامل في فشل المحاولات السابقة لفرض نظام تسلطي شعبوي في سورية وخصوصاً في فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ أثناء الوحدة.

كذلك استطاع البعث خلال فترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠) التغلب على مشاكل التعبئة والتعبئة المضادة عبر عملية إعادة ترتيب شامل للحالة المؤسساتية القائمة في سورية، فأنشأ منظومة هائلة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية ترمي إلى احتواء قطاعات واسعة من المجتمع السوري والسيطرة عليها في الوقت نفسه. وأفلتت النخب البعثية من المعضلات البنيوية الاقتصادية التي عادة ما تعوق مأسسة الاقتصاد السياسي الشعبوي الراديكالي، فقمعت الرأسماليين وأقصتهم، ووضعت سورية على مسار تنموي رآه الكثيرون معادياً بالعمق للرأسمالية، على الرغم من أنه فشل بوضوح في تحقيقه للهوية الاشتراكية التي ادّعاها لنفسه.

إن فشل ترسيخ النزعة الشعبوية يُفَسَّر عادة، كما في تجارب المكسيك ومصر والبيرو (انظر الفصل الأول)، على أنه نتيجة ارتباط الاقتصاد المحلي ومصالح قطاع الأعمال بشبكات رأسمالية عابرة للقومية، تحدُّ من خيارات الإصلاحيين الشعبويين في التنمية وتضعِف إمكانيات التحوُّل الاجتماعي الداخلي. ويُنْسَب الفشل في ترسيخ هذه النزعة أيضاً إلى تردد النخب الشعبوية في تبني إستراتيجيات بناء الدولة، تقوم على إقصاء الرأسماليين واحتواء الفئات الشعبية، مضحيةً بذلك بإمكانيات التراكم الرأسمالي. لكن هذه المعوقات لم تكن موجودة في التجربة السورية، فالاقتصاد المحلي كان مستقلاً نسبياً عن الشبكات الرأسمالية العابرة للقومية، وكان لدى الرأسماليين المحليين، المعادين للبعث دون استثناء تقريباً، بعضُ الموارد الخارجية التي اعتمدوا عليها لدعم وضعهم الداخلي، وكبح جماح طموحات التغيير لدى البعث. نتيجة لذلك، استفادت نخب البعث من درجة غير معتادة من الاستقلالية في تبنيها للإستراتيجية الإقصائية في تكوين الدولة بوصفها الوسيلة

الأساسية لإحكام سيطرتها على الاقتصاد الوطني.

مع صعود الأسد إلى السلطة، تم قمع الرؤيات المتناحرة للدولة السورية التي ظهرت مع الاستقلال (وهي رؤيات كانت محور الصراعات السياسية بعد الاستقلال) لصالح سيطرة تصور وحيد عن هوية سورية السياسية بوصفها نظاماً شعبوياً راديكالياً. وتعززت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي، مبددةً آمال الرأسماليين في خلق نظام اجتماعي متمحور حول فكرة الليبرالية المضبوطة. وفيما استمر التوتر حيال تنظيم الاقتصاد السوري في خلق صراعات جدية خلال هذه الفترة، تم إسكات، أي تصور بأن مساراتٍ بديلةٍ ما زالت ممكنة لتنظيم الحكم السياسي في سورية، وبنحو نهائي بعد عام ١٩٧٠[٤].

تكوين الدولة: دولة وفق تصميم مدروس أم اعتباطي؟

إن هذه الصورة عن السياسة السورية في أولى سنوات البعث، وتركيزها على تكوين الدولة بشكل شعبوي تسلطي، والبناء المؤسساتي، وقدرة قادة الحزب على فرض نظام حكم شعبوي مديد، تتناقض بحدة مع تجارب أميركا اللاتينية التي تميل، كما ذكرنا في الفصل الأول، نحو التأكيد على الضعف وعدم الاستقرار البنيوي للترتيبات الشعبوية. هذه التجارب تؤكد أن هنالك علاقة عكسية بين راديكالية التجارب الشعبوية في أميركا اللاتينية وبين فترة بقائها. وكما سأُبين في هذا الفصل، فإن تجربة سورية في بناء الدولة الشعبوية تمثّل تحدياً هاماً لهذه الآراء، وفي الوقت نفسه فإن التجربة المعروضة هنا تتناقض بحدة مع التصورات التقليدية عن فترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠ بين باحثي سورية والشرق الأوسط. عموماً، تركّز هذه الكتابات على الشؤون الداخلية للبعث

مأخوذةً بخلافاته الداخلية، والصراع بين الجيل الجديد والجيل القديم، وصعود نخب حزبية وتدهور أخرى. إن الصور السائدة عن هذه الفترة تعكس الفوضى وعدم الاستقرار والنزاع، بما في ذلك الروايات التي سجلت الصراعات الاجتماعية المرافقة لمحاولات الحزب بناء نظام حكم قابل للاستمرار[٥]. إن الموضوع المهيمن في هذه الروايات يتمحور حول المحاولات اليائسة للحرس القديم، بزعامة مؤسسي الحزب، ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، للاستئثار بالسلطة في وجه التحديات التي مثَّلها التحالف الأكثر قوةً بين صغار ضباط الجيش والمدنيين الذين مثلوا الجناح الراديكالي في الحزب. كذلك أبرزت أيضاً الصراعات المستمرة بين التيارات السياسية حول مسألة الوحدة مع مصر والعراق.

كانت هذه بالفعل العناصر البارزة في الحياة السياسية خلال الأشهر الأولى من حكم البعث، إلا أن هذه الصور توضح جانباً واحداً من المشهد، تاركةً التحوُّل المؤسساتي العميق في الاقتصاد السياسي السوري بعيداً بدرجة كبيرة عن الأضواء، ودون أي توضيح فعلي تقريباً. وفي الحقيقة، إن بناء نظام حكم قوي خلال هذه السنوات بالنسبة إلى الكثير من الباحثين في السياسات السورية المعاصرة كان أمراً مستبعداً تماماً، ويعدّ أحد ألغاز السياسة السورية، أو ينظر إليه على أنه نتيجة عرضية لصراعات أكثر أهمية على السلطة ضمن الحزب نفسه. على سبيل المثال، خلص إتامار رابينوفيتش في دراسته، بالغة الأهمية، عن سياسة الحزب الداخلية في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٦، إلى التنويه إلى الفجوة الكبيرة بين الاضطراب الذي صبغ سياسة النخبة من جهة، وبين استقرار نظام الحكم خلال هذه السنوات من جهة أخرى، فكتب يقول: «إنه لأمر مثير للانتباه أنَّ السنوات ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ التي شهدت

تحولات اجتماعية وسياسية جذرية قد شهدت أيضاً نشوء بنية سياسية صلبة (أو على الأقل قابلة للاستمرار)»[٦]. وفي دراسة أحدث، شدَّد مالك المفتي على إحساسه بأنَّ: «بناء الدولة لم يكن على رأس أولويات الحكام السوريين أو العراقيين في هذه الفترة الفاسدة. فقد ظلّت طاقاتهم موجهة تماماً نحو الاستئثار بالسلطة وتعزيزها»[٧].

وفي هذه الروايات وغيرها، تم تصوير ترسيخ التسلطية البعثية على أنه حدث عبر عملية قد يكون التوصيف الأفضل لها أنها التشكيل العرضي للدولة أو حتى بمحض الصدفة. وعُرضت الصراعات على السلطة، التي تتسم بطابع شخصي في العمق، على أنها محاولات لبناء المؤسسات، لكنها مهمشة ومقموعة ومكبوتة. كذلك لم يُنظر إلى السياق المؤسساتي القائم على أنه مؤثر في الديناميات السياسية بنحو هادف إنما ضمن هذه الرؤية التقليدية للسياسة السورية بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، ينظر إلى السياسة، وإلى بناء نظام حكم متين، على أنهما عملية واحدة.

لكنني سأقدم طرحاً بديلاً في وجه هذه الآراء، حيث أرى أن تكوين المؤسسات التسلطية الشعبوية وترسيخها يحتلان مكانة جوهرياً. فبدلاً من النزاعات الداخلية في الحزب والصراعات الشخصية والاضطراب السياسي، التي تركز عليها الروايات البارزة عن تلك المرحلة، أضع في المقدمة عمليات إعادة التنظيم المؤسساتي والاجتماعي التي طالما أهملتها هذه الروايات، رابطاً هذه العمليات بطرحي الأهم عن آثار البنى الاقتصادية والمؤسساتية على تنظيم الصراع الاجتماعي، وآثارها خصوصاً على إمكانية ترسيخ نظام حكم شعبوي تسلطي. إنَّ هذه الرؤية تعكس وجهة نظري حول

أنَّ التركيز الضيق على الصراعات الشخصية ضمن الحزب الحاكم يحول دون رؤيتنا للمدى الذي وصلت إليه مختلف تيارات الحزب في انتهاجها لاستراتيجية أكثر تماسكاً في بناء الدولة بين ١٩٦٣ و١٩٧٠، وهي إستراتيجية ترمي بوضوح إلى التغلب على المعضلات السياسية والاقتصادية التي رافقت ترسيخ نظام الحكم التسلطي الشعبوي.

لم تكن هذه النتيجة برأيي عرضيةً بالنسبة إلى قادة البعث، بل كانت جوهر سياستهم خلال تلك الفترة، وأدامت الخلافات بين النخب البعثية المتعارضة. كذلك لم تكن هذه الخلافات شخصية أو شكلية فحسب، كما جرى التأكيد عادة، بل جوهرية أيضاً. وكانت مهتمةً بالعلاقات بين الدولة والرأسمال، وباستراتيجيات التعبئة الشعبية، واستراتيجيات القمع والسيطرة، وهي ليست بأقل شأن من غيرها. لقد عكست الصراعات بين قادة البعث فهماً عميقاً لضرورات بناء الدولة وإعادة هيكلة الاقتصاد، بما في ذلك العلاقة بين البناء المؤسساتي والشرعية الشعبية، والحاجة إلى احتواء العمال والفلاحين والطلاب وصغار الكسبة، إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإعادة تحديد حقوق الملكية، والتخلص من النفوذ المتبقي للنخب الحاكمة السابقة. واحتلت مسألة كيفية إدارة هذه الضرورات مكاناً بارزاً في الأجندة السياسية للبعث ونشَّطت الحوارات داخل الحزب حول مسائل التنظيم المؤسساتي.

لقد تم صراحةً الاعتراف بأن البناء المؤسساتي هو أحد المقومات السياسية في استراتيجية البعث في بناء الدولة وترسيخ النظام، حتى من قبل قادة الحزب الذين قلما اتفقوا على غير ذلك. وعلى خلاف الفهم التقليدي للسياسة السورية في تلك السنوات، فقد

حملت النخب البعثية معها إلى السلطة بالفعل نظريةً مسبوكة سبكاً جيداً، إلى حد ما، عن بناء الدولة التسلطية الشعبوية[٨]. وفي الحقيقة، جلبت هذه النخب معها أكثر من نظرية واحدة، والخلافات حول النظرية التي ينبغي أن تقود ممارسة البعث ليست بأقل أهمية من الصراعات الشخصية، التي صبت معظم الروايات تركيزها عليها، في فهم ديناميات الصراع بين النخب.

تشكيل المخزون البعثي عن بناء الدولة

نعود إلى السؤال الجوهري في هذا الكتاب، وهو: ما الذي جعل النخب البعثية قادرة على العمل؟ ففي مرحلتين سابقتين من بناء الدولة السورية: مرحلة ما بعد الاستقلال من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨، ومرحلة الوحدة مع مصر، عجزت القوى الإصلاحية عن ترسيخ نظام حكم شعبوي. فكيف استطاعت الآن تجاوز هذه العقبات التي أحبطت جهودها سابقاً؟ وما الذي مكّن هذه النخب من ترجمة فهمها لبناء الدولة إلى نظام تسلطي شعبوي في سورية بين ١٩٦٣ و١٩٧٠، وهي نتيجة يجدها الباحثون في الشؤون السورية محيّرةً. ويسقطها باحثو الشعبوية تماماً من حساباتهم؟ للإجابة عن هذا السؤال ثمة عاملان لا بد من أخذهما في الحسبان، أحدهما: الضعف النسبي في اندماج سورية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الأمر الذي قلل من التبعات السياسة والاقتصادية المترتبة على تبني الإستراتيجية الراديكالية الشعبوية في بناء الدولة. لكن لا يقل عن ذلك أهميةً أن حزب البعث قد ورث موروثاً غنياً من المؤسسات والممارسات التسلطية ليعتمد عليها في تطبيق إستراتيجية راديكالية شعبوية في تكوين الدولة. لقد أسست تجارب الصراع الاجتماعي، خلال الفترة الانفصالية بالتحديد، لإطارٍ (على شاكلة «إجماع

دمشق») يتعلق بالتنظيم المناسب للاقتصاد السياسي وحدود الدمج الشعبي. هذه الموارد لم تساعد فقط في صياغة إستراتيجية واضحة في تكوين الدولة التسلطية، بل ساعدت أيضاً على تحديد الهدف وجعله ممكناً، ألا وهو التحوُّل الاجتماعي الشعبوي. لقد شكلت أساساً لفهم كيف تفاعلت سياسة الشقاق الحزبي وصراع النخب مع مجموعة من القيود والدوافع المؤسساتية للتأثير على الخيارات الإستراتيجية للنخب البعثية في خضم عملهم لبناء نظام حكم شعبوي يتمتع بإمكانية للحياة.

بتحديد أكبر، أرى أن ضرورات ترسيخ النظام قد أخذت شكلاً محدداً ـ وكان بالإمكان معالجتها من خلال إستراتيجية تسلطية شعبوية في بناء الدولة ـ نتيجةً لعاملين حاسمين: أولاً، البيئة المؤسساتية التي أسس فيها حزب البعث حكمه، وثانياً، إدراك البعث لضعفه في وجه تحالف النخب الإقطاعية والتجارية والصناعية الذي ظلَّ قوياً بالرغم من إضعافه. فقد كان للعامل الأول تأثير واضح على أفكار الحزب عن كيفية بناء دولة، والآليات المؤسساتية اللازمة لتطبيقها، أما العامل الثاني، ونتيجة للدروس السياسية التي تأثرت بعمق بتجربة الوحدة وفترة الانفصال التي أعقبتها، فقد شكّل تصورات النخب البعثية برمتها، وليس فقط تلك التي وصفتها الأدبيات الراديكالية. هذه النخب التي كانت مشغولة بالإمكانات المحدودة لإقامة نظام سياسي متين على أساس تحالف اجتماعي شامل. لقد ساعد ذلك في تنظيم دينامية الصراع على الاقتصاد بوصفه صراعاً غير قابل للحل بين البعث والفئات الاجتماعية التي انتزع منها السلطة، وخصوصاً الرأسماليين السوريين.

والمثير للاهتمام أن هشاشة البعث الاقتصادية تحديداً (إلى أية درجة يمكن للرأسماليين تقويض قدرة الحزب على إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي من خلال سيطرتهم على الرأسمال والموارد الأخرى) هي ما أعطى للصراعات الاجتماعية هذه الدينامية الإستراتيجية المميزة. فقد حددت الهشاشة الاقتصادية رؤية النخب البعثية لخياراتهم السياسية والاحتمالات المحدودة لإستراتيجية توفيقية، لا تناحرية، في تكوين الدولة، وروجت لإستراتيجية تنطوي على مجازفة كبيرة في تكوين الدولة، ترتكز على نقل الأصول الخاصة إلى الدولة بشكل واسع النطاق، والاستقطاب الطبقي والقمع. خلقت هذه الهشاشة أيضاً سياقاً إستراتيجياً أجبرت فيه ضروراتُ ترسيخ النظام القيادةَ الناشئة للبعث على إحكام السيطرة على الاقتصاد ودفع عملية إعادة تنظيم المجتمع السوري راديكالياً إلى الأمام كوسيلة لضمان التهميش النهائي للنخب التجارية والصناعية والإقطاعية التي، بالرغم من إضعافها سياسياً، ظلت لاعباً اقتصادياً مهيمناً في البلاد.

من هذا الإرث المؤسساتي الذي ورثه البعث تبرز عدة عوامل بوصفها مقومات جوهرية في تشكيل هذه الدينامية. أولاً، وكما شرحت في الفصلين الرابع والخامس، إن التغيرات المؤسساتية والتشريعية والقضائية التي سببتها الوحدة مع مصر، وهي تغيرات أعرضت أنظمة الانفصال بوضوح عن إلغائها، كانت مجموعة من الآليات والتقنيات في متناول البعث استطاع تكييفها وإعادة تنظيمها لتتوافق مع المتطلبات الخاصة لبناء دولة تسلطية شعبوية. في الحقيقة، خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠، كان يعتقد أن قادة البعث يحاولون إكمال ممارسات من قبيل الحكم بالمراسيم، والرقابة الداخلية، وإعادة تنظيم المجتمع عبر النقابات والاتحادات،

وهي الممارسات نفسها التي كوّنت الاتجاه العام للحكم خلال فترة الوحدة.

إضافة إلى ذلك، وكما يتضح من الفصول السابقة، فإن تعميق تدخُّلية الدولة منذ الاستقلال، وتصاعد حضور الدولة في تنظيم الاقتصاد السوري، قد هيآ وأتاحا للبعث استعداداً شعبياً واسعاً يرى في الدولة وسيلة شرعية للتغيير الاجتماعي. حتى مع استمرار الخلافات العميقة حول الدور المناسب للدولة، أتاح تضخم جهاز الدولة خلال الخمسينيات والستينيات للقادة البعثيين أن يرسخوا مشروعاً تغييرياً اجتماعياً سياسياً راديكالياً ضمن جملة مؤسسات الدولة القائمة، دون أن يضطروا إلى إعادة تشكيلها من جديد. ولكن النخب البعثية أدركت أن النمو المتعاظم في قدرة الدولة خلال العقدين السابقين هو سيف ذو حدين. حيث يحمل هذا النمو إمكانية هائلة يمكن تسخيرها بكل ثقة لخدمة إستراتيجيتهم الخاصة في بناء الدولة إذا ما تمت السيطرة عليها أولاً. ولأنهم رأوا بنى الدولة (وبيروقراطييها)، كما ورثوها، «عملاء للرجعية والإقطاع» فقد جعلوا من إصلاح الوظائف العامة، وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة وخضوع الدولة للحزب عناصر حاسمة في إستراتيجية بناء الدولة التسلطية الشعبوية. وبذلك مضت النخب البعثية في مهمة تغيير المشهد المؤسساتي في البلد عبر تطبيق إستراتيجية هجينة، تعمل على تكييف المؤسسات والممارسات الخاصة بالأنظمة السابقة، ممزوجة ببعض الصيغ من ابتكاراتهم الخاصة، ودمج الاثنين مع النماذج والشعارات التي كانت سائدة حينئذ في معظم دول الشرق الأوسط والعالم النامي والمعسكر الاشتراكي.

باختصار، كان أمام النخب البعثية الكثير من الأمور التي ينبغي

عليهم معالجتها، وهي أكثر بكثير مما أقر به أولئك الذين ركزوا على هشاشة الوحدة الداخلية والصراعات داخل الحزب التي سببت شروخاً عميقة. ولم تكن المواد الأولية التي اعتمدوا عليها تقتصر على شكل مميز من القدرة المؤسساتية للدولة، بل كان في جعبتهم نموذج مثْبَت بالتجربة عن كيفية توظيف هذه القدرة. كثيراً ما كان للحديث عن الشعبوية صدى واسع في الميدان السياسي السوري منذ نشوئها، ولم تعد فكرة الدولة بأنها أداة للإصلاح الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي موضع نقاش. وقد باتت الاستراتيجيات النقابوية في السيطرة والتعبئة الاجتماعية من الجوانب المألوفة للغة السياسية في سورية. تأسيساً على ذلك، فإن إقامة حزب البعث لنظام حكم تسلطي شعبوي ليست بالغموض الذي صوَّره فيه الكثير من مراقبي الوضع السوري.

في الأجزاء التالية من هذا الفصل سوف أبحث في العوامل التي حددت شكل إستراتيجية البعث في تكوين الدولة مع التركيز على الظروف التي سمحت للنخب البعثية بأن تتخطى المعضلات التي تقف عادة في وجه إقامة نظام حكم تسلطي شعبوي على هذا النحو الراديكالي. وللتأكيد على هذه العوامل، لن أعود كثيراً إلى الصراعات الداخلية في الحزب، والموثقة توثيقاً كاملاً، بل سأركز أكثر، عوضاً عن ذلك، على التحوُّلات العديدة التي ميزت عملية إعادة التنظيم الشعبوية للاقتصاد السياسي وتعزيز نظام الحكم التسلطي الشعبوي في سورية. وكما في فصول سابقة، فإنني سأبرز ثلاثة جوانب ذات أهمية خاصة: التحوُّلات في شكل المؤسسات السياسية الرئيسية ومضمونها، وممارسات الحكم، والعلاقة بين الدولة ورأس المال، وعملية إعادة تنظيم المجتمع السوري، لا سيما التحوُّلات العميقة التي أحدثها البعث في

هيكلية المؤسسات والاتحادات التمثيلية في سورية. ويبرز كلُ قسم من هذا الفصل الحججَ الأساسية التي تتعلق بغائية بناء دولة البعث والمرتكزات البنيوية لإستراتيجيات البعث السياسية والديناميات التي ولّدت نظام حكم تسلطي شعبوي راسخاً في سورية.

إصلاح الدولة وتجذير البيروقراطية

«إن الصعوبة الأساسية التي تعترض أية تجربة اشتراكية لا تكمن فقط في الاتجاه الفكري والمصالح الطبقية المعادية للاشتراكية وإنما تكمن في خلق أجهزة جديدة للدولة ووضع علاقات محددة بين اختصاصاتها بحيث لا يكون هناك تنازع على الاختصاص والسلطات».

ميشيل عفلق: «مقابلة في جريدة الأحرار اليومية البيروتية»

بالنسبة إلى الكثير من المراقبين بدا أداء البعث خلال السنوات الأولى من حكمه من نمط المضحك المبكي. فبالرغم من السنين الطويلة التي أمضاها الحزب في المعارضة، وسعيه الحثيث وراء السلطة، تبين أن قيادته تفتقر بشدة للشروط الأساسية للحكم على أرض الواقع. ونظراً لضعف خبرته في المهام البسيطة للإدارة الوطنية، وصراعه لاحتواء المعارضة الداخلية القوية، وافتقاره للدعم الشعبي، وتمزُّقه الناجم عن الصراعات الحزبية العميقة، لم يترك البعث انطباعاً إيجابياً ملحوظاً عن جاهزيته للحكم. فقد تشكلت حكومات وانهارت بسرعة، ووقع الصدام بين التيارين المدني والعسكري في الحزب لتعزيز موقع كل منهما على حساب الآخر، وجاهد قادة الحزب لمواجهة الضغوط الخارجية والداخلية من أجل الدخول من جديد في

شكل من الوحدة مع مصر أو العراق أو كليهما. وكانت الإضرابات والاحتجاجات وهروب الرساميل والمظاهرات تعبيراً عن سخط السوريين بمختلف أطيافهم: من أنصار عبد الناصر، ورجال الأعمال، والموظفين المدنيين والإخوان المسلمين.

وبالرغم من الجو العاصف الذي أحاط بالبعث في أشهر حكمه الأولى، تمكنت قيادة البعث من إرساء صيغة عامة طويلة الأمد لأسلوبها في معالجة قضايا الحكم، وفي التغيير الشعبوي للاقتصاد والسياسة في سورية. إضافة إلى ذلك، فإن إستراتيجية البعث في بناء الدولة أخذت شكلاً واضحاً خلال أشهر من انقلاب ٨ آذار. وبحلول موعد المؤتمر القطري السادس للحزب في تشرين الأول ١٩٦٣، كانت التيارات الراديكالية في قيادة البعث قد وضعت صيغة شديدة التفصيل لأهداف الحزب. وخلال سنتين، كان شكل نظام الحكم البعثي الذي تحدد على أساس هذه الأهداف قد اكتمل تماماً.

لكن ذلك لا يعني القول بأن هذه الصيغة قد انبثقت مكتملة في صباح التاسع من آذار، فقد تشكلت ببطء، بين مدّ وجزر، وكَرّ وفَرّ، وغالباً نتيجة لحالات خاصة من إدارة الأزمة، وليس من جرّاء تطبيق متأنٍّ لإجراءات سياسية مسبوكة بعناية. ومع ذلك، لم يكن فهم قيادة البعث لهذه الأزمات ومواجهتها لها اعتباطياً بأي شكل من الأشكال. فقد كانت أفعالها محكومة بالعمق بكيفية بناء العلاقات بين أجهزة الدولة والحزب والاقتصاد والمجتمع بطرق تساهم بفاعلية أكبر في ترسيخ سلطة البعث وتحويل الاقتصاد السياسي في سورية، وهي نتائج كان ينظر إليها على أنها شديدة الترابط في ما بينها. لقد كانت منهجية البعث هذه متأثرة جداً

بالموارد المؤسساتية التي كانت متاحة، وبتصورات القيادة حول ما نجح وما فشل خلال فترة الصراع السياسي بعد الاستقلال. وبينما يميل العديد من المراقبين إلى التقليل من تأثير الإيديولوجيا البعثية على الممارسة السياسية للبعثيين، إلا أن الخطاب والسياسات الداخلية التي تبناها الحزب لإضفاء الشرعية عليها تحمل بوضوح بصمة منظّري الحزب مثل ياسين الحافظ ويوسف زعيّن وجمال الأتاسي وإلياس مرقص. وهؤلاء جميعاً كانوا قادة مدنيين للبعث وأنتجوا دراسات طويلة لتوجيه عملية صنع السياسة في الحزب، كما أنهم شغلوا مناصب وزارية في الحكومات التي شكلها البعث خلال فترة الستينيات.

كما هي الحال في أي تحول تسلطي شعبوي، كانت المعضلة الأساسية التي واجهت البعث في آذار ١٩٦٣ تتمثل في كيفية تعبئة تحالف شعبوي اجتماعي وإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي السوري، عبر عملية تتسم بصراعات عميقة ومنفلتة من عقالها. وكان الشرط الأساسي لذلك، هو إنشاء جهاز للدولة يعمل بمثابة ذراع متين ومضمون للنظام. ومن أولى ميادين الإصلاح التي عالجها البعث، وكانت بالتالي تحمل ملامح الأيديولوجيا البعثية بأوضح صورها، كان إعادة تنظيم بيروقراطية الدولة بهدف ترسيخ سيطرة البعث على الهيئات والمؤسسات التي حظيت باستقلالية كبيرة بعد الاستقلال. لقد كان مشروع إصلاح بيروقراطية الدولة يهدف ليس فقط إلى تغيير التركيبة الاجتماعية للبيروقراطية، بل أيضاً إلى إعطاء الدولة ومؤسساتها هوية جديدة، وزرع معايير الشعبوية الراديكالية في صلبها، واستخدامها وسيلة لبناء عقد اجتماعي شعبوي.

ومنذ «البلاغ الرقم ١» للانقلاب، في الساعات الأولى من صباح

٨ آذار، أطلقت قيادة الحزب مشروعاً، سرعان ما أصبح برنامجاً بعيد المدى، لتحويل مؤسسات الحكم الاقتصادي والسياسي، وإخضاع الجيش والوظائف العامة والشرطة والمعلمين والأئمة والسلطات المحلية والقضاء لسيطرة الحزب. وفي منتصف ليل ٢٠ أيار، بثَّت الإذاعة السورية خطاباً طويلاً لرئيس الوزراء صلاح الدين البيطار، الذي تولى رئاسة الوزراء مرات عديدة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥، تحدث فيه عن أهداف سياسة حكومته. وبالعودة إلى موضوع إصلاح الدولة، أكد البيطار على الحاجة إلى تطوير وسائل الحكم بطريقة منسجمة مع أهداف الثورة وتساعد في تحقيقها» وشدد على أنه: «من واجب آلة الدولة»... «تغيير عقليتها وطريقة اشتغالها بطريقة عقلانية. وهذا يتطلب إزالة العقبات المتبقية بمختلف أشكالها التي تعيقها من إنجاز مهمتها»[٩].

لقد كان خطاب البيطار بدايةً لحملة واسعة النطاق لتطهير الدوائر الحكومية وتبديل الموظفين القائمين بآخرين مخلصين للبعث. وبالرغم من أن عدد الموظفين المدنيين المحميين من التدخل السياسي ضئيل نسبياً، أصدرت الحكومة في ٢٩ أيار مرسومين تشريعيين لتعديل قوانين الوظائف العامة النافذة وزيادة صلاحيات الحكومة للتدخل في توظيف موظفي الدولة المحميين[١٠]. وأعقب صدور هذين القانونين طرد العديد من الموظفين المدنيين رفيعي المستوى ومن مختلف المؤسسات والوزارات[١١]، وترافق ذلك مع إقصاء موظفي ما قبل الانقلاب عن مناصب هامة في وزارتي الخارجية والداخلية والبنك المركزي ومؤسسات رئيسية أخرى، وخفضت رواتب الموظفين المدنيين الكبار إلى مستويات تتناسب مع الهوية الشعبوية الجديدة لبيروقراطية الدولة.

وفي صيف وخريف هذا العام، صدر سيل من المقالات

والافتتاحيات في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة والحزب لدعم هذه الهجمات على الوظائف العامة. وقد تضمنت المقالات لهجة تحريضية حادة بشأن قدرة البيروقراطية على إعاقة خطط البعث في التحويل الاقتصادي في سورية. حيث أشارت إلى إمكانية نشوء تحالفات للمعارضة بين كبار البيروقراطيين والنخب السياسية والاقتصادية السابقة، حيث ينحدر الكثير منهم من الخلفية الاجتماعية ذاتها[١٢]. ولدى الهجوم على بيروقراطية الدولة لما قبل الانقلاب، ركزت التقارير الجديدة على افتقارها للولاء، وفسادها وخضوعها لمصالح الحكام الرجعيين السابقين. وأبرزت «المطالبة الشعبية» بعملية التطهير الواسعة «للعناصر المشبوهة» في جهاز الدولة والحاجة إلى تدابير لتدارك النقص الذي تعانيه الوظائف العامة نتيجة تدريب وتوظيف «فئة معينة من الناس» في الماضي[١٣]. استناداً إلى وسائل الإعلام السورية الموجهة، كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي في وضع الوظائف العامة «تحت إشراف الجماهير الشعبية المنظمة. مما يعني تطبيق اللامركزية والديموقراطية الاشتراكية»، وتثقيف الموظفين ليتسلحوا «بالمفاهيم الجديدة التي تتجاوز الوظائف العامة القائمة»[١٤]. وكما أوجزت جريدة البعث في أوائل تشرين الثاني، فإن جهاز الدولة في سورية قد أعد «كجهاز للرجعية والبرجوازية وكأداة طيعة في يد الطبقات المستغلة والحكام الرجعيين ولذا كان من المهام الرئيسية للثورة، إصلاح جهاز الدولة وذلك ليصبح ملكاً للشعب»[١٥].

وبنتيجة هذه الحملة، شهدت الوظائف العامة تراجعاً في المعنويات[١٦]. وقيل بأن كبار البيروقراطيين الذين لم يستقيلوا أو يُقالوا كانوا يتطلعون يائسين إلى تأمين وظائف في القطاع الخاص. وتحدثت التقارير المتداولة على نطاق واسع عن هجرة المثقفين

السوريين إلى لبنان وإلى بلدان خارج العالم العربي. وخلقت عملية إعادة الهيكلية، ضمن صفوف النخبة الدمشقية عموماً، جواً من عدم الاستقرار والاضطراب والنفور لما أصبح عليه واقع مؤسسات الدولة بالحضور البارز والمؤثر لسكان الأرياف والقرى. فتحرَّك الموظفون المدنيون لمعارضة بعض الإصلاحات البعثية، لاسيما محاولات خفض رواتب البيروقراطية، بيد أنهم لم يستطيعوا التأثير على عملية التغيير المؤسساتي الأوسع.

خلال الأشهر الثمانية عشر إلى الأربعة والعشرين الأولى من حكم البعث، توسعت عملية إعادة هيكلة الوظائف العامة لتشمل كل فروع البيروقراطية الحكومية التي عُدّت معادية لترسيخ الحزب لنظام حكم تسلطي شعبوي. مع بداية عام ١٩٦٥، صدرت توجيهات جديدة لتغيير سياسات التوظيف والتعيين في سلك القضاء والتعليم والإدارة المحلية ورجال الدين المعيَّنين من الدولة، وحظيت أجهزة الأمن الداخلي والشرطة باهتمام خاص[١٧]. وفي عدد من الحالات، استغل المسؤولون البعثيون انتشار المعارضة لتوسيع سيطرتهم على مختلف دوائر الدولة. فبعد الاحتجاجات العنيفة، على سبيل المثال، التي حدثت في كانون الثاني ١٩٦٥ ضد سياسات التأميم، والتي كانت الجوامع فيها مراكز للمعارضة، أوكل المجلس الرئاسي لنفسه صلاحية مطلقة بطرد وتعيين الأئمة والخطباء ومعلمي الدروس الدينية لمدة ثلاثة أشهر، وكانت هذه المدة مناسبة لتسمح للنظام «بالقيام بأي تغيير يريده»[١٨]. وقد حثَّت احتجاجات ١٩٦٥ على إجراء تغيير جذري في سلك القضاء، مقدمةً العذر لاستبدال القضاة الذين لم يعيِّنهم البعث بأولئك الذين يمتلكون «فهماً كاملاً للتشريعات التي تقتضيها مرحلة التحويل الاشتراكي»[١٩]. واستخدم التكتيك نفسه بعد انقلاب

شباط ١٩٦٦ الذي قام به التيار الراديكالي في البعث عندما سحبت الحكومة حصانة القضاة ضد الطرد التعسفي ليوم واحد وذلك «لإعادة تنظيم القضاء بشكل يتناسب مع المرحلة النضالية التي يمر بها الشعب السوري[٢٠].

وبهذه الأشكال شديدة الوطأة من الضغط السياسي والتدخل المباشر، أعادت قيادة البعث هيكلة البيروقراطية كلياً مع نهاية ١٩٦٦، والساسة البعثيون لم يتجاهلوا ضرورات البناء المؤسساتي، بل أولوها اهتماماً مباشراً ودائماً. ومن الجدير بالملاحظة في هذا المجال، أن عملية إصلاح بيروقراطية الدولة سبقتها، وتجاوزتها بدرجة كبيرة، عملية إعادة هيكلة المؤسسات السياسية في سورية، وتحول تدريجي لمجلس قيادة الثورة إلى جمعية تأسيسية وطنية (برلمان)، ووضع مسودة للدستور الجديد. ولو لم تتمكن قيادة البعث من التحقق من سيطرتها الكاملة على مؤسسات الدولة، لما كانت قادرة من ناحية الكفاءة الإدارية على فرض أجندتها الأوسع في التحويل السياسي والاقتصادي.

بناء اقتصاد سياسي راديكالي شعبوي

صحيح أن إعادة تنظيم البيروقراطية كانت أمراً ضرورياً لتمكين البعث من الحكم، إلا أن إصلاح الدولة لم يكن أقل أهمية، بوصفه نقطة انطلاق في المشروع الأكبر للحزب الساعي إلى إعادة هيكلة المؤسسات والتحوُّل الاجتماعي. وقد لاقت هذه العمليات تأييداً كبيراً ضمن صفوف الحزب على الرغم من الخلافات حول تطبيقها. وكما كانت الحال في الحكومات السابقة، لم يقم قادة البعث بإعادة هيكلة البيروقراطية فحسب، بل عملوا على توسيع حجم الدولة وقدراتها بشكل ملحوظ أيضاً، فأحدثوا وزارات

جديدة وزادوا عدد وحجم أجهزة الدولة وأضافوا الآلاف من الموظفين المدنيين إلى جدول رواتب القطاع العام. فضلاً عن ذلك، وكما في الماضي، كان توسع الدولة ناجماً، بدرجة كبيرة، عن تعميق تدخل الدولة في الاقتصاد، وخصوصاً التضخم الكبير في القطاع العام الذي رافق «التحويل الاشتراكي» المنسوب للبعث.

لقد كان هذا التحويل بحد ذاته العامل الأكثر أهمية من أي عامل آخر (بما في ذلك المحاولة الفاترة للحزب نحو الوحدة العربية)، فقد ساهم في ترسيخ نظام الحكم التسلطي الشعبوي وميّز الممارسات البعثية عن الحكومات السابقة في سورية وعن الأنظمة الشعبوية بصورة عامة. وهذه اللحظة لم تكن المرة الأولى، منذ الاستقلال، التي تشكل فيها الصراعات على تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية محوراً أساسياً في الصراع الاجتماعي، ولكنها المرة الأولى التي تتمخَّض فيها عن هذه الصراعات عمليةُ إعادة توزيع جذرية للسلطة الاجتماعية من النخب الرأسمالية والإقطاعية إلى فئات اجتماعية شعبوية.

هنا أيضاً استفاد البعث من الدرجة التي أصبحت الدولة فيها منخرطة في الاقتصاد منذ الاستقلال، ما وفر لها مجموعة راسخة من الممارسات التدخلية. وخلال الوحدة مع مصر، كان الاقتصاد السوري خاضعاً لأشكال من إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تدخل بسهولة ضمن منظومة ممارسات الحزب، واستفاد القادة البعثيون أيضاً من نماذج العدالة التوزيعية والخدمة الاجتماعية التي أصبحت جزءاً من السياسة السورية، بالإضافة إلى المدى الذي بلغه رسوخ الدولة بوصفها القوة المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة بما يتماشى مع هذه النماذج. ولكن من السهل أيضاً في هذا الصدد

قراءة هذه الظروف بشكل مغلوط بوصفها مؤشرات على استمرار الممارسات السياسية لما قبل ١٩٦٣. في الواقع، إن الطرق المميزة التي تكيَّف فيها البعث مع هذه الظروف الأولية، واستغلها خدمةً لاستراتيجية التحويل الراديكالي في تكوين الدولة، مختلفة كل الاختلاف عن التجارب السابقة. إضافة إلى ذلك، كان نطاق وبنية التغييرات التي أحدثها البعث لا تتوافق إطلاقاً مع صورة نظام منشغل ببقائه يوماً بيوم أكثر من اهتمامه بمتطلبات بناء دولة راديكالية شعبوية.

إن الرأسماليين السوريين، الذين أمضوا الأشهر الثمانية عشر بعد انهيار الوحدة جاهدين عبثاً لإعادة بناء اقتصاد سياسي ليبرالي منضبط، قاوموا بضراوة سياسات البعث الاقتصادية والاجتماعية. كما عكست رد فعلهم، المتشائم جداً إزاء صعود البعث، الدروسَ التي تعلموها من الوحدة، وخاصة ما تعلمه أصحاب الأعمال عن الحدود الممكنة للتوفيق بين مصالحهم ومصالح النظام الشعبوي الملتزم. وليس هناك في هذه التجربة ما يمكن أن يقنعهم بأن يروا أملاً في الاحتمالات التي تعد بها سورية تحت حكم البعث. وعلى عكس الفترات السابقة، أثبت الرأسماليون أنهم غير قادرين على الوقوف في وجه مدّ التغيير الاجتماعي أو تقويض الرسوخ المتنامي لنظام الحكم التسلطي الشعبوي. وها هي النخب الاقتصادية والسياسية السابقة تواجه الآن حكومة أكثر استعداداً لاستخدام الأدوات التسلطية الموروثة عن فترة الوحدة ضدهم، بعد أن كانت هذه النخب ذاتها قد استفادت منها استفادة كبيرة.

إعادة هيكلة الاقتصاد

في الوقت الذي استولى فيه البعث على السلطة، كان الاقتصاد

السوري يحمل أثراً واضحاً من الصراعات السياسية التي سادت في فترة ما بعد الاستقلال والخلاف المتواصل لتحديد التوازن المناسب بين الدولة والسوق. وقد تعقَّبْتُ في فصول سابقة التغييرات الهائلة التي رافقت التحوُّلات في نمط تدخل الدولة منذ عام ١٩٤٦، وخاصة إلى أي مدى أدى توسُّع الدولة إلى إضعاف استقلالية وسلطة الرأسماليين والإقطاعيين السوريين. وقد أدت هذه التغييرات إلى تحوُّل عميق في الملامح العامة التشريعية والمؤسساتية للاقتصاد السياسي، بيد أن الموارد الاقتصادية بقيت في أيدي القطاع الخاص. وخلال فترة الانفصال القصيرة من أيلول ١٩٦١ وحتى آذار ١٩٦٣، عملت الحكومات التي هيمنت عليها مصالح قطاع الأعمال على استعادة امتيازات القطاع الخاص وتحويل مسار الاقتصاد السياسي بعيداً عن الشعبوية الناصرية نحو نظام الليبرالية المضبوطة. وبالرغم من التوترات العميقة بين الرأسماليين السوريين ومعارضة العمال والشيوعيين والبعث، استمر هذا المشروع جارياً بقوة حتى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣.

وبعد سبع سنوات من هذا التاريخ كان حافظ الأسد قد أحكم قبضته على السلطة، ولم يعد هناك من أثر يُذكر لتجربةٍ سورية في الليبرالية المضبوطة. في هذه الأثناء، ازداد حجم القطاع العام ليبلغ أكثر من ثلثي التكوين الإجمالي للرأسمال (بعد أن كان الربع تقريباً في عام ١٩٦٣)، إضافة إلى ٩٠٪ في القطاع المصرفي والتأميني، و٧٥٪ من الإنتاج الصناعي و٨٠٪ من التجارة الخارجية. وبالرغم من بقاء الأرض ملكيةً خاصة في معظمها، إلا خضع الإنتاج الزراعي والمنتجون الزراعيون لعملية إعادة تنظيم عميقة، ليس فقط نتيجة الاستمرار في تطبيق الإصلاح الزراعي، بل أيضاً نتيجة للانتشار الكبير للتعاونيات الزراعية وبروز الدولة

بوصفها المدير المباشر للاقتصاد الزراعي. وقد ذكر أحد المراقبين بشأن التنظيم العام للاقتصاد السوري عام ١٩٦٥، أن تقريراً «للبنك الدولي لإعادة للتنمية وإعادة الإعمار» أكد قبل عشر سنوات (أي عام ١٩٥٥) أن القطاع الخاص يهيمن تماماً على التنمية الاقتصادية في سورية، وحث الدولة على لعب دور أكثر فاعلية في هذه العملية، ولكن في غضون عقد واحد من الزمن، أضاف قائلاً، انقلبت الأوضاع تماماً[٢١].

وقد تبنى البعث عدداً من الآليات لإنجاز هذا التحويل، منها عمليات التأميم، وبناء جهاز مؤسساتي ضخم لإدارة القطاع العام والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، والقيود على تداول رأس المال والسلع. كما سرع البعث عملية إعادة التعريف الجارية لحقوق الملكية الريفية لصالح طبقات معينة من الفلاحين، واستخدام السياسة العامة لترسيخ الأنماط والممارسات الشعبوية الراديكالية ضمن مؤسسات الدولة الاقتصادية الجديدة. وكما كان أسلوب البعث في الحكم عموماً، كانت سياساته الاقتصادية غالباً وليدة اللحظة وردًّاً على مشاكل معينة ومقتضيات النفعية السياسية. وكان للخلافات بين قادة البعث، حول سرعة التحويل الاشتراكي في البلد وحدوده، أن جعلت من تصميم إستراتيجية التنمية ميداناً هاماً للنزاعات داخل الحزب. وما من شك في أن حكم البعث اتصف بوجود هوّة حادة بين التوقعات والأداء، وخصوصاً في مساهمة القطاع العام في النمو الاقتصادي. كما كان واضحاً، على الرغم من هذه الحقائق، أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية كانت محكومة بفهم عام لما يوطِّد الترتيبات الاقتصادية المناسبة، ولكيفية تنظيم العلاقة بين المجتمع والاقتصاد، وطريقة بناء هذه العلاقات. وكان واضحاً أيضاً أن الخلافات ضمن الحزب، حيال

سرعة ونطاق عملية إعادة هيكلة الاقتصاد، وحول العلاقات مع القطاع الخاص، قد حجبت مدى اتفاق قيادة البعث على هذا الفهم، هذه القيادة التي ساندت عموماً الطابع الراديكالي لتنظيم الاقتصاد السوري[٢٢]. وتشكلت الملامح العامة لهذا التصميم الجديد خلال الأشهر الأولى من حكم البعث، وأخذت شكلها النهائي بنهاية عام ١٩٦٣، ما أتاح الفرصة لتطبيقها جدياً في بداية ١٩٦٤.

وقد تحدّد طابع النهج الذي سيتّبع في الفترة القادمة في الخطاب الأول لصلاح الدين البيطار، بوصفه رئيساً للوزراء، بعد أقل من أسبوع على الانقلاب. حيث شكّل هذا الخطاب، بالرغم من افتقاره إلى التفاصيل وإسرافه في الجدال، إشارة واضحة إلى نوايا الحكومة، ليس أقلها تحديده للمركز الذي سيشغله الرأسماليون في نظام الحكم الجديد. وأشار البيطار إلى أن الاقتصاد سيخضع لعملية إعادة تنظيم وفقاً للنهج الاشتراكي وأن السياسات الاقتصادية ستسير باتجاه التصنيع في كل من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، إضافة إلى تعزيز الإصلاح الزراعي، وحقوق العمال، وتطوير البنية التحتية على نطاق واسع. وأكد أن الحكومة «ستحمي أهداف الثورة بمنع الرأسمالية من الهيمنة على الدولة»[٢٣].

إذن، على الرغم من قلة التفاصيل في خطاب البيطار، كانت نواياه واضحة جداً. واستخلصت تقارير السفارة الأميركية ببصيرة نافذة أن أفضل ما يمكن أن يأمله الرأسماليون في سورية هو «نظام اقتصادي هجين تسمح فيه الدولة للقطاع الخاص بالعمل في ميادين ليس لها ارتباط مباشر بالمصالح الاقتصادية للدولة»[٢٤].

وكانت ردود فعل غرفة التجارة على بيان البيطار فاترة في أفضل حالاتها[٢٥] ولكن ردود فعل قطاع الأعمال كانت انتقادية في الخفاء. واستناداً إلى أحد التقارير، فإن الرأسماليين كانوا «يخشون حينها إعادة فرض قوانين التأميم الصادرة في تموز ١٩٦١، وتوسيعها لتطال حتى سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، وإخضاعهم لتخطيط الدولة، واعتبارهم منبوذين يدينون للدولة بحياتهم في حين لا تدين لهم الدولة بشيء»[٢٦]. وتحسُّباً للأسوأ، بدأ الأغنياء بتحويل أموالهم خارج البلاد. وعلّق رجال الأعمال استثماراتهم وطلبوا من الدائنين الأجانب أن يودعوا لهم القروض في حسابات خارج البلاد[٢٧]. وهبط سعر صرف الليرة السورية بشكل حاد أمام الدولار، كما ازداد عدد طلبات إجازات الاستيراد تحسُّباً لقيود جديدة على التجارة الخارجية.

سرعان ما سيطرت الحكومة بقوة على عملية تداول القطع الأجنبي بسبب قلقها العميق من هروب الرساميل النادرة خارج البلاد. وكان المرسوم الأول الصادر عن مجلس قيادة الثورة في بداية آذار ١٩٦٣ يقضي بفرض حظر مؤقت على التحويلات الكبيرة للأموال، لكن هروب الرساميل لم يلبث أن تسارع ببساطة. ورداً على ذلك، أممت الحكومة جميع البنوك في ٢ أيار[٢٨]، وأمرت بإغلاق البنوك ومكاتب الصيرفة بالشمع الأحمر، واستبدلت مجالس إدارتها ومديريها بآخرين عينتهم بنفسها[٢٩]. كما استبدلت الحكومة حاكم المصرف المركزي ومعاونه، وأقالت عدداً من كبار المديرين في مؤسسات اقتصادية رئيسية. بعد ذلك بفترة قصيرة، شددت الحكومة القيود على العملة بعد أقل من سنة من رفعها، وأمهلت القوانين الجديدة السوريين أسبوعين لتحويل كافة العملات الأجنبية التي في حوزتهم إلى الليرة السورية. ولا حاجة

للقول بأن الامتثال لهذه القوانين كان أبعد من أن يكون كاملاً. وقد لجأ النظام بهذه القوانين إلى معاقبة البرجوازية على رجعيتها وتأثيرها المدمِّر على الاقتصاد السوري. وللتشديد على التزامها بوقف هروب الرساميل، اعتقلت الحكومة عدداً من رجال الأعمال البارزين في حلب وغرّمتهم، كما أجبروا على دفع كفالة مقدارها ١٠٠ ألف ليرة مقابل إطلاق سراحهم.

من الواضح أن هذه القوانين لم تكن أكثر من رد فعل. وفي مقابلة خاصة مع أحد البعثيين الكبار، سامي الجندي، أقرَّ بأن الهدف من التأميم والقيود على العملة كان ببساطة «إبقاء الرساميل السورية القليلة المتبقية داخل البلاد»[٣٠]. لكن خلال الشهرين التاليين، بدأ العمل بتدابير جديدة أكدت التفكير ببرنامج عريض يرمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتوافق مع النهج الشعبوي. ففي ٢٣ حزيران، أعلن عن قانون جديد للإصلاح الزراعي جرى بمقتضاه تضييق الخناق على الملكية، وتم منح قروض ميسَّرة للفلاحين. وفي ٣ تموز، أُحدِث المجلس الأعلى للتخطيط وكُلِّف بالإشراف على عمل وزارة التخطيط وتوجيهه، وقامت الوزارة بدورها بإدارة شبكة مكاتب تخطيط في المحافظات بهدف زيادة قدرات الحكومة التخطيطية بشكل أعمق في المحافظات. وفي ١٣ آب قررت الحكومة إعادة تنظيم البنوك المؤممة في خمس مجموعات مصرفية في خطوة رأى قادة قطاع الأعمال أنها ترمي إلى «جعل تأمين القروض الضخمة من قبل التجار الأغنياء أكثر صعوبة»[٣١].

لم يكن من شأن اللقاءات بين المسؤولين الرسميين ووفود قطاع الأعمال إلا تعميق المخاوف المتنامية في أوساط رجال الأعمال. ففي

أواخر آذار استقبل رئيس الوزراء، البيطار، ووزير الاقتصاد عبد الكريم زهور وفداً من غرفة تجارة دمشق. وتفيد إحدى الروايات عن هذا الاجتماع أن وزير الاقتصاد انتقد زائريه بشدة واصفاً إياهم بالمحتالين، ومؤكداً بكل صراحة أن الحكومة في المستقبل هي التي «ستملي على رجال الأعمال السياسة الاقتصادية وليس العكس»[٣٢]. وأكدت اللقاءات المباشرة بين مسؤولي السفارة الأميركية وكبار وزراء البعث على العداء المستحكم من جانب البعث تجاه رجال الأعمال. وفي أحد هذه الاجتماعات، سخر جمال الأتاسي، الذي كان حينئذ وزيراً للإعلام، من الرأسماليين السوريين «لأنهم لم يتعلموا شيئاً» من التجارب السابقة، وأضاف الأتاسي أن «همهم الوحيد.. هو الربح السريع، ولا شاغل لهم الآن إلا إخراج أموالهم من البلاد. وبهذا الشأن أشار [موظف السفارة] إلى أن مخاطبة رجل الأعمال، كما تفعل هذه الحكومة في الحقيقة، بالقول إن أعماله إما أن يتم تأميمها أو يخسرها بطريقة أو بأخرى، لن يدفعه إلى التعاون، وتحدث الأتاسي بدبلوماسية شكلية [عن فكرة التعامل مع القطاع الخاص بطريقة أكثر مرونة]، لكن انطباعاً مؤكداً تولّد لدي بأنه كان متصلباً تماماً في موضوع الرأسماليين السوريين»[٣٣].

تعزز هذا الانطباع بنتائج مؤتمرين للحزب عُقدا في بداية خريف ١٩٦٣. ففي أيلول، عقدت القيادة القطرية مؤتمرها الأول بعد انقلاب آذار، وأقرت نهجاً راديكالياً في إعادة هيكلة الاقتصاد بوصفها موقفاً رسمياً للحزب[٣٤]. ومع حلول المؤتمر القومي السادس للحزب، الذي انعقد في تشرين الأول، أعلن من جديد عن المخطط الأولي الذي وضعه بيطار لنوايا البعث في بيان أكثر تفصيلاً عن عزم الحزب تحويل الاقتصاد السياسي في سورية.

واعتبرت المقررات الختامية للمؤتمر القومي السادس نقطة تحوُّل حاسمة في ترسيخ راديكالية البعث حيث عكست عدائيته المتنامية تجاه الرأسماليين السوريين. وأعلن الحزب، مستبعداً أية إمكانية لإقامة عقد اجتماعي شامل، أنه بناء على «التحليل العلمي للأوضاع الاقتصادية والسياسية، لا يمكن للبرجوازية أن تلعب دوراً إيجابياً في الميدان الاقتصادي». «علاوة على ذلك» أضاف البيان: «أن انتهازية البرجوازية تضعها في موقع حليف للاستعمار الجديد بينما يشكل العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والمدنيون والعسكريون والبرجوازية الصغيرة، القوى الحقيقية المؤهلة لتحقيق الثورة الاشتراكية في المرحلة الأولى»[٣٥]. وللتأكيد على تهميش الرأسماليين أوصى البعث باعتماد الديموقراطية في أماكن العمل من خلال إدارة العمال لأنفسهم والدعوة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية لتمكينهم من «المشاركة الكاملة في عملية التحويل الاشتراكي». وأكد على الحاجة إلى الملكية العامة في الزراعة «كمنطلق اشتراكي صحيح للتغيير القادم في العلاقات الاجتماعية»، ما عزَّز ضرورة التخطيط الاقتصادي، وأكد على الحاجة إلى التعبئة الشعبية وإقامة المؤسسات الشعبية لدعم أهداف الحزب في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

الرأسماليون والدولة

بعد سبعة أشهر من انقلاب آذار إذاً، تحددت الملامح العامة لعلاقة الدولة بقطاع الأعمال، فصار من المستبعد حصول أي توفيق بين الطرفين. إلا أن النخب البعثية، شأنها في ذلك شأن عبد الناصر، كانت تعي مع ذلك أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وشرعت بين وقت وآخر بحملات لتدعيم الثقة المهزوزة لدى

رجال الأعمال. تعكس هذه الجهود قبل كل شيء الانطباعات السائدة على المسرح السياسي، وهي مشاهدات كان بروزها على السطح، لجهة تأثيراتها المنشودة، أقل وضوحاً مما كانت تتكشف عنه العلاقة بين البعث والقطاع الخاص خلال الفترة الأولى من حكم البعث. وبالرغم من أن هذه الجهود كانت ترمي إلى خلق جو من المصالحة، شددت على التجاذب الحاصل بين المشروع المحوري للحزب لبناء نظام شعبوي راديكالي وحاجته إلى تجنب الانهيار الاقتصادي الذي قد يعرض هذا المشروع للخطر. كذلك أبرزت من جهة أولى الآليات التي يناضل قطاع الأعمال من خلالها للمحافظة على قدر من التأثير على السياسة الاقتصادية، ومن جهة أخرى القضايا التي يحشد حولها. وساعدت هذه المحاولات أيضاً على إبراز الحدود التي تزداد ضيقاً لنفوذ قطاع الأعمال وانقلاب ميزان القوى السياسية والاجتماعية في البلاد.

إحدى حلقات «التقارب» وقعت إبّان الإخماد العنيف لمحاولة الانقلاب التي قام بها ضباط ناصريون في تموز ١٩٦٣، وما تلاه من تثبيت اللواء أمين الحافظ رئيساً لمجلس قيادة الثورة. بعدئذ، وانطلاقاً من إحساسه بأن البعث قد ضمن فسحةً للتحرك السياسي، وأمله بإشراك قادة رجال الأعمال في تحالف مناهض للناصرية، دعا الحافظ إلى الحوار مع قطاع الأعمال[٣٦]. استغلت فئات من رجال الأعمال هذه الدعوة لإعلان معارضتهم لإعادة تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية تحت هيمنة الدولة[٣٧]. وفي ١ آب أصدرت غرفة تجارة دمشق مذكرة تفصيلية تنتقد فيها سلوك الحكومة الاقتصادية وطالبت بتخفيف القيود على تبادل القطع الأجنبي وإلغاء تأميم البنوك، وتحذّر من الخسائر المالية التي ستلحق

بالبلاد إذا ما استمرت الحكومة في التدخل في شؤون القطاع الخاص. فاجتمع الحافظ مع غرف تجارة دمشق بعد ذلك بفترة وجيزة، واستناداً إلى تقارير نشرتها جريدة البعث الناطقة بلسان الحزب، فقد اغتنم الحافظ الفرصة مؤكداً التزام الحزب بالتغيير الاجتماعي[٣٨]، وأنه قارن الصعوبات التي يواجهها البعث بما واجهه النبي محمد في نشره للدين الإسلامي، وعبَّر عن إيمانه بأن البعث سيسود أيضاً، إلا أن هذه المشاعر لم تفلح أبداً في تهدئة مخاوف الحضور[٣٩].

بعد عشرة أيام، استقبل الحافظ والبيطار ووزراء آخرون وفداً من خمسين رجل أعمال من حلب. وبالرغم من انتزاعهم لتنازلات بشأن بعض الشؤون الصغيرة من الحافظ، بقيت الحكومة على موقفها في ما يتعلق بمسائل إعادة البناء الاقتصادي[٤٠]. وتشير الدلائل، إضافة إلى ذلك، أن رجال الأعمال الذين شاركوا في هذه المحادثات أدركوا تماماً إلى أي مدى كانت إستراتيجية النظام الراديكالية الشعبوية في بناء الدولة تنفي أية إمكانية لإقامة تسوية. وكما أشار أحد المشاركين في اجتماعات ٢٢ و ٢٣ آب، إلى أنه كان «يجب على قادة البعث، بغية تبديد مخاوف رجال الأعمال... تقديم تنازلات هامة في عقائدهم الاشتراكية المقدسة بناء على طلب ألد أعدائهم، الرأسماليين و«الانفصاليين»، الذين هاجموهم بكل قسوة وعنف... ولن يكون بالإمكان الحصول على هذه التنازلات بسهولة في مجالس حزب البعث»[٤١]. بكلمات أخرى، وصلت التجاذبات التي تفصل بين البعث والرأسماليين، في بداية تموز ١٩٦٣، إلى ذروة لم يعد بالإمكان الرجوع عنها.

نتيجةً لذلك، لم يكن للجهود المبذولة الساعية إلى استقرار

العلاقات بين قطاع الأعمال والدولة خلال صيف وخريف ١٩٦٣ أيّ أثر يذكر. وبما أنه لم يكن هناك من أملٍ تقريباً بتغيير سياسة الحكومة، لم يجد قطاع الأعمال أي مبرر يدفعه إلى تغيير سلوكه. فاستمر تهريب رؤوس الأموال بوتيرة عالية، بينما تراجعت الاستثمارات حتى التوقف[٤٢]. لم تأتِ نهاية العام حتى بدأت البلاد تعاني نقصاً حاداً في القطع الأجنبي، وبدأت الحكومة تعترف صراحةً بالأزمة التي يشهدها الاقتصاد، فاعتمدت في بداية كانون الثاني برنامجاً صارماً جداً تضمن زيادة في الرسوم الجمركية على المستوردات الكمالية وتدابير إضافية لحماية المنتجات المصنَّعة محلياً، وسرعان ما أتبعتها بإجراءات أخرى. ففي ٩ كانون الثاني اعتمدت الحكومة نظام البطاقات التموينية لشراء السلع الأساسية، وفي ٢٣ كانون الثاني فرضت قيوداً جديدة شددت أكثر من القيود الشديدة أصلاً على إخراج القطع الأجنبي من البلاد.

رأى الرأسماليون السوريون، إضافة إلى آخرين مناهضين للحزب، في هذه الأزمة نقطة تحوُّل حاسمة. فما كان من شأن غرفة تجارة دمشق، على ضوء الدلائل المتزايدة على الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها سورية والقيود الجديدة المفروضة على القطع الأجنبي، إلا أن رأت الفرصة مناسبة للتقدم إلى الحكومة بمطلب رسمي للعودة إلى «الاقتصاد الحر»، وقد ترافق ذلك مع هجوم حاد على السياسات الاقتصادية التي ينتهجها البعث[٤٣]. ومن الجدير ذكره أن هذه الظروف الاقتصادية ساعدت على بلورة تحالف معارض بين رجال الأعمال والإسلاميين. فبدأت بعض الجماعات من رجال الأعمال والمسلحين الإسلاميين، بمشاركة محدودة من الناصريين أيضاً، بسلسلة من الاحتجاجات والإضرابات وأعمال الشغب، عمت البلاد بأسرها، وتصاعدت حدتها لتغدو أكبر تحدٍ يواجهه

نظام البعث منذ تسلمه للحكم[٤٤].

وعلى غرار الكثير من الأحداث المشابهة، كانت الشرارة التي أشعلت مباشرة فتيل «انتفاضة الربيع» عام ١٩٦٤ سلسلة من الأحداث الصغيرة نسبياً، والتي تصاعدت بالرد العنيف من جانب الحكومة. حيث أعقب أحداث العنف المحدودة، التي جرت بين الطلاب الإسلاميين والبعثيين في مدينة بانياس الساحلية في بداية شباط، إضراب تجاري عطّل النشاط التجاري في مدينة حمص المجاورة، فكان رد الحكومة سريعاً وعنيفاً. فخلال أربع وعشرين ساعة اعتقلت الحكومة مجموعة صغيرة من رجال الأعمال اعتبِروا قادة الإضراب، وأصدرت محكمة عسكرية استثنائية أحكاماً بالسجن على خمسة تجار، وجردتهم من حقوقهم المدنية، ومنعتهم من الإقامة في حمص لمدة خمس سنوات. في المقابل، وصف وزير الداخلية نور الدين الأتاسي أحداث حمص بأنها مقدمة «احتجاج عام لقطاع الأعمال في عموم البلاد» ضد النظام، وتوعَّد بالضرب بيد من حديد لقمع أية اضطرابات أخرى[٤٥]. وعزفت الصحف الحكومية على الوتر نفسه معتبرة الإضراب «مؤامرة ضد الدولة». وعلى الرغم من احتجاج كبار رجال الأعمال على سلوك الحكومة لدى الرئيس الحافظ، ليس ثمة ما يشير إلى أن تظلُّماتهم قد تم النظر فيها[٤٦].

بعد أحداث حمص، شارك مسؤولون من النظام في حوار مع ممثلين عن قطاع الأعمال، في السر وفي العلن، على أمل التخفيف من حدة التوتر بين الجانبين. ولكن كما جرى خلال الخريف السابق، يجب النظر إلى محاولات النظام المتواضعة لتهدئة الخواطر مع القطاع الخاص على أرضية الجهود الواضحة تماماً التي يبذلها

النظام لتوسيع قاعدة الدعم الشعبي لبرنامجه في التحوُّل الاقتصادي. ففي بداية آذار، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية، ألقى وزير الاقتصاد، جورج طعمة، كلمة إذاعية يدعم فيها تأميم البنوك ويعزو مسؤولية مشاكل البلاد الاقتصادية إلى تهريب رؤوس الأموال ورداءة الأحوال الجوية[٤٧]. وفي احتفالات ٨ آذار، بمناسبة مرور عام على تسلُّم البعث للسلطة، ألقى الرئيس الحافظ خطاباً أكد فيه على مكاسب التحوُّل الشعبوي في سورية[٤٨]. وأطلقت آلية العلاقات العامة للنظام رسائل مشابهة، دون أي تخفيف في حدة النقد اللاذع «للبرجوازية الرجعية»[٤٩].

في بداية نيسان، ومع غياب ما يدل على قبول الدولة بتسوية ذات معنى، واستمرار بث خطب كبار المسؤولين الرسميين المعادية بشدة للرأسمالية، تحوَّل رجال الأعمال في المدن الرئيسية من جديد نحو المعارضة الفعالة، فانتشرت الاحتجاجات ضد الحكومة وأصبحت أكثر عنفاً. ومرة أخرى، تم حشد المعارضة حول تحالف بين اتحادات الأعمال والشبكات الدينية المتمركزة في الجوامع، فاندلعت احتجاجات جمعت بين مظاهرات الطلاب وأعمال الشغب والإضرابات التجارية. ففي حماه، تصاعدت حدة المواجهات بين طلاب الثانوي وقوى الأمن إلى ما يشبه العصيان المسلح في منتصف نيسان. فطوقت قوات الأمن المدينة، وفرضت حظر التجول، وأرسلت الفرق إلى البلدة القديمة لإنهاء الاحتجاجات. بلغ قتال الشوارع ذروته عندما قصفت الدبابات جامع السلطان الرئيسي في المدينة، وقتل على إثره بين عشرة إلى خمسة عشر شخصاً، إضافة إلى العديد من الجرحى. وبالرغم من أن الحكومة عرضت دفع تعويضات للأسر المنكوبة وتمويل إعادة بناء المدينة، إلا أنها أوضحت عزمها على عدم التراجع عن إحكام

سيطرتها السياسية على البلاد، أو عن تأميم ممتلكات القطاع الخاص. وفي ١٦ نيسان بينما كانت حماه تعيش تحت الحصار، أمَّم مجلس قيادة الثورة ثلاث شركات نسيج كبرى وكانت في حينها تخضع لبرنامج الإدارة الذاتية للعمال المعلن عنه مؤخراً[٥٠]. وخلال زيارته إلى حماه في ١٨ نيسان أصدر الحافظ أمراً عسكرياً بإعدام كل من يقوم بأعمال ضد القوات الحكومية أو الممتلكات العامة.

بينما كان الحافظ يجول مدن شمال سورية التي مزقتها الصراعات، امتدت شرارة الإضرابات التجارية إلى دمشق، ووقفت أرتال طويلة أمام المخابز والبقاليات القليلة التي بقيت مفتوحة، واتخذت وحدات الجيش مواقعها بالقرب من مراكز الاتصالات الرئيسية. في ذلك اليوم أعلنت الحكومة تأميم اثنتين من المطاحن الواقعة في مدينة دمشق، وخلال ظهوره في حمص، قضى الحافظ يومه «يتملق البرجوازية ويهددها»، وأكد من جديد عزمه على الالتزام بالتحويل الاشتراكي في سورية، كما هدد المحال التي شاركت في الإضراب بأنها ستفتح أبوابها عنوة ويوزَّع ما فيها على الفقراء[٥١].

شكلت هذه الأحداث، وخصوصاً إضراب دمشق، بالنسبة للدبلوماسيين الأميركيين، المتعاطفين بوضوح مع مخاوف قطاع الأعمال، «عرضاً غير مألوف للقوة والتصميم. ولا نتذكر بأن دمشق قد شهدت مثل هذا الإضراب منذ سنين طويلة. ويتولد لدينا انطباع واضح بأن السبب الأول والأهم لخوف «الأغنياء»، أن التجار والمعارضين الآخرين هنا وفي مدن أخرى قد ضاقوا ذرعاً بالروتين المألوف لجلسات ترضية الخواطر مع قادة الحكومة، التي تتبعها تدابير معادية لمصالحهم. ورد فعل النظام الغاضب، حيث

توعَّد أمين الحافظ، باعتباره المتحدث البارز باسم النظام، بالقضاء على التمرد، وبضخ جرعات اشتراكية أقوى... محرضاً الصراع الطبقي بحماسة متنامية»[٥٢].

وأمام تشدد الحافظ، بدأ رجال الأعمال في المدن الرئيسية بالتراجع. ففي دمشق بقي التجار مضربين لأسبوع آخر. وفي هذه الأثناء انضمت بعض الاتحادات المهنية البارزة إلى المعارضة، حيث أضربت نقابة المحامين، وتقدمت إلى الحكومة بعريضة تطالب فيها باستعادة الحريات العامة وإنهاء حالة الطوارئ وعودة الديموقراطية[٥٣]. وقدمت احتجاجات مماثلة في نقابات الأطباء والمهندسين. وفيما استمرت المعارضة بالنمو، بدأ قادة قطاع الأعمال بسلسلة من المفاوضات الهادئة مع الحكومة. لكن على خلاف المناقشات السابقة، وتزايدت مطالبهم هذه المرة، فلم يكتفوا فقط بالمطالبة بإصلاحات اقتصادية، بل دعوا إلى انتخابات حرة وإنهاء حكم الحزب الواحد.

بعد عدة أيام من المحادثات غير المجدية، بدأت القوات الحكومية تجوالها في شوارع دمشق تخلع الأقفال عن واجهات المحال المغلقة، وتزرع الحراس لإبقاء المتاجر مفتوحة. وانتشرت الأنباء عن اعتقالات واسعة في صفوف قادة قطاع الأعمال، ومن ضمنهم من لعب دوراً رئيساً في المحادثات مع الحكومة في ٢٥ ـ ٢٨ نيسان. وفي ٢٩ نيسان وقع الحافظ قراراً عسكرياً أعلن فيه مصادرة البضائع من المحال التي تبقى مغلقة، وسيجري تأميم ممتلكات أصحابها ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، وأي شخص يدعو إلى استمرار الإضراب سيخضع للمحاكم العسكرية وتصادَر ممتلكاته الشخصية. وبصدور هذا القرار، مع النية المدعَّمة بالأدلة

على تطبيقه، أنهت الحكومة «معركة الإغلاق» في دمشق بسرعة، فأعيد فتح المتاجر، وأرسل عدد من قادة رجال الأعمال اعتذاراً إلى الحكومة يتنصَّلون فيه من أي رابط بين أعمالهم وأية أحداث أخرى جرت في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن قمع احتجاجات قطاع الأعمال لم يكن الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها السلطة لتعزيز نظام الحكم، فحتى في خضم هذه التحديات السياسية العصيبة، لم تغفل قيادة البعث قضايا البناء المؤسساتي. فقد أعلن الرئيس أمين الحافظ، خلال الإضراب التجاري، وفي وجه المقامرة العنيفة على استمرار النظام، عن إنجاز الدستور المؤقت. وقد تضمنت هذه الوثيقة عدداً من التغييرات الهامة، حيث كانت الغاية من بعضها تشويه النقد الموجه للحزب واعتباره معادياً للديموقراطية، إلا أن معظمها كان يرمي إلى توسيع قاعدة النظام الاجتماعية وإقامة الإطار المؤسساتي لتحالف شعبوي أكثر ديمومة[٥٤]. ومن بين هذه التغيرات كان تحويل مجلس قيادة الثورة إلى المجلس الرئاسي التنفيذي برئاسة أمين الحافظ، إضافة إلى إنشاء مجلس وطني منتخب بوصفه السلطة التشريعية في البلاد. وكان المجلس الوطني يتألف من «أعضائه الحاليين [مجلس قيادة الثورة] وممثلين عن القطاعات الشعبية» كالعمال والفلاحين والنساء. وبينما كانت لغة الدستور المؤقت تؤكد على حماية الملكيات الخاصة وتطالب «بالتعويض العادل» على الممتلكات المؤممة، إلا أنه شدد على الملكية العامة لجميع الموارد الوطنية، وخصَّ الملكية الجماعية بأنها أساس «المجتمع الاشتراكي» في سورية، وخوَّل الدولة تخويلاً جلياً، وعبر القانون «بتأميم كل مؤسسة أو مشروع يرتبط بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل»[٥٥].

مع نهاية نيسان، انتهت انتفاضة ربيع ١٩٦٤، وشهد خطاب النظام خلال الشهر التالي، مع إحكام السيطرة على الوضع السياسي في البلاد، تحولاً مؤقتاً في لهجته[٥٦]، فأعفي عدد ممن اشتركوا في نشاطات المعارضة ـ مقابل التعبير عن تأييدهم للنظام. وتألفت حكومة جديدة برئاسة البيطار أيضاً، قدمت عدداً من المقترحات إلى قطاع الأعمال. في ٢٥ أيار ألقى بيطار خطاباً طويلاً عن السياسة الاقتصادية تحدث فيه عن التقسيم الصريح للعمل الاقتصادي بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعن إنشاء قطاع مشترك، وأكد أن التحويل الاشتراكي في سورية سيكون تدريجياً أكثر وسيكون فيه للقطاع الخاص دور يلعبه[٥٧]. في تشرين الثاني ألغى المجلس الرئاسي المحاكم العرفية ومحاكم الأمن الوطني التي أحدثت في بداية ١٩٦٣.

وعلى الرغم من أن السبب المباشر وراء الانهيار السريع للانتفاضة المذكورة هو التدابير القمعية التي اتخذتها الحكومة، إلا أن فشل الرأسماليين السوريين في تحقيق أية مكاسب سياسية ذات مغزى لا يبين ديناميات التغير الاجتماعي في سورية فحسب، بل إنه يبرز أيضاً إلى أي مدى كان للممارسات البعثية في بناء الدولة تأثير على تحويل ميزان القوى الاجتماعية منذ آذار ١٩٦٣. كما أنها تشكك أيضاً في الرواية السائدة عن هذه الأحداث كما أرّختها الأدبيات الثانوية، حيث ترى هذه الأدبيات دون استثناء في انتفاضة ١٩٦٤ دليلاً على استمرار النفوذ الاجتماعي للرأسماليين السوريين في الفترة التي أعقبت الانقلاب، فقد قال رابينوفيتش إن: «البعث عجز عن إدراك قوة نفوذ الرأسماليين الاجتماعي الذي كان باقياً حتى ١٩٦٤»، ومن هذا المنظار فإن الإنجاز الأهم للانتفاضة كان إبطاء مساعي الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتراجعها عن

التزاماتها السياسية الراديكالية، والانتقال نحو شمولية سياسية أوسع(٥٨).

لكن بالنسبة إلى بعض المراقبين المعاصرين، ومن ضمنهم أولئك الموجودون في السفارة الأميركية، لم تكن الانتفاضة وتبعاتها لتشكل دليلاً على النفوذ الاجتماعي للرأسماليين، وإنما كانوا يرون فيها مؤشرات على العزلة المتنامية ضمن المجتمع السوري وعلى خرقهم السياسي، وعلى الصعود المتنامي للخطاب الشعبوي في السياسة السورية، وبالنتيجة، النجاح النسبي لحزب البعث في ترسيخ صدقية التزامه بهذه الأهداف، وخصوصاً بين الفئات الاجتماعية التي كانت مقصاة في السابق. ويشير أحد تقييمات الانتفاضة التي طرحها دبلوماسي أميركي إلى عجز الرأسماليين عن النظر أبعد من مصالحهم الخاصة بما يمكنهم من إقامة تحالف لقوى المعارضة، وبملاحظة أن المصدر «الأكثر فاعلية» للتعبئة ضد النظام كان «استخفاف وازدراء [البعث] للإسلام». يضيف التقييم أنه مع تقدم إضراب «التجار»، أخذت المسائل الدينية تختفي أمام حرص [الحكومة] على تفادي المزيد من الاستفزاز وأمام التركيز ضيق الأفق وقصير النظر والمفاجئ لرجال الأعمال على شكاويهم الخاصة دون الإشارة أو الاهتمام الواضح بالتقدم والتغيير الاجتماعي»(٥٩). وفي تقرير آخر يستنتج دبلوماسي بريطاني أن «أيام القطاع الخاص في سورية قد أصبحت من الماضي. وتتجه رياح التغيير في المنطقة نحو سيطرة الدولة، ولا أعتقد أنه سيحظى من جديد بتأثير مهيمن على التنمية الاقتصادية السورية، حتى وإن عاد إلى السلطة لفترة وجيزة»(٦٠).

ومن هذه الزاوية، نرى أن انتفاضة ربيع ١٩٦٤ ليست أكثر من

لحظة معينة في ديناميكية العلاقات بين الحكومة والرأسماليين في سورية خلال الفترة الأولى من بناء الدولة البعثية. ورأى الكثير من السوريين في ذلك اختباراً حاسماً لنفوذ وتأييد البعث في الجيش وفي أوساط الشعب عموماً، وشكلت نتيجة هذا الامتحان نقطة تحول في ترسيخ نظام الحكم البعثي التسلطي الشعبوي. كما أن هذه المواجهة كشفت عن التصدعات العميقة في النفوذ الاجتماعي والسياسي للرأسماليين، وأكدت على تصميم متزايد لدى النظام على بناء الحكم حول تحالف قمعي إقصائي راديكالي شعبوي بشكل متصاعد. وأبدت القيادة البعثية استعدادها لتقديم تنازلات تجميلية لتهدئة مخاوف القطاع الخاص، لكنها في الوقت ذاته استمرت في إعادة هيكلة الاقتصاد، وكثفت جهودها لبناء مؤسسات شعبوية كالمجلس الوطني. وفي الحقيقة لم يكن رد البعث على الأزمة الاقتصادية وهروب الرساميل واتضاح استمرار اعتماد الاقتصاد على القطاع الخاص يمثل تسوية وتنازلاً، بل تنامياً لسيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وتدعيم المؤسسات السياسية البعثية وتعميقاً جديداً لهوية البعث الشعبوية الراديكالية.

وفي بداية كانون الثاني ١٩٦٥ أعلن النظام مجموعة واسعة من «القوانين الاشتراكية» وضعت قطاع الشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في سورية تحت سيطرة الحكومة. وخلال فترة شهر، تم تأميم اثنتين وعشرين شركة كلياً، ومن ضمنها عدد من الشركات التي كان للحكومة فيها حصة أقلية، وأممت أربعاً وعشرين شركة بنسبة ٩٠٪ وإحدى وستين شركة بنسبة ٧٥٪[٦١]. وحُلّت مجالس إدارة هذه الشركات واستبدل مديروها بآخرين اختارتهم الحكومة تماشياً مع مبادئ الإدارة الذاتية للعمال المعتمَدة في أيار ١٩٦٤، وترافقت هذه القوانين مع تحذيرات شديدة اللهجة من

النظام إلى المعارضة. أحدثت محاكم عسكرية جديدة لدعم هذه التهديدات وفرض الالتزام بإجراءات التأميم. وللتأكيد على الأبعاد الشعبوية لهذه القرارات، نقل عمال وفلاحون إلى دمشق للمشاركة في مظاهرات موالية للحكومة.

استمرت مبادرات الحكومة خلال الربيع، وفي منتصف شباط تم تأميم تسع وثلاثين شركة استيراد وتصدير ووضعت تحت تصرف شركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام (سيمكس)، المؤسسة العامة المسؤولة عن الاستيراد والتصدير[٦٢]. فإلى جانب قائمة من السلع التي احتكرت سيمكس تجارتها، شددت الحكومة على أن رجال الأعمال الذين يُضبطون وهم «يخبئون أو يهرّبون المواد الغذائية» سوف يخضعون لعقوبات شديدة تصل إلى السجن مدى الحياة وربما الإعدام[٦٣]. في بداية آذار تم تأميم شركات النفط وتوزيع المحروقات، ومن ضمنها شركات أجنبية، وأعيد تنظيمها تحت سلطة الهيئة العامة للنفط[٦٤]. وفي ٤ أيار، أممت الحكومة سبعة وخمسين معملاً لحلج القطن، وهي «آخر المعامل الصناعية الحديثة التي بقيت في أيد خاصة»، ونقلت مسؤولية تصدير القمح والقطن والشعير ومشتقاتها إلى مكتب الحبوب والهيئة العامة لتسويق الأقطان الجديدة، وهي نقلة «نوعية بالنسبة إلى سورية، حيث إن أكثر من نصف القطع الأجنبي الموجود في البلد يعتمد على بيعها»[٦٥]. في غضون أشهر أنشأت الحكومة المؤسسة العامة للقطاع العام الصناعي والمؤسسة العامة للحبوب والمطاحن، وقد شكلت هذه المؤسسات، إلى جانب سيمكس والهيئة العامة لتسويق الأقطان، البنية التحتية الإدارية لإدارة الشركات الحكومية.

تركت القوانين الاشتراكية والإجراءات الواسعة التالية مجالات هامة

من النشاط الاقتصادي في أيدي القطاع الخاص، منها آلاف المشاريع الصغيرة والورش والصناعية الخفيفة والشركات التجارية الصغيرة، لكنها منحت الدولة عملياً ملكية ثلاثة أرباع الاقتصاد السوري، كالسيطرة الكاملة على قطاعات اقتصادية هامة مثل النسيج والصناعات الزراعية بالإضافة إلى غالبية اليد العاملة الصناعية. وبالرغم من أن هذه المراسيم قد نشّطت من جديد ولفترة وجيزة التحالف المعارض بين رجال الأعمال والإسلاميين، إلا أنها منحت للحكومة سيطرة تامة على الوضع. وسحق تحرك قطاع الأعمال باللجوء إلى إجراءات شديدة تشبه تلك التي استخدمتها في نيسان الفائت، وبدأ الرأسماليون السوريون بالتكيف مع الظروف الجديدة على مضض.

إن هذه الأحداث الحاسمة في إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي السوري دفعت السفارة الأميركية إلى إعادة تقييم الحكومة البعثية، وخلصت إلى أن كانون الثاني ١٩٦٥ سيشكل «نقطة اللاعودة عن الاشتراكية الناضجة التي وصلت إليها». وبالرغم من حرص التقرير على التمييز الدقيق بين الدولة البعثية والدول الشيوعية «الأرثوذكسية»، فقد خلص أيضاً إلى أن البعث قد نجح في «قصم ظهر المعارضة اليمينية» وأن «الوضع الثوري الحقيقي بدأ في سورية». وفي معرض تمييز هذه الحكومة عن سابقاتها، يشدد التقييم على أن «هذا النظام يمتلك الإرادة والتصميم والقوة المنظمة لكسر الأعراف والتقاليد في كافة ميادين التعبئة في سورية»[٦٦]. بعد شهر واحد، وخلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الثانية لانقلاب ٨ آذار، لفت تقييم آخر الانتباه إلى الدعم الشعبي المتنامي للبعث بين الشباب السوري. وأشارت الوثيقة إلى أن المشاركة العامة في الاحتفالات كانت أكبر من أي احتفال آخر خلال فترة

الانفصال، وكان عدد الحشود أكبر من تلك التي خرجت لتحية عبد الناصر خلال زيارته سورية في شباط ١٩٦١. ولحظ التقرير تشابهاً مقلقاً بين الوضع في سورية وبين إيطاليا العشرينيات وألمانيا الثلاثينيات من حيث السلوك «العدواني» للشباب الذين «يتصرفون وكأن المستقبل والدول ملكاً لهم». وفيما أراد التقرير تذكير القراء في واشنطن أن غالبية السوريين لا يزالون مناهضين للبعث، إلا أنه اعتبر أن النمو الوطيد للقاعدة الاجتماعية للنظام يمكن تشبيهه «بالمعجزة إلى حد ما» نظراً إلى أن البعث لم تتسلم مقاليد الأمور إلا منذ سنتين خلتا[٦٧].

إن توصيف الوضع بالثوري له ما يبرره لجهة النتائج البنيوية والمؤسساتية للفترة التي تفصل بين نيسان ١٩٦٤ وكانون الثاني ١٩٥٦. لكن السنوات القليلة التالية ستشهد تغييرات أخرى في تنظيم القطاع العام في ظل كفاح الحكومات البعثية المتعاقبة لإيجاد صيغة فعالة لإدارة الممتلكات الجديدة الهائلة التي أصبحت تحت سيطرتهم، حيث جرى تأميم شركات جديدة وإعادة أخرى إلى أصحابها السابقين. لكن التحويل الشعبوي للاقتصاد السوري كان قد أنجز بصدور مراسيم ١٩٦٥. وعلى النقيض تماماً من تجربة ١٩٦١، عندما تسببت محاولة سابقة لإعادة تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية بانهيار الوحدة، فقد نجح البعث في فرض هذه التغييرات على القطاع الخاص المعارض. واستمرت غرف التجارة والصناعة في تقديم المذكرات للحكومة تطالب فيها بتحرير الاقتصاد[٦٨]. ومرة أخرى سيلجأ التجار والإسلاميون إلى سلسلة من الإضرابات التجارية في عام ١٩٦٧، لكن الدولة ستقمعها بسرعة، فقد اتخذ ميزان القوى الاجتماعي في سورية شكلاً جديداً تماماً.

بالرغم من هذه المكاسب السياسية، لم يبرز القطاع العام كمحرك للتنمية الاقتصادية في سورية بين ليلة وضحاها. ومع أن الأهداف التي وضعت للقطاع العام في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية (١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) كانت مثيرة للإعجاب، بقي القطاع الخاص المساهم الأكبر في نمو الاقتصاد السوري في معظم هذه السنوات العشر. وخلال الخطة الخمسية الأولى (مع الأخذ في الحسبان أن معظم عمليات التأميم قد حدثت في نهاية فترة الخطة) عجز القطاع العام عن تحقيق أهدافه الاستثمارية بسبة ٥٠٪، بينما حقق القطاع الخاص ١٤١٪ من استثماراته المخططة[٦٩]. وفي فترة الخطة الخمسية الثانية فشل القطاع العام ثانية في تحقيق أهدافه الاستثمارية، لكن حصة القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات هبطت من ٧٠٪ تقريباً في عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ إلى ٤٧٪ في السنة التالية ثم هبطت إلى ١٩٪ في ١٩٦٧[٧٠]. وبالرغم من أنه لا يمكن التعويل تماماً على إحصاءات الحكومة، لم يشارك القطاع العام على ما يبدو بأكثر من نصف التكوين الثابت للرأسمال في أفضل الأحوال حتى نهاية الستينيات. أي أن الخطاب الراديكالي المعادي للرأسمالية، والثورة، والصراع الطبقي كانت كلها مفيدةً في تعبئة الفئات الاجتماعية الشعبوية وترسيخ النظام سياسياً، لكن إعادة تنظيم الاقتصاد السوري لم تكن بدافع النية لإلغاء الأسواق أو بناء اقتصاد متحكم على النمط السوفياتي.

إعادة تنظيم الزراعة في سورية

لم تقتصر عملية إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي في سورية على التأميم والاعتماد المتزايد على التخطيط المركزي فحسب، بل

جرت تحولات هامة في أنماط الإصلاح الزراعي أيضاً. فالسياسات البعثية في هذا الميدان، كغيره من الميادين، عكست الاهتمام بإنشاء الترتيبات المؤسساتية القادرة على التلاؤم مع ممارسات التحويل الشعبوية التي طبعت المشهد السياسي العام بطابعها، كما عبرت عن الإدراك لأهمية القطاع الزراعي في مشروع البعث لبناء تحالف اجتماعي شعبوي والسيطرة عليه.

بعد ١٩٦٣، قطع النشطاء البعثيون شوطاً بعيداً في ربط الإصلاح الزراعي ببناء الدولة. فها هو زكي الأرسوزي، وهو أحد مؤسسي حزب البعث إلى جانب ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار، ينشر مقالة في مجلة «الجندي» الصادرة عن الجيش السوري، دعا فيها إلى شرعنة الإصلاح الزراعي كجزء من التحويل الاجتماعي وبناء الدولة، بدلاً من الأفكار المألوفة عن العدالة الاجتماعية والعقلانية الاقتصادية. كتب الأرسوزي «يعتقد البعض أن السبب في تحديد الملكية الزراعية هو بالأساس اقتصادي» إلا أن «الغاية منه... سياسية». ويرى الأرسوزي أن الغاية من الإصلاح الزراعي هي «الحاجة الملحة إلى تحرير ٧٥٪ من الشعب السوري وإعدادهم ليصبحوا مواطنين مؤهلين للمشاركة في بناء الدولة»، وقد عبر سياسيون رفيعو المستوى عن وجهات نظر مشابهة مثل هلال رسلان، الذي كان لفترة من الزمن محافظ حلب[٧١].

كان الإصلاح الزراعي منذ بداية الخمسينيات مصمماً على زيادة حجم الملكيات الخاصة الموضوعة في أيدي المزارعين الصغار. لكن ما ميَّز الإصلاح الزراعي بعد ١٩٦٣، هو تركيزه المتنامي على التعاونيات الريفية والجمعيات التعاونية الزراعية حديثة النشأة كأطر تنظيمية للإنتاج الزراعي. وفي ظل البعث اتخذ الإصلاح الزراعي

شكلاً جديداً لا يرمي فقط إلى إعادة توزيع الأرض بل أيضاً إلى إعادة هيكلة حقوق الملكية الزراعية ومركزة الإنتاج الزراعي وإدخال الدولة لاعباً أساسياً في الاقتصاد الزراعي. وكان هذا التحوُّل واضحاً من خلال زيادة تخصيص موارد الدولة لهذه الغايات، فضلاً عن الاعتماد المتنامي على الإصلاح الزراعي بوصفه وسيلة لإعادة تنظيم المنتجين الزراعيين[٧٢].

نشأت التعاونيات الزراعية في سورية بداية في الخمسينيات، وتزايد عددها بسرعة خلال فترة الوحدة، لكنها لم تشهد نمواً يذكر خلال فترة الانفصال. أما بعد آذار ١٩٦٣، فقد توسعت التعاونيات بنحو غير مسبوق واستمرت هذه العملية حتى منتصف التسعينيات. مع بداية السبعينيات، زاد عدد التعاونيات في سورية من ٥٠٠ في ١٩٦٣ إلى ١٦٠٠ تعاونية تضم ١٣٤ ألف عضو[٧٣]. بحلول عام ١٩٩٥ كان هناك أكثر من ٥١٠٠ تعاونية تغطي أكثر من ٥,٢ مليون هكتار وتضم ٨٠٠ ألف مزارع منهم (٦٤ ألف) امرأة[٧٤]. وأُلحقت التعاونيات الزراعية بجمعيات فلاحية، وبحلول عام ١٩٧٠ تأسست أكثر من ١٢ ألف جمعية تضم أكثر من مليون عضو. بالإضافة إلى ذلك، أسست أولى المزارع الجماعية على نطاق ضيق في الغوطة خارج دمشق في ١٩٦٥. ومع نهاية السبعينيات غطت أكثر من ٢٥٠ ألف هكتار[٧٥].

الجدول ١٥ ــ عدد التعاونيات المنشأة في سورية حسب المحافظة، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦

المحافظة	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦	
	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو	تعاونية	عضو
دمشق	٤٢	٥٠٠٢	٤٨	٥٧٤٧	٥٤	٥٥٠٥	٤٩	٤٥٦٩	٤٥	٤٥١٩	٥٠	٤٧٥٨	٦٠	٥٦٥٠
حمص	٣٨	٣٤٦٩	٤١	٣٧١٤	٥١	٣٩٦٣	٦٣	٣٨٧٨	٦٥	٤٢٩٢	٨٦	٥٤٠١	١٠٦	٥٥٨٩
حماه	٦٣	٣٨٦٣	٦٤	٣٩٩٩	٧٣	٤٣٣٣	٧٥	٤٤٤٣	٧٦	٤٤٦٧	٨٤	٤٣١٨	٩٧	٥٤٩٢
اللاذقية	٤١	٤٥٤٤	٥٣	٤٩٦٦	٦٥	٦٢٢٢	٧٠	٦٦٣٩	٨١	٧٩٣٩	٨٤	٧٩٤٣	١٢٠	٨١٩١
إدلب	٧٢	٧٢٣٨	٧٩	٧٥٠٠	٨٢	٧٧٣٥	٨٤	٧٤٤٦	٨٥	٧٣٩٣	٩٤	٧٣٧٣	٩٩	١١١٣٦
حلب	٣٥	١١٦٣	٤٨	٢٨٤١	٧١	٤٢٧٥	٧٥	٣٤٨٢	٩٢	٤٨٥٦	١٥٠	٥٤٧٢	٩٨	٣٣٠٢
الرقة	٢	٤٠	٤	٣٥٨	٤	٣٤٣	٤	٣٤٣	٢	٣١٤	٤	٣٦٠	٢٢	٢٠٦٩
الحسكة	٧	٥٦٣	١٥	٩٨٥	١٦	٩٩٤	١٦	٩٩٤	١٧	١٠٤٣	١٨	٧٥٤	٢٠	١٢٥٧
دير الزور	٦	٤٧١	٢٠	١٨٣٩	٢٠	١٧٧٣	١٦	١٧٥٣	١٦	١٧٥٧	٢٨	١٩١٣	٢٩	١٣٢٢
السويداء	٢٠	٢٤٥٨	٢٢	٢٥٦٨	٢٣	٢٧٧١	٢٤	٢٤٣٤	٢٣	٢٤٣١	٢٣	٢٦٣١	٢٣	٢٤١٩
درعا	٦	٢٠٦	٩	٣٠٧	١٧	٥٦٨	١٧	٥٦٨	١٧	٥٧٠	٤	١٤٣	٦	٢٠٦
القنيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	٩	٤٦٠	١٢	٥٦٣	٣٢	١٠٧١
مجموع	٣٣٢	٢٩٠١٧	٤٠٣	٣٤٨٢٤	٤٧٦	٣٨٤٨٢	٤٩٣	٣٦٥٤٩	٥٢٨	٤٠٠٤١	٦٣٧	٤١٦٢٩	٧١٢	٤٧٧٠٤

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية (دمشق: المطبعة الحكومية، ١٩٦٠ ــ١٩٦٨).

ملاحظة: تم الجمع بين البيانات عن التعاونيات من كل من وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الزراعة.

كان أساس هذه التغييرات سلسلة من القوانين والحوافز الحكومية الداعمة لإعادة هيكلة الإنتاج الزراعي، ومن ضمنها الشرط الوارد في قانون الإصلاح الزراعي في تموز ١٩٦٣ الذي يقضي بأن يكون المزارعون الذين يحصلون على أراضٍ مصادرة أعضاء في الجمعيات التعاونية. وفي عام ١٩٦٦ تزايدت التسهيلات المالية الممنوحة للتعاونيات عندما أعيد تنظيم المصرف الزراعي كمصرف للتعاونيات الزراعية. وفي أواخر ١٩٦٧ صدر مرسوم يقضي بإنشاء الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الزراعية من أجل مركزة إدارة هذا القطاع، الاقتصاد الريفي، ذي الأهمية المتنامية. بالإضافة إلى ذلك، عملت التعاونيات التي كانت تقدم خدمات محدودة نوعاً ما للأعضاء على توسيع دورها تدريجياً لتصبح الهيكل الأساسي لتدخل الدولة، الذي كان يراوح بين المشاركة في دورات تدريبية على إدارة المحاصيل إلى تقديم القروض والحصول على المعدات(٧٦).

وكما يتبين من هذا العرض الموجز، فقد بات القطاع الزراعي السوري خلال الستينيات أسير شبكة من الترتيبات المؤسساتية التي لم تكن موجهة فقط نحو الإنتاج، وإنما كانت ترمي بوضوح إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الفلاحين والدولة. وبالرغم من أن الغالبية العظمى من الأراضي ظلت ملكياتٍ خاصةً، فإن تأميم وظائف التسويق والإمداد والتوزيع والقروض وتصنيع المحاصيل ووظائف غيرها يقوم عليها الاقتصاد الزراعي كان يعني أن نتائج عملية إعادة الهيكلة قد قطعت أشواطاً بعيدة في الاقتصاد الزراعي. إضافة إلى ذلك فقد ركز البعث على عملية إعادة تنظيم المنتجين الزراعيين كجزء من استراتيجية أوسع بكثير لإعادة تشكيل المجتمع السوري وفق النهج الشعبوي، وهذا ما سأتناوله في الفقرة التالية.

المؤسسات الشعبية وإعادة تنظيم المجتمع السوري

إلى جانب جهوده في إعادة بناء الدولة والاقتصاد، باشر حزب البعث مدفوعاً بالطموح نفسه لإعادة تنظيم المجتمع السوري. فخلال السنة الأولى بعد انقلاب ٨ آذار بدأ القادة البعثيون بإعادة تشكيل هيكليات تمثيل المصالح بغية خلق الأطر المؤسساتية الضرورية لتعبئة تحالف شعبوي سياسي وإتاحة المجال لأشكال أشد من التدخل والسيطرة التي كانت أساسية لترسيخ نظام الحكم التسلطي الشعبوي. وخلال السنوات اللاحقة، وتحديداً في الفترة ما بعد انقلاب شباط ١٩٦٦، سيقيم البعثيون جملةً من المنظمات والجمعيات التمثيلية التي تسيطر عليها الدولة، ولم تقتصر فقط على الاتحادات المهنية القائمة، بل ضمت المجموعات الشبابية ونقابات العمال وعدداً كبيراً من «المنظمات الشعبية» المتشكلة حديثاً وهيكليات سياسية: كالمجلس الوطني وميليشيات شبه عسكرية: كالحرس الوطني والميليشيات العمالية. وفي هذا الميدان، كما في غيره، كان لدى النخب البعثية مجموعة كبيرة من السوابق القانونية، والممارسات الراسخة والخبرة السابقة التي يمكن الاستفادة منها. فقد عوَّلت هذه النخب بشدة على التقنيات النقابوية البالية في الإدارة الاجتماعية المصوغة بنفس المزيج من الخطابات الشعبوية واللينينية المستخدمة لتبرير سياساتها عموماً.

كان العمال والفلاحون الأهداف الأولى لعملية إعادة الهيكلة البعثية، لكونهما «الدعامتين» الأساسيتين في المجتمع الاشتراكي الجديد (إلى جانب الطلاب والمثقفين والجيش الذين يمثلون ثلاثة «دعامات» إضافية). واعتبرت هاتان الشريحتان عنصرين حاسمين

في تحالف البعث الشعبوي، لكن مع ذلك كان ينظر إليهما، لأسباب مختلفة، على أنهما مصادر للتأييد غير مؤكدة. يذكر أن نقابات العمال قد خضعت لعملية إعادة تنظيم شاملة بنتيجة قانون العمل لعام ١٩٥٩، وفقدت بعضاً من استقلالها بفعل قانون صدر في فترة الانفصال وتم تطهيرها عملياً من العناصر الشيوعية. كان الدافع الأولي للنظام هو رؤية العمال كحلفاء طبيعيين، وتعزيز استقلالية النقابات، ومنح العمل دوراً هاماً في دعم مشروعه الأكبر في التحويل الاجتماعي. وقد شكلت تنظيمات الوحدة ومنشوراتها بالنسبة إلى الناشطين المناضلين ضمن البعث وسائل مفيدة للضغط على الحزب للانتقال إلى توجهات أكثر راديكالية.

وفي الوقت ذاته كان ينظر إلى النقابات بعين الشك سياسياً، كاحتمال على الأقل. فقد بقيت النقابات مراكز تأييد قوية للمعارضة الناصرية والحزب الشيوعي بدرجة أقل. وأثبتت النقابات أنها قادرة على تقديم المطالب المنظمة إلى الحكومة وإثارة المشاكل أمام سيادة سيطرة النفوذ البعثي. لذلك كان الشاغل الرئيسي، الذي طبع السياسات البعثية تجاه العمال، هو كيفية تحويل قوة سياسية شديدة التعبئة إلى وسيلة طيعة في يد النظام، مع ضمان احتفاظ الحكومة بقدرتها على إبقاء النقابات تحت سيطرتها. وبعد فترة أولى من التصالح، بدا خلالها أن الغلبة ترجح لصالح البعث في علاقاته مع العمال، انصب التركيز بحزم في الاتجاه الآخر، وجعل العمال مصدراً غير فاعل ومفكك سياسياً، لكنه مستقر في تأييد النظام.

ومن جهة أخرى، اعتبر الفلاحون أيضاً حلفاء ضروريين فعلاً للنظام بصورة منطقية، وذلك بالنظر إلى الأصول الريفية للجيل

الناشئ من النخب البعثية. إلا أن غالبية الفلاحين بقوا غير فاعلين سياسياً، بينما تجاوب آخرون مع النقد الإسلامي ـ الطائفي للبعث، وكان المستفيدون من الإصلاح الزراعي في ظل الوحدة أميل إلى مساندة المعارضة الناصرية. إضافة إلى ذلك، كبَّد انشقاقُ الحزب الاشتراكي العربي بزعامة أكرم الحوراني البعثَ خسارة أهم مناصريه السياسيين، الزعيم الذي لعب دوراً حاسماً في مد التأييد الشعبي للبعث إلى أوساط فقراء الريف. وعلى خلاف العمال، كانت مشكلة البعث مع الفلاحين تتمحور حول استراتيجيات نقل الولاء السياسي للفلاحين إلى الحزب، ورفع مستويات تعبئتهم السياسية، وإدارة عملية إدخالهم إلى الميدان السياسي بصورة متأنية.

السيطرة على العمال

بدأت محاولة البعث لخطب ود الحركة العمالية في سورية فعلياً في نهاية ١٩٦٣، عندما عمم مجلس قيادة الثورة المسودات التمهيدية لقانون يرمي إلى استعادة حقوق العمال التي خسروها خلال فترة الانفصال. واعتُبر القانون، الذي صدر في شباط ١٩٦٤، على نطاق واسع توسيعاً لسلطة نقابات العمال وسيادتها، فقد أعاد مبدأ القيادة عبر الانتخابات وليس التعيين وطالب بإجراء انتخابات جديدة خلال ستة أشهر، وأمَّن للنقابات بعض الحماية من بعض أشكال تدخل الدولة[٧٧]. وكما حدث في الماضي، كان ثمن هذه المكاسب استمرار القيود على النقابات التي وضعت قبل عشرين سنة تقريباً في قانون العمل الموحد لعام ١٩٤٦. وقد أظهر البعث استعداداً لا يقل عن سابقيه لاستخدام سلطته لإسكات الانتقادات العمالية. خلال انتفاضة ربيع ١٩٦٤، مثلاً، أدى إضراب تحذيري لنقابة المعلمين السوريين، التي تضم عشرين ألف عضو، إلى طرد

المجالس التنفيذية للنقابة وتعيين مجالس مؤقتة مكونة من موالين للحزب[٧٨]. وفي أواخر آب ١٩٦٤، مددت فترة الستة أشهر السابقة للانتخابات ستة أشهر أخرى، تمكن من خلالها البعث من وضع الاتحاد العام لنقابات العمال تحت سيطرته المطلقة[٧٩]. خلال هذه الفترة تم تعيين مجلس جديد مؤلف بمعظمه من أعضاء ليس لهم خبرة سابقة في الحركة العمالية، كما بدأ النظام بعملية إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي بداية تشرين الأول ١٩٦٤ عَين أمين الحافظ (رئيس الوزراء آنذاك) زعيماً عمالياً متمرساً، علي طالجبيني، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل[٨٠]. في كانون الثاني ١٩٦٥، ومع بداية إطلاق الحكومة إجراءاتها التأميمية الشاملة، أشرف طالجبيني على عملية تطهير واسعة طاولت كبار موظفيه مما أدى إلى تسريح ونقل نحو ٩٠ موظفاً من الوزارة. «هذه التغييرات» كما ذكر أحد المراقبين «تتناسب مع الأسلوب الذي اتبعوه لتعزيز هيمنة الوزارة وموظفيها، وبالتالي حزب البعث، على الشعب الذين يأملون في تنظيمه. إن الحماسة لأهداف اشتراكية البعث وبرامجه كانت على ما يبدو أهم من الكفاءة المهنية في توزيع الموظفين على المناصب الرسمية»[٨١].

بدأ طالجبيني بعد تعيينه مباشرة بسلسلة من الخطابات المشهورة، وزيارات المعامل، ونشاطات أخرى لصالح المرشحين البعثيين في الانتخابات اللاحقة. ولكن محاولاته كانت بلا جدوى، فقد هُزم المرشحون البعثيون هزيمة منكرة في الجولة الانتخابية الأولى. وفي ١١ شباط ١٩٦٥ جرت انتخابات لعضوية نقابة الغزل والنسيج في دمشق، التي كانت تضم ١٢ ألف عضو و٩ آلاف ناخب يحق له التصويت. وكانت نقابة دمشق هي الأكبر والأقوى بين النقابات الأخرى المنتشرة في عموم البلاد، والتي تضم نحو ٨٠

ألف عامل صناعي. بأغلبية أربعة إلى واحد (سبعة آلاف إلى ألف وثمانمائة)، صوّت الناخبون لقائمة المرشحين المؤيدين للناصرية والمعارِضة للحكومة، فألحقوا بذلك الهزيمة بالمرشحين الذين انتقتهم الوزارة[٨٢].

قدَّم المرشحون المهزومون اعتراضاً للحكومة بغية إلغاء نتائج الانتخابات، لكن طالجبيني والحافظ رفضا. وبدلاً من إبطال هذا التعبير القوي عن سخط العمال، حوَّل طالجبيني إستراتيجيته بسرعة واعتمد إجراءات أكثر قسوة لضمان أن تكون نتائج الانتخابات في مناطق أخرى من البلاد في صالح النظام. ففي حلب واللاذقية وغيرهما من المدن، هُزم المرشحون الناصريون بشكل متلاحق عبر مزيج من ترهيب الشرطة والاحتيال، ونتج من ذلك فوز ساحق للمرشحين البعثيين في انتخابات المجالس المحلية لنقابات العمال الحكوميين وعمال المرافئ (ذوي الميول الناصرية في اللاذقية) وموظفي البنوك والعاملين في شركة التبغ الاحتكارية وعمال الكهرباء وغيرهم.

وبالتعديل الذي أُجري على تدابير اختيار مسؤولي النقابات الذي سبق انتخابات شباط، تم تعزيز السيطرة على قيادة النقابات في المستويين المحلي والوطني، حيث غيرت الحكومة في أواخر كانون الثاني بعض الشروط من مثل أن المسؤولين يجب أن يكونوا فقط «ممثلين» عن النقابات المحلية بدل أن يكونوا منتخبين، مما فتح الباب أمام إمكانية تعيين مسؤولي النقابات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وباستخدامها لكافة صلاحياتها مع انتهاء الانتخابات المحلية، أعلنت الوزارة تشكيل لجنة تنفيذية جديدة للاتحاد العام لنقابات العمال وعينت خالد الجندي، وهو بعثي متطرف ومرتبط

بالجناح المناضل للحزب، رئيساً مؤقتاً لها، وتم تثبيته في منصبه بأغلبية بسيطة في انتخابات نيسان.

اكتملت عملياً من خلال هذه الإجراءات عملية احتواء الحركة العمالية في نظام حكم البعث والسيطرة بما هي عنصر خاضع ومطواع في التحالف الحاكم. وخلال السنة التالية عمل الجندي على توسيع دور الاتحاد العام لنقابات العمال ليطاول مجالات مثل تثقيف العمال وتدريبهم ومعالجة مظالمهم، وتشكيل مصدر ضغط ضمن حكومة الحافظ ـ البيطار على نحو خاص من أجل تعميق راديكالية السياسة الاجتماعية للنظام. لكن ذلك لا يعني القول إن الحركة النقابية قد حُيدت تحييداً تاماً، فمع نهاية ١٩٦٥ نجحت نقابات عمال البنوك في انتزاع تنازلات مالية من الحكومة بعد قيامها بإضراب، وسوف تندلع اضطرابات عمالية بين وقت وآخر، وتظهر الصراعات داخل الحزب في ميدان العلاقة بين الحكومة والنقابات أو بين النقابات المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال، لتفضي في النهاية إلى إقالة طالجبيني من منصبه بعد انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ وتجريد الجندي من منصبه بعد سنة من ذلك.

لكن ابتداءً من ربيع ١٩٦٥ عموماً أصبح اندفاع جهود الحكومة نحو الحركة العمالية منشغلاً بالإجراءات الرامية إلى تعميق أدوار هذه الحركة وتعزيزها بوصفها وسيلة لسيطرة الحكومة على العمال، ومنبراً مركزياً لإدارة مشاركة العمال في الاقتصاد، وآليةً للضغط السياسي، وحتى للعنف المنظم، يمكن النظام استخدامها ضد خصومه. وبإحكام النظام قبضته على الحركة العمالية، بدأ تدريجياً بإعادة الامتيازات الانتخابية للعمال في الحركة العمالية، وتشكّل مكتب العمال التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهدف

«ترشيد» العلاقات الإدارية بين مختلف مستويات التنظيم وبين الاتحاد العام لنقابات العمال والحكومة، وشرعنة دور النقابات رسمياً في التثقيف السياسي من خلال إنشاء شبكة من المعاهد العمالية على مستوى القطر في عام ١٩٦٨[٨٣]. ومنذ تأسيس المجلس الوطني الثوري عام ١٩٦٥ أصبح تمثيل العمال مكفولاً ضمن المؤسسات السياسية الوطنية، ومع إصدار قانون الإدارة المحلية في حزيران ١٩٧١، وهو مشروع قانون وضِعت مسودته في عام ١٩٦٧ ونوقش باستفاضة في السنة التالية، بات العمال من بين الفئات الشعبية التي اشترِط تمثيلها بنسبة ٦٠٪ على الأقل في المجالس الشعبية، على المستوى المحلي، إلى جانب الحرفيين وصغار الكسبة والفلاحين.

دمج الفلاحين

سارت عملية دمج الفلاحين في نظام الحكم البعثي على النهج نفسه المتَّبع مع العمال، ولكن مع بعض الاختلافات الهامة. فقد كان للعمال تاريخ أعرق في التنظيم والتعبئة السياسية قبل انقلاب ٨ آذار، وكانوا خاضعين لعدد كبير من البنى المؤسساتية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن المجتمع الريفي لم يكن خلواً من المؤسسات، كان أقل انخراطاً بكثير من العمال في الميدان السياسي. هذه الظروف تركت للبعث مهمة ذات ثلاثة أبعاد: إنشاء مؤسسات جديدة يمكن التعويل عليها سياسياً لتعبئة الفلاحين وإدارتهم على المستوى الوطني، ومركزة المؤسسات القائمة على المستوى المحلي لإخضاعها بقوة لهيمنة النظام، وتحييد أو إنهاء المؤسسات التي يتصور البعث أنها معادية لمشروعه في إعادة هيكلة المجتمع. كانت هذه المهام معقدة بسبب

قلة تأييد البعث نسبياً في أوساط الفلاحين عموماً، وهو وضع تفاقم بحدة بعد انسحاب أكرم الحوراني من الحزب.

كانت استراتيجية الحكومة تتمثل في إنشاء تنظيم فلاحي على المستوى الوطني على غرار تنظيم العمال، فأسست الاتحاد العام للفلاحين في كانون الأول ١٩٦٤. وتشكل هذا الاتحاد على شاكلة المنوال الهرمي التراتبي للاتحاد العام لنقابات العمال، وتحكمه إجراءات مشابهة، وأصبح نظيراً للاتحاد العام لنقابات العمال بوصفه مظلة تنضوي تحتها الجمعيات التابعة له على مستوى القرى والمناطق[٨٤]. بعد فترة طويلة من «العمل التحضيري»، وهي الفترة التي اقتضتها عملية تطهير المسؤولين الفلاحيون غير الموثوقين في عموم البلاد، واستبدالهم بآخرين موالين للبعث، عُقد المؤتمر الوطني الأول للاتحاد العام للفلاحين في دمشق أواخر أيلول ١٩٦٥. واستناداً إلى رابنوفيتش، الذي يستشهد بمذكرات تنظيمية داخلية، فإن حضور النخب الريفية لفترة ما قبل الإصلاح ضمن الجمعيات الفلاحية المحلية خلال فترة التحضير للمؤتمر أجبر البعث على «ترك مظهر خارجي من السيطرة الفلاحية على الاتحاد» وضمان أن يعيِّن مؤيدو الحزب قياديين مؤقتين لمجالس الاتحاد العام للفلاحين المحلية والوطنية[٨٥]. لكن أثناء التخطيط للمؤتمر الوطني الثاني، كانت قد ترسخت هيمنة كافية للسماح بانتخاب قيادة الاتحاد على هذه المستويات من التنظيم. وجرت الانتخابات في نيسان وعُقد المؤتمر الثاني للاتحاد في أواخر تموز.

وعندما توطدت أركان الاتحاد، تم توسيع دوره، وخضع لعملية إعادة تنظيم إدارية مشابهة لتلك التي جرت في الاتحاد العام لنقابات العمال، دون أن يضطلع بوظائف التثقيف السياسي على

غرار ما فعله نظيره حيال العمال. ومع نهاية هذا العقد، كان الاتحاد العام للفلاحين يضم نحو ١٦٥٠ جمعية فلاحية على مستوى القرى، ويبلغ عدد أعضائها نحو ١٢ ألف عضو، و٥٢ جمعية فلاحية على مستوى المناطق، وفروعاً اتحادية محلية في المحافظات الثلاث عشرة الموجودة في البلاد. وبالرغم من أن عدد الأعضاء يعكس نمواً لافتاً ضمن فترة خمس سنوات، إلا أنه ظل يمثل أقلية في قوة العمل الزراعية. ومع ذلك، فقد كانت تصريحات النظام في مؤتمر ١٩٧٠ للاتحاد العام للفلاحين تشدد على رضاها عن نجاح اتحاد الفلاحين في ربط النظام بسكان الريف، وعن دوره بما هو لإيصال سياسات الحكومة إلى المستويات الدنيا(٨٦).

كان العمال والفلاحون الفئات الاجتماعية الوحيدة تقريباً التي خضعت لعمليات التنظيم المذكورة هنا. فقد أقام البعث أشكالاً متشابهة من الهياكل الهرمية «للمرتكزات [الأخرى] للمجتمع الاشتراكي»، كالنساء والحرفيين وصغار الكسبة و«شبيبة الثورة» (شبيبة البعث) والطلاب، على الرغم من أن نظام ما بعد شباط ١٩٦٦ لاقى صعوبة أكبر في ترسيخ قبضته على شؤون الطلاب مما لاقاه في الميادين الأخرى. كما خضعت الاتحادات المهنية الممثلة للصحافيين والمحامين والمهندسين والأطباء ورجال الأعمال وغيرهم لمستويات متنامية من تدخل الحكومة وهيمنتها بالرغم من محافظتها على درجة من الاستقلالية أكبر مما للاتحادات الوطنية، وقامت بين وقت وآخر باحتجاجات ضيقة النطاق ضد النظام.

لكن الأكثر إثارة للدهشة هو التأثير الجماعي للتغييرات التي قام بها البعث على تنظيم المجتمع السوري والعلاقات بين الأفراد

والدولة. فخلال فترة قصيرة نسبياً، وبالاعتماد المكثف على مخزونه من الممارسات والصيغ المؤسساتية الموروثة عن الأنظمة السابقة، غيَّر حزب البعث المشهد التنظيمي في المجتمع السوري تغييراً جذرياً. إذ استطاع بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠ تأسيس وترسيخ مجموعة كبيرة من الأطر المؤسساتية لدمج المواطن والنظام، فقام بنسج مجموعة من الشبكات التنظيمية الخاضعة للسيطرة رسمياً في نظام حكم تسلطي شعبوي جامع لكل هذه التنظيمات.

التسلطية الناجحة

ليس بوسعنا طبعاً أن نعزو الدرجة العالية من الكفاءة المؤسساتية بصورة حتمية إلى عملية التعزيز التي قام بها النظام، فقد نبَّه ميغدال بشدة من مغبة الخلط بين وجود بنى الدولة الواسعة وبين الدرجة العالية من قدرات الدولة[٨٧]. كانت المؤسسات البعثية تعاني بلا شك من الكثير من العيوب المشتركة مع الدول المحيطية متأخرة النمو، المتحررة من الاستعمار، حتى وإن كان دورُها ترسيخَ حكم البعث، فيمكن القول إنها كانت فعالة حقيقةً. إن هذه التحذيرات ليست نافلة، ولكن ينبغي وضعها ضمن سياق ما أنجزه البعث خلال السنوات الست الأولى من حكمه. فمنذ بداياته الأولى كمجموعة «صغيرة، سرية ذات عقلية «تآمرية» من صانعي الانقلابات، وبالرغم من سنوات حكمه الأولى شديدة التقلب والحافلة بالصراعات، إلا أن قيادة البعث نجحت في تحقيق التحويل الأكثر حسماً في السياسة والمجتمع والاقتصاد السوري في القرن العشرين[٨٨].

وبعد هزيمة سورية في حرب حزيران ١٩٦٧ باتت النخبة البعثية

بشكل متزايد أسيرة صراع على السلطة، ووضع التيار العسكري، الذي يتزعمه اللواء حافظ الأسد في مواجهة التيار المدني الحاكم بزعامة صلاح جديد. وكانت المسألة الرئيسية التي زرعت الشقاق بين هذين التيارين تتعلق بما إذا كانت الهزيمة تلفِت إلى ضرورة تسريع عملية التحويل الاشتراكي وتعميقها، وهو ما كان يراه صلاح جديد ومؤيدوه، أم إلى تخفيف وتيرة التغيير الاجتماعي والانتقال بسورية باتجاه الدولة الأمنية الوطنية القادرة على حمل عبء المواجهة مع إسرائيل، وهي وجهة نظر حافظ أسد ورفاقه المنشقين. كما نعلم، ثبت أن هذا آخر شقاق كبير في صفوف البعث حتى وقتنا الحاضر. فقد ضمن الاستيلاء التدريجي للأسد على السلطة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ هيمنة منظور الأمن القومي، كما أن صعوده أبطأ من سرعة التغيير الاجتماعي. وقد نُقلت المهمة المركزية للدولة من المضي في التحويل الاجتماعي إلى توسيع تحالفه الحاكم وتعميقه، كما أنه دشن أطول فترة من الاستقرار في الحكم عرفته البلاد منذ الاستقلال.

إن نظام الحكم الذي استولى عليه الأسد في تشرين الثاني ١٩٧٠ كان يعكس بجلاء التحوُّلات الدراماتيكية التي شهدتها البلاد منذ آذار ١٩٦٣. فقد بات الأسد مسؤولاً عن نظام يمتلك أدوات قمعية قوية واسعة الانتشار، واقتصاد سياسي تمَّت إعادة تنظيمه بصورة شاملة وفقاً للنهج الشعبوي وأجهزة دولةٍ خضعت لعملية إعادة هيكلة، فيما يخضع المجتمع لمستويات متنامية من الإدارة والتدخل والهيمنة. وخلال فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز ٧ سنوات، تغير توزيع النفوذ الاجتماعي في البلد، فدفعت فئات اجتماعية، كانت قد سيطرت على البلاد في معظم تاريخها المعاصر، إلى الهامش، ورفعت فئات اجتماعية أخرى، عاشت لفترة طويلة على

هامش الحياة السياسية والاقتصادية، إلى مركز السلطة. وكان من شأن هذه التغيرات الثورية أن عززت الطابع الشعبوي للدولة السورية، وغيرت بنحو حاسم مسارها التطوري بطرق لا تزال تؤثر على كيفية تعامل قادتها مع قضايا معاصرة مثل التحرير الاقتصادي، والإصلاح السياسي، والتنمية الاقتصادية.

وكنتُ قد بيَّنت أن هذه التحوُّلات مثّلت أساس الخبرة في صياغة السياسات السورية خلال فترة الستينيات، وأسهمت في القراءة التجديدية العميقة لآليات بناء الدولة التسلطية، في سورية خصوصاً والعالم عموماً. ومن خلال صرف الانتباه عن الصراعات السياسية بين النخب التي سيطرت على الأدبيات الثانوية، وتوجيهه إلى العمليات العميقة للتحويل المؤسساتي والاجتماعي، تركز هذه الرؤية على العوامل المؤسساتية والاقتصادية التي مكّنت البعث من التغلب على المعضلات التي أعاقت تعزيز نظام الحكم التسلطي الشعبوي. وتشدد أيضاً على غائية النخب السياسية البعثية، وتبرز العوامل البنيوية والاستراتيجية التي شكلت السياسات البعثية، كما تركز على أهمية الموارد المؤسساتية المتوفرة للبعث في تنفيذ خططه، في سياق يقدم أدلة جليَّة حول بناء الدولة وفق تصميم مدروس وليس اعتباطاً.

وتحدد هذه الرؤية أيضاً الظروف التي أمكن من خلالها ترسيخ نظام حكم شعبوي تسلطي وكذلك دينامية التغيير الاجتماعي التي جرت عبرها هذه الصيرورة. كما أن ضعف اندماج سورية في الشبكات الرأسمالية العالمية قلَّل من العوائق التي تفرضها هذه الروابط على عملية إعادة الهيكلة الشعبوية لأي اقتصاد سياسي. كذلك خفت حدة الضغوط من أجل التحوُّل إلى استراتيجية

شمولية أكثر تكيفية في بناء الدولة بفعل المقتضيات الاقتصادية والسياسية التي يفرضها بناء نظام حكم شعبوي. وساعدت الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد الوطنية بما يدعم مشروع البعث في التحوُّل الاجتماعي في تنظيم عمليات الشد والجذب بين البعث والرأسماليين المحليين في صراع محصلته العامة صفر. إن أهمية تعبئة الفئات الاجتماعية الرئيسية كالعمال والفلاحين، والسيطرة عليها، دفعت البعث إلى انتهاج أسلوب نقابوي قمعي في الاحتواء السياسي. في هذا السياق، شكلت الذخيرة المتطورة من الممارسات النقابوية التسلطية، والمعايير الشعبوية ومؤسسات الدولة التي ورثها البعث، مورداً جاهزاً مهدت له الطريق لإعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة السورية. إن التجارب السابقة في التسلطية الشعبوية أثناء الوحدة مع مصر حطمت الترتيبات الاقتصادية والسياسية لفترة ما بعد الاستقلال، وكانت الوحدة نموذجاً متاحاً للبعث من أجل بناء نظام تسلطي شعبوي كان متوافقاً إلى حد كبير مع متطلباته الإستراتيجية ومنظوره السياسي.

استفاد البعث بالتالي، عند تسلمه السلطة عام ١٩٦٣، من مناخ اقتصادي ومؤسساتي كان ملائماً بصورة استثنائية لتعزيز نظام حكم تسلطي شعبوي إلى حد بعيد. إلا أن الشروط الابتدائية وحدها لا تقرر النتائج، إذ إن كيفية استغلال البعث لهذه الشروط تعدّ عملاً حاسماً أيضاً في تفسير نجاحه. وما يعزز هذه الرؤية في هذا الصدد هو قدرة قيادة الحزب على وضع الخطوط العامة لاستراتيجيتها في الحكم خلال فترة وجيزة جداً من استيلائها على السلطة، ومن ثم قدرتها على دفع هذه الاستراتيجية نحو التحقيق بالرغم من الانقسامات الداخلية العميقة التي أصابت الحزب بالشلل أحياناً. وما من شك في أن المناحرات السياسية وسياسة

القوة التي هيمنت على الرؤيات التقليدية لهذه الفترة كانت عوامل مهمة في دينامية الحكم البعثي. لكنني بيَّنت من قبل أننا كي نستوضح الديناميات العامة لبناء الدولة البعثية، ينبغي لنا أن ننظر من زاوية أخرى إلى العمليات الواسعة للتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثه البعث، وإلى الشروط التي جعلت من هذا التحوُّل أمراً ممكناً.

من خلال طرح هذه الأفكار عن التجربة السورية، أقدِّم أيضاً وجهة نظر عامة، لكنها غير ملحوظة غالباً، مفادها أن أمام النخب التسلطية الشعبوية مسارات متعددة مفتوحة. فالعقبات التي عُدّت كأداء أمام ترسيخ نظام حكم تسلطي شعبوي يمكن في الحقيقة تجاوزها. كما أن المعضلات التي تعترض مسيرة تعزيز الحكم التسلطي الشعبوي لا تصمد دائماً أمام محاولات السياسيين الذين يعملون من أجل تأمين سلطتهم وترسيخ دعائم نظام حكم مديد. هذا الاستنتاج لا يلغي الإيضاحات المقدَّمة عن سبب فشل التسلطية الشعبوية في توطيد نفسها في بعض الحالات الخاصة، لكنه يدحض الرأي القائل أن مسارَ التوطيد محكوم بالفشل حتماً ودون استثناءات. فقد أثبتت لنا تجربة سورية أن هذه الفكرة خاطئة شئنا ذلك أو أبينا.

الهوامش

(١) للاطلاع على تحليل تاريخي مفصَّل لفترة انقلاب ٨ آذار، انظر: دونالد بيتز، «صراع المبادئ والسياسة: تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة في سورية، ٨ آذار ١٩٦٣ ـ ٢٣ شباط ١٩٦٦، «رسالة دكتوراه»، جامعة دنفر، ١٩٧٣.

(٢) ميشيل سورات (الدولة والفلاحون في سورية) في: **الدولة الهمجية** (باريس: سيول، ١٩٨٩)، ص٢٧٥.

(٣) جون ووتربيري، **مصر عبد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسي للنظامين** (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٨٣) ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) لم تختفِ الآراء المعارضة لهذه الرؤية نهائياً، ولكنها دفعت إلى السرية والتخفي، وظهرت أوضح ما يكون في العصيان المسلَّح للإسلاميين خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢. وقد ظهر تحدٍّ مختلف وربما أقوى مع الحركة الجديدة للإصلاح الاقتصادي، وذلك مع تنامي الضغوط الدولية القوية من أجل الإصلاح السياسي.

(٥) كمثال عن وجهة النظر هذه، انظر: فريد لاوسون، «السياسة الطبقية وسلطة الدولة في سورية»، في **السلطة والاستقرار في الشرق الأوسط**، إعداد بيرك بيربرغلو (لندن: زد، ١٩٨٩)، ص ١٥ ـ ٣٠، وكاستثناء لهذا الميل العام ريموند، أهانيبول، **الفلاحون والبيروقراطيون في سورية البعث: الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية** (بولدر، كولو: ويستافيو، ١٩٨٩)، **السلطة التسلطية وتكوين الدولة في سورية البعث** (بولدر، كولو: ويستافيو، ١٩٩٠). يربط بين ديناميكيات تكوين الدولة في الستينات وعملية توحيد حزب البعث، وخلص إلى أن الحزب لم يتمكن من «تحويل مخططه إلى حقيقة» لأنه كان ممزقاً بالعمق (السلطة التسلطية، ص٢٧). وأنا أرى أن تكوين الدولة وتوحيد الحزب لم يكونا بالضرورة مترابطين، وأن مخطط الحزب قد اتجه نحو التنفيذ في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٦ بصورة أكبر بكثير مما أقر به هينبوخ.

(٦) إيتامار رابينوفيتش، **سورية تحت حكم البعث ١٩٦٣ ـ ٦٦: التعايش**

بين الحزب والجيش (القدس: مطبوعات جامعة إسرائيل، ١٩٧٢)، ص٢١٣.

(٧) مالك مفتي: **ابتكارات السيادة: العروبة والنظام السياسي في سورية والعراق** (إثياكا: مطبوعات جامعة كورنيل، ١٩٦٩)، ص١٨٩.

(٨) انظر مالكولم هـ. كير، «إيضاحات حول خلفية الفكر الاشتراكي العربي»، **التاريخ المعاصر** ٣ (تموز ١٩٦٨)، ص: ١٤٥ ـ١٥٨.

(٩) «بيان البيطار الوزاري في ٢٠ أيار» دمشق إلى وزير الخارجية، ٢٤ أيار، ١٩٦٣، رقم. A350, RG ١٥٩ ٤٠٥٥. الأرشيف الوطني [ومن الآن فصاعداً سيدعي NA].

(١٠) «جهود البعث للتخلص من مراتب موظفي الحكومة» دمشق إلى وزير الخارجية، حزيران، ١٩٦٣، A ـ ٣٦٦، NA, RG ٤٠٥٥/٥٩.

(١١) «القاسم المشترك بين المسؤولين المجرّدين من مناصبهم»، استناداً إلى أحد تقارير السفارة الأميركية، «هو أنهم مدراء فنيون متمرسون ليس لهم سجل سابق في النشاط السياسي المستقل عن مناصبهم الدائمة، وكان المسؤولون المُقالون قد وضعوا أنفسهم تحت تصرف أي نظام في الماضي بغض النظر عن اتجاهه السياسي، بينما أراد البعث أن يملأ المناصب الهامة في البيروقراطية بأناس متعاطفين مع آرائه على الأقل» («الطرد من الوظائف العامة السورية»، دمشق إلى وزير الخارجية، ٢٠ حزيران، ١٩٦٣، رقم ٣٩٧ ـ A، ٤٠٥٥/ ٥٩ NA,RG.

(١٢) كما ذكر تقرير السفارة الأميركية لخريف ١٩٦٣: «إن البعث الذي يأخذ مبادئه الثورية على مجمل الجد، يواجه مشاكل جمة في معالجة التنمية الاقتصادية في سورية. والمشكلة الرئيسية هي المقاومة التي تلقاها من جهاز الموظفين المدنيين الضخم الذين نظروا بعين الشك والرفض إلى ما كانوا يرونه الرؤية العقائدية ونزعة هيمنة الدولة لدى الحزب». (دمشق إلى وزير الخارجية، ١٨ أيلول، ١٩٦٣، رقم ٩٣ ـA، ٢٦٨٥/ ٥٩ NA,RG.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) موثق في بتيز، «صراع المبادئ والسياسة»، ص ١٧١.

(١٥) «وجهات نظر البعث وأهدافه فيما يتعلق بالوظائف العامة»، دمشق إلى

وزير الخارجية، ١١ تشرين الثاني، ١٩٦٣، رقم ١٥٢ A، ٤٠٥٥/ NA,RG ٥٩.

(١٦) انظر ت. ي. برومللي إلى المكتب الخارجي، ١ تشرين الأول، ١٩٦٣، PRO,FO /١٧٠٦٠٠ ٣٧١.

(١٧) انظر: د. أ. روبرتز إلى وزارة الخارجية، ١٥ حزيران، ١٩١٣، PRO,FO٣٧١ /١٧٠٥٩٩.

(١٨) دمشق إلى وزير الخارجية، ٣٠ كانون الثاني، ١٩٦٣، رقم ٢٦٨٦، NA,RG ٥٩ /٥٠٣.

(١٩) حلب إلى وزارة الخارجية، ٤ حزيران، ١٩٦٥، رقم ٥٩٨ ـ A، NA,RG ٥٩ /٢٦٨٤.

(٢٠) «تطهير القضاة السوريين المحافظين»، دمشق إلى وزارة الخارجية، ٤ حزيران، ١٩٦٤، رقم ٦٠٠ ـA، NA,RG ٥٩/٢٦٨٥.

(٢١) جان دوكري: «القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية» **الشرق الأدنى، دراسات اقتصادية** رقم ٥٩ (كانون الثاني ـ حزيران ١٩٦٩)، صفحة ٣٧ ـ ١٢٥. انظر أيضاً الفصل الثالث، صفحة ٥٧ ـ ٥٨.

(٢٢) من الجدير بالملاحظة أن كافة رجال الأعمال اعتبروا هذه النزاعات الداخلية قليلة الأهمية وأن حزب البعث يسير بخطى حثيثة نحو نظام اقتصادي تدخلي تهيمن عليه الدولة، وعبَّروا مراراً عن شعورهم بأن البيطار، على الرغم من لهجته المعتدلة، ملتزمٌ بالتغيير الاجتماعي في سورية شأنه كشأن سائر البعثيين الذين انتهجوا خطاً أكثر راديكالية.

(٢٣) دمشق إلى وزير الخارجية ٢٢ آذار، ١٩٦٣، رقم ٢٦٨ ـ A، ٤٠٥٤/ NA,RG ٥٩.

(٢٤) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٠ أيار، ١٩٦٣، رقم ٣٣٣ ـ A، ٤٠٥٤/ NA,RG ٥٩.

(٢٥) ج س، م ماسون إلى وزارة الخارجية، ١٩ آذار ١٩٦٣، ١٧٠٦١٣/ PRO,FO٣٧١.

(٢٦) ت. ي برومللي إلى وزارة الخارجية، ٢٣ نيسان، ١٩٦٣ ١٧٠٦١٣/

.PRO,FO٣٧١

(٢٧) كان قلق رجال الأعمال في البداية نابعاً من الدور الذي قد يلعبه الناصريون في الحكومة الجديدة أكثر من حزب البعث، والذي عُدّ للوهلة الأولى رصيداً مفيداً للناصريين والشيوعيين السوريين. إضافة إلى ذلك، كان كبار البعثيين ومنهم بيطار قد أجروا محادثات سرية من وراء الكواليس مع كبار ممثلي قطاع الأعمال في الأيام الأولى للانقلاب، قدّموا خلالها تطمينات تتعلق بمخططاتهم الاقتصادية. لكن هذه المحادثات لم تترك أثراً يُذكر. ونظراً لخبرتهم ومعايشتهم لفترة الوحدة، لم يكن في نية رجال الأعمال الانتظار حتى يتأكدوا مما إذا كان بالإمكان الوثوق بالبيطار ليسحبوا رؤوس أموالهم. دمشق إلى وزير الخارجية، ١٢ آذار، ١٩٦٣ رقم ٦ ـ٥ ـ ٦٠٩، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG.

(٢٨) أُمّمت كل البنوك في تموز ١٩٦١، أما البنوك التي يملكها سوريون أو عرب فقد أُلغي تأميمها بعد الانفصال عن مصر. انظر الفصل السادس. ص١٤٨.

(٢٩) أُعيد تنظيم البنوك المؤممة في ستة مجموعات بنكية في آب، ثم أعقب ذلك دمجها في كيان واحد، بنك سورية التجاري.

(٣٠) دمشق إلى وزير الخارجية، ٣١ أيار، رقم ٨٥٨/ ٤٠٥٥/ ٥٩ NA,RG.

(٣١) القنصلية الأميركية في حلب إلى وزارة الخارجية، ٢٩ آب، ١٩٦٣، رقم ٢٨ ـ A، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG.

(٣٢) دمشق إلى وزير الخارجية، ٤ نيسان، ١٩٦٣، رقم ٧٠٨، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG.

(٣٣) دمشق إلى وزير الخارجية، ٢٩ نيسان، ١٩٦٣، رقم ٧٦٨، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG.

(٣٤) كانت السلطة المحلية هي البنية التنفيذية لفروع حزب البعث على مستوى القطر. وكانت الحركة ككل ممثلة في القيادة القومية، مع الأخذ في الحسبان أن مصطلح «قومي» يدل على وحدة العرب ككل حيث كل بلد عربي يشكل إقليماً.

(٣٥) إن نص المقررات الختامية للمؤتمر القومي السادس قد أعيد نشرها في

كتاب كامل أبو جابر: **حزب البعث العربي الاشتراكي: تاريخه وفكره وتنظيمه**. (سيراكيوس: مطبوعات جامعة سيراكيوس، ١٩٦٦)، ص١٧٦ ـ ٧٤. وسوف أعتمد في إحالات لاحقة على هذا النص بخصوص المقررات.

(٣٦) استناداً إلى صلاح الدين بيطار، الذي برز من جديد كرئيس للوزراء بعد محاولة انقلاب في تموز ١٩٦٣، فإن النظام قد شعر بأمان كافٍ ليلتفت إلى الشؤون الاقتصادية (دمشق إلى وزير الخارجية، ١٤ آب، ١٩٦٣، رقم ٣٣٩٨، ١٣٨/ ٥٩ NA,RG.)، فأعلن مجلس الوزراء، استكمالاً لهذا النهج، أن هدفه الرئيسي كان التحويل الاشتراكي لا السعي إلى إعادة الوحدة مع مصر (بيتز «صراع المبادئ والسياسة»، ص١٣٨).

(٣٧) مثلاً، نشرت مجلة بارزة في مجال الأعمال كانت قد خففت من لهجتها بعد انقلاب آذار ١٩٦٣، مقالة بدون اسم مؤلفها، أفصحت فيها بصراحة تامة عن مخاوف القطاع الخاص من الآثار السلبية للتأميم على التجارة والإنتاج والاستثمار، انظر (الإدارة السليمة للقطاع العام في سورية) EFSPA، رقم ٧٠، (تشرين الأول ١٩٧٠).

(٣٨) ت. ي. برواملي إلى وزارة الخارجية، «الوضع الاقتصادي السوري» ١٩ آب، ١٩٦٣، ١٧٠٦١٣/ ٣٧١ PRO, FO.

(٣٩) بيتز (صراع المبادئ والسياسة) ص ١٩٢.

(٤٠) حلب إلى وزارة الخارجية، رقم ٨٢ ـ A، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) تقدِّر السفارة الأميركية أن التدفق المقترح لرأس المال بلغ أكثر من ٢٠٠ مليون ليرة سورية في آذار ونيسان ـ ١٩٦٤ وحدها (السفارة الأميركية دمشق إلى وزارة الخارجية، ٢٢ أيار، ١٩٦٤، رقم ٣٤٥ ـ A، ٢٦٨٥/ ٥٩ NA,RG).

(٤٣) بيتز، «صراع المبادئ والسياسة»، ص٢٦٣.

(٤٤) إن تزامن توقيت هذه الهبَّة مع الذكرى السنوية للوحدة مع مصر لعام ١٩٥٨ له معنى خاص. لكن هذا التوقيت كان على ما يبدو مصادفة أكثر منه مخططاً، حيث أخَّر رجال أعمال دمشق مشاركتهم في الانتفاضة لتجنب الظهور بمظهر المؤيد لعبد الناصر (دمشق إلى وزارة

الخارجية، ٢٥ شباط، ١٩٦٤، رقم ٥٧٠، ٢٦٨٦/ ٥٩ NA,RG). كان رابينوفيتش قد جمع أكثر الروايات المنشورة اكتمالاً عن هذه الأحداث، انظر: **سورية في ظل البعث**، ١٠٩ ـ١٧.

(٤٥) دمشق إلى وزارة الخارجية. رقم ٥٧٠، ٢٦٨٦/ ٥٩ NA,RG. انظر أيضاً: **وثائق سياسية عربية** (بيروت: قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية، ١٩٦٤) ص٦٦.

(٤٦) دمشق إلى وزير الخارجية، ٢٧ شباط، ١٩٦٤، رقم ٥١٢، ٢٦٨٦/ ٥٩ NA,RG. وُصِفَ الاجتماع في الصحافة على أنه زيارة من رجال أعمال حمص للتعبير عن دعمهم للحكومة في بداية الإضراب. واستناداً إلى موظف في السفارة الأميركية: «بالرغم من بروز الشكاوى مؤخراً من قطاع الأعمال واحتمال تسبُّبها بالصعوبات التي تواجهها الحكومة، إلا أن لدينا انطباعاً واضحاً بأن النظام يؤمن بقدرته على تخطي هذه الضغوط من هذا الجانب».

(٤٧) حول كلمته، انظر جورج طعمة، (عرض حول الوضع الاقتصادي السوري) EFSPA، رقم ٧٦ (نيسان ١٩٦٤).

(٤٨) تُرجم الخطاب في دمشق إلى وزير الخارجية، ١٠ آذار، ١٩٦٤، رقم ٢٦٩ ـ A ٢٦٨٣/ ٥٩ NA,RG.

(٤٩) كأحد الأمثلة، انظر: **السنة الأولى من الثورة: عرض للمنجزات** (دمشق: وزارة الإعلام، آذار ١٩٦٤).

(٥٠) قدمت الحكومة عدة تبريرات لعمليات التأميم، متهمةً أصحاب المعامل بتهريب أموالهم خارج سورية وبأنهم مدينون للحكومة بمبالغ تفوق رأسمالهم الاسمي. أنظر: دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٢ أيار، ١٩٦٤، رقم ١٥٩ ـ A، ٧٦٨/ ٥٩ NA,RG. بالنسبة إلى الإدارة الذاتية للعمال أنظر: **الوثائق السياسية العربية**، ١٩٦٤، ص١٣٤ ـ ١٣٥. يفيد أحد المصادر أن إحدى غايات هذا الإجراء كانت إبراز الفرق بين الطريقة المصرية في الإدارة الاقتصادية، والتي سخرت منها الحكومة السورية على أنها رأسمالية الدولة، والتزام سورية بالاشتراكية «الأصيلة»، انظر: ج. دي. بوك: «عمليات التأميم في سورية» **مراسلات الشرق** ٧، ١٩٦٥، ص٦٤.

(٥١) دمشق إلى وزارة الخارجية، ٢١ نيسان ١٩٦٤، رقم ٧٢٠، ٢٦٨٦/ ٥٩ NA,RG.

(٥٢) المصدر السابق نفسه. إن وصف هذا التقرير لأمين الحافظ بأنه ينتمي إلى التيار المتشدد يتناقض مع ما يراه رابينوفيتش وآخرون أنه كان من بين قادة البعث الأكثر تصالحاً مع مصالح قطاع الأعمال.

(٥٣) **الوثائق السياسية العربية**، ١٩٦٤، ص١٥٥.

(٥٤) في مقابلة معه في أيار ١٩٦٥، قال منيف الرزاز، إن الأمين العام للقيادة القومية في حينها، لوفد زائر من البرلمانيين البريطانيين، أن «هذا المجلس لن يكون برلماناً حقيقياً. فالحزب ونقابات عمال الصناعة والاتحادات المهنية سترسل ممثلين منتخبين، بينما سترسل الاتحادات الفلاحية فقط ممثلين معينين، لأن تنظيم العمال الزراعيين لم ينتهِ بعد، وقد اعترف بأن الغرض من هذا الإجراء المؤقت كان إبقاء حزب البعث الاشتراكي الأقلية في السلطة. وكان مقتنعاً بأن هذا هو الصواب، وأنه في مطلق الأحوال أفضل من إبقاء السلطة بيد رجل واحد كما هي الحال في الأردن» (ت. ي. إيغانز إلى ستيوارت، ٣١ أيار، ١٩٦٥، ١٨٠٩٢٥/ ٣٧١ PRO, FO.

(٥٥) الترجمة الكاملة للدستور المؤقت موجودة في دمشق، إلى وزارة الخارجية، ٢٨ نيسان، ١٩٦٤، رقم ٣٢٩ ـ A، ٢٦٨٥/ ٥٩ NA,RG.

(٥٦) هذا التغير في اللهجة أيضاً لم يكن واحداً في جميع الحالات، فبالرغم من الدعوة إلى تعاون أكبر مع قطاع الأعمال، خرجت في دمشق مظاهرة ضخمة في الأول من أيار تميزت بحشود من العمال الذين هتفوا: «أمم، أمم يا مجلسنا الوطني، المصنع للعامل، والأرض للفلاح». (دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٢ أيار، ١٩٦٤، رقم ٣٤٩ ـ A، ٤٠٥٥/ ٥٩ NA,RG.

(٥٧) استخدم الباحثون في الشؤون السورية هذا الخطاب ليصوروا بيطار على أنه معتدل اقتصادياً. إلا أن هذه الالتزامات لم تكن ذات أثر كبير في الحد من شكوك الرأسماليين الذين رفضوها على أنها تلميحات لا معنى لها. وأفيد بأن رجال الأعمال الحلبيين عبروا عن دهشتهم العارمة من أن يكون بإمكان أيٍّ كان وصف حكومة البيطار الجديدة أو سياساته الاقتصادية بالاعتدال، «فمعظمهم [أي، رجال الأعمال] يعتقدون أن حكومة البيطار ليست أكثر من غطاء للتمويه على اتباع سياسات متطرفة»

(حلب إلى وزارة الخارجية، ٥ حزيران، ١٩٤٦، رقم ٧٦، ٥٩/٧٦٧ NA,RG، وبالفعل، أعقبت خطاب البيطار موجة من التأميمات.

(٥٨) رابينوفيتش، سورية في ظل البعث، ص١٢ ـ ١١٣. انظر أيضاً تابيثا بتران، سورية (نيويورك: بريغر، ١٩٧٢)، ص١٧٧، أبو جابر، **حزب البعث العربي الاشتراكي**، ص٩٠ ـ ٩١، جون هانوير وميشيل سورا، الدولة القطاع العام الصناعي في سورية، (بيروت: سيرموك، ١٩٧٩)، ص١٠، وبيتز، **صراع المبادئ والسياسة**، ص٢٨٨ ـ ٨٩.

(٥٩) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١ أيار، ١٩٦٤، رقم ٧٤٧، ٢٦٨٦/ ٥٩ NA,RG.

(٦٠) ت، ي. برواملي إلى وزارة الخارجية، «مستقبل اقتصاد سورية»، ١٢ أيار، ١٩٦٤، ١٧٥٨٦٩/ ٣٧١ PRO,FO.

(٦١) **دراسات حول القطاع العام الصناعي في الجمهورية العربية السورية** (دمشق: المكتب العربي للصحافة والتوثيق، ١٩٦٩)، ص١ أنظر أيضاً: بيتز، **صراع المبادئ والسياسية**، ص٣٢٩ ـ ٤٠؛ ومنير الحمش، **تطور الاقتصاد السوري الحديث** (دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص٢٨٧ ـ ٨٩.

(٦٢) أنشئت سيمكس في أواخر ١٩٦٣ ولكنها لم تصبح فعالة حتى بداية ١٩٦٥. وكان أول مدير لها متخرجاً من جامعة وارتون للأعمال، محمود الشاش، وأكد الدبلوماسيون الأميركيون أنه لم يكن موافقاً على «سياسة تجارة الدولة بفضل ما تعلمه في جامعة وارتون» (دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٩ كانون الثاني ١٩٦٥، رقم ٢٢٩ ـ A، ٧٦٨/ ٥٩ NA,RG.) وليس من المفاجئ أن الشاش قد استبدل بعد فترة وجيزة بعنصر آخر، صالح الدباغ، الذي وسع من نطاق سلطة المؤسسة.

(٦٣) بيتز، **صراع المبادئ والسياسة**، ص٣٣٩ ـ ٤٠.

(٦٤) المصدر السابق. من بين شركات البترول الأجنبية: ESSO وشيل وسوكوني.

(٦٥) حلب إلى وزارة الخارجية، رقم ٤٠٥ ـA، ٢١ أيار، ١٩٦٥، ٧٦٨/ ٥٩ NA,RG.

(٦٦) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٤ شباط، ١٩٦٥، رقم ٥٠٩، ٢٦٨٣/

.NA,RG ٥٩

(٦٧) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٠ آذار ١٩٦٥، رقم ٦٣٦، ٢٦٨٥/ ٥٩ .NA,RG

(٦٨) للاطلاع على نص إحدى هذه المذكرات التي أعدتها غرفة تجارة حلب بمناسبة التعيين الأخير لصلاح الدين البيطار رئيساً للوزراء انظر: أي، س، ونشيتسر إلى ج. ل. ساندرز. ١٢ شباط، ١٩٦٦، ١٨٦٩١٧/ .PRO, FO٣٧١

(٦٩) زياد كيلاني، «التخطيط الاقتصادي في سورية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦: تطور، **مجلة المناطق النامية**، (٤ نيسان ١٩٧٠) ص٣٦١ ـ ٧٤.

(٧٠) الياهو كانوسكي، التنمية الاقتصادية في سورية (تل أبيب: مشاريع النشر الجامعية، ١٩٧٧) ص١٢.

(٧١) تُرجمت مقتطفات طويلة من هذه المقالة في وزارة الخارجية بدمشق، ١٤ تشرين الأول ١٩٦٣. رقم ٢٢٢ ـ A، ٣٣٩٨/ ٥٩ NA,RG. للاطلاع على هذه النقطة بشكل عام، انظر: رايمون هانيول، «الحزب والفلاحين في سورية»، **مجلة القاهرة لعلم الاجتماع** ٣، رقم ١ (تشرين الثاني ١٩٧٩).

(٧٢) انظر بشارة خضر، «بنى الإصلاح الزراعي في سورية»، **مغرب، مشرق ٦٥** (أيلول ـ تشرين الأول ١٩٧٤) ص٤٥ ـ ٥٥. وفرنسوا ميترال (الريف السوري في فترة الإصلاحات) (١٩٥٨ ـ ١٩٧٨) ومقالة أندريه ريموند في صحيفة «**سورية اليوم**» الناطقة بالفرنسية (باريس: المركز الوطني للأبحاث العلمية، ١٩٨٠) ص ٢٩٧ ـ ٣٢٦.

(٧٣) المكتب العربي للصحافة والتوثيق، «الزراعة في الجمهورية العربية السورية»، (دمشق، ن، د) ص٣.

(٧٤) ناجي أسعد، «مراجعة إنجازات الجمعيات التعاونيات»، **تشرين**، ١٤ كانون الأول، ١٩٦٥، ص٣.

(٧٥) حتى الآن، أوسع دراسة أجريت عن الإصلاح الزراعي في سورية على المستوى المحلي هي لأن ـ ماري بنباكيس، **الإصلاح الزراعي في غوطة دمشق** (دمشق: المعهد الفرنسي في دمشق، ١٩٨٩).

(٧٦) انظر: أ، فيلونيك، **الصعوبات الزراعية السورية الحديثة** (دمشق: دار

الجمهورية للطباعة، ١٩٨٧) ص ٩٤ ـ ١٢٥. ويوجد مسح للحركة التعاونية أيضاً في كتاب منير الحمش، **تطور الاقتصاد السوري**، ص١٨٤ ـ ٩٤.

(٧٧) يوجد ملخص عن أحكام المرسوم في السفارة الأميركية، دمشق إلى وزير الخارجية ٢٤ آذار، ١٩٦٤، رقم ٢٨٣ ـ A، ١٣٢٧/ NA,RG ٥٩.

(٧٨) تم تغليف هذه الحوادث بموجة الاضطرابات الاجتماعية التي سبقت انتفاضة ١٩٦٤ المذكورة أعلاه. نشرت تقارير السفارة الأميركية أن استعداد النظام للتصرف وفقاً لتصوره عن الحاجة لضمان ولاء المعلمين المسؤولين تعليم الشباب السوري (دمشق إلى وزارة الخارجية، ٦ نيسان، ١٩٦٤، ٦١٢ Embtel، ٢٦٨٦/ NA,RG ٥٩).

(٧٩) في ربيع ١٩٦٤ عُين المناضل البعثي خالد الحكيم رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال واستخدم منصبه لتحويل الاتحاد إلى مصدر للضغط على النظام من اليسار. لم يكن بيطار وآخرون في الحزب مستعدين لإجراء الانتخابات النقابية بينما كان حكيم مسؤولاً عن الاتحاد العام لنقابات العمال.

(٨٠) كان طالجبيني قد شغل منصب رئيس نقابة عمال السكك الحديدية قبل فترة وجيزة، لكنه كان منخرطاً في الشؤون النقابية على مستوى وطني منذ أوخر الخمسينيات، وكان طالجبيني يصوَّر على أنه مثال للعامل ـالبيروقراطي البعثي. وكان ذلك ناتجاً إلى حد بعيد من التدني النسبي لمستواه التعليمي الرسمي وتواضعه الشخصي (دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٢ تشرين الأول ١٩٦٤، رقم ٢٩ ـ A، ٢٦٨٥/ NA,RG ٥٩. و٢٧ كانون الثاني، ١٩٦٥، رقم ٢٣٨ ـ A، ١٣٢٨/ NA,RG ٥٩.

(٨١) دمشق إلى وزارة الخارجية، رقم ٢٣٨ ـ A، NA,RG ٥٩/١٣٢٨.

(٨٢) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٢ شباط، ١٩٦٥، رقم ٢٦١ ـ A، NA,RG ٥٩/١٣٢٧. كان موظفو السفارة الأميركية من بين عدد من البعثات الدبلوماسية التي دعيت إلى الإشراف على انتخابات دمشق. وخلص المراقبون الأميركيون إلى أنه بحكم أن جميع المرشحين يساندون البرامج الاقتصادية للبعث، ينبغي النظر إلى نتائج الانتخابات على أنها «مقياس مهم للكراهية التي يكنّها العمال للنظام البعثي، مع أنهم يوافقون

عموماً على برامجه الاشتراكية» ولا يمكن اعتبار أن هذه الانتخابات تعني فقدان النظام لسيطرته، بل تعني أن هناك المزيد بعدُ مما يجب القيام به «قبل أن يُعتبر العمال وسيلة فاعلة من وسائل الاشتراكية البعثية».

(٨٣) أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً ينص على انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارات الشركات بدلاً من تعيينهم تعييناً مباشراً في ربيع ١٩٦٦ وفي حزيران ١٩٦٨، وتم تعديل قانون العمل الأساسي لينص على إجراء انتخابات مباشرة أو غير مباشرة للمجالس المحلية والوطنية كلها. وأعيد تنظيم الاتحادات وفق هذا القانون في تموز ١٩٦٨، وفي أيلول صدر مرسوم تشريعي يحدد وينظم مسؤوليات أعضاء ومسؤولي النقابات.

(٨٤) كما أشرنا سابقاً، كان الفضل في تأسيس الاتحاد يعود إلى نائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الدكتور عدنان شومان. وشومان هو متخرج الولايات المتحدة، وقد قال لموظفي السفارة الأميركية بأنه قد صمم الاتحاد على نسق منظمات المزارعين التي درسها هناك، وبالتحديد المكتب الزراعي القومي. أنظر: دمشق إلى وزارة الخارجية، ٨ كانون الثاني ١٩٦٤، رقم A ـ٢١٥، /١٣٢٨، ٥٩ NA,RG. للاطلاع على نص ميثاق تأسيس الاتحاد، انظر: وثائق الاتحاد العام للفلاحين في سورية، دراسات عربية، رقم ١٠ (١٩٦٥) ص٩٣ ـ ١١١.

(٨٥) رابنيوفيتش، **سورية في ظل البعث**، ص١٧٥.

(٨٦) دانييل ديشون، **سجل الشرق الاوسط ١٩٦٩ ـ ١٩٥٠**، مجلد ٥ (تل أبيب: مطبوعات جامعة إسرائيل، ١٩٧٧، ص١١٦٧. يقدم عمل هاينبوخ السرد الأكمل المتوافر عن علاقة الدولة بالفلاحين خلال الفترات اللاحقة وخصوصاً في السبعينات وحتى أواسط الثمانينيات. انظر: «**الحزب والفلاحين في سورية**» والدراسة الأكثر تفصيلية في «الفلاحون والبيروقراطية».

(٨٧) جول. س ميغدال. **دول ضعيفة ومجتمعات قوية** (برينستون: مطبوعات جامعة برنيستون، ١٩٨٨).

(٨٨) دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٠ آذار، ١٩٦٥، رقم٦٣٦ ٢٦٨٥ / ٥٩ NA,RG.

الفصل الثامن

دور المصالح والمؤسسات في استمرار التسلطية السورية

تمتَّع قادة حزب البعث بمكتسبات طويلة المدى نتيجة نجاحهم في تخطي المعضلات الأساسية المتعلقة بترسيخ نظام شعبوي تسلطي. منذ عام ١٩٧٠ استمرت التسلطية الشعبوية في تحديد وتحريك السياسة والمجتمع والاقتصاد في سورية. إن شبكات المنظمات الشعبية التي أُنشئت في الستينيات كي تكون أدوات فاعلة في التعبئة والسيطرة لا تزال تشكِّل مقومات أساسية في جهاز الهيمنة لدى النظام. كما أن جماعات المصالح والاتحادات لا تزال مندرجة ضمن بنى مؤسساتية نقابوية وتحت السيطرة الكاملة للدولة وحزب البعث. حتى أن السياسة الاجتماعية مستمرة بوصفها انعكاساً لهموم شعبوية من حيث توزيع الحصص. إن خطط التقشف قد أدت إلى تقليص النفقات الاجتماعية، مع ذلك

استمرت البرامج العديدة للصحة العامة والخدمات الاجتماعية والتعليمية، على الرغم من المؤشرات المتزايدة إلى ما يعانيه النظام من إنهاك وضغط وتصدُّع. لقد انفتحت أمام القطاع الخاص مساحة جديدة في الاقتصاد السياسي السوري، لكن الإستراتيجية التنموية الأكبر لهذا الأخير والسياسات الاقتصادية الكلية المتأتية عنها بقيت عرضة للنزعة التدخلية الشاملة من قبل الدولة[١].

في الحقيقة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ قطع كبار الساسة السوريين، ومن ضمنهم حافظ الأسد، أشواطاً طويلة في السنين الفائتة لإعادة صوغ القوانين المتعلقة بالتزامهم بالتنمية في ظل إدارة الدولة. إضافة إلى ذلك، خلال العقود الثلاثة من حكم حافظ الأسد قامت الطبقة السياسية المهيمنة، التي جاءت بها الصراعات الداخلية للحزب في الستينيات، بتحويل الدولة إلى مصدر هائل للإيرادات، الأمر الذي ولَّد دافعاً إضافياً لترسيخ التدابير السياسية والاقتصادية المتَّبعة[٢]. وضمن نطاق اقتصاد سياسي شعبوي نشأت صيغ جديدة ومتقاطعة من التحالفات وشبكات الأعمال التي ربطت ما بين نخبة الدولة وكبار الرأسماليين في حقل واسع من النشاطات الهادفة إلى الربح بصورة أساسية.

ولَّدت نهاية الحرب الباردة ردود أفعال سياسية واقتصادية على حد سواء، ولكن تمَّ التخفيف من آثارها أيضاً. فقد قام النظام السوري فعلاً، في أعقاب الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الأنظمة الدكتاتورية الاشتراكية في أوروبا الشرقية، بخطوات متواضعة ولكن مضبوطة بغية توفير فرص جديدة للمشاركة السياسية. في عام ١٩٩٠ وسَّعت الحكومةُ السلطةَ التشريعية السورية، المجلس الوطني

(مجلس الشعب)، بنحو الثلث وزادت من عدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها سياسيون ليسوا منتمين لحزب البعث؛ وقد كانت هذه التغييرات، في معظمها، وليس كلياً، تجميلية. وصار الخطاب الرسمي ينطوي على إشارات متزايدة إلى أهمية التعددية وإلى تجنُّب التغييرات التي من شأنها زعزعة «السلم الاجتماعي» وهو المصطلح الذي حظي بأولوية خاصة في السنوات القليلة الماضية[٣]. أعادت الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار ١٩٩٠ عدداً قليلاً من ممثلي القطاع الخاص إلى المجلس الوطني وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٣. إلا أن مقاعد عديدة كانت قد حُجزت للمستقلين في ١٩٩٠ أعطيت لأعضاء أو منتسبين للحزب الحاكم، وفاز الرئيس الأسد في السنة التالية بولاية حكم رابعة بدعم مفترض بلغت نسبته ٩٩,٨٪ من أصوات الناخبين. أما انتخابات المجلس النيابي التي جرت في كانون الأول ١٩٩٨ فقد أعادت الأغلبية الساحقة من ممثلي حزب البعث. وعموماً استمر العمل بالدستور الذي أعلنه حزب البعث عام ١٩٦٤، بما في ذلك المطلب الملزِم بأن يشكِّل أعضاء المنظمات الشعبية غالبية ممثلي المجلس. إضافة إلى ذلك يبقى حزب البعث نفسه المنظمةَ السياسية الرسمية الأقوى نفوذاً في البلاد ـ على الرغم من التعديل الرمزي لسياسة الحزب الواحد المتمثِّل في تشكيل حكومة جبهة وطنية في أوائل السبعينيات. لقد شهد حزب البعث في الحياة السورية تغييراً واضحاً في دوره على مرِ السنين؛ ويتجسد اليوم دوره الرئيس بوصفه أحد المكونات الأساسية لشبكة المحسوبية لدى نظام الحكم، ويُؤخذ في الحسبان من زاوية انتهازية أكثر منها إيديولوجية. مع ذلك يستمر الحزب بوصفه مجالاً هاماً لممارسة الدمج الاجتماعي والتعبئة فارضاً نفسه بقوة على المجتمع السوري من خلال المشاركة شبه القسرية في منظمات تطاول الحركات الشبابية لطلاب المدارس

والمخيمات الصيفية والمجموعات الطلابية انتهاء بالمنظمات الشعبية. إجمالاً تجعل هذه الأمور من حزب البعث ممثلاً هاماً في إعادة إنتاج هوية النظام الشعبوية حتى بين صفوف أولئك الذين يضمرون السخرية لحزب البعث.

ما مرَّ ذكره يفترض أن الملامح المميزة لحكومة شعبوية كما ورد في المقدمة لا تزال تصوغ المنطق السياسي للنخبة التسلطية الحاكمة في سورية. كما أن العناصر الرئيسة في نظام الحكم السوري لا تزال مستمرة بقوة من خلال التأكيد على سياسات إعادة التوزيع الاقتصادية، والتحالف السياسي الذي يعتمد إلى درجة كبيرة على المجموعات الاجتماعية الشعبوية، واستخدام الخطابات الشعبوية المواكبة للمتغيرات بوصفها قاعدة للتعبئة السياسية وإكساب الشرعية وبناء المؤسسات. إن هذه الخطوط الهامة الملائمة للخطاب الراديكالي هي الأكثر بروزاً، ربما لأن خطابات من هذه الشاكلة قد استبدلت كلياً في أماكن أخرى من العالم بالحديث عن الإخفاقات التنموية لاشتراكية الدولة. على الرغم من ذلك فإن الإعلام السوري والمنظمات الشعبية، إضافة إلى التصريحات الرسمية لمسؤولي الحزب الأساسيين ووزراء الحكومة، لا تزال مليئة بإغواءات الاشتراكية والحاجة إلى الجموع والسير باتجاه الثورة.

بعد سنين على ما يُزعم بأنه نهاية التاريخ، المقترنة بالفوز الساحق لرأسمالية السوق الليبرالية، يحافظ الخطاب السياسي السوري في الغالب على نبرته الثورية العتيقة[٤]. إن ما أطلق عليه أحد الباحثين «فوز» الأفكار الاقتصادية الليبرالية في تطوير العالم يبقى بعيد المنال ولو أنه مطمح يحتفظ ببريقه لدى الكثير من السوريين[٥].

إن عناصر الاستمرار القوية هذه لا تفترض أن الاقتصاد السياسي

لسورية أو نظام حكمها ظلَّ ساكناً ولم يطرأ عليه أي تغيير خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. فضمن حدود الهوية الشعبوية التسلطية لنظام الحكم طرأت تعديلات جوهرية على البنية والممارسة والخطاب[٦]، فقد اضطر إلى تبني تحولات ما بعد الحرب الباردة على مستوى بيئته الإستراتيجية والتجاوب مع التحديات التي فرضتها عملية السلام الجارية بين العرب وإسرائيل[٧]. في أبعد محاولاته مدىً للتكيف مع الظروف الجديدة تعامل النظام مع المصاعب الاقتصادية المحلية بتبني نماذج عالمية والتكيف معها مفضلاً استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة على السوق. إن اقتصاد سورية، على غرار العديد من البلدان النامية، قد تأثر بشكل عميق وسلبي بأزمة الثمانينيات الحادة[٨]. هذه الأزمة التي استفحلت بسبب الانخفاض الحاد في تدفق المعونات العربية والأجنبية والمعدلات المرتفعة جداً للإنفاق العسكري بالقياس إلى الإنتاج المحلي الإجمالي[٩]. نتيجة لذلك تناقصت قدرة النظام على مواصلة استجرار المنافع لنفسه ولزبانيته؛ فمن كانت ثروته مرتبطة بالقطاع العام عانى من تراجع حاد وغير متسق في مستوى معيشته. كذلك تناقصت الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة للمرافق الأساسية، وغدت الزيادات في أجور القطاع العام متخلفة عن معدل التضخم.

استجابة لذلك بدأت الحكومة عملية انتقائية في الإصلاح الاقتصادي ـ اتُخِذت دون تدخُّل صندوق النقد الدولي بل انسجاماً مع المنطق السياسي لاستمرار النظام وليس استجابة للمنطق الاقتصادي لنظرية الكلاسيكية الجديدة في التنمية[١٠]. لقد وسَّع الإصلاح الاقتصادي من دور القطاع الخاص وخفف من بعض القيود المفروضة على الاستثمار الخاص والأجنبي[١١]، وأخيراً

تحرَّك النظام لبناء علاقات مستقرة مع مؤسسات الإقراض العالمية مسدداً ديوناً طال استحقاقها للبنك الدولي في منتصف ١٩٩٧. كما أن الجهود التي بذلها النظام لإعادة تشريع القطاع الخاص لم تجرد القطاع العام من مكانته المميزة بوصفه حجر الأساس لما يعرف الآن رسمياً بـ «الاقتصاد المختلط». ولم تجرِ خصخصة لمشاريع الدولة في سورية، حتى أن كبار الساسة السوريين قد استبعدوا كل إمكانية للقيام بخطوات مماثلة في المستقبل معتبرين أنه غير مسموح بها. وتم دمج القطاع الخاص في نظام الحكم ولو بشكل غير كامل، لكن يبقى لاعباً سياسياً ومشاركاً ثانوياً في عملية صنع السياسة الاقتصادية. فالدولة، وليس الرأسمال، هي من يحدد شروط انخراط القطاع الخاص وحدود مشاركته.

ما من شك في أن إجراءات التعديل والتأقلم هذه على تواضعها، قياساً بالتغييرات في أمكنة أخرى، نجحت في إحداث تعديلات واسعة في نظام الحكم في سورية. إنها تحمل إمكانية انتقال سورية بشكل حاسم إلى تدابير اقتصادية وسياسة ما بعد شعبوية وأكثر تعددية[١٢]. ولعل أبرز التحديات التي واجهها النظام يتركز في احتمال أن يؤدي اجتماع أربعة عوامل ـ الضغوط الاقتصادية وإعادة التخطيط الإستراتيجي وعملية السلام والتقنيات المعلوماتية الجديدة غير المركزية ـ إلى قلب التوازن الذي تأسس ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠ وإفساح المجال أمام إعادة صياغة واسعة لنظام الحكم[١٣]. إن الخوف من احتمال حدوث ذلك تسبب في نشوء جدال كبير ضمن حزب البعث وفي صفوف المعارضة الراديكالية. ولم يعقد أي مؤتمر عام للحزب منذ عقد من الزمان وذلك جزئياً لمنع أي إفصاح علني عن شقاق داخلي.

على أية حال إن المفاجئ في تعديلات هذه الفترة ليس المستوى الذي وصلت إليه في خلخلة التدابير المعتمدة، بل الدرجة التي بلغتها التسلطية الشعبوية السورية في إظهار قدرتها على التكيف مع هذه التعديلات. لقد أظهر النظام على الدوام مرونته وقدرته على التأقلم مع شروط الاحتواء المعاد تحديدها، وإعادة بلورة سياساته الاقتصادية والخارجية. لقد تعامل النظام مع هذه الحدود على أنها مرنة ومطاوعة وقابلة للتعديل، الأمر الذي جنَّبه إلى حد بعيد الخيارات القطعية الحادة التي قد تعرضه لضغوط تغييرات أوسع. لكن حتى هذه المرونة لها حدودها هي الأخرى. إن الحاجة الملحة إلى إعادة إنتاج نظام حكم شعبوي تسلطي قد اتسمت برسم حدود التغيير العملي ضمن اقتصاد سورية السياسي، وتم التعامل بقسوة شديدة مع أي مؤشر يهدد هذا المطلب. وعلى الرغم من استعدادها للتكيف مع درجة كبيرة من التغيير إلا أنَّ «الطبقة العليا المقدسة» في «المملكة السياسية» الشعبوية في سورية قد ظلت معافاة من حيث بنيتها الأساسية[١٤].

إن الشعبوية الراديكالية في سورية، بوصفها نظام حكم وطيد ومتكيِّف، قد طورت معها مساراً مناقضاً لوجهة النظر التي حُملت طويلاً عن أن الشعبوية تشكل بالضرورة أساساً غير متين في مشروع بناء الدولة. وعلى النقيض مما رآه الأميركيون اللاتينيون تجربة نموذجية عن فشل بناء الدولة الشعبوية، فقد توطدت الشعبوية السورية ضمن «مساحة سياسية قانونية وبنية تحتية تنظيمية» مارست نفوذاً قوياً ومستمراً على السياسة اليومية وصناعة السياسة[١٥]. وإذا ما أجبرتنا التجربة السورية على إعادة النظر في إمكانية تشكيل دولة شعبوية تسلطية ناجحة، فثمة محذور من أن هذا المسار بالتحديد لا يمكن توفُّره على نحو متساوٍ لدى كل النخب

الشعبوية الراغبة في ذلك. ففي أميركا اللاتينية ظهر أن المشاكل العامة التي تحول دون بناء نظام شعبوي كانت حاسمة، في حين أنها لم تكن كذلك في سورية. من الواضح أن القدرة على تجاوز معضلات ترسيخ الشعبوية التسلطية متفاوتة لدى البشر؛ وقد ناقشت بأنها متصلة بمجموعة مميزة من الخصائص البنيوية والمؤسساتية، وبالطرق التي يمكن فيها لهذه الخصائص أن تؤثر في الخيارات الإستراتيجية. فالمؤسسات والبنى الاقتصادية لا تفسر بذاتها، وتلقائياً، الخيارات الخاصة للأطراف السياسية الفاعلة، لكنها مع ذلك تمارس تأثيراً كبيراً. إنها تشكل ذخيرة إستراتيجية بطريقة توفر معها خيارات معينة فيما تستبعد خيارات أخرى، وتزيد من احتمالات المكاسب التي يمكن تحقيقها باتباع إستراتيجية مطروحة والتخفيف من التكاليف المحتملة.

من بين الظروف البنيوية التي وضعتها بالحسبان في هذا الكتاب، والتي تستحق اعتباراً خاصاً وتنطوي على مضامين نظرية محددة، مسألة انعزال سورية الجزئي عن الشبكات الرأسمالية القائمة حالياً. إن افتقار سورية للاندماج في نظام رأسمالي أكبر في فترة الاستقلال فتح احتمالات مواجهة الرأسماليين المحليين وتهميشهم بطريقة ربما لم تكن لتحدث في ظل ظروف أخرى. بالتأكيد إن تجربة بناء دولة شعبوية فاشلة في حالات أخرى غالباً ما يُعزى، على الأقل جزئياً، إلى العلاقة السببية بين الاندماج في شبكات رأسمالية عالمية للتبادل وبين القيود المفروضة على السقف الذي عنده يمكن للساسة الشعبويين أن يهملوا مصالح الرأسمال المحلي. وثمة سعي دائم للتأكيد أن الاندماج العميق يقترن حتماً بمستوى عالٍ من القيود المفروضة على القوى السياسية الشعبوية الفاعلة. إن تجربة سورية، على الأقل، تؤكد نفي علاقة كهذه. فالاندماج

الضعيف يرتبط تبادلياً بضعف القيود المفروضة على النخب الشعبوية السياسية الراديكالية في ما يتعلق بمدى إمكانية إعادة تنظيم الاقتصاد وتهميش الرأسماليين. إن ترابطاً كهذا يترك تساؤلاً بلا جواب متعلقاً بما إذا كان الاندماج الضعيف سبباً في راديكالية الشعبويين السوريين، لكنه بالتأكيد أسهم بقوة في خلق بيئة إستراتيجية اعتُبرت فيها الشعبوية الراديكالية خياراً سياسياً قابلاً للتطبيق.

إن عزو هذه الأهمية الكبرى للاندماج الضعيف في سورية له مضامينه النظرية التي تمتد إلى أبعد من خصوصيات القضية السورية. ففي نظرية التنمية ثمة صيغ متعددة تفترض أن اندماج البلدان النامية في نظام رأسمالي عالمي يعدّ عاملاً أساسياً في بروز الأنظمة التسلطية في الأطراف. كذلك تركز بوجه خاص على صيغ التسلطية التي يكمن هدفها في وضع الاقتصاديات المحلية على قدم المساواة مع مصالح الرأسمال الأجنبي(١٦). هذه الصيغ النظرية تنطوي ضمناً على رأي مفاده أن غياب الرأسمال الأجنبي، أي غياب الرأسمالية العالمية، سيوفر مسارات تنموية أكثر ديموقراطية(١٧). لكن التجربة السورية تفترض بأن وجهات نظر كهذه مفرطة في التفاؤل. وبحكم الأهمية القصوى لاختلاف الصيغ التي يمكن أن تتخذها التسلطية ــ فالصيغ الشعبوية تتكشف عن طرائق عمل اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف عن نظيراتها في الصيغ التسلطية البيروقراطية ــ يجب أن ندرك أن الاندماج الضعيف والاندماج العميق قد يؤديان الدور نفسه في تسهيل إقامة أنظمة حكم تسلطية. لذا فإن هيرشمان محق لا محالة حين يفترض أن إدخال اقتصاد ما في السوق العالمية قد تكون له عواقب مقيِّدة للأشكال التسلطية المتوفرة لدى نخب

الدولة[١٨]. أما نتائج الاندماج الأقل عمقاً في الأسواق العالمية فقد تتمخض عن تسلطية أقل قيوداً، لا عن نشوء ديموقراطيات ليبرالية[١٩]. فالتفاوت في درجة اندماج الدول النامية في السوق العالمية يخلق بداهة مسارات مختلفة في بناء تسلطية الدولة، لكنه لا يدعم الافتراض القائل بأن اندماجاً أقل يعني ديموقراطية أكثر.

هذه الاشتراطات مهمة، ولكن تنوعات على هذه الدرجة من الغنى من شأنها ترك أسئلة كثيرة دون جواب. إن تبيان العوامل المحلية التي تحدد موقع دولة ما بالنسبة إلى السوق العالمية يمكن أن يساعد في توضيح الآليات المتبعة على المستوى المحلي، التي تدعم أو تقوض ترسيخ نظام تسلطي وتصوغ هويته بوصفه شعبوياً أو بيروقراطياً أو أي صفة أخرى. إن المناقشة المطروحة هنا قد اعتبرت الاندماج الضعيف في سورية واحداً من أهم التنوعات المتفردة المستقلة، ولكنها أيضاً تفسر هذا الشرط على أنه محصلة لتاريخ معين، مع الأخذ بالحسبان أسباب الاندماج الضعيف المتمثلة في تجربة سورية بوصفها شبه مستعمرة فرنسية، إضافة إلى وارداتها المحدودة من المِنح وسوقها المحلية الصغيرة والاضطرابات الإقليمية الحادة. وبهذا فإن هذه المناقشة تعطي وزناً مميزاً أكبر للنتائج المتمخضة عن العوامل المحلية ــ البنيوية والمتزامنة ــ في توضيح موقع الدولة ضمن النظام العالمي ومسار تشكيل الدولة على حد سواء.

على مستوى أكثر عمومية تفصح نظرية التنمية لدى جونار ميردال وبول باران وبيتر إيفانز عن رأي محدود بعض الشيء حول نطاق المسارات التنموية المتاحة للدول متأخرة النمو. بالنسبة إلى المنظرين المؤيدين لبعض وجوه نظرية التبعية فإن تصنيف هذه الدول في فئة الأطراف (المحيط) عُدّ كافياً لشرح تشكيلة واسعة من الديناميات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ والتنبؤ باحتمالات تنموية أيضاً. أما آخر نظرية للتنمية ـ وليس فقط كتابات فترة ما بعد الحرب الباردة المنتشية بالانتصار ـ فلم تكن أقل تسرعاً في خلق عمليات تقارب اقتصادية وثقافية وسياسية فعالة في ضوء العولمة والتحرك نحو تدابير اقتصادية أساسها السوق. وكسابقاتها، فإن نظريات التقارب تعتمد على فكرة أن المسارات التنموية محدودة، وأن ديناميات النشاط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية يمكن تفسيرها من زاوية ميلها نحو التمايز عن النموذج العالمي.

هنا أيضاً تتكشف تجربة سورية عن دحضها للتوقعات. فعلى الرغم من أن التجارب الأخيرة لسورية في مجال الليبرالية الانتقائية يمكن قراءتها بأنها دليل على أنه لا يمكن لأي دولة التهرب من إستراتيجية النمو المسيطرة في أواخر القرن العشرين، إلا أن حزب البعث تمكن من انتزاع استقلالية ملحوظة عن الرأسمالية العالمية، هذا من جهة، فيما عمل، من جهة أخرى، على ملاءمة الخطابات المتعلقة بالديموقراطية والسوق وتطويعها بشكل يتناسب مع احتياجات النظام التسلطي التدخلي. من الواضح أن التشابه الظاهري بين الدول متأخرة النمو، سواء أكان قائماً على هويتها باعتبارها من دول الأطراف أم على وضعها «الانتقالي»، يحجب نسقاً من الاختلافات أوسع مما يمكن افتراضه عادة. إن المسار التنموي لسورية يعزز الدرس بأن اختلافات كهذه لها أهمية كبيرة في فهم الاقتصاد السياسي للتطور. كما أنه يعمل كمنبه هام بأن نطاق المسارات المحتملة يتخطى تلك المتخيَّلة في القوالب الجامدة المطروحة في نظريتي التبعية أو التقارب.

إن البديل الذي سعيت إليه هو تأسيس مقاربة هجينة ووسطية

منسجمة مع ما سماه إيفانز وستيفنر، «الاقتصاد السياسي النسبي الجديد» بما في ذلك التأكيد على دور المصادفات التاريخية في دعم المسارات التنموية ودور العوامل المحلية في التغيير الاجتماعي[٢٠]. مع ذلك فإن النقاش يدفع بهذه المقاربة إلى حدود أبعد. فمن خلال التركيز على التفاعل بين مؤسسات الدولة والبنى الاقتصادية والعوامل السياسية سعيتُ إلى التكامل، بدلاً من التعارض، بين الأطر المؤسساتية وتلك القائمة على العامل السياسي. إن مقاربتي تقدم سياقاً تحليلياً يربط ما بين النزعة الفردانية التاريخية الموسعة والمنهجية في شرح قدرة البعث الكبيرة على توطيد دولة شعبوية تسلطية[٢١]، كما أنها تسعى إلى الانتقال بالمقاربات المؤسساتية من التصور الثابت إلى التصور الديناميكي للمؤسسات والتعامل معها لا بوصفها متغيرات فحسب بل متغيرات فاعلة تتحرك قيمها بسرعة حسب الحالة المعنية. بالتالي فإن التصور الأكثر ثباتاً عن مؤسسات الدولة، والذي ربما غاب عن البال، يحتل مركز الصدارة ما إن يتم التعامل مع المؤسسات على أنها فعالة ومرنة.

لقد شرحت وجهة النظر هذه بشكل ملموس من خلال التركيز على عمليات توسيع الدولة في سورية بعد عام ١٩٤٦، وعلى التحولات الجذرية التي طرأت على أنماط تدخل الدولة ما بعد الكولونيالية والآثار التي خلّفتها على الخيارات الإستراتيجية للقوى السياسية الفاعلة. فهذه التغيرات، كما ذكرت، كانت حاسمة في بلورة حدود الصراع الاجتماعي في سورية ما بعد الاستقلال وإعادة تنظيمه. لقد خلقت فرصاً للتعبئة الشعبوية وحددت أي المصالح سوف يجري تنظيمها وما هي أشكال التنظيم المتوفرة لديها. إن التحولات في أساليب تدخل الدولة بعد ١٩٤٦ قد أعادت تنظيم الفرص أمام القوى السياسية الفاعلة، مما أثر في

قدرتها على بلوغ أهدافها. هذه التغيرات أسهمت في، وساعدت على، إعادة تحديد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وكان لها دور في تأسيس سوق وطنية وتحديد شروط عمل السوق. كما أن توسُّع دور الدولة خلق ميداناً سياسياً يمكن للمصلحين الشعبويين من خلاله أن يسيطروا على مشروع بناء ميثاق اجتماعي شامل، وهو المشروع الذي دشَّنه الرأسماليون. وبحكم إتاحة الفهم الجديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما حُددت في الشروط العالمية للمواطنة، فإن توسع دور الدولة قد أخلَّ بقدرة ملاك الأراضي والرأسماليين على إدارة عملية التعبئة الشعبية.

في الوقت نفسه فإن العديد من الدول النامية المستقلة حديثاً، إن لم يكن كلها، شهدت ما بعد الاستقلال توسعاً سريعاً لدور لدولة. ولذا فإن تنامي بنى الدولة ما بعد الكولونيالية هو بحد ذاته ظاهرة واسعة الانتشار بصورة تتيح لنا المزيد من الاطلاع على كيفية اختلاف مسار سورية في بناء الدولة وإنشاء نظام شعبوي تسلطي وطيد، عنه لدى الكثير من دول الأطراف، الفقيرة ومتأخرة النمو. وعلى الرغم من مستوى الاندماج الضعيف في نظام السوق العالمي فقد كانت النتيجة أقل إثارة للحيرة. وكما ذكرت آنفاً، كان للاندماج الضعيف تأثير كبير في الحقل السياسي لسورية بغض النظر عن إطار كامل من العلاقات التي غالباً ما تقيِّد خيارات القوى السياسية الفاعلة، بما فيها النخب البيروقراطية للدولة. لكن كان للاندماج الضعيف نتائج مباشرة على صعيد تنظيم علاقات رأسمالية الدولة وأهمها أن الموارد المطلوبة لتمويل تطور الدولة وإدارتها للعملية النقابوية الشعبية أمكن تأمينها من مصدر واحد فقط، وهو الرأسماليون المحليون.

إن فك الارتباط بالسوق العالمية كان يعني أن توسع دور الدولة هو عملية توسيع لسيطرة الدولة على رأس المال المحلي. إن التوقعات المحلية عن دور الدولة الذي ينبغي توفره من أجل قيادة عملية الانتقال بسورية من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الرأسمالي تمَّ تعزيزها باستراتيجيات التنمية التي كانت في تلك المرحلة خاضعة كلياً لهيمنة الدولة، ومستوردة إلى سورية عن طريق حَمَلة النماذج العالمية أنفسهم الذين نقلوها إلى العالم النامي. ولم تقتصر فقط على مهمات موظفي صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المستشارين الدوليين مثل جيب وشركاه، ولكنها شملت أيضاً الخطابات الاشتراكية عن تخطيط الدولة، والتي كانت على أكثر من صعيد متماشية مع مصالح المؤسسات الغربية في بناء قدرة الدولة. ولكن على خلاف العديد من الحالات، كان بناء جهاز الدولة المترافق مع القدرة على توفير بدائل الاستيراد وإستراتيجيات التنمية الناجحة، المفضلة أيام الخمسينيات، قد كلَّف القطاع الخاص السوري ثمناً باهظاً. إن هذه الدينامية الحرجة عرَّضت علاقات رأسمالية الدولة في سورية إلى توتر بنيوي عميق يرجع عملياً إلى بدايات الاستقلال. ففي البداية حصرت الدور الاقتصادي للدولة باتجاهات إدارية وتنظيمية، ولاحقاً باتجاه صيغ مباشرة من هيمنة الدولة على الموارد المنتجة. كذلك وفَّرت لبيروقراطيي الدولة القاعدة الأساسية المباشرة والفورية لاستخدام دوائر الدولة لتأمين تدفق ثابت ومتوقع للدخل من خلال التوسع المستمر لسيطرة الدولة على الاقتصاد. فالتنافس من أجل السيطرة على رأس المال بين نخب الدولة المستقلة حديثاً والرأسماليين أسهم بقوة في عملية الاستقطاب السياسي في سورية. وكما أظهرت في بعض التفاصيل، جاء توسع التنظيم الاجتماعي عقب توسيع التدخل الاقتصادي. ومع تنامي مستويات الإدارة الاقتصادية، أصبحت

الدولة الإطار المركزي لبناء ميثاق اجتماعي شامل. ولما أسهمت هذه العمليات في تحويل الميدان السياسي في سورية، أعاد الرأسماليون والشعبويون والنخب الزراعية بلورة استراتيجياتهم السياسية واصطفافاتهم مشاركين على نحو كبير في الاستقطاب الذي أدى في مطلع عام ١٩٥٨ إلى انهيار السياسة السورية وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

هذه التحولات الأفقية والعمودية التي طرأت على مؤسسات الدولة خلال فترة قصيرة من الزمن وفي ظل ظروف بنيوية محددة كان لها أثر كبير على طرائق العمل السياسي في سورية بعد الاستقلال. وبدون أخذ خاصية التحول في البيئة المؤسساتية لسورية في الحسبان، وبدون تعقب التفاعل الداخلي لنتائج هذه التحولات البيئوية على استراتيجيات القوى السياسية الفاعلة، سيكون من الصعب الإحاطة بهذه الديناميات أو تفسيرها. لقد جرت العادة، على أية حال، أن تقتصر المقاربات الجديدة ذات الرؤية المؤسساتية على دمج المتغيرات المؤسساتية في الأطر النظرية التي غالباً ما تفتقر إليها فعلاً. والمؤسسات نفسها تُعامل على أنها مسلّمات. وبما أن التوازنات المؤسساتية تصمَّم لتستمر، فسيكون أمامنا الكثير من الأمثلة التي يجري التعامل معها منطقياً على أنها مسلمات[٢٢]. ولكن خلال الفترات الحرجة لعملية التحول التي اختل فيها هذا التوازن، وعلى الخصوص في لحظات التخلص من الاستعمار وبناء دولة ما بعد الاستقلال، فإن صيغاً كهذه تخاطر بأحد أهم المتغيرات المساهمة في صوغ النتائج السياسية، أي تأثير التحول المؤسساتي على الخيارات الإستراتيجية للقوى السياسية الفاعلة. هذه التفاعلات تزداد أهميتها في حالات الانفصال، الحالات التي لا تكون فيها الظروف البنيوية والبيئة المؤسساتية متساوقة. وكما هو

واضح في الفصل بين البنية الزراعية في اقتصاد سورية والسمات التدخلية الصناعية لجهاز الدولة، فإن التوترات التي ترافق معدلات التغيير المتفاوتة في المؤسسات والبنى الاقتصادية تبرز بنحو حتمي على أنها مصدر للصراع الاجتماعي. في حالة سورية، هذه الصراعات ــ وللأسف، كانت صراعات حادة وغالباً عنيفة بين نخبة زراعية دفاعية، ومصلحين شعبويين وصناعيين رأسماليين متعارضين ـ سبَّبت تفككاً في الترتيب السياسي القائم. ومن خلال الوحدة مع مصر، خُلقت ظروف كان من شأنها أن تصوغ توازناً جديداً اتسم بخطوط تسلطية شعبوية بعد آذار ١٩٦٣.

إن التوازن المؤسساتي يتفسخ، ويصبح من الضروري طرح مقاربة مؤسساتية فعالة لالتقاط مسار هذه العمليات وأخذ نتائجها في الحسبان. لكن الجزء الآخر الحاسم أيضاً في المعادلة هو كيف تصاغ التوازنات المؤسساتية الجديدة وتتعزز. إذا كانت نظريات التوازن الدقيقة تحمل وعداً بتفسير العمليات التي من خلالها تتوفر إمكانية إعادة تنظيم البنى المؤسساتية فإنها لا تجيب عن طرائق العمل التي تعزز هذه البنى الجديدة. إن الإطار المتَّبع هنا يساعد في تفسير قدرة حزب البعث على تجاوز المعضلات التي عادة ما تقيد توطيد نظام حكم شعبوي تسلطي؛ ولكن ثمة ما يحتاج بعدُ إلى التوضيح وهو كيف تُرجمت هذه القدرة إلى مجموعة ملموسة من الممارسات والمؤسسات، أي إلى إستراتيجيات وُضعت فيها مجموعة معينة من القدرات موضع التنفيذ. ما الذي يفسر تبني النخب البعثية لخيارات محددة لدى تنفيذ عملية التحول الشعبوية على صعيد الدولة والاقتصاد والمجتمع في سورية؟ هنا أيضاً ألقت وجهة النظر المطروحة في هذا الكتاب الضوءَ على المتطلبات البنيوية والمؤسساتية الملازمة لبناء الدولة الشعبوية بوصفها إحدى الوسائل

المساعدة في فهم سلوك الساسة البعثيين. والأهم من ذلك كله أن هذه العملية تطلبت تحويل هوية مؤسسات الدولة وجعل جهاز الدولة خاضعاً لسيطرة الحزب وإحالة بيروقراطية الدولة إلى أداة يُعتمد عليها في حكم البعث. وما إن تحققت هذه الأهداف حتى أصبح ممكناً تعبئة أجزاء كبيرة من المجتمع السوري والسيطرة عليها وإعادة تنظيم المؤسسات السياسية. وبنحو مشابه فإن مطلب إعادة بناء الاقتصاد بما يتماشى مع الاتجاهات الشعبوية ساهم في ترسيخ العلاقة العدائية بين الدولة البعثية والقطاع الخاص السوري ما أدى إلى تهميش حاسم للرأسماليين.

هل القضية ببساطة هي أن قيادة البعث فعلت ما هو ضروري لتحكم قبضتها على السلطة؟ إذا كانت الحال كذلك فكيف عرفت القيادة ما هو ضروري، وكيف نجح؟ إن بناء دولة يعد إحدى هذه المهام التي تتطلب تحشيداً للقوى، فالتعليمات لا تأتي جاهزة مسبقاً. وكما ذكرت فإن قادة البعث قد جلبوا إلى السلطة فهماً متطوراً إلى حد ما عن بناء الدولة وأمِلوا في تنفيذه. إن الدروس التي استوعبتها النخب البعثية من خلال مشاركتها في دورات سابقة من الصراع الاجتماعي، ومن تجربتها السلبية مع الجمهورية العربية المتحدة، قد دعَّمت التزامها بصيغة راديكالية في بناء دولة. كما أنها عملت في بيئة أضحت مؤهلة للنماذج الشعبوية والممارسات التسلطية في إدارة الحكم. هذه التجارب والدروس كانت بمثابة إرث خطير في متناول البعث عند انتقاله من المعارضة إلى الحكومة.

وبهذا فإن هنالك خاصية «اتباعية» واضحة في إستراتيجية البعث لتشكيل الدولة، بالمعنى الضيق للكلمة ـ أي أن القرارات التي

اتخذتها النخب البعثية كانت محكومة بنتائج خيارات سابقة ـ وكذلك بمعنى أن هناك أنواعاً أخرى من الخيارات كانت تكاليفها أقل، ومكاسبها السياسية أوفر من خلال تدشين مسارها الخاص. بالتالي فإن المواءمة بين الأساليب القائمة في بناء الدولة زاد من كفاءة استراتيجيات حزب البعث في الحكم وفي بناء المؤسسات والتعبئة الاجتماعية والإدارة الاقتصادية. وتحديداً لأن مساحة التغيير التي اعتمدها البعث كانت واسعة جداً فقد تزايدت معها المحاسن الناجمة عن استثمار تقنيات وآليات عمل سياسية معروفة سابقاً. إن الإرث المتاح للبعث لم يكن العامل الحاسم في نجاحه، فالمعضلات التي تقف عائقاً أمام ترسيخ نظام حكم شعبوي تسلطي هي حقيقية ومشروطة في الوقت ذاته. مع ذلك فإن هذا الإرث شكّل بالفعل شروطاً قوية لتسهيل العملية. وفي غياب القيود الخارجية الضاغطة وفّر لقيادة حزب البعث وسيلة لإنشاء توازن مؤسساتي جديد. ومن خلال الدمج ما بين النماذج الشعبوية الراديكالية والممارسات التسلطية الحادة في إدارة الحكم نجح حزب البعث في بناء نظام حكم تسلطي شعبوي متين وفي بلورة تنظيم الدولة والمجتمع والاقتصاد السياسي في سورية لعقود قادمة.

الهوامش

(١) قدم نظام الأسد العديد من العروض للقطاع الخاص منذ عام ١٩٧٠. وبعد فترة قصيرة من تسلم الأسد للحكم باشرت حكومته بما عرف رسمياً بـ «الحركة التصحيحية». وفي مسعى منها لتوسيع قاعدة النظام الاجتماعية، شجعت الحكومة على اندماج القطاع الخاص المحدود والمضبوط على نحو كبير. انظر: أنتوني غاين: **سورية الجديدة: عرض حول الانفتاح الاقتصادي في سورية عقب النتائج السياسية والاقتصادية لما حققه نظام حافظ الأسد**، (دمشق: مكان النشر مجهول، ١٩٧٥). على أية حال كان لهذه السياسة نتائج محدودة، من جراء ضعف الجهود المبذولة، وتشكيك الرأسماليين الكبير بوعود النظام. بعد حرب ١٩٧٣، ضعفت حاجة النظام إلى إشراك القطاع الخاص بحكم زيادة عائدات النفط، والأهم الزيادة في المكافآت الإستراتيجية التي جنتها القيادة السورية في مناهضتها المتشددة لإسرائيل. وبقيت علاقة الدولة برأس المال فاترة في أفضل أحوالها خلال أعوام السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات. في الحقيقة، لم ينفك الرأسماليون يكنون عداء متزايداً للنظام بحيث حولوا دعمهم المالي إلى الإخوان المسلمين في سورية خلال المواجهة العنيفة الحادة والمديدة التي خاضها هؤلاء مع النظام من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٨٢. ومنذ أيار ١٩٨٦ سُجِّل المزيد من الإصلاحات الأساسية التي قادت إلى تقارب مطّرد بين النظام وبعض عناصر القطاع الخاص. انظر: فولكر بيرثيس، «القطاع الخاص، اللبرلة الاقتصادية وإمكانات التحوُّل الديموقراطي: حالة سورية وبعض البلدان العربية الأخرى»، في **ديموقراطية بدون ديموقراطيين؟ تجديد السياسة في العالم الإسلامي**. تحرير غسان سلامة (لندن: أي. ب. توريس، ١٩٩٤) ص ٢٤٣ ـ٦٩.

(٢) يحيى سادوسكي، «أخلاقيات البعث ونزعة رأسمالية الدولة: الموالاة والحزب في سورية المعاصرة»، في **الإيديولوجية والنفوذ في الشرق الأوسط**، تحرير بيتر، ج تشيلكوسكي وروبرت، ج برانجر (ديورهام، مطبوعات جامعة دوك، ١٩٨٨)، ص ١٦٠ - ٨٤.

(٣) حول اهتمام سورية الحديثة بالتعددية ما بعد الحرب الباردة، انظر ستيفن

هايدمان، «هل نستطيع الوصول إلى هناك من هنا؟ دروس من الحالة السورية، مجلة **الشؤون الأميركية ـ العربية**، رقم ٣٦ (ربيع ١٩٩١)، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٤) فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وآخر الرجال**، (نيويورك، المطبوعات الحرة، ١٩٩٢)

(٥) توماس، ج بايرستيكر. «انتصار الأفكار الاقتصادية الليبرالية في العالم النامي»، **في التغير العالمي والتجاوب المحلي، السياق العالمي الجديد للتطور**. تحرير باربارا ستالنغس (نيويورك. مطبوعات جامعة كامبريدج، ١٩٩٥) ص ١٧٤ ـ ٩٦.

(٦) أنظر فولكر بيرثيس، «الاقتصاد السياسي لسورية في ظل الأسد» (لندن، أي، ب، توريس، ١٩٩٥).

(٧) فريد لاوسون، «التحول المحلي والمطاوعة الخارجية في سورية المعاصرة»، **صحيفة الشرق الأوسط** ٤٨، (شتاء ١٩٩٤) ص ٤٧ ـ ٦٤.

(٨) فولكر بيرثيس، «الدولة والقطاعات الخاصة التجارية والصناعية السورية»، **الصحيفة الدولية لدراسات الشرق الأوسط** ٢٤ (أيار ١٩٩٢). ص ٢٠٧ ـ ٣٠.

(٩) باتريك كلاوسون، طموحات لا يمكن تحمل تبعاتها: بناء الجيش السوري والأزمات الاقتصادية، الأوراق السياسية لمعهد واشنطن رقم ١٧ (واشنطن دي.سي.، ١٩٨٩).

(١٠) ستيفن هايدمان، «المنطق السياسي للإصلاح الاقتصادي: إجراءات انتقائية للاستقرار في سورية»، في **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط**، تحرير هنري، ج باركي (نيويورك: سانت مارتينز، ١٩٩٢)، ص ١١ ـ ٣٩. انظر أيضاً رايموند هينبوش، «سورية: سياسة اللبرلة الاقتصادية»، **فصلية العالم الثالث**، العدد ١٨ (١٩٩٧)، ص ٢٤٩ ـ ٦٥. وفريد لاوسون، «الرأسمال الخاص والدولة في سورية المعاصرة»، تقرير الشرق الأوسط ٢٧ (ربيع ١٩٩٧)، ص ٨ ـ ١٣.

(١١) لقد ناقشت آثار اللبرلة الانتقائية على القطاع الخاص بتفاصيل أدق في «ضرائب دون تمثيل: التسلطية واللبرلة الاقتصادية في سورية»، **في النواظم والحقوق في الشرق الأوسط**، تحرير إليس جولدبيرغ وريسات كيسابا

وجول ميغدال (سياتل: مطبوعات جامعة واشنطن، ١٩٩٣)، ص ٦٩ - ١٠١.

(١٢) كيف نعرف متى تمَّ تخطي هذه العتبة؟ أي منع الانهيار المفاجئ والمثير لما يبدو حتى الآن نظام حكم هش والقبول بأن عتبات كهذه هي نتائج فعلية أكثر من كونها تنبؤات. إن نقطة تحول كهذه يمكن الوصول إليها حالما يمكن القول بأن النظام قد تخلص من التدابير المؤسساتية والتحالفية والتوزيعية التي هي عناصر أساسية في نظام الحكم الشعبوي التسلطي.

(١٣) تميل المؤشرات في سورية إلى اعتبار التحول الحتمي لسورية ما بعد الأسد على أنه قد يكون فرصة أخرى لتحول جوهري في خاصية النظام. إذا كان نظام الحكم الحالي كلي الاستقرار كما أفترض، فمن المرجَّح ألاَّ تحصل خلفه تغييرات عميقة في بنية نظام الحكم في سورية أو أسلوب النظام في الحكم. على العكس، ربما يعتبر الحاكمُ الجديد أن نظام الحكم الحالي قد وفر منظومة من آليات العمل الملائمة للحفاظ على السلطة السياسية.

(١٤) توماس م. كالاجي، «التشتت ما بين الدولة والسوق: سياسة التكيُّف الاقتصادي في غانا وزامبيا ونيجيريا»، في **الأزمات الاقتصادية وخيار السياسة: سياسة التكيُّف في العالم الثالث**، تحرير جوان نيلسون (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٩٠) ص ٢٨٩.

(١٥) استخدم العبارة المقتبسة روبرت، ر، كوفمان، «التجاوب الديموقراطي والتسلطي مع قضايا الديون: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك،» **في سياسة الديون الدولية**، تحرير مايلز كاهلر (أيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، ١٩٨٦) ص ١٨٧ - ٢١٧.

(١٦) حتى بالنسبة إلى سورية يبدو من الصعب دعم الافتراض القائل بخضوع السياسات المحلية لمتطلبات الرأسمالية العالمية، ذلك أن هذا المنطق قد ولّد تفسيرات إشكالية إلى حد بعيد كالقول بأن سورية خرجت ظاهرياً عن المسار النهائي المعتاد للدول النامية. حتى أن إحدى هذه المناظرات، كما أشرت في المقدمة، ترى أن سورية لم تخرج قط. التهميش شبه الكلي للرأسماليين السوريين بين ١٩٦٠ ـ١٩٧٠، من وجهة النظر هذه، هو حصيلة ثانوية لكيفية تطور الرأسمالية في سورية ويصب في مصلحة

الرأسماليين. إضافة إلى ذلك، فإن الصراعات الاجتماعية الكبرى حول تنظيم اقتصاد سورية السياسي هي في الأساس عديمة القيمة لأنها لا تؤثر في مسارها التنموي على المدى البعيد.

(١٧) هذه الطروحات تكون واضحة أحياناً. واستناداً إلى روشمبير وإفلين ستيفنز وجون ستيفنز فإن التبعية الاقتصادية المرحلية «لها آثار سلبية [على الديموقراطية]، بطرق غير مباشرة غالباً، إذ صاغت البنيةَ الطبقية بشكل معادٍ لعملية التحويل الديموقراطي. إن النمو الاقتصادي الذي قادته الصادرات الزراعية عزز موقع كبار ملّاك الأراضي. كما أن عملية التصنيع المترافقة مع استيراد تقنيات باهظة التكاليف أبقت الطبقة العاملة صغيرة وضعيفة، وكانت علاقات التبعية الجيو سياسية مع العالم أكثر أهمية. لقد ولدت المصالح الجيو سياسية في البلدان الأساسية (بلدان المركز) تدخلاً ودعماً مباشرين لأجهزة الدولة القمعية، وبذلك خلقت توازناً سلبياً في القوى بين الدولة والمجتمع في عملية التحويل الديموقراطي». دايتريتش روشمنيير، إيفلين هوبير ستيفنز وجون د. ستيفنز، **التنمية الرأسمالية والديموقراطية** (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، ١٩٩٢) ص ٩.

(١٨) ألبرت هيرشمان، «العودة إلى التسلطية في أميركا اللاتينية والبحث عن عواملها الاقتصادية المقررة»، في **التسلطية الجديدة في أميركا اللاتينية**، تحرير دافيد كولييير (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٧٩) ص ٦١ ـ ٩٨.

(١٩) من الممكن لتجربة مفتوحة الأفق أن تؤسس لانعطافة يكون فيها مستويا الاندماج والانخراط القوي والضعيف في الأسواق العالمية مترافقين مع نشوء أنظمة تسلطية شعبوية في الدول ذات المستويات الضعيفة جداً من الاندماج، وبيروقراطية في الدول ذات المستويات الأعلى من الاندماج؛ بينما المستويات المتوسطة تقترن بتدابير تتميز بالتعددية السياسية.

(٢٠) بيتر إيفانز وجون د. ستيفنز، «دراسة التنمية منذ الستينيات: نشوء الاقتصاد السياسي النسبي الجديد»، **النظرية والمجتمع** ١٧ (١٩٨٨) ص ٧١٣ ـ ٤٥.

(٢١) قوبلت هذه المقاربات بمعارضة لدى دراسة التحولات الاقتصادية والسياسية. من أجل مقاربة تنطلق من العامل السياسي، انظر: آدم

بريزوسكي، **الديموقراطية والأسواق** (كامبردج: مطبوعات جامعة كامبردج، ١٩٩٤). من أجل مقاربة تنطلق من المؤسسات، انظر: هاجارد وروبرت كوفمان، **الاقتصاد السياسي والتحولات الديموقراطية** (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، ١٩٩٥).

(٢٢) كما يذكر بول بيرسون: «إن المعالم الأساسية للحياة السياسية، سواء منها السياسة العامة أو (بالأخص) المؤسسات الرسمية، مقاومة للتغيير؛ فالسياسات والمؤسسات هي حقيقةً مصممة لتكون عصية على الإسقاط». («اتباعية المسار ودراسة السياسة»، مخطوطة غير منشورة، ص٢٤).

المؤلف

يعمل ستيفن هايدمان نائباً لرئيس «برنامج المنح والزمالات» ومستشاراً خاصاً في «المبادرة الإسلامية العالمية». وتركز عمله البحثي والتعليمي على السياسة المقارنة والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط. وتشمل اهتماماته الحكم التسلطي، والتنمية الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والمجتمع المدني، وله بحوث في العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية والعمل الخيري والقطاع الذي لا يتوخى الربح.

فهرس الأعلام

أ

الأتاسي، جمال ٣٣٢
الأتاسي، نور الدين ٢٠، ٣٤٩
الأرسوزي، زكي ٣٦١
الأسد، بشار ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٦، ٣٦، ٣٢١
الأسد، حافظ ١٣، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٣٧٥، ٣٩٢
أمانات، عباس ٣٢
أودونيل ٦٠، ٦٢
أوين، روجر ٣١
إيفانز، بيتر ٤٠٠

ب

باتون، مارسي ٣١
باران، بول ٤٠٠
باركي، هنري ٣١
بارنت، ميكائيل ٣١
برومبرغ، دان ٣١
برونسون، سوزان ٣٢
بريويت، كينيث ٣٢
البزري، عفيف ١٦٧
بكداش، خالد ١٥٧، ١٦٤، ٢٩٣
بندر، ليونارد ٣١
بوش، جورج ٢٧
بوشي، مصطفى ١٥٨
بيريتز، فولكر ٣١
البيطار، صلاح الدين ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٦، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٧٠

بيلين، إيفا ٣١

ت

تشاوشيسكو، نيقولاي ٣٧

ج

جديد، صلاح ٢٠
الجندي، خالد ٣٦٩
الجندي، فرحان ٢٧٧

ح

الحافظ، أمين ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠
الحافظ، ياسين ٣٣٢
الحريري، رفيق ١٦، ١٧
حمدون، مصطفى ٢١٠
حنا، عبد الله ١٦٣
الحوراني، أكرم ١٢١، ١٤٤، ١٥٦، ١٦٥، ٢١٠، ٢٧٦، ٣٠٤، ٣٦٧
حورية، عبد الرحمن ٢٧٨

د

دافيد، غايل ٣٣
الدواليبي، معروف ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٤

ر

رابينوفيتش ٣٥٤، ٣٧٢
رانيس، غوستاف ٣٢
رودولف، سوزان إتش ٣١
ريجينشتاين، جوزيف ٣٣

ز

زعين، يوسف ٣٣٢
زمريا، ليون ٢٧٧
زونيس، مارفن ٣١
زيادة، رضوان ١١

س

السادات، أنور ٦٥، ٢٥٨
السباعي ٢٤٦
ستون، بيرسيلا ٣٢
سلطان، أحمد ٢٧٨
سيل، باتريك ١٠

ش

شاهين، جورج ١٤٧
الشرباتي، أحمد ١٠٧
شونفيلد ٧٢
الشيشكلي، أديب ١١٠، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ٢٤٦، ٢٧٧

ص

صافي، لؤي ١١
صواف، محمد حسني ٢٨٢

ط

طالجبيني، علي ٣٦٨، ٣٦٩

طرابلسي، عزت ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٩

ع

عامر، عبد الحكيم ١٦٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٤٥
عبد الحميد، عمار ١٠
عبد المالك ٢٥٢
عبد الناصر، جمال ٦٠، ٦٥، ١٥٥، ١٦٧، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣١٨، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٥٦
العسلي، صبري ٣٠٤
العطار، عصام ٣٠٤
العظم، خالد ١١١، ٣٠٤
عفلق، ميشيل ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٦، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٦١

غ

الغضبان، نجيب ١١

ف

فالندر، دافيد ٣١
فواز، ليلى ٣١
فيتاليس، روبيرت ٣١
فيذرمان، دافيد ٣٢

ق

قاضي، أسامة ١١
القدسي، ناظم ١١١، ٢٧٧، ٢٩٦، ٢٩٩
القوتلي، شكري ١٨٤

ك

كابيل، آرون ٣١
كالاغي، توماس ٣١
كانديوتي، دينيز ٣١
كروان، إبراهيم ٣١
كزبري، مأمون ٢٥٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٦
كلاس، خليل ١٦٤، ٢١٠

ل

لاثام، إيستر روبرت ٣٢
لانديز، جوشوا ١٠
لاونسن، فريد ١٠، ٣١
لاتين، دافيد ٣٢
لوستيك، أيان ٣١
ليش، ديفيد ١٠
لينين، فلاديمير أ. ١٦٥

م

ماركس، كارل ١٦٥
ماير، تشارلز ٥٠
مبارك، حسني ٦٥، ٢٥٨
مرقص، إلياس ٣٣٢

مفتي، مالك ٣١، ٣٢٣
ميردال، جونار ٤٠٠
ميغدال، جويل ٣١

هـ

هاشم، مازن ١١
هاملتون، نورا ٦٣، ٦٤
هايدمان، جيري ٣٣
هايدمان، ستيفن ٩، ١٣
هوف، فريدريك ١٠
هيرشبيرغ، إريك ٣٢
هينبوش، ريموند ١٠
هينيبوش، راي ٣١

و

ووتربيري، جون ٣٢، ٦١، ٦٦
وورشيستر، كينث ٣٢
ويلاند، كارستين ١٠

فهرس الأماكن

أ

آسيا ٣٢، ٣٩، ٤٢

الاتحاد السوفياتي ٢٨٢، ٣٩٢

إسرائيل ٣٦. ٣٧٥، ٣٩٥

أفريقيا ٤٢

ألمانيا ٣٥٩

أميركا انظر الولايات المتحدة الأميركية

أميركا اللاتينية ٤٢، ٧٧

أوروبا ٢٦، ٣٧، ٤٢

أوروبا الشرقية ٣٩٢

إيطاليا ٣٥٩

ب

البيرو ٥٩، ٦٦، ٣٢٠

ح

حلب ٩٣، ١٠٢، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٦١، ١٦٣، ٢٠٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٧، ٣٦٩

حماه ١٤١، ١٦٣

حمص ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٨، ١٦٣، ٣٤٩

د

دمشق ٢٥، ٣٢، ٣٣، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١١٢، ١١٣، ١٤١، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ٢٠٩، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٧٧، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٧٢

س

سورية ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠،

٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦

ص

الصين ٢٤

ع

العراق ١٦، ٢٧٦، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣١

ف

فرنسا ٨٥، ٩١، ١١٤، ٢٨٢

ق

القاهرة ١٦٧، ١٦٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤

ل

اللاذقية ١٦٣، ٣٦٩

لبنان ١٦، ٢٧، ٣٣٥

م

مصر ٥١، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٧١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣١، ٤٠٦

المكسيك ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٦، ٣١٩، ٣٢٠

و

الولايات المتحدة الأميركية ١٧، ٢٦، ٤٢، ٦٣

يسعى هذا الكتاب إلى إظهار الكيفية التي بنيت عليها مؤسسات النظام السوري التسلطي المتين بالتدريج خلال مرحلة اتسمت بمستويات عالية من الصراع الاجتماعي والسياسي، أي الفترة الممتدة من 1963 إلى 1970، يحاول الخبير في السياسة السورية ستيفن هايدمان أن يقدم تلك السنوات السبع الأولى من حكم البعث على أنها فترة تداخل فيها الصراع الداخلي ضمن البعث مع نشوء وتوطيد القواعد التأسيسية لدولة تسلطية راسخة وقوية. بسبب التركيز على الصراعات الحزبية الداخلية خلال هذه السنوات اعتُبر نجاح الأسد في تحقيق الاستقرار السياسي بعد 1970 لغزاً محيراً، ومفاجأة أو قطيعة عميقة مع المرحلة السابقة. وباستحضار الأبعاد الدستورية للسياسة السورية إلى الواجهة، وكذلك إظهار الكيفية التي عملت فيها تلك المؤسسات بعد استيلاء البعث على السلطة، يظهر بجلاء لماذا كان نجاح الأسد أقل مفاجأة وأقل إدهاشاً مما تبدّى. فضلاً عن ذلك، تبقى تلك الأجهزة المؤسساتية مهمة اليوم كما كانت البارحة، حتى لو ميزنا التغيرات التي اعترتها في العقود التالية لصعود حافظ الأسد إلى السلطة. تبقى لهذه الأدوات أهميتها في فهم السبب وراء قدرة بشّار على تعزيز قبضته على السلطة منذ 2000، وتعليل استمرارية النظام الذي يقوده إلى الآن. فهي مهمة، على الأقل، إلى المدى الذي تُثقل فيه الضغوط الإقليمية والدولية كاهل بشار، أو السياسة الفئوية التي هددت قبضته على السلطة في بعض الأوقات.

المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ واشنطن

ISBN 9953-21-516-2
9 789953 215167
رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS